أدوار القوى الآسيوية الكبرى

في التوازن الإستراتيجي في آسيا
بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية



تأليف

يونس مؤيد يونس

باحث في العلاقات الدولية

الأكاديميون للنشر والتوزيع
Academic For Publishing & Distributing Co.

الأهـــلي للنشر والتوزيع
Alahmal For Publishing & distributing

أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعـــة الأولـــى

1436هـ - 2015م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخـزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بـأي طريقـة إلكترونيـة كانـت أو ميكانيكيـة أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 0096279569971 1
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
2014/10/5043

رقم التصنيف:327

المؤلف ومن في حكمه:
يونس مؤيد مصطفى
الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية.

الواصفات:/ العلاقات الدولية/ / الحرب الباردة/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصـنف عـن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصـنف عـن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-590-13-0

أدوار القـوى الآسـيويـة الكـبرى فـي التوازن الإسـتراتيجـي في آسيـا بعـد الحـرب الباردة وآفـاقهـا المستقبلية

تـأليـف

يونـس مؤيـد يونـس

باحث في العلاقات الدولية

الأكاديميون للنشر والتوزيع

المقدمــة

يعد موضوع أدوار القـوى الآسـيوية الكـبرى في التـوازن الاسـتراتيجي في آسـيا مـن الموضوعات التي تحظى بأهمية في مجـال الدراسـات الدوليـة بشـكل عـام والإسـتراتيجية بشكل خاص، لكونه يتعلق بالتأثير الذي تمارسه هذه القوى على مستوى علاقات التفاعـل الإقليمي في أشكالها ومجالاتها المختلفة، إذ شهد العالم منذ مطلع التسعينيات مـن القـرن الماضي متغيرات مهمة ألقت بظلالها على طبيعـة العلاقـات الدوليـة والإقليميـة عـلى حـد سواء، والتي كان لها الأثر الكبير على مختلـف الأقـاليم ومنهـا الإقلـيم الآسـيوي. فشـهدت آسيا بعد انتهاء الحرب الباردة في كانون الأول عام1991 متغيرات جديدة مـا جعلهـا بيئـة جديدة في تفاعلاتها والتي كان لها انعكاسات على التوازن الاستراتيجي في آسيا.

يتكون هذا الكتاب من أربعة فصول، ومقدمة وخاتمة يتضمن الفصل الأول الإطار النظـري لمفهـوم الـدور والتـوازن الاسـتراتيجي، وتـم تقسـيمه إلى مبحثـين اخـتص الأول، التعريف بمفهوم الدور والدور الإقليمي والعالمي، أما الثاني فقد تضمن التعريـف بمفهـوم التوازن والتوازن الاستراتيجي الإقليمي والدولي.

أما الفصل الثاني فيتناول المتغيرات المؤثرة في أدوار القوى الآسيوية وذلـك بتقسـيم الفصل إلى ثلاثة مباحث. الأول المتغيرات المؤثرة في الدور الصيني، الثاني المتغـيرات المـؤثرة في الدور الياباني، الثالث المتغيرات المؤثرة في الدور الهنـدي وكـل مبحـث تـم تقسـيمه إلى متغيرات داخلية وخارجية.

ويدرس الفصل الثالـث أدوار القـوى الآسـيوية تجـاه البيئـة الإقليميـة وأثرهـا في التـوازن الاسـتراتيجي في آسـيا، وقُسّـم الفصـل إلى مبحثـين، اخـتص الأول بـأدوار القـوى الآسيوية تجاه القضايا الإقليمية (الكوريـة والتايوانيـة والكشـميرية والتنـافس الإقليمـي

وسباق التسلح)، أما الثاني فيتناول أدوار القـوى الآسـيوية في الترتيبـات الإقليميـة (الأمنيـة والاقتصادية).

بيـنما خصـص الفصـل الرابـع لدراسـة مسـتقبل أدوار القـوى الآسـيوية في التـوازن الاستراتيجي في آسيا، وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول درس العوامل ذات التـأثير المسـتقبلي في التوازن الاستراتيجي في آسيا، أما الثاني فخصَّ المشاهد المستقبلية لأدوار القوى الآسـيوية في التوازن الاستراتيجي.

الفصـل الأول

الإطـار النـظـري لمفـهـوم الـدور والتـوازن الاسـتراتيـجي

الإطار النظري لمفهوم الدور والتوازن الاستراتيجي

إن موضوعي الأدوار والتوازن الاستراتيجي يحتلان أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والأكاديمي نظراً لطبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤدي دوراً أساسياً في تغيير أو استمرار هيكلية النظام الدولي. لذلك فان البحث في الإطار النظري يعد ضرورة علمية وموضوعية مطلوبة في الدراسات الأكاديمية لان الولوج في هذا الموضوع من شأنه أن يعزز البحث في الجانب التطبيقي غير أن هناك وجهات نظر متعددة في الجانب النظري، وهناك صعوبة للاتفاق بين الباحثين، إذ أن لكل باحث تعريفاً خاصاً به وعليه تطرق هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: التعريف بمفهوم الدور والدور الإقليمي والعالمي.

الثاني: التعريف بمفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي.

المبحث الأول

التعريف بمفهوم الدور والدور الإقليمي والعالمي

قد يبدو مفهوم الدور واضحاً لأنه يفهم المعنى المراد منه في سياق الفكرة المطروحة لكن الإشكالية سرعان ما تظهر عند مجرد التفكير في وضع تعريف محدد له، لذلك لا أُبالغ إذا ما قلت أن هذا المفهوم هو من المصطلحات السياسية تشابكاً ولاسيما أنه يمكن أن يفهم بأكثر من معنى.

أولاً: في مفهوم الدور

أن مفهوم الدور لغوياً من دارَ الشيء دوراً ودوراناً وأداره غيره ودور به، وتدوير الشيء يعني معالجته، والمُداورةُ كالمعالجةُ[1]، أما من الناحية الاجتماعية فيقصد به مجموع طرق الحركة في مجتمع ما التي تتسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة[2]، ويرى البعض أنه السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي[3]، وهناك من يرى الدور بأنه نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً في طائفة من الأفراد متميزين بسيكولوجيا[4]، أي أن التركيبة الاجتماعية يقع ضمنها التفاعل الاجتماعي الذي يكون الدور الاجتماعي فيه توقعا لسلوك مشترك بين الفاعلين في العلاقات الاجتماعية ويظهر الدور من خلال التفاعل الاجتماعي ويدعمه كما أنه يخرج من

(1) إسماعيل بن حماد الجواهري، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص361.

(2) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1990، ص123.

(3) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص289.

(4) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص120.

العملية التفاعلية التي ينبعث منها التوقع[1]. في حين يرى البعض الآخر أن حدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة[2]. لذلك فان الدور يشير إلى أولوية تبني الفرد موقف الفرد الآخر فكرياً أي أن الدور في المقام الأول مسار فكري يشترط تكيّف الفرد مع سلوك شركائه ويمكن بالنتيجة من الاشتراك في الفعل الاجتماعي[3].

ويستعمل (ساربين) في كتابه (نظرية الدور) اصطلاح تشريح الدور في وصف السلوك المتوقع للدور الاجتماعي، ومن العوامل التي تقود التناقض بين السلوكين الحقيقي والمتوقع للدور[4]هي:

أ. درجة وضوح الضوابط والنظم التي تحدد وظائف الدور.

ب. مدى فهم لاعب الدور للضوابط والنظم التي تحدد الواجبات والمهام المطلوبة منه.

ج. مدى قابلية شاغل الدور على تنفيذ الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه.

فضلاً عمّا ذكر عن الدور الاجتماعي، فإن له عدة خواص منها[5] هي:

أ- أول ما نسجله عن الدور الاجتماعي انه من معالم السلوك، بدقةً أكثر يعني أن الأدوار الاجتماعية أنماط من السلوك المفروض وتنتقل في الغالب من جيل إلى أخر.

(1) سنان الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص84.

(2) أحمد خورشيد النور هجي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص134.

(3) نقلاً عن: رنا خالد عبد الجبار، دور المملكة المتحدة في الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2002، ص90.

(4) أحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص290.

(5) روبرت نيسبت، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، دار النضال للطباعة، بيروت، 1990، ص 160-161.

ب- تجسد الأدوار الاجتماعية المعايير فلا دور مكرس في المجتمع إلا وله صلة بالنظام المعياري المتمثل بالقيم والضوابط الاجتماعية.

ج- الدور الاجتماعي هو دائما جزء من اتحاد اجتماعي أو نظام علاقات تفاعلية حيث أنه لا دور اجتماعي دون أن يكتسب هويته من علاقته التفاعلية أو المكملة أو المتبادلة مع الأدوار الأخرى.

د- ينطوي كل دور اجتماعي راسخ على عنصر قوي من الشرعية أي أن تكون سلوكيات شاغل الدور ضمن حدود الدور المؤول إليه ويمكننا أن نشير إلى عبارة (وليام تزاهام سومز) الشهيرة (المعايير تجعل كل الأمور مشروعة)، معنى ذلك أننا نقبل كل شكل من أشكال السلوك إذا ظهر عن دور في المجتمع نعده شرعياً.

هـ- ينطوي كل دور اجتماعي على عنصر الواجبات، الواجب المحسوس من الإنسان تجاه نفسه أو واجبه تجاه الآخرين، وعنصر الواجب في الدور الاجتماعي يُظهر الانضباط في أي اتحاد اجتماعي.

ثانياً: في مفهوم الدور الإقليمي والدور العالمي

لقد أدت التعقيدات الكثيرة التي طالت مفهوم القوة إلى تبني محاولات أكثر عمقاً لتحليل أدوار القوى الإقليمية والعالمية، على نحو يمكن معه فهم محددات تأثيرها بصورة أدق، لأنها تمثل مدخلاً لتحديد دور أية قوى يمكن أن تؤثر في من؟ في اتجاه الحصول على ماذا؟ بفعل ماذا؟ فالفكرة العامة أن القوة في إطار دور معين يعبر عن مضمون مختلف، بحيث يمثل كل دور منها محدداً للتأثير، ويمكن -بشكل عام- رصد أهم تلك الأدوار، ودلالاتها بشأن حدود القوة.

أ- الدور الإقليمي

تم سحب مفهوم الدور إلى السياسة لمعالجة دور الدولة بوصفها وحدة من بين مجموعة وحدات (الدول) انطلاقاً من منهج سلوكي باعتبار أن الدولة تعبر عن

ذاتها[1]، لذلك فمفهوم الدور في السياسة الدولية هو تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسات الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر سواء أكان في النظام الدولي أم الإقليمي نتيجة قيامها بهذا الدور[2]. وان هذا التعريف يظهر لنا مسألة مهمة وهي الترابط بين الدور بوصفه مدركاً معرفياً ضمن التصور والتوجيه العام وبين ممارسته على صعيد تجريبي، فلا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وافتراضات نظرية ولكنه يرتبط بكفاءة القدرات والإمكانات القادرة على نقله إلى أرض الواقع[3].

وإن الوحدات السياسية تختلف عن بعضها في إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها فضلاً عن اختلافها في حدوث الإمكانات والقدرات المادية وغير المادية ومن ثم فإنها تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل ينعكس على طبيعة الأدوار التي تؤديها بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية أو غير ذلك تبعاً لاختلاف تراتب الدول ضمن الهيكلية الهرمية للنظام الدولي بين الدول سواء أكانت كبرى أم متوسطة أم دول صغيرة[4]، ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية

(1) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، العدد42، 2000، ص11.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مصر في النظام الإقليمي بعد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 122، 1989، ص74.

(3) أزهار عبد الله، الوظيفة الإقليمية لإسرائيل بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001، ص31.

(4) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص42.

العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة[1]. ويُعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي. ونتيجة لذلك فان تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل الآتية: الأولى مرحلة استكشاف الموقف، والثانية مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية، والثالثة مرحلة تحديد الدور القومي للدولة مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف[2].

وعند فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فان كل امة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياساً على الأمم الأخرى، ومن ثم فان الدور الإقليمي سيتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليمياً ودولياً. وان كل دور من الأدوار القومية للدول في السياسة الخارجية أو الدولية يخلق الأرضية التي تجعل صناع السياسة مستعدين لتحمل التزامات خارجية معينة تساعدهم في تحقيق هذا الدور وتمكنهم من تحقيق النتائج المستهدفة من أدائه على المستوى الدولي[3]. ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص الآتية[4]:

أ- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوماً لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه يحقق السلام العالمي بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص48.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص42-43.

(3) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1982، ص167.

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 49-50.

ب- ومفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكنه يشمل فضلاً عن ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى.

ج- من المتصور أن تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهو الوضع الأكثر شيوعاً.

د- يمكن أن تؤدي الدولة دوراً معيناً على المستوى العالمي، ودوراً آخر على المستوى الإقليمي.

وحظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام المتزايد نتيجة المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتي أدت إلى إظهار الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع التراجع الملحوظ للقوى العظمى والخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة. والواقع كما يقول (ديفيد مايرز) (إن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية). وسواء ألعبت الدول المهيمنة المحتملة أم القوى الإقليمية المحورية دوراً تجميعياً أم تفريقياً، فإنها ستبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه حيثما ظهرت[1].

ويصطلح على الأدوار التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بالسياسة الإقليمية، ويمكن أن تعرف على أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموماً عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقاً من تركيبة

(1) نقلاً عن: ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة، في حسن نافعة وآخرون، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 262-263.

الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي[1]. ويختلف نمط السياسات الإقليمية، إذ أن طبيعة السياسيات الإقليمية لبعض الدول تجاه بعضها قد تأخذ طابعاً تصارعياً بدلاً من أن تأخذ منحى تعاونياً ويعود ذلك إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا سواء أكانت ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية أم إيديولوجية، وفي ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلاً إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى[2]. ومن خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:[3]

- المستوى الأول: هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم تجاه موقف ما سواء أكان داخل الإقليم أم خارجه، معبراً عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

- المستوى الثاني: هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى دور دولة تجاه الإقليم، فتتحدد أدوار الدول الإقليمية وفقاً لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين أدوار الدول الإقليمية تبعاً لاختلاف المبادئ والأهداف فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات.

فان الدور الإقليمي هو نمط غير ثابت من السلوك تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات، فالدور هو الذي تؤديه دولة ما يختلف عن الدور الذي تؤديه دولة أخرى، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الدول فضلاً عن اختلاف المتغيرات المحيطة

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971_1994)، مصدر سبق ذكره، ص21.

(2) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1983، ص18-19.

(3) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971_1994)، مصدر سبق ذكره، ص21.

بالموقف وفي أهداف الدول ومصالحها[1]. ويرتبط بالنتيجة بجملة شروط يأتي في مقدمتها: حجم الدولة ومكانتها في الإقليم الذي تنتمي إليه، وطبيعة التوجه العام السياسي للدولة في محيطها الإقليمي، وبأهداف تلك السياسة ومدى توفر المواد اللازمة لتنفيذها فضلا عن الأدوات التي يتم تحديدها لتحقيق تلك الأهداف فضلاً عن قبول واعتراف البيئة الإقليمية والدولية لهذا الدور حتى يتغير ويكتسب صفتي الاستمرار والفاعلية[2].

وبناءً على ما تقدم فإن الدور الإقليمي الذي تؤديه قوى إقليمية معينة يختلف في تأثيره تبعاً لعاملين:[3]

أ. القدرات الذاتية والمادية والمجتمعية التي يركن إليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوى الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ب. العلاقة بين الدور الإقليمي بقوى إقليمية والقوى الدولية التي تستند إليها تبعاً لمفهوم المصالح المشتركة وطبيعة تلاقي المصالح والاستراتيجيات.

فضلاً عن ذلك فإن الدور الإقليمي للدولة يختلف باختلاف النظام الإقليمي وخصائصه وخصائص القوى الإقليمية، أي توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي ووجود قوى إقليمية واحدة أو أكثر مناوئة أو منافسة لها متساوية معها في القوة والتقاء أو إبعاد مصالحها عن مصالح القوى الدولية الكبرى، فالقوى الإقليمية وهي تدخل في حالة صراع مع قوى إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوى مضافاً إليها ثقل القوى الدولية التي ترتكز إليها القوى الأولى، الأمر الذي

(1) شيماء عادل فاضل القرة غولي، الدور الإقليمي للعراق والمتغيرات الدولية: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001، ص7.

(2) محمد سعد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد134، يناير1998، ص130.

(3) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971_1994)، مصدر سبق ذكره، ص47-48.

يدفع بهذه القوى إلى الاعتماد على دعم قوى خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي[1].

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام بالأدوار التي تؤديها، أو يحتمل أن تؤديها القوى الإقليمية الفاعلة، والتي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وتصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسة التي تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة بينها، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، ومستوى إمكاناتها وشكل تحالفاتها الداخلية والخارجية. وحسب نموذج (ديفيد مايرز) لدراسة الهيمنة الإقليمية، فانه يمكن التمييز بين ثلاثة من الفواعل داخل القطاع المركزي، وذلك تبعاً للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصاً وفي النظام الإقليمي عموماً، والتي تعد انعكاساً لاختلاف طبيعة الدور الإقليمي التي تتبعه كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، ويصنف (ديفيد مايرز) أدوار تلك الفواعل على النحو الآتي:[2]

أ- المهيمن الإقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة: هو دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي.

ب- المساوم: هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، ويكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

ج- الموازن: قد يكون دولة أو عدد من الدول التي تعد قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة لكنها من

(1) المصدر نفسه، ص48.

(2) نقلاً عن: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص58-59.

منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي متوازنة بين الطرفين، وغالباً ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.

ويحدد (بيرسون) ثلاث مستويات للتفاعل بين أدوار القوى الإقليمية يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول الإقليم الأخرى، وهذه المستويات[1] هي:

أ- النزاع: بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيس المثار داخل النظام.

ب- المشاركة: بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.

ج- المساعدة: بمعنى مدى مشاركة الدولة في القضايا المثارة، وتقديم المساعدات اللازمة في وقت الحاجة.

وهناك عدد من الأدوار الإقليمية يمكن أن تقوم بها الدولة والتي يمكن أن نورد أبرزها كما يأتي[2] وهي:

أ- الزعيم الإقليمي: تمارس الدولة هذا الدور إذا توفرت لها إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي إليه، لتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في ذلك الإقليم، فتؤثر في أنماط التحالفات، وتوجه النظام الإقليمي وتقوده نحو أهداف محددة تكون مطبوعة بتصوراتها، كما توظف ثقلها الإقليمي من التحرك خارج الإقليم، معززة مركزها الدولي مستثمرة إياه في تحقيق

(1) نقلاً عن: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص61.

(2) عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2، 2002، ص139.

مكاسب إقليمية. ومن الأمثلة على ذلك مصر في النظام الإقليمي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

ب-الجسر: يبدو لدولة ما بسبب توفر مؤهلات معينة قد تكون جغرافية وثقافية إمكانية القيام بدور القنطرة التي تصل بين ثقافتين مختلفتين، وتنقل إلى كل واحدة منها المعلومات عن الأخرى لتحقيق التفاهم بينهما، وفي العقود الماضية تصورت القيادة التركية أن تركيا نظراً لامتدادها الجغرافي في أوربا وارتباطها التاريخي والديني بالعرب قادرة على أن تؤدي دور المعبر الذي يربط بين هذين العالمين المختلفين.

ج- المثير أو المقلق: ويعني أن تقوم الدولة بتحرك نشط في مجال منع حل المشاكل، وإثارتها لدولة أو أكثر سواء أكانت في محيطها الإقليمي أم نطاق محيطها. وعلى الرغم من أن المرء قد يتصور إن أطراف مشكلةٍ ما لا يرغبون في حلها، إلا أن التاريخ يشير عكس ذلك لحالات عديدة، فيكون السبب هو الدولة المقلقة. وفي إطار ذلك يعمل صانع القرار السياسي على خلق المتاعب للأطراف لمنعهم من التوصل إلى حل ما بوضع العقبات أمامهم، كالقيام بالتحريض على الثورة في دول معينة أو دعم حركات انفصالية في مناطق مختلفة وقد قامت كوبا بهذا الدور فظلت لعقود عديدة مصدر إزعاج للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الرئيس الكوبي السابق (فيدل كاسترو) يقوم بدور نشط في تشجيع حركات التمرد على السلطة في نيكاراغوا و السلفادور.

د- المدافع الإقليمي: يتميز هذا الدور بأن مجاله يقتصر على منطقة جغرافية محددة. وفي هذه المنطقة فان الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول لمواجهة العدوان الخارجي، ومن ذلك الدور المصري في المدة الناصرية من القرن الماضي[1].

ه- قائد التكامل الإقليمي: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن لدولته خاصية في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة جديدة[2].

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص53.

(2) المصدر نفسه، ص54.

و- المنبوذ الإقليمي: ترجع هذه الصفة إلى اتهام الدولة المتطلعة للهيمنة من جانب أعضاء النظام الإقليمي بان نظامها السياسي يفتقد الشرعية أو أن وجوده غير شرعي[1].

ز- المحرك الاقتصادي الإقليمي: وينبع هذا الدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة أن عليه واجباً أخلاقياً في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الإقليم[2].

ح- المستقل النشط: يرتبط هذا الدور بالإحساس بأن تحرك الدولة يتعلق بمتغيرين أساسيين الاستقلال الوطني، وعدم الارتباط بأية قوة كبرى، ما يعني أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء المصالح الوطنية فقط، وقد أدّت هذا الدور بعض دول عدم الانحياز من منطلق أن هذه السياسة لا تعني الانعزال أو عدم القيام بنشاط فاعل في السياسة الدولية[3].

ب- الدور العالمي

يقصد به الدور الذي تؤديه دولة ما وهي التي تكون واحدة من القوى العظمى وهذه الدولة التي تتمتع بمثل هذا الدور تستطيع أن تدخل في أي مكان من العالم دون مساعدة من أحد، وهذا التدخل يمكن أن يكون عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو أيديولوجياً ومثالها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[4]. وتتجه الدول العظمى في سياستها الخارجية دوماً نحو التوسع لاكتساب المزيد من الوزن والنفوذ مدعية لنفسها الحق في الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي والتدخل في أية مسألة دولية ذات شأن ولو لم تمس مصالحها الخاصة مباشرة وتهدف كل من الدول الكبرى في سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها التوسعية والمحافظة على وضعها كدولة عظمى

(1) المصدر نفسه، ص71.

(2) المصدر نفسه، ص71.

(3) عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص140 .

(4) منصور ميلاد يونس، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة ناصر، القاهرة، 1998، ص72.

وعلى ما يرتبط بهذا الوضع من امتيازات فعليه لا يستهان بها ومن اجل ذلك تحرص دائماً على تحقيق أمرين[1] هما:

أ- منع غيرها من الدول الكبرى من التفوق عليها خشية أن يؤدي تفوق إحداها إلى انفرادها بالسيطرة على الجماعة الدولية الأمر الذي يفقد الدول العظمى وضع الزعامة ويجعلها مجرد موضع لسيطرة هذه الدولة المتفوقة أو أن يؤدي بالدول الكبرى الأخرى كلها أو بعضها إلى هبوطها هي وحدها أو مع دول أخرى إلى مستوى الدولة المتوسطة.

ب-منع الدول الصغرى من اكتساب القدر من القوة التي تؤهلها للانضمام إلى دائرة الدول الكبرى، فمن شأن ازدياد عدد القوى الكبرى بانضمام دول جديدة إليها الانتقاص من نفوذ الدولة العظمى ووزنها الفعلي في ميزان السياسة الدولية.

وترتبط الأدوار العالمية بنوعين من القوى الفاعلة على المسرح الدولي وهي القوى العظمى والقوى الرئيسة وتمارس عدداً من الأدوار وهي:

1. دور المهيمن العالمي: يعني هذا الدور القدرة على النفوذ والتأثير في مختلف أقاليم العالم بما يحقق التوازنات الإقليمية المناسبة لتحقيق مصالحه في مختلف الأقاليم في العالم، ويتطرق (زبيغنيو بريجنسكي) لهذا الموضوع في كتابه (رقعة الشطرنج العظمى) حيث يعالج المؤلف في الفصل الأول ما يراه النمط الجديد للهيمنة الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية حيث يفتتح الكتاب بعنوان هيمنة من نمط جديد مبيناً أن الهيمنة تكاد تكون قديمة قدم الجنس البشري، ولكن ما يدعوه بالسياسة الكونية الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية تتميز بسرعة ظهورها بتلامسها الكوني وفي طريق ممارستها لهذه السيادة خلال قرن واحد وكيف تم نقلها (الولايات المتحدة الأمريكية) بتأثير التفاعلات الدولية المستمرة من بلد معزول نسبياً في النصف الغربي من الكرة

(1) محمد سامي عبد الحميد، مقدمة من العلاقات الدولية، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1969، ص 80-81.

الأرضية إلى بلد ذي قدرة كافية للتأثير عبر العالم بشكل غير مسبوق[1]. ويذكر(زبيغنيو بريجنسكي) أن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة العالم من دون أن تواجه خصماً قادراً على مناظرة قوتها العالمية الشاملة ذات الأبعاد الأربعة: الأولى الوصول العسكري العالمي، الثانية الدور الاقتصادي العالمي، الثالثة الجذب الثقافي- الفكر العالمي، الرابعة المعضلة السياسية العالمية[2].

2. دور الموجه العالمي(المنظم): مع بداية القرن الحادي والعشرين نجد أنه لا مثيل لقوة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية نشاطها الاقتصادي إلى الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للتكنولوجية الأمريكية والجاذبية العالمية متعددة الأوجه وكل هذه العناصر وفرت للولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظير له وأصبحت في الأحوال كافة ضابط الإيقاع العالمي والضامن الأساسي للاستقرار العالمي[3]، فضلاً عن ضخامة أهدافها ومصالحها بوصفها قوة منفردة في العالم واتساع قنوات ترجمتها إلى أفعال، الأمر الذي جعلها حرة التصرف في صياغة العالم على وفق هواها، فأحلت توازن المصالح محل توازن القوى واستخدمت الشرعية الدولية الأمم المتحدة غطاءً لتبرير جهدها في إعادة صياغة العالم بثوب جديد يلبي مصالحها[4].

3. حامل الميزان: وهو يتضمن تكريس حالة التوازن بين عدد من الدول المتقاربة في القوة، ويعتمد هذا الدور على تقييم النتائج المفترضة بناءً على فهم

(1) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى... التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 2008، ص ص9-12.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998، ص75.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار... السيطرة أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص7.

(4) منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد16، 2001، ص6.

القدرات المختلفة. والغاية منه ليست بالضرورة حل المشكلات القائمة بين مجموعة من الدول، وإنما المحافظة على الاستقرار ومنع انفجار الصراع أو منع الطرف الأقوى من تحقيق النصر، فالدولة التي تقوم بدور حامل الميزان تحافظ على توزيع القوة بين عدد من المتنافسين بحيث يتحقق التوازن فيما بينهم، أي أنها تدعم الضعيف فلا تسمح للأقوى بأن يحقق النصر في الصراع القائم بينهما، مما يؤدي إلى عدم اختلال التوازن، ولكي تتمكن أية دولة من القيام بهذا الدور لابد أن تكون قادرة على دعم إحدى القوى في كفة الميزان إذا حاولت قوى أخرى في الكفة الثانية أن تهدد الأولى. وهذا يعني أن حامل الميزان لابد أن يكون دائماً من خارج المجموعة المتنافسة[1].

4. المشارك النشط: يتضمن هذا الدور التأثير على قطاع واسع من الفاعلين في المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية. ومن الطبيعي أن يبدو هذا الدور واضحاً في منطقة معينة أو مجال معين، حيث تظهر كل إمكانات وقدرات الدول التي تقوم بممارسته، ويبدو واضحاً في تحركات ونشاطات عدد من الدول الرئيسة، لاسيما وإن قدراتها لا تسمح لها بالتحرك النشط في قطاعات محددة في المجتمع الدولي أو في مجالات محدودة، كما هو الحال لفرنسا وبريطانيا اللتان لا تزالان تتمتعان بنفوذ كبير في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهما[2].

5. قاعدة الثورة العالمية: طبقاً لهذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجباً رئيساً في الحركات الثورية الخارجية ومدّها بالمعونة المادية والمعنوية وتوفير قواعد تدريب لها على أرض الدولة وعادة ما يأخذ هذا الدور مفهوم تصدير الثورة ومن ذلك الدور الصيني في الستينيات من القرن الماضي[3].

6. الوسيط الدولي: ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية وبشكل

(1) عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص138.

(2) المصدر نفسه، ص139.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص50.

مستمر، أي أن الوساطة لا تستمر على صراع واحد فقط، والأمم المتحدة من الوحدات الدولية الرئيسة التي تلعب هذا الدور[1].

7. رجل الشرطة: يتضمن هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في ردع من يتصورهم معتدين مثل دور الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي[2].

ثالثاً: مقومات دور الدولة

يقصد بقوة الدولة في الفكر الاستراتيجي فاعليتها ووزنها في المجال الدولي من خلال توظيف قدراتها لفرض إراداتها على الآخرين وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها[3]، لاسيما وإن العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية (الدول) بشكل أساسي وبين وحدات شبه سياسية إقليمية ودولية، ولكل وحدة مسلك تسير عليه من أجل تحقيق أغراض بعيدة المدى وأهداف قريبة المدى وربما أن الأغراض والأهداف والقابليات والمسالك لهذه الوحدات متباينة ومتفاوتة كماً ونوعاً فإن ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة والنزاع تارة أخرى. ومن أجل تحقيق الأهداف والأغراض تسعى الدول إلى أن تؤدي دوراً إلى التأثير بالإرغام والإقناع على الدول الأخرى لكي تمتثل إلى طلبات معينة لتعديل السلوك السياسي والمواقف أو الامتناع عن الأخذ بسياسات معينة، فالدور الذي تؤديه الدولة في المحيط الإقليمي والدولي له مقومات يعبر عنها بالمقومات المادية والمجتمعية المتفاعلة التي تشكل عناصر القدرات الوطنية فضلا عن المقومات الخارجية، وهذه المقومات وإن اختلفت باختلاف الدارسين إلا أن هناك شبه إجماع في شمولية هذه المقومات وبموجبها لم يعد الدور الخارجي للدولة محصلة لتأثير مقوم واحد أو بضع مقومات وإنما هي ناتج تفاعل

(1) المصدر نفسه، ص52.

(2) المصدر نفسه، ص51.

(3) إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الأيدلوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006، ص315.

العديد من هذه المقومات في آن واحد. وتصنف المقومات المؤثرة في دور الدولة في بيئتها الخارجية[*] إلى:

أ- المقومات الذاتية

ننطلق في تصنيف المقومات الذاتية من قول (صموئيل هنتغتون) (إن الغرب اليوم هو على القمة يواجه الشرق الذي يزداد في القوة والمواد والرغبة في تشكيل جديد للنظام الدولي بمفاهيم ونماذج معينة)[1]، من هنا نستطيع أن نحلل هذا القول بان المقومات الذاتية تشمل مقومات القوة المادية والمعنوية التي تتمتع بها الدولة فضلا عن مقوم الإرادة والرغبة في أداء دور معين أو حقل مؤثر في بيئتها الخارجية. وهي مصطلحات ثابتة ومتغيرة تعكس مدى القدرة على استخدام القوة الكامنة فيها من أجل أن تؤدي الدور في البيئة الإقليمية والدولية[2].

1- المقوم الجغرافي:

يعد المقوم الجغرافي من أبرز المقومات في العلاقات الدولية وقد صاغ العديد من الباحثين الجغرافيين نسق دور الدولة ورسم السياسة المستقلة لها من خلال بحثهم في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقتها الخارجية، وأطلق على هذه المدرسة بالمدرسة الجيوبوليتكية، أي وضع الجغرافية في خدمة السياسة، فتعد دراسة البيئة المادية للدول من أقدم المداخل النظرية التي ركز

(*) تم اعتماد هذا التصنيف من قبل كل من: ايلاف راجح هادي ، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص14_30؛ دنيا جواد مطلك الجبوري، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج آسيا-الباسفيك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص 21_31.

(1) صموئيل هنتغتون، صِدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، بيروت، ط2، 1999، ص39.

(2) أحمد داؤد أوغلوا، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر شلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص43.

عليها دارسو العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي لها[1]. ويمثل الواقع الجغرافي للدولة مع ما يضمه من موقع جغرافي محدد سواء أكان برياً أم بحرياً، وموقع الدولة من الدول المجاورة سواء أكانت دولاً كبرى أم دولاً إقليمية مهيمنة أم دولاً صغرى، فيفرض هذا الواقع الجغرافي أنماطاً سلوكية ثابتة نسبياً في تحديد إستراتيجيتها العسكرية وحركة تجارتها الدولية[2]، لذلك تشكل الوضعية الجيوبولتيكية للدولة مقوماً مهماً في فهم دورها وتوجهاتها وسياساتها الإقليمية والدولية[3].

2- المقوم الاقتصادي:

يعد هذا المقوم من المقومات المهمة التي تدخل بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة[4]، ويقصد به مجموعة من الإمكانات الاقتصادية المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما وتمثل الإمكانات المادية بصورتها التقليدية بالمواد الخام وحجم الأموال المتاحة للدولة أما غير المادية فتمثل نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية بوصفها عناصر متفاعلة مع العناصر المادية في إطار القوة الاقتصادية[5]. وأصبحت القدرة الاقتصادية تتصدر قائمة مكونات الأمن القومي، وتحتل مرتبة أعلى من مرتبة القوة العسكرية أو تتساوى معها[6].

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص20.

(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة أياد للطباعة، بغداد، 1987، ص122-123.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص244-249.

(4) فاروق عمر عبد الله، دول القوة ودول الضعف، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005، ص73.

(5) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص155.

(6) عاطف الغمري، الوطن العربي في عصر تتعدل فيه موازين القوة والنفوذ ومعايير التقدم، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد27، صيف2010، ص128

وفي إطار دور القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية فإن هيكل القوة لم يعد هيكلاً عسكرياً بالدرجة الأساس كما في السابق بل هيكلاً ثلاثياً مكوناً من الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية، ولاسيما بعد تحول القوة الاقتصادية إلى قوة مالية بمعنى ما تملكه الدولة من موارد مالية الأمر الذي يعطي للدولة قوة في أداء دورها[1]، وهذه الأهمية للقوة الاقتصادية نابعة من طبيعة الوضع الدولي وما أفرزه من مدخلات[2] هي:

أ- تنامي دور المتغير الاقتصادي بوصفه أداة للتنافس محل المواجهة العسكرية.

ب- أصبح الاقتصاد اهتمام العالم أجمع وأصبحت لغة الاقتصاد والتكنولوجية هي لغة المشكلات والتفاهم معها.

ج- الإحلال التدريجي للجغرافية الاقتصادية محل العسكرية.

3- المقوم العسكري:

يعد المقوم العسكري من المقومات المهمة في أداء الدولة لدورها الإقليمي والعالمي وان ما يمكن ملاحظته تغيره بفعل الثورة التكنولوجية[3]، فيقصد به مجموعة الإمكانات والمواد العسكرية المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما، وتنقسم القدرات العسكرية إلى نوعين: القدرات المتاحة والقدرات الكامنة وتشير القدرات المتاحة إلى الموارد والقدرات العسكرية الموجودة والتي هي تقريباً جاهزة الاستخدام، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لإدارة

(1) موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص50.

(2) مهند علي عمران، أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة: دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2003، ص 23-24 .

(3) احمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 2009، ص223س.

الحرب ومعنويات ودوافع المواطنين[1]، ويمكن تجسيد عناصر القدرة العسكرية من خلال العديد من العناصر الفرعية التي تؤثر في دور الدولة وهي: القاعدة الصناعية العسكرية، وحجم القدرات المسلحة، والقدرة النووية والكيمياوية، وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية، وحجم الإنفاق العسكري، ونسبة القوات الفعلية إلى السكان[2]. ولا يمكن فصل القدرات العسكرية عن الدور الخارجي للدولة، وتسعى الدول إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية، فان مدى فاعلية وتأثير الدولة يعتمدان على الإستراتيجية التي تتبناها الدولة، وإستراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية، فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية واكلاف إستراتيجية عالمية[3]، ولكن على الرغم من الرأي القائل أن القوة العسكرية تراجع تأثيرها نسبياً لصالح تغييرات أخرى فإن تأثير القوة العسكرية مستمر وتظهر ملامحه من خلال[4]:

أ- استمرار معدلات التسلح العالية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ب- لا تزال القوة العسكرية تؤدي دوراً مهماً في العلاقات أو التفاعلات الدولية المتبادلة ما بين الوحدات الدولية ولاسيما الدول.

ج- ترسيخ جدلية الارتباط بين حجم القوة العسكرية لأي بلد وقوة موقفهِ السياسي ومدى قدرة قيادتهِ السياسية على فرض إرادتها في مجتمع دولي لا مكان للضعيف فيه.

(1) مهند علي عمران، أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة: دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية، ص28.

(2) جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي-(الإسرائيلي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 73-74.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص148-150 .

(4) مهند عمران، أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة: دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص33.

د- أطروحات عدد من القوى الإقليمية لأداء دور مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية.

هـ- بروز أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 لفتت الانتباه إلى قضية مهمة وانتشرت على صعيد العالم وأصبحت القضية رقم واحد عالمياً وهي الحرب على (الإرهاب) والتي ركزت على تطوير القدرات العسكرية لمواجهة (الإرهاب)، لان التهديدات الجديدة أكدت الحاجة إلى بناء قوات اخف وأكثر قدرة على الحركة، وبدأت المؤسسة العسكرية الأمريكية بالفعل في تطوير العديد من الأفكار الخاصة بالقدرات الحركية للقوات الأمريكية ثم جاءت الحملة العسكرية في أفغانستان فرصة مثالية لتضيف العديد من النظم التسليحية الحديثة والجديدة والتي ترتبط بالثورة الممتدة في تكنولوجيا المعلومات.

ومن خلال هذه الملامح التي ذكرناها توجد علاقة طردية موجبة بين القوة العسكرية للدولة والموقف السياسي في البيئة الدولية، فالردع العسكري الفعال والمشاكل على المستوى العالمي يمثلان ركيزة أساسية لاحتكار القوة السياسية[1].

4- المقوم التكنولوجي:

يقصد به تطبيق المعرفة العلمية والمهارات الإنسانية لحل المشكلات في حقل الفنون العلمية أو الصناعية، ويعتمد المستوى التكنولوجي بصورة رئيسة على البحث والتطوير بمعنى اكتساب معرفة جديدة وتطبيقها في الابتكار[2]، ويعد هذا المقوم من المقومات المهمة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مطرد وقد حقق التقدم التكنولوجي تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع وشمل ذلك التحولات في ميادين عدة منها الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافية والاقتصادية، وألغت

(1) المصدر نفسه، ص33.

(2) سرمد عبد الستار أمين، المتغير التكنولوجي وإشكالية التنافس على المستوى الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2000، ص34-35.

الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية وجعلت العالم قرية صغيرة[1]، وأن للتكنولوجيا تأثيراً دولياً واضحاً مفاده[2]:

أ- تأثيراً يرتبط بنوع التحديات الأمنية ومدى الحاجة إلى قدرة تكنولوجية تمكّن الدولة من بناء قوة عسكرية تعتمد على التكنولوجية الحديثة من نظم معلومات وأقمار صناعية فضلاً عن الأسلحة المتطورة تكنولوجياً سواء أكانت تقليدية أم نووية.

ب- دور التكنولوجية في تشكيل الهرمية الدولية، فتقدم اليابان وألمانيا مؤشرات واضحة على تأثير هذا المتغير في العلاقات الدولية، فاحتلت اليابان مركزاً دولياً مرموقاً دون أن يقترن ذلك بقدرة عسكرية مؤثرة.

ج- إشراك التكنوقراط والمتخصصين في صنع القرار السياسي الخارجي والمساهمة في حل القضايا والمشاكل الدولية التي أصبحت لها علاقة بالتكنولوجيا.

د- شطرت التكنولوجية العالم إلى معسكرات وفقاً لقدراتها التكنولوجية فهناك مجموعة دول بلغت من التقنية حداً تجاوز مرحلة التصنيع التقليدي، وهناك مجموعة ثانية مازالت تريد اللحاق بركب التقدم العملي والتقني، وهناك مجموعة ثالثة تحت خط الفقر التكنولوجي[3]. فالعالم يشهد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية، والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبات الالكترونية، وهو ما قاد إلى سيادة نظم المعلومات بمعنى أن الفضاء التكنولوجي و المعلوماتي أصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض[4]. كما إن القدرة التكنولوجية تمكن الدولة من بناء قوات عسكرية تعتمد التكنولوجيا الحديثة من نظم المعلومات و أقمار صناعية و أسلحة متطورة سواء أكانت تقليدية أم نووية وهذا يؤدي إلى زيادة في دور الدولة في النظام

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص168.

(2) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار الحمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1991، ص199-200.

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص145.

(4) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: استراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص46.

الدولي[1]. فأخذت أهمية المعلومات والمعرفة تتعاظم أكثر فأكثر في الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية، وانتشار استخدام المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد، وغدت محركاً حيوياً للنمو في الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى ولادة وتشييد بنى اقتصاد جديد، إلا هو اقتصاد المعرفة[2].

5- المقوم المجتمعي:

يرى البعض أن المقومات المجتمعية تقتصر على الهياكل الحكومية أمثال(هنري كيسنجر)، في حين يراها البعض الآخر تمثل الهياكل غير الحكومية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي للمجتمع أمثال (روزناو)[3]. ولواقع تعدد المقومات المجتمعية وتنوعها يرى (مازن الرمضاني) أنها تتمثل في: حركة المجتمع التي تتعلق بتأثير تجاربه التاريخية وقيمه الثقافية، والاستقرار السياسي والاجتماعي ومدى التجانس الذي يُقيم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، والهياكل الاجتماعية- السياسية غير الرسمية التي تتضمن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام[4].

6- المقوم السياسي:

إن خصوصية ودور صانع القرار تشكل مقوماً مؤثراً في العلاقات الدولية وبدون شك فأن رجال الدولة هم قبل كل شيء لاعبون في المسرح الدولي ولكنهم يعملون باسم ولمصلحة الدولة[5]، وهناك عدة عناصر تؤثر على صناع القرار عند اتخاذهم لقرار معين هذه العناصر لها انعكاسات على العلاقات الدولية منها[6]:

(1) كرم انطونيوس، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والعلوم، الكويت، العدد59، 1982، ص60.

(2) كمال رزيق، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان48-48، خريف2009-شتاء2010، ص139.

(3) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص205.

(4) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص186-192.

(5) المصدر نفسه، ص187.

(6) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص296.

أ- طبيعة النظام السياسي: أي أن هناك أنظمة تسلطية ودكتاتورية وهناك الأنظمة الديمقراطية فإن الدولة في هذا النظام الأخير لا تمارس سياساتها الخارجية إلا بعد رجوع صناع القرار إلى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم قرارات تتعلق بمصير الدولة.

ب- مستوى التماسك الوطني: أن مظاهر عدم الاستقرار المجتمعي هي وجود اختلافات أثنية أو قبلية وهذا غالباً يؤدي إلى الصراع وتصعب الأمور على صناع القرار في كسب التأييد له وأن درجة التماسك الوطني تتعلق بقضية مهمة تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظام القائم ولسياسته، وانعدامها يؤدي إلى ضعف دور السلطة.

3- الخصائص الشخصية لصانع القرار: أن اثر شخصية صانع القرار والتغيرات المؤثرة في تكوينها يشكلان المفاتيح الأساسية لفهم إستراتيجية حركته حيال غيره[1]. وأن للقائد السياسي دوراً أو تبايناً في التأثير على رسم سياسة دولته الخارجية وتحديد دورها تجاه المواقف المختلفة وعلى الأصعدة الإقليمية والدولية كافة.

7- مقوم الإرادة:

يذكر(محمد السيد سليم) أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة نفسها ومن الإرادة الذاتية لصانعي سياستها[2]. وهذه الإرادة تعني أن القيام بالدور تنبع من مصدرين أساسيين هما: الأول طبقة الثقافة القومية السائدة في المجتمع فبعض المجتمعات تسعى دائماً بأن تحضى بدور لا يقتصر فقط على حدودها القومية بل يتعدى ذلك، فليس بمقدور أية دولة أن تظهر في مستوى الدول العظمى من دون تطلع قومي عضوي غريزي لا يحتاج حتى إلى الجهر به بقوة وإن الذين يجعلون من أنفسهم كياناً أكثر هيمنة من غيرهم هم الذين يجهرون

(1) المصدر نفسه، ص296.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص124.

انفجاراً تلقائياً ثقافياً للرغبة التنافسية الجامحة نحو الاستكشاف والغزو ويفسرهما الإخلاص الصادق للأفراد الكثيرين جداً الذين يتشاطرون التزاماً مشتركاً لتمجيد العظمة القومية ومصيرها[1]، الثاني الاستقلال أو السيادة على قرارها الداخلي والخارجي على حد سواء دون تدخل أية قوى أجنبية في هذا القرار، وإن المنظور الحديث لتحليل السياسة الخارجية لا يهتم بالمعيار القانوني (السيادة) ولكن بمعيار سلوكي هو القدرة على التأثير المستقل[2].

ب- المقومات الموضوعية

تعني أثر البيئة الدولية على الوحدة الدولية ونوعية قبولها أم تعارضها مع طبيعة الدور الذي ترغب الوحدة الدولية في القيام به، فينطوي النسق الدولي على أربعة مكونات رئيسة[3] هي:

أ- الوحدات: يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق.

ب- البنيان: يقصد بها كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق الدولي، ويتحدد هذا الترتيب طبقاً لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق، وطبقاً لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

ج- المؤسسات: يقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة ويشمل ذلك المنظمات الدولية.

د- مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسة التي تتم في إطار البنيان والوحدات الدولية.

وبذلك تم توضيح مقومين أساسيين هما:

أ- بيئة دولية وإقليمية مؤاتية:

(1) زبيغنيو بريحنسكي، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص75.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) المصدر نفسه، ص 257.

المقصود بالبناء الدولي ذلك الترتيب الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي تتوافر فيها مصادر القوة والنفوذ وطبيعة أقطاب القوة الدولية السائدة في النظام الدولي، فالهيكلية إذاً تعبر عن الشكل البنيوي للنظام الدولي سواء أكان متعدد الأقطاب أم ثنائي القطبية أم أحادي القطبية[1].

وأن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية بين وحدات النسق، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي وطبيعة إدراك كل وحدة للوحدات القائمة الأخرى مع وجود عامل آخر وهو درجة الترابط بين تلك الوحدات[2]، وعلى هذا الأساس بدأ التآلف الاستراتيجي بين القوى الدولية خياراً لا بد منه طالما ظلت القدرة الفردية غير مؤهلة لبناء موقف عادل حيال قضايا معينة، لذلك اندفعت تلك القوى نحو مزيد من الاتصال والتفاهم بقصد تأسيس و تأطير العلاقات بينهما طمعاً في زيادة درجة المنافسة الداعية إلى تحجيم إمكانات الخصم الأكثر تأثيراً في صراع القوة ويهدف التآلف إلى بناء معادلة إستراتيجية يمكن حسابها على أنها محور جديد لتشكيل قوة[3]. ونجد عامل الترابط واضحاً من خلال الدور الإقليمي لأية دولة يرتبط بحجمها ومكانتها في الإقليم، فضلاً عن قبول واعتراف البيئة الإقليمية والدولية بهذا الدور وفقاً لرؤى القوى في الإقليم والنظام الدولي، لذلك فقد يمتلك طرف إقليمي المقومات كافة للقيام بالدور، إلا أن رؤية القوى الدولية لهذا الدور تعد عاملاً محدداً لقيام هذا الطرف بالدور[4].

ومثال على نوعية الهيكلية الدولية نجد أن بنيان القطبية الثنائية الجامدة يؤدي إلى ممارسة القوتين العظميين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معها لضمان

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي... دراسة الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995، ص11.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص262.

(3) منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص15.

(4) محمد سعيد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص130.

إتباعها للسياسات كافة لتؤدي إلى حماية تماسك الكتلة، كما وأنه يؤدي إلى زيادة الحركة لدى الدول غير الأعضاء في كلا الكتلتين نتيجة تنافس القطبان على استقطاب تلك الدول أو تمنعها من الدخول في تكتلات معادية[1]. وفي هذه الظروف قد تحصل الدول غير الأعضاء في كلا الكتلتين على المساعدات الاقتصادية من كلا الكتلتين في آن واحد، أما الاتفاق بين القطبين فأنه يقلل حركة تلك الدول[2].

وأن تأثير كل من القطبية الدولية في النظام الدولي يبدو واضحاً جداً على سلوك الوحدات الدولية وعلى الدور الذي تمارسه القوى المنضوية تحت جناح القطبية، فنمط توزيع مصادر القوة والنفوذ في النظام الدولي مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من أن تضع توازناً إستراتيجياً دولياً قائماً على الأحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. على أن تراجع القدرات والإمكانات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل تقدمها لقوى دولية أخرى مثل الاتحاد الأوربي بقيادة ألمانيا ومنطقة شرقي آسيا بقيادة يابانية أو صينية، فرض وجود منسقين للقوة الأول أحادي الإستراتيجية بقيادة أمريكية والثاني متعدد اقتصادي-تقني بمشاركة القوى الأخرى[3]. وعلى هذا الأساس نجد أطروحات (زبيغنيو بريجنسكي) التي دعت إلى خلق توازن إستراتيجي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لترصين هيكلية جديدة تساعدها على تحمل الالتزامات الدولية والتعاطي مع أهم القضايا الإستراتيجية الدولية من منطلق الدولة القائدة للنظام الدولي كما هو الحال في الحرب الدولية ضد (الإرهاب) الدولي، في إطار نسق دولي يجمع القوة العسكرية الأمريكية والتكتلات والائتلافات الاقتصادية الأمنية الدولية[4].

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص278.

(2) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص254.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار.. السيطرة أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص252.

(4) المصدر نفسه، ص252.

ب- وجود حوافز دولية أو إقليمية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معنية بسلوك الدولة وسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وقد تكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ولكن تضطر الدولة إلى التعامل مع الحوافز بشكل معين يتناسب مع طبيعة الحافز[1] ومن هنا نرى أن الحافز يأخذ شكلين:

أ- حافز داخلي ذاتي: وهو الحافز الذي لا ينشأ من البيئة الخارجية ولكنه يتمثل في السلوك السابق للدولة ذاتها، فالسلوك السياسي الخارجي للدولة في لحظة معينة قد يكون مجرد استمرار لسلوكها السياسي الخارجي في مرحلة سابقة أذا لم يطرأ أي متغيرات جديدة أو مواقف جديدة لتغييره[2].

ب- حافز خارجي: إي أن السلوك السياسي الخارجي لوحدات النظام الدولي يأخذ احد مظهرين: فهو إما أن يكون تعبيراً عما تملكه الدولة من قدرات وإمكانات مهدت فرض التأثير، أو أن يكون بصيغة استجابة تبديها الدولة للتأثير المسلط عليها لإتباع نمط سلوكي معين[3].

وتتمثل هذه الحوافز الخارجية بتوافر الفرصة المؤاتية للوحدة الدولية في لحظة ما في البيئة الدولية للقيام بدور دولي أو إقليمي فاعل، وتظهر على شكل هرمية النظام الدولي أو التحالفات الدولية أو الإقليمية الجديدة التي قد تمكّن الوحدة الدولية من تغطية عناصر الضعف التي تعاني منها وبما يساعدها على زيادة ثقتها في الإقليم والعالم، ويمكّن بالضرورة من أداء أدوار دولية أو إقليمية أكثر تأثيراً[4]، وهو ما كتبه(كنث والتز) في كتابه (نظرية السياسة الدولية1979) من أن الهيكل السياسي

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص226.

(2) المصدر نفسه، ص228.

(3) عبد القادر محمد فهمي، لنظام السياسي الدولي...دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص15.

(4) منعم العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص14.

الـدولي ومـا ينـتج عنـه مـن حـوافز يحـدد الوظـائف والأدوار التـي تقـوم بهـا الوحـدات الدولية[1].

وإجمالاً لأهميـة الحـافز الخـارجي، وإدراك القائـد السـياسي لمـدى أهميـة الواقـع الخارجي له فكلما زاد إدراك القائد السياسي لأهمية تلـك الوقـائع أو الحـوافز الآتيـة مـن البيئة الخارجية تزداد قوتهُ للتعامل معها. فإذا أدرك القائد السـياسي أن الحـافز الخـارجي سيؤثر على أهدافه سواء أكان بشكلٍ إيجابي أم سلبي فأنه يكون أميل إلى التعامل بنفسـه مع الحافز، فالقائد السياسي يوجه انتباهه إلى ما تفعله الوحدات الدولية التي يعتقد أنهـا تؤثر على أهدافهِ، وانه أميل إلى إدراك ما تفعلـه تلـك الوحـدات منـهُ إلى الوحـدات التـي يعتقد أنها لا تؤثر على أهدافه. ويقصد بذلك مـا إذا كـان القائـد السـياسي يـدرك الحـافز بوصفه فرصة لتحقيق أهدافه أم مشكلة تعرقل ذلك أي تهديـد للأهـداف، فـإذا أدرك أن الموقف يشكل تهديد فأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتهاج سلوك سياسي خـارجي معـاد تجاه الحافز والعكس صحيح[2]، وعلى سبيل المثال نجد أطروحات (زبيغنيو بريجنسكي) في كتابة (رقعة الشطرنج الكبرى) بقوله (اليابـان ليسـت إقليميـة بـل عالميـة) يقـدم نصـائح للحكومة اليابانية تتلخص في أن أفضل طريق لتحقيق اليابان لمكانة الزعامة العالميـة هـي الاشتراك الفعال في عمليات إقرار السلام العالمي والتنمية الاقتصادية على المستوى العـالمي وعن طريق الاستفادة من التحالف العسـكري الأمـريكي- اليابـاني دون السـماح للتحـالف بالتحول إلى ائتلافٍ ضد الصين، فـيمكن لليابـان أن تصـنع لنفسـها مهمـة عالميـة متميـزة ومؤثرة كقوة تعمل على قيام تعاون دولي أصيل مبني على مؤسسات فعالة[3].

فالدول تتعامـل فـيما بينهـا وهـي متـأثرة بنوعيـة مقوماتهـا الموضـوعية والذاتيـة ومقوماتها الخارجية المؤثرة عليهـا وبالاتجـاه الـذي يجعـل مـن تأثيرهـا السـياسي الـدولي

(1) نقلاً عن: روبرت غيلين، الحـرب والتغيـير في السياسـة العالميـة، ترجمـة عمـر الأيـوبي، دار الكتـاب العربي، بيروت، 2009، ص112.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 418-419.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكره، ص178.

عالمياً أو إقليمياً بمثابة الانعكاس لهذه القدرات وكيفية استثمارها تحقيقاً لأهدافها مع استثمار الظروف الدولية المؤاتية لتحقيق هذه الأهداف والغايات[1]. وعلية فأن دور الدولة سواء أكانت إقليمياً أم دولياً يختلف من مرحلة لأخرى بسبب قانون الحراك الدولي صعوداً أو هبوطاً، وان الدول ومنذ القرن الخامس عشر تحرص على تبادل المواقع على قمة الهرمية الدولية السائدة وقتها وهذا الدور يكون مرهوناً بمصالح واليات تحقيقه لكل دولة[2].

(1) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص245.

(2) بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والطباعة، عمان، 1994، ص230.

المبحث الثاني

التعريف بمفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي

نعيش في عالم دائم الحركة والتغير والتطور ولا فرق بين عالم الأمس وعالم اليوم وعالم الغد. بيد أن الفرق يكمن في طبيعة الحركة وأبعاد ذلك التطور ومضمونهما التقني، فضلاً عن معدل تسارعهما. فالفارق مثلاً بين أسلحة الأمس وأسلحة اليوم هو في مستوى التقنية. وإذا نظرنا إلى القوة نجد أنها كانت وستبقى كما هي ولكن الذي تغير وسيتغير دائماً هي أدوات ووسائل القوة وأساليب استخدامها والآثار الناجمة عن ذلك وهو الأمر الذي يدفع إلى العديد من التساؤلات عن المستقبل. وبناء على ذلك نقوم بدراسة مفهوم التوازن الاستراتيجي.

أولاً: في مفهوم التوازن

التوازن لغةً هو التعادل والتساوي ويقال هذا يوازي هذا، إذا كان على زنته أو محاذيه[1] وقال تعالى"**وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ {3/83}** "[2]، ويعد مفهوم التوازن واحداً من المفاهيم المتداولة في علم السياسة فهو يدل على أن توازن القوى بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، وانه افتراضية سياسة دولية مقصودة لذاتها باعتبارها أداة لحفظ الاستقرار الدولي[3]، وارتبط مفهوم توازن القوى بصورة دائمة بسياسة القوى في العلاقات السياسية الدولية، باعتباره أداة تنظم الصراعات الدولية أو تنظم صراعات القوى بحيث يسود الاستقرار في المجتمع الدولي[4]، وهذا الصراع لا تمليه

(1) مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، المعجم الوسيط، دار النشر المصري، القاهرة، 1985، ص235.

(2) القران الكريم، سورة المطففين، آية 3.

(3) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص49.

(4) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط3، 2010، ص109.

عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك إذا مكّن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فان هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوى إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوي أو في محور قوي مضاد قادر على مجابهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه[1]. فالتوازن في تصوره العام يقوم على توزيع بين الدول الفاعلة في المحيط الدولي، سواء أكان ذلك بشكل متساو ومتوازن أم حتى على أساس من عدم المساواة والموازنة[2]. وتوازن القوى كما يراهُ الباحث (رينولدز) يثير الانطباع بوجود ميزان مع ثقل في واحد من الكفتين، بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل[3]. وبمعنى آخر أن التوازن يفترض وجود كفتين[4]:

أ- توزيع مكونات القوة وعناصرها بين القوى المختلفة الداخلة في التوازن العسكري والاقتصادي والثقافي.

ب- علاقات القوى وتشمل: شكل النظام الذي يولده وضع التوازن (أحادي القطب أم ثنائي القطب أم متعددة الأقطاب)، ونوع القيم السائدة فيه (الحفاظ على التوازن، تعديله، تغييره)، وهرميته.

والتحول داخل أحدى الكفتين من نمط إلى أخر (تغير إمكانات القوة، تغير المطالب) يفرض ضرورة إجراء تعديل على الكفة الأخرى إلى أن يصل النظام الدولي

(1) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص108.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، معجم المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص218.

(3) نقلاً عن: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص223.

(4) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر، عمان، 2010، ص25.

الذي يحتضن هذه التفاعلات إلى توازن مقبول نسبياً بين كفتية، والاهم داخل الكفة الواحدة[1]. أي انه يدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، وانه يعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير، لذلك يتعين على الدول الحذرة أن لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى وان يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها لوضع حد لأي معتدٍ، كما يمكن لأية دولة ان تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن[2]، وبالمقابل عرفه (ارنست هاس) بأنه عبارة عن ثمانية معانٍ وأربعة استخدامات هي توزيع القوة والتوازن و اللاتوازن والاستقرار و اللااستقرار، والحرب والسلم وسياسة القوة، وسنة التاريخ، ومرشد السياسة الخارجية، ونجد أن (أنيس كلود) صنفه ثلاثياً إلى حالة أو سياسة أو نظام[3]، كما يرى (إسماعيل صبري مقلد) أن مبدأ توازن القوى هو الأداة أو الميكانزم الذي تستطيع الدول بواسطته أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي القائم على مبدأ التعددية وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية متفوقة عليها، كما أن التوازن الدولي لا يكون غاية في حد ذاتها وإنما يصبح هذا التوازن مرغوباً فيه بقدر ما يحفظ للدول استقلالها ويحقق مصالحها، وقياساً على هذه النتيجة فأن التوازن يمثل في تصور الدول التي تعتنق الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية يتحكم فيها قانون الصراع ونزاعات القوة[4].

(1) المصدر نفسه، ص25.

(2) مارتن غريفيثس وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص154.

(3) نقلاً عن: مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص258.

(4) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سبق ذكرهُ، ص79-80.

في حين يرى البعض الآخر أن توازن القـوى مـا هـي إلا رمـز للمدرسـة الواقعيـة في العلاقات الدولية وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي مـن خـلال عمليـة الصراع عـلى اكتسـاب القـوة فـأن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى وهو في الوقت عينه سـلاحها في تنظـيم اسـتخدام القوة والسيطرة عليها[1]، وذكر (شيهان) الاخـتلاف في المعـاني المنسـوبة إلى تـوازن القـوى، وأتبع المنهج الذي خطه (وايت) إذ حدد تسعة طرق مختلفة لاستخدام المفهوم[2] هي:

أ- توزيع متعادل للقوى.

ب-مبدأ وجوب توزيع القوة بالتساوي.

ج- التوزيع القائم للقوة، ومن ثم أي توزيع ممكن للقوة.

د- مبدأ توسيع القوى العظمى بالتساوي على حساب الدول الضعيفة.

ه- مبدأ أن يكون لجانبنا هامش من القوة تفادياً لخطر التوزيع غير المتعادل للقوة.

و- التمكن من أداء دور خاص في صيانة التوزيع المتعادل للقوة.

ز- التحلي بـميزة خاصة في التوزيع القائم للقوة.

ح- السيطرة.

ط- نزعة متأصلة في السياسة الدولية للوصول إلى توزيع متعادل للقوة.

وبناءً على ما سـبق فتـوازن القـوى هـو الوصـول إلى نقطـة الاسـتقرار إي الموقـف الذي يتعـذر معـه عـلى أي نسـق دولي فرعـي أو تحـالف أن يمـلي إرادتـه عـلى الأنسـاق الأخرى أو التجمعات الدولية، وذلك عـن طريـق إنتـاج السـلاح والمحافظـة عـلى السـلام

(1) خليل إسماعيل الحديثي، الوسـيط في التنظـيم الـدولي، مطبعـة جامعـة الموصـل، الموصـل، 1991، ص31.

(2) نقلاً عن: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمـة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص38.

القائم على المصالح، والحفاظ على مستوى متعادل للقوة العسكرية لردع الأطراف المناوئة لعد قيامهم بالحرب[1].

أما أشكال توازن القوى فهي:

1- توازن القوى المتعدد:

التوازن الذي يتكون من مجموعة قوى متعددة تعمل على موازنة بعضها البعض، دون أن يكون هناك قيد على عدد هذه التجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى. وقد طبق هذا الأنموذج في أوربا أوائل القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي[2]. ويتسم نظام توازن القوى المتعدد بعدم الاستقرار لأن الاستقرار لا يستمر لمدة طويلة من الزمن إذ سرعان ما يؤدي إلى حالة من اللااستقرار وتكمن وراء ذلك عدة أسباب[3]:

أ- إن الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدرتها مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة يسبب بالخوف لاسيما عند الأطراف المتأخرة في سباق التسلح.

ب- ضعف مستوى الاتصالات بين أطراف التنافس التي هي ضرورية من أجل إيصال المواقف والأهداف وتحسب أي سوء تقدير في الموقف.

ج- انعدام الأيديولوجية كعامل يمسك بأرضية التحالف، وإن الدول تنتمي إلى التحالفات حسبما تمليه عليها اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس

(1) إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص101.

(2) إبراهيم ابوخزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1995، ص98؛ ولمزيد من التفاصيل: محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص58

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص239.

التحالف لاعتبارات أيديولوجية كما جرى في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي.

2- توازن القوى الثنائي:

هو الصورة الأكثر وضوحاً ويقوم عند وجود دولتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادةً في شكل وجود كتلتين دوليتين، ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل. ويقسم توازن القوى الثنائي إلى نوعين:[1]

أ- التوازن المرن: هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس ولذلك يطلق عليه توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعتدلة.

ب- التوازن الجامد: يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متنافرة أو متناقضة ويطلق عليه توازن الأنظمة المتنافرة، وساد هذا النظام منذ عام 1945 حتى أواسط الخمسينيات من القرن الماضي.

3- توازن القوى الأحادية:

يقصد به وجود قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها وتأثيرها في العالم، وقوة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعهداتها وشعورها بأنها تحمل رسالة كونية تنصاع لها إرادات الدول الأخرى، وقادرة على التدخل في جميع قضايا ومناطق العالم، وفي ضوء هيكل علاقات القوى الدولية في هذا النظام الأحادي يصبح من الصعب على الدول الصغرى أو المتوسطة المشاركة في تقرير تفاعلاته[2].

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2009، ص90-91.

(2) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص28.

أما وسائل تحقيق التوازن فهي:

1- مبدأ التدخل:

يعطي هذا المبدأ الحق لبعض الدول التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى لمنع الإخلال بالتوازن العام للقوى الدولية، ويأخذ هذا الحق شكل معونات اقتصادية أو عسكرية أو شكل ضغوطات دبلوماسية، وان الدافع للتدخل هو الاختلال بتوازن القوى الدولية، ويعد التوازن مختلاً من قبل الدول المتدخلة عندما يحصل تغير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول. فالتداخل يحصل لإحباط أية تبدلات داخلية في النظام السياسي بإعادة الوضع إلى ما كان علية، ويسمى هذا النوع من التدخل بالتدخل الدفاعي[1].

2- سياسة فرق تسد:

تعمل فيها دولة ما على إضعاف الدول المعادية عن طريق إشاعة الفرقة بينها وبين حلفائها أو الدول الموالية لها أو محاولة الإبقاء على مجموعة من الكيانات الضعيفة في حالة تفكك وانقسام أو العمل على تفتيت قوة كبيرة أو عرقلة قيامها[2].

3- سياسة توزيع مناطق النفوذ أو سياسة التفويضات:

يصل الصراع بين الدول أحياناً إلى المواجهة المسلحة والدخول في حروب مريرة للسيطرة على جزء من العالم، ففي حال نجاح أي قوى في التغلب على غيرها يصبح التوازن الدولي مختلاً[3]. فلكي يبقى هذا التوازن قائماً تلجأ الدول صاحبة العلاقة في حالة النزاع إلى سياسة التفويضات التي تتوخى منها العدل في توزيع العوامل الطبيعية للقوة من أقاليم وموارد سكانية بين الدول المعنية. وقد تطور هذا المفهوم التقسيمي للدول أو التجزيئي لكيان الدولة مستقلة وبات يعرف بخطوط

(1) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص50

(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص96-97.

(3) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص52.

العرض، الذي يقوم على تقسيم الدولة الواحدة وتمزيق وحدتها العضوية الطبيعية وجعلها دويلات متباعدة[1].

4- سياسة التحالفات:

الحلف كما عرفه قاموس علم السياسة هو كناية عن علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب[2]، وإن من بين أسباب التحالفات أن يبقى على الدول المهزومة في حالة من القوة تحسباً لتبدل موازين القوى الدولية، في حين البحث عن حلفاء الغد عند الاختلاف مع حلفاء اليوم[3].

5- سياسة التفاهم على التسلح:

إن ارتباط توازن القوى الدولية ارتباطاً وثيقاً بعامل القوة، يدفع كل دولة لزيادة اهتمامها بالتسلح لتبقى على مستوى معين من التوازن مع أقرانها من الدول مما يؤدي إلى الإفراط في هذا الجانب، وهذا الإفراط يؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار الدولي ويدفع الدول نحو التصادم، ليصبح بذلك التوازن ليس أكثر من عملية نسبية ومؤقتة، وللسيطرة على التسلح فأن الدول تلجأ إلى التفاوض للتمكن من وضع بعض الاتفاقيات المشتركة واتخاذ بعض التدابير الدولية[4].

(1) يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص48.

(2) محمد عزيز شكري، الأحلاف التكتلات في الساسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد7، 1978، ص187.

(3) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص97.

(4) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص56.

6- سياسة الإثناء:

تتبع هذه السياسة عندما تسعى دولة ما لإخلال بميزان القوى، فتحاول بعض الدول الكبرى إثناءها عن هذا الإخلال، ويتبع في هذه السياسة أسلوبان للتطبيق هما: دبلوماسية الإثناء بالإقناع، وإستراتيجية الإثناء أي الإثناء بالإكراه[1].

7- سياسة المناطق العازلة:

إن إقامة دول محايدة بين الكتل أو بين الدول المتناحرة يشكل عاملاً من العوامل المساعدة في تحقيق التوازن، وفكرة المناطق العازلة معروفة على الصعيد الإقليمي أكثر منها على الصعيد الدولي، والفكرة الجديدة هي سياسة المناطق الآمنة ومضمونها اقتطاع جزء من إقليم الدولة والسيطرة عليه أو نزع السلاح فيه أو وضعه تحت إشراف سلطة دولية لمنع الاحتكاك بين دولتين متصارعتين[2].

8- سياسة الحرب:

تعد الحرب أو استخدام القوة العسكرية هي الملاذ الأخير لتحقيق توازن القوى إذا فشلت كل أو بعض السياسات السابقة في تحقيق هذا الهدف[3].

ثانياً: في مفهوم التوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي

بداية يمكن القول أن هناك نوعاً من التشابه بين مصطلحين التوازن الاستراتيجي الدولي والآخر التوازن الاستراتيجي الإقليمي، ذلك لأن التشابه يكمن في طبيعة عناصر هذين المصطلحين، فجرى الحديث عن التوازن الاستراتيجي الشامل بأنه الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية السلوكية الإقليمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجه ضدها من دولة أخرى أو أكثر، بما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية

(1) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1976، ص261.

(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة، مصدر سبق ذكره، ص171-172.

(3) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص99.

العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث إي خلل فيها بما يحقق الاستقرار، وهذا التوازن الاستراتيجي يتميز بخصائص ثلاثة[1] هي:

أ- تكافؤ مجموعة من المتغيرات، فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر وإذا تغيرت حالته سلباً أو إيجابياً سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

ب- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة يعتمد على إمكاناتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات تعبأ فيه مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة للتحالف.

ج- لهذا التوازن ثلاثة أبعاد: البعد البنائي ويتمثل فيه القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول، البعد الثاني سلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولية أو إقليمية، والبعد الثالث بعد يُقيم من خلالهِ حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة.

وعليه يمكن القول أن هناك مفهومين متميزين للتوازن الاستراتيجي الدولي يتمثلان بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر، فالمفهوم التقليدي يؤكد على التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية فحسب طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها على حساب الدول الأخرى، وبما يقضي تهديد حرية واستقلال بعضها الآخر ويدفعها لمواجهة القوة ليمثلها عن طريق التجمع في محاور مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه[2]، الأمر الذي يفيد أن هنالك عدد من الشروط التي يشترط توفرها في أي توازن دولي تقليدي يمكن أجمالها على النحو الآتي: الأول وجود مجموعة من القوى الدولية، وجود آلية أو قواعد صالحة

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص85-86.

(2) عبد المنعم طلعت، أدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتب، القاهرة، 1988، ص102.

للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل أو التكافؤ، الثاني وجود حالة من الاستقرار النسبي بين القوى المتكافئة، الثالث وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية[1]. في حين أن المفهوم المعاصر لتوازن القوى الدولي يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لعناصر القوة الاقتصادية والإستراتيجية كافة بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية الدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب[2].

أما التوازن الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي هو شكل من أشكال التوازنات يتكون داخل أطر جغرافية محدودة تجمع عدداً من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، وكمحصلة لهذا الصراع فأن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة مما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلية يتحكم في سلوك الدول وضبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين أقطابه أيضاً بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمية. والواقع أن توازن القوى الإقليمي مثله مثل توازن القوى العالمية يخضع للقواعد نفسها وتتسم بخصائص متشابهة ويؤدي إلى النتائج عينها تقريباً ذلك على المستوى الإقليمي ولكنه يؤدي دوراً مركباً إذ انه يؤثر تأثراً مباشراً في الصراع العالمي ويؤدي إلى حسمه أحياناً[3]، في حين عرف البعض الآخر التوازن الإقليمي بأنه حالة التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية أو دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للإرادات ذي أبعاد إستراتيجية يؤكد جوهرِ البحث عن الأمن والمصالح الحيوية، وهذا ما تعبر عنه صيغ التحالفات والتكتلات في الإقليم أو ما يمكن أن نطلق علية الحركة الإستراتيجية للدول في الإقليم مضافاً إليها تأثيرات العامل الدولي بوصفه متغيراً أساسياً فاعلاً في

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة، مصدر سبق ذكره، ص83.

(2) دنيا جواد مطلك الجبوري، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج آسيا-الباسفيك، مصدر سبق ذكره، ص18.

(3) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة، مصدر سبق ذكره، ص254-255.

أي معادلة للتوازن الاستراتيجي الإقليمي والتي تستمد في جزء كبير فيها خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الإقليم[1]، وهذا يعني أن التوازن الإقليمي لا يعمل بمعزل عن التوازن الدولي الرئيس الذي يعتمد في استقراره وتغيره على الصراعات والتوازنات الإقليمية، فضلاً عن أن القوى الكبرى غالباً ما تستثمر التوازن الإقليمي لدعم ورفد عناصر قدرتها وتأثيرها ونفوذها في النظام الدولي واستقرارها على نحو متزايد[2]، وأن أي خلل يصيب التوازنات الإقليمية بفعل حدوث متغيرات إقليمية مفاجئة لا بد وان ينعكس تأثيره سلباً أو إيجاباً على التوازنات الدولية المرتبطة به، وهذا التأثير يتحدد في ضوء اقتراب أو ابتعاد مصالح القوى العظمى العالمية وخصائص الوضع الاستراتيجي لتلك القوى الإقليمية من حيث مفهومها لأمنها القومي ومصالحها[3].

فتوازن القوى قانون تاريخي سواءً أتعلق الأمر بالتوازن الإقليمي أم الدولي، وكما أن التوازن الإقليمي هو الأسبق وجوداً فإن توازنات القوى أخذت الطابع نفسه، فالقاعدة العامة هي أن التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلاً بالضرورة أي أن تفاعلاته لا تجري بمعزل من أطراف التوازن الرئيس ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول إلى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الرئيس، والقاعدة الأخرى هو أن الإطراف الدولية في التوازن المسيطر لا تضع التوازنات الإقليمية من العدم ولكنها تستغل وجودها لدعم مكانتها وتؤدي التوازنات الإقليمية دوراً فاعلاً مؤثراً في العلاقات الدولية إذ إن التوازن الدولي يعتمد في استمراره وتغيره على الصراعات الإقليمية[4]. وقد أصبحت هذه القاعدة اليوم أكثر أهمية لوجود أسلحة

(1) خليل إبراهيم السامرائي، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، دراسة إستراتيجية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد26، كانون الثاني2002، ص25.

(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة، مصدر سبق ذكره، ص258.

(3) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971_1994)، مصدر سبق ذكره، ص34.

(4) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص256، 258-259.

نووية، فتراجعت فرص الحروب المباشرة والواسعة بين القوى الكبرى أركان التوازن العالمي، وأستعيض عن ذلك بالصراعات الإقليمية المحدودة، فيتدخل كل طرف دولي في هذا الصراع بقصد تحقيق مكاسب إقليمية تزيد رصيده في ميزان القوى العالمي ويحطم معسكر خصمه، فإذا تحققت المكاسب وتعددت في مناطق الصراع فأن توازن القوى العالمي يتحول نحو الطرف المنتصر وهو ما حدث أثناء الحرب الباردة وبعدها في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط[1]. وترجع أسباب علاقة التأثير والتأثر بين التوازن الإقليمي والتوازن الدولي إلى المتغيرات الآتية[2] هي:

أ- أهمية الإقليم في التوازنات الإقليمية والعالمية، لاسيما وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يمتلكها الإقليم في النظام الدولي. فإقليم أوربا أو شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب.

ب- ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلاً يرتبطان بالقوى الكبرى وهذا يجعل جنوب آسيا إقليماً مهماً في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.

ج- درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية فكلما زاد هذا التجانس والتوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في التوازن الدولي والعكس صحيح.

أما سياسات التوازن الإقليمية فإنها في الغالب لا تتعدى ثلاث سياسات[3] وهي:

أ- وجود هامش مناورة سياسية واضح الأطراف في النظام الإقليمي سواء أكان نحو الارتباط داخلياً مع بعض أم الارتباط بالقوة الكبرى أم نحو الصراع مع بعض.

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(2) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(3) المصدر نفسه، ص54.

ب- الرغبة الدائمة بالتغير حتى تصل القوى الإقليمية إلى أفضل صياغة لنظامها الإقليمي بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية. فيكون التنافس والنزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه فضلاً عن تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوى.

ج- التوافقات المحددة في ظرف وجود السلاح النووي، ومن صور هذه التوافقات، القبول بسياسات الترضية، وعدم الدخول في صراعات حادة نظراً لأكلافها غير المقبولة دولياً.

وعليه فأن العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية فيتأثران مع بعض بشكل مباشر، فأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة بهذه الجدلية فمن خلالها يمكن الكسب والخسارة في المستويين الإقليمي والدولي ولا بد من القول أن هناك شروط تتعلق بالطرفين الإقليمي والدولي عند تأثير التوازن الإقليمي بالتوازن الدولي تتمثل بالآتي:

أ- أهمية الطرف الإقليمي (المحلي):

فمن شروط تأثير التوازن الفرعي بالتوازن الرئيس العالمي أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي. ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف لكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة، فبعضها لا يستطيع تجاوز الدور المحلي والاحتماء بالقوى المحلية لأن قدراته العسكرية أو الاقتصادية لا تمكنه من أداء دور قيادي. ففي التوازن الإقليمي الآسيوي مثلاً لا تستطيع دول مثل سنغافورة أو لاوس القيام بدور جوهري لأنها ذات قدرات محدودة لا تمكنها من خوض الصراع المستمر[1].

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص94.

ب- إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمية:

تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية من أجل زيادة مكاسب مكانتها في توازن القوى العالمية، وهي لا تخوض هذا الصراع إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي ووجدت الطرف الإقليمي المناسب الذي يجب دعمه والاستفادة من دوره، وعلى الطرف الدولي بناء إستراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع[1]. فيعد الصراع العربي-(الإسرائيلي) وحرب تحرير الكويت مثالين لإبراز مسألة إدراك الطرف الدولي لأهمية الصراع الإقليمي وقدرة أطرافه[2].

ج- وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي:

هذه المصالح ذات الطابع الاستراتيجي أما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية، فمن دون وجود المصالح يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح كان التحالف متماسكاً وقوياً[3]. أي درجة التجانس والتوافق فإذا أخذنا مجدداً الصراع العربي-(الإسرائيلي) كمثال فأن تحالف الغرب مع (إسرائيل) أقيم على أساس وجود مصالح مشتركة ذات طابع استراتيجي إلى الدرجة الذي أصبح معها وجود هذا الكيان حيوياً من وجهة نظر الغرب وأن مجرد أضعاف دوره أو إلحاق الهزيمة به يعد خطاً أحمراً لا يمكن قبوله. فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل حروبه مباشرة إلى درجة التعبئة النووية في حرب عام1973 عندما تعرض هذا الكيان للخطر[4].

فأن التوازن الإقليمي يؤدي دوراً أساسياً في توازن القوى العالمية، فإذا كانت الحرب العالمية الواسعة أصبحت مستبعدة فأن الحروب القادمة ستأخذ الطابع الإقليمي وتستطيع القوى الكبرى مواجهة بعضها خارج أراضيها ودون خسائر مباشرة تقع على مدنها وسكانها ومواردها، وهي تستطيع عن طريق التوازن الإقليمي

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص261.

(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص94.

(3) المصدر نفسه، ص94.

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص296.

تعديل ميزان القوى العالمي لمصلحتها سواء أكان بالحفاظ عليه أم تحطيمه، وهذا يعني أن العلاقة بين التوازنين غير مستقرة وتستند إلى قدر كبير من التوافق في المصالح والإرادات دون اشتراط توافق موازين القوى بين دولتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي[1].

ففي المرحلة التي تسبق تحقيق التوازن الإقليمي تكون العلاقات بين أطراف المنظومة الإقليمية تنافسية فيعمل كل طرف على تحسين الظروف لمصالحه ويسعى إلى البحث عن وسائل لتأمين الوصول إليه وعند الوصول إلى التوازن تتوقف الرغبة لتبديل ميزان القوى مرحلياً بينهما حتى لو كانت لديه الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وتكمن العقبة الحقيقية لتحقيق التوازن الإقليمي في إدراك وتفسير دول المنظومة الإقليمية المشتركة لأي سعي تقوم به إحداها لتنمية قدراتها وتحسين ظروفها بأنه تهديد لبعضها الآخر مما قد يدفعها للرد على هذه المساعي بإجراءات معادلة أو متكافئة ومعاكسة في الاتجاه الآخر لاحتواء مساعي السيطرة الإقليمية ليدخل الطرفان في أنماط تفاعل صراعية أكثر من كونها تعاونية-تنافسية، وبما يعرقل الوصول إلى حالة التوازن الإقليمي وعلى النحو العام فأن هناك ثلاثة أشكال رئيسة للتوازن الإقليمي تتمثل بما يأتي[2] هي:

أ- السعي لتحقيق التوازن الداخلي: ويتم بواسطة سعي دول المنظومة الإقليمية المشتركة لرصف سياسات خارجية متماثلة أو متجانسة واتخاذ حل ما من شأنه تعزيز مكانة وموقع الدول الإقليمية في نظامها الإقليمي.

ب- السعي لتحقيق التوازن الإقليمي: ويتحقق عن طريق سعي الدول المتفوقة في قدراتها المادية الموضوعية والمجتمعية، وتملك رغبة ملحة للسيطرة أو الهيمنة على باقي أعضاء المنظومة الإقليمية الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى التحالف أو الائتلاف مع بعضها البعض لموازنة القوة الإقليمية الكبرى والطامحة إلى الهيمنة.

ج- توازن القوى الخارجية: ويتم بواسطة سعي إحدى القوى الدولية الكبرى أو أكثر للتدخل في شؤون احد النظم الإقليمية لموازنة وجود قوى دولية أخرى

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

(2) محمد السيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

مناوئة أو منافسة لها، استطاعت على نحو أو بآخر التدخل في معادلة التوازن الإقليمي.

وكما تجمع اغلب الدراسات الأكاديمية والتجريبية على انه لا يمكن إقامة أو تحقيق التوازن الإقليمي على نحوه المطلق لاعتبارات المصالح المتناقضة والخلافات المتبادلة وضعف التماسك الداخلي بين دول الإقليم وضعف المؤسسات السياسية الإقليمية بل وتخلفها، وبما يدفع إلى إقامة نوع من السلطة أو القيادة الأبوية التي تتحكم فيها الأهواء والنوازع الخاصة أكثر مما تتحكم فيها قنوات شرعية موضوعية فيما يتعلق باتخاذ القرار السياسي الخاص بالمنظومة الإقليمية فضلاً عن تفاقم المشاكل العرقية والأقليات المنتشرة في دول الجوار وظواهر الانفصال والتمرد، مما يدفع إلى أن يفهم إي إجراء تتخذه إحدى دول الإقليم لتطوير قدراتها على انه إجراء عدائي يستهدفها هي دون غيرها، مما يترتب بالضرورة أثار سلبية على التوازن الإقليمي ويشوه مساعي الدول لتحقيق التوازن الإقليمي ويحولها إلى مساعي للهيمنة والتسلط الإقليمي[1].

(1) المصدر نفسه، ص97.

الفصـل الثـانـي

المتغيـرات المؤثـرة في
أدوار القـوى الآسيـويـة

المتغيرات المؤثرة في أدوار القوى الآسيوية

نظراً لكون الدور الذي تؤديه الدولة أو يحتمل أن تؤديه في المستقبل يرتبط أساساً بحجم ما تملكه من إمكانات أو مقومات أو مقدرات مشكلة لعناصر قوة الوحدة القومية لأنه يمكن توقع طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة انطلاقاً من مستوى إمكاناتها، ولكي يمكننا معرفة طبيعة أدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة لابد أن نطلع على عناصر قوة أدوارها التي تتضمن الجانب الطبيعي، المتشكل من الموقع والمساحة والموارد الطبيعية التي تؤثر في طبيعة الخيارات الأساسية في أدوار هذه القوى، وتؤثر في فرص تحقيق التقدم في الشأن الاقتصادي الذي يعتمد على ما تملكهُ الدولة من موارد طبيعية طاقوية ومعدنية، وتنوع في الأقاليم، والسيطرة على طرق مهمة للمواصلات، ومساهمة نسب النمو المرتفعة اقتصادياً في توفير الموارد المالية والصناعية والتكنولوجية اللازمة لإدخال عمليات تحديث للقدرات العسكرية فضلاً عن ما تحويه من مجموعات سكانية، ونظام سياسي وإرادة قومية، ودور هذه المقومات في زيادة ما تتمتع به هذه القوى من جاذبية تدعم قوتها الناعمة إلى جانب البيئة الخارجية التي تؤثر فيها إيجابياً وسلبياً في أداء الدور الذي تتطلع إليه ومن ثمَّ يؤثر على التوازن الاستراتيجي في آسيا.وبناءً على ما تقدم تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

الأول:المتغيرات المؤثرة في الدور الصيني.

الثاني:المتغيرات المؤثرة في الدور الياباني.

الثالث:المتغيرات المؤثرة في الدور الهندي.

المبحث الأول

المتغيرات المؤثرة في الدور الصيني

منذ أكثر من 180 عاماً قال (نابليون بونابرت) عن الصين أنها (مارد نائم، اتركوه يغط في نومه، لأنه عندما يستيقظ سيهز العالم)[1] وقد استيقظ المارد، لقد حانت لحظته، وهو يتأهب ليهز العالم، وتوقع الرئيس الأمريكي الأسبق(ريتشارد نيكسون) مستقبلاً زاهراً لها، إذ قال(أنها تحملت أقصى كوارث القرن العشرين في سبيلها لان تصبح واحدة من أبرز دول العالم في القرن الحادي والعشرين)[2]، وهنا لابد من أن نطلع على المتغيرات التي تؤثر في دورها الداخلية والخارجية.

أولا: المتغيرات الداخلية

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عاملاً مهماً لفهم قوة الدولة ومدى قدرتها وبلورة دورها على المستوى الإقليمي والدولي وتشمل كلاً من العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية، وعليه يتم دراسة المتغيرات الداخلية لدورها في جانبه الايجابي الداعم والسلبي غير الداعم.

1- المتغير الجغرافي:

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادئ، وتبلغ مساحتها(9,602,716) مليون كيلومتراً مربعاً[3]، وهي الدولة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا الاتحادية وكندا، وتشتر كحدودها مع 14 دولة(أفغانستان، بوتان، ميانمار، الهند، كازاخستان، قرقيزستان، لاوس، منغوليا،

(1) نقلا عن: ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، ترجمة وتقديم محمد عبد الحليم ابو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط3، 1991، ص258.

(2) المصدر نفسه، ص258.

(3) نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة: أطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد25، شتاء2010، ص86.

النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا الاتحادية، طاجيكستان، فيتنام)، أما مواردها الطبيعية فتحتوي على كميات ضخمة منالفحم وخام الحديد والبترول والغاز الطبيعي والزئبق والقصدير والتنفستسين والأنتيمون والمنغنيز و المولبيدنيوم والفاناريوم المغناطيسي والألمنيوم والرصاص والزنك واليورانيوم والطاقة الكهرومائية[1].ولهذا المتغير جوانب ايجابية وسلبية فمكنتها مساحتها الواسعة من إتباع إستراتيجية الدفاع في العمق والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق النصر النهائي عندما كانت فعالة في مرحلة ما قبل العصر النووي إلا أن البعض حاولوا أن يضيفوا الأهمية للامتداد المكاني للدولة في العصر النووي لان كبر مساحة الدولة يتطلب الكثير من وسائل حمل القذائف النووية مقارنة بالهجوم على دولة صغيرة[2]، أما كثرة الدول المجاورة لها يعني كثرة مشاكلها مع هذه الدول لاسيما إذا اختلفت نظمها السياسية والتوجهات المتقلبة لها لاسيما وهي تمتلك نزاعات حدودية مع أغلب جيرانها لكن ميزة هذه المشاكل بسيطة لاسيما مع الهند وفيتنام، ورغم سلبيات ذلك إلا أنها حاولت الاستفادة من خلال استخدام بعض من هذه الدول كحواجز[3].

ويدخل ضمن هذا المتغير العامل الديموغرافي، فحجم سكانها الكبير يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أمامها قزماً[4].فبلغ تعداد سكانها(1,27) مليار نسمة عام 2000، وهذا العدد آخذ في التزايد على الرغم من سياسة الطفل الواحد بنسبة(0,9%)[5]، ليصل إلى(1,321) مليار نسمة عام 2007، وبذلك تحتل المركز

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 52-54.

(2) محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص43.

(3) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة، بيروت، 1977، ص65.

(4) فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة: بسام شيحة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2009، ص99.

(5) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2003، ص533.

الأول عالميا من ناحية عدد السكان[1]، ويتكون سكانها من(56) قومية صينية تتعايش مع القومية الكبرى إلهان التي تشكل (90%) من سكان الصين، بينما تمثل القوميات الـ (55) الأخرى (8%) فقط من السكان، وتسكن هذه القوميات (50-60%) من مساحتها[2]. ومن أبرز هذه المجموعات القومية فيها هي مجموعة الهان ومجموعة المانشو ومجموعة التبت وقومية المغول والمجموعة المسلحة التي تتركز في شينغيانغ وننشينغهاي وقانصو ويعرفون بالايغورو إلى جانب هذه المجموعات الكبيرة هناك أقليات كثيرة مثل المياو واللولوس والثأيس والبوي والكاو[3]، وتضم العديد من الأديان منها البوذية والطاوية والإسلام والمسيحية وأديان أخرى[4]ويبلغ عدد مدنها(32) مدينة ويزيد عدد سكان كل مدينة على مليون شخص وتقع معظم هذه المدن في شرق البلاد، ويعيش حوالي (400) مليون صيني في المدن بينما يعيش (900) مليون في الريف[5]، فان هذه الكتلة البشرية الهائلة عامل قوة للدولة إذا تم استغلالهم من الناحية الاقتصادية والعسكرية لاسيما وان ثلث سكانها أعمارهم تحت سن العشرين عاماً ويقبلون على التعليم بطموح واستعدادهم للعمل المتواصل دون استسلام[6]، إلا انه في الوقت نفسه تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل لتطور سياسات الصين ولقضية الوحدة القومية لاسيما القوميات المطالبة بالانفصال عنها[7]، وارتفاع نسبة

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص55.

(2) وصال نجيب العزاوي، القوميات والأديان في الصين، في وصال نجيب العزاوي وآخرون، الصين البيئة الإقليمية والدولية، نشرة مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد16، 1997، ص21.

(3) جودة حسنين جودة، جغرافية اوراسيا الإقليمية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 418-419.

(4) وصال نجيب العزاوي، القوميات والأديان في الصين، مصدر سبق ذكره، ص25.

(5) أنتوني ماسون، الصين هل تكون القوى العظمى الجديدة، ترجمة: عواطف علاء الدين، سلسلة قضايا عالمية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص10.

(6) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص 541.

(7) دانييل بورشتاين وأرنيه ودي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد271، 2001، ص264.

الشيخوخة عام 2025[1]، فضلاً عن اللامساواة بين المقاطعات الساحلية والداخلية لان التنمية هي بالضرورة عملية نمو غير متوازنة لان البعض يصبحون أغنياء أسرع من الآخرين[2].

2- المتغير الاقتصادي:

أدركت القيادة الصينية السابقة بقيادة (دينغ شياو بينغ) التي استلمت الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب النهوض باقتصادها وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة – بيئة مسالمة- لسياسة اقتصادية ناجحة[3]، ففي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي عقد عام 1978. تم طرح برنامج التحديثات الأربعة[*]، واستفاد واضعو برنامج التحديثات من بعض المزايا في اقتصادها والتي يمكن اختصارها بالآتي:

(1) برونو ترترية، الردع النووي في العام2030: دراسة مستقبلية، ترجمة عبدالحميد العيد الموساوي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2007، ص47.

(2) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص542.

(3) محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في مصطفى الحمارنة، العرب في ظل الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، 1994، ص328.

(*) جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصادي الدولي، وإعادة النظر في أولويات التنمية، إذ يجب التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي ثم الدفاع، وإعادة هيكلية قطاعات الإنتاج عن طريق نظام إقرار المسؤولية العائلية الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين، فضلاً عن الإصلاحات الحضرية وتقوم على لا مركزية تسيير المشروعات العامة لاسيماما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك. لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978- 2010)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 57- 59.

أولاً: وفرة الأيدي العاملة ورخصها في شركات القطاع العام وتؤدي سياسات الإصلاح فيها إلى تحريك ملايين العمالة المدربة إلى أنشطة أكثر إنتاجية[1].

ثانيا: ًتنامي الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن وارتفاع معدل الادخار لدى مواطنها. والذي يصل إلى حوالي (30%).

ثالثاً: الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط اقتصادها باقتصاديات الدول التي يعيشون فيها، فضلاً عن القدرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية. وحقق هذا التحول نجاحات اقتصادية هائلة[2]، لذلك تمر الصين حالياً عبر ثلاث ثورات تحدث دفعة واحدة هي التصنيع، والتحضر، والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي دخل مرحلته الثانية الحاسمة منذ عام 1997[3]، والجدول رقم (1) و(2) يوضح لنا النجاحات الاقتصادية فيها.

الجدول(1): البيانات الرئيسة عن الوضع الاقتصادي للصين حسب تقديرات عام 2008

عدد السكان	1,3	مليار نسمة
الناتج المحلي الإجمالي	4,200	تريليون دولار بأسعار السوق
الناتج المحلي الإجمالي	8,7	تريليون مليار دولار بأسعار الحقيقة
القوة الشرائية	8,28	تريليون دولار على أساس القوة الشرائية
معدل التضخم	3,6	---

(1) مدحت أيوب، الدولة والتنمية في الصين، في جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2009، ص157.

(2)وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978- 2010)، مصدر سبق ذكره، ص 62-63.

(3) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص 533.

معدل الدخل الفردي	3180	دولار بأسعار السوق
معدل الدخل الفردي	6140	دولار وفقا للقوة الشرائية
فائض الميزان التجاري	360,7	مليار دولار
الصادرات	1,400	تريليون دولار
الواردات	1,100	تريليون دولار

المصدر:

1- محمد نعمان جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، تقارير الجزيرة 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/2/1، ص7، شبكة المعلومات الدولية:http://www.aljazerra.net.

الجدول(2): معدل النمو في الاقتصاد الصيني للمدة من(1990- 2009)

السنة	معدل النمو
1990	%9,3
1996	%15
2000	%7,1
2002	%8
2004	%12,11
2007	%11,9
2009	%9,1

المصادر:

1. أحمد عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية: الأزمة العراقية للفترة (1990-2003 أنموذجاً)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2007، ص37.

2. منعم العمار وسرمد زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها: دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد13، 2008، ص17.

3. منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب الكلي في الصين للاعوام2001-2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان53-54، شتاء-ربيع2011، ص137

ونتيجة لما سبق بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها (1,654)تريليون دولار عام 2004[1]، ليصل إلى (4,833)تريليون دولار عام 2009[2]، ويتوقع تقرير صادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية أنه بعد 25 عاماً فان ناتجها المحلي الإجمالي سيبلغ (20,004) تريليون دولار أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية الذي يبلغ الناتج المحلي الإجمالي (13,470) ترليون دولار[3]، وإذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة اقتصادية في العالم اليوم، فان الصين قد تتفوق عليها بحلول عام 2030 إذا استمر معدل النمو الاقتصادي فيها بنسبة(10%) سنوياً أو ما يقرب منها بالمعدلات الحقيقية[4]، وأن عودة مدينة هونغ كونغ إلى الصين كان له تأثير ايجابي على اقتصادها، تحقيقاً لطموحاتها الإقليمية وبداية لظهورها كقوة عظمى[5].وفي مجال

(1) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص375.

(2) محمد جلال نعمان، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص8.

(3) نسمهار سيد علي، دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، القاهرة، العدد5، مايو1999، ص28.

(4) ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص175.

(5) سوسن حسين، هونك كونك والتطبيع الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد128، أبريل1998، ص167.

الاستثمار تحتل الصين المرتبة الثالثة[1]، فكان حجم الاستثمار الأجنبي فيها (3,5) مليار دولار عام 1990[2]، ووصل إلى(53) مليار دولار عام 2003[3]، وبلغ (216,6) مليار دولار للمدة(2006-2010)[4]، وبلغت مساهمتها في التجارة الخارجية (474) مليار دولار عام 2000 وتجاوز (1,0) ترليون دولار في عام 2007 بزيادة قدرها(24%) عن العام 2006[5].أما شركاء الصين لعام 2008 في اتجاه الصادرات فَهُما لولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية بنسبة (17,6%، 13,3%، 8,1%، 5,1%) على التوالي، أما في اتجاه الواردات فَهُم كلاً من اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (13,3%، 9,9%، 9,1%، 7,1%) على التوالي[6].

وفيما يتعلق بالاحتياطي من العملات الصعبة فكانت تمتلك(403,3) مليار دولار عام 2003[7]، ونما إلى (1) تريليون دولار عام 2007 لتتبوء بذلك المركز

(1)أحمد عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية: الأزمة العراقية للفترة (1990-2003 أنموذجاً)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2007، ص39.

(2)ظافر طاهر حسان، تنامي الاقتصاد الصيني وخشية الولايات المتحدة الأمريكية منه وأثرهُ في العلاقة بينهما، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد35، كانون الثاني2008، ص16.

(3) أحمد عبد الامير الانباريوكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص39.

(4) شبكة الإعلام العربية، الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، 2010/12/25، شبكة المعلومات الدولية:http://www.Moheet.com .

(5) أحمد عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص40.

(6) محمد نعمان جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكرهُ، ص6.

(7) مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، التحدي الصيني، الإمارات، العدد1، كانون الثاني2010، ص15.

الأول عالمياً[1]، فهي اليوم تعد أكبر قوة اقتصادية في آسيا وتتفوق على اليابان في الاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية والاحتياطي النقدي[2]. فضلاً عن ذلك تعد من اكبر منتجي العالم في الأرز والبطاطس والذرة والشعير والشاي والقطن، فتعطي زراعتها الكثيفة إنتاجية عالية من خلال اعتمادها على التكنولوجيا الجديدة، وتسهم صناعتها بنسبة(49,5%) من ناتجها المحلي الإجمالي فتعد اكبر منتج في العالم في صناعة الصلب وثالث منتج للسيارات[3]، لكن هناك عدد من التحديات التي تواجه اقتصادها وهي:أولاً بدء نفاذ بعض المصادر الطبيعية، واعتماد نسبة مهمة من الصادرات الصينية على مواد خام أو وسيطة، ونقص الأيدي العاملة الماهرة وتركزها في المناطق الساحلية فضلاً عن مخاوفها من احتمالات أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى نوع من القيود على حركة التجارة الصينية مع هذه الدول[4]، ثانياً مشكلة الطاقة فيتوقع أن تستورد ما يعادل (7) ملايين برميل نفط يوميا عام 2015، وتدل الدراسات على أن الاحتياطات النفطية للصين المؤكدة تكفي لمدة (21) عاما ابتداءً من عام 1997 وحتى عام 2018، ثالثاً مشكلة القطاع العام فهناك (118) ألف مؤسسة قطاع عام فيها تعرضت إلى النقد المتواصل نتيجة خسائرها المتكررة في مجال الأعمال[5].رابعاً البطالة التي تواجهها إذ صرح وزير شؤون العاملين (تشان جبوه لين) عام 2004أن عدد العاطلين عن العمل يصل إلى(24) مليون

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، التجربة الصينية في إفريقيا: وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في إفريقيا 1949- 2008، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد97، 2008، ص18.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص139.

(3) مدحت أيوب، الدولة والتنمية في الصين، مصدر سبق ذكره، ص 181-182.

(4) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978_2010)، مصدر سبق ذكره، ص 63-64.

(5) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص148-150.

صيني[1].خامساً التلوث من المشاكل الخطيرة عليها نتيجة استخدامها للفحم الحجري[2].

3- المتغير العسكري:

تشكل إستراتيجيتها العسكرية واحدة من المفاتيح التي اعتمدتها لحل معضلاتها الوطنية والإقليمية لاسيما خلال الحرب الباردة لذلك تعد قوة عسكرية كبرى، ويحتوي التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي لها من الوحدات والأفراد والدبابات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا[3].

فوفقا لدليل التنمية البشرية لعام 2004 كانت نسبة الأنفاق العسكري (2,5%) من نسبة الناتج المحلي الإجمالي لها البالغ (1,2) تريليون دولار[4]، وفي عام 2007 أعلنت زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة(17,8%) من ميزانيتها لتصل إلى حوالي (45) مليار دولار[5].وارتفع إنفاقها العسكري وفق تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ليبلغ (84,9) مليار دولار أمريكي بنسبة(5,8%)لتصبح في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008[6]، ووصل إلى (100) مليار دولار أمريكي

(1) هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص75.

(2) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص287.

(3) نزار إسماعيل عبد اللطيف، الإستراتيجية الصينية وآفاق التغيير، في وصال نجيب العزاوي وآخرون، الصين البيئة الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص37.

(4) خديجة عرفة محمد، جمهورية الصين الشعبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005، ص23.

(5) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص88.

(6) سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والسلام الدولي، الكتاب السنوي 2009، تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص264.

عام 2009[1]، وهي أكبر مستورد للسلاح التقليدي في العالم للمدة (2004-2008)، فيشكل استيرادها من السلاح نسبة(11%) من التجارة العالمية، وتستورد من روسيا الاتحادية ما نسبته (92%)[2].

أما قواتها العسكرية فتتألف من القوات البرية التي تعد أحد أكبر الجيوش البرية في العالم، فلديها أكثر من(2,3) مليون، فضلاً عن الشرطة العسكرية وشبه العسكرية التي تضم أكثر من(1,5) مليون فرد، والقوات الاحتياطية البالغ عددها (800) ألف فرد، لترفع الصورة الكلية للوحدات العاملة الاحتياطية والشبه العسكرية إلى نحو(4,6) مليون فرد[3]، والجدول رقم (3) يوضح حجم القوات المسلحة الصينية.

الجدول(3): القوات المسلحة الصينية

القوات البرية	العدد	القوات البحرية	العدد
اقسام المشاة	19	قطع مدفعية	7400
ألوية المشاة	24	المدمرات	27
اقسام المشاة الميكانيكية	4	الفرقاطات	48
الوية المشاة الميكانيكية	5	سفن حاملات الدروع	27
اقسام الدروع	9	سفن الإنزال	28
ألوية الدروع	8	سفن غواصات تعمل بالديزل	54
أقسام المدفعية	2	غواصات نووية	6
ألوية المدفعية	17	دوريات الصواريخ الساحلية	70

(1) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الإنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2010، ص42.

(2) برنامج سيبيري الخاص بعمليات نقل الأسلحة: موردو الأسلحة التقليدية الرئيسة ومستوردوها، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والسلام الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكره، ص496.

(3) Office of The Secretary of Defense, Military Power of The People's Republic of China 2006, Annual Report to Congress, United States, 2006, p.5.

أقسام المحمول جواً	3	القوات الجوية	العدد
أقسام البحرية	2	طائرات مقاتلة	1655
ألوية البحرية	3	طائرات قاذفة	645
الدبابات	6700	طائرات نقل	450

Source: Office of The Secretary of Defense, Military Power of The People's Republic of China 2009, Annual. Report to Congress United States, 2009, pp. 60, 62-64.

وتعد الصين أول قوة نووية آسيوية[1]، ويقدر بأنها تمتلك ترسانة تناهز 186 سلاحاً نووياً صالحاً للاستخدام، ويوجد في الاحتياط بعض الرؤوس الحربية الإضافية ما يرفع المخزون إلى 240 رأساً حربياً[2].والجدول رقم (4) يوضح مقدار القوة النووية الصينية.

الجدول(4): القوى النووية الصينية لعام 2009

النوع/ التسمية الصينية التسمية الأمريكية	عدد الرؤوس الحربية
الأسلحة الإستراتيجية	(186)
الصواريخ ذات القواعد البرية (ب)	134
(CSS-2) OF-3A	17
(CSS-3) OF-4A	17
(CSS-4) OF-5A	20
(CSS-5) OF-21	60
(CSS-10) OF-31	10
OF-31A	10
الصورايخ الباليستية التي تطلق من البحر	12

(1) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد145، يوليو2001، ص78.

(2) شانون. ن- كايل وآخرون، القوى النووية في العالم، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكرهُ، ص 546-547.

(CSS-N-3) JL-1	(12)
(CSS-NX-5) JL-2	(36)
الطائرات	(40)
(B-6) H-6	(20)
Attack	(20)
المجموع	(186)

()= رقم غير مؤكد، ب= تعرف الصين مدى الصواريخ على الشكل الأتي: قصير المدى أقل من 1000 كم متوسط المدى 1000-3000 كم، طويل المدى 3000-8000 كم، مدى عابر للقارات يزيد على 8000 كم. المصدر:شانون. ن- كايل وآخرون، القوى النووية في العالم، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 547-548.

4- المتغير التكنولوجي

إن المعرفة اليوم أصبحت مصدراً أساسياً من مصادر القوة[1]، وركزت منذ عام 1986 على الإصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات ومن أجل تعميم الوعي التكنولوجي انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها وأسست جيلاً من المثقفين يستخدمون التكنولوجيا والمعارف الحديثة[2].ففيها حتى نهاية عام 1996 ما يقرب من (5434)مؤسسة بحث علمية مملوكة لها إلى جانب (3400) مركز بحث علمي يتبع للجامعات[3]، وأرسلت أكثر من(180)ألف باحث للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وتشير الإحصاءات الغربية والصينية أن نحو(90%) من العلماء الشباب عادوا إليها بعد حصولهم على الدكتوراه،

(1) حنان دريدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد127، أبريل1997، ص123.

(2) إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو؛هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص71.

(3) مدحت أيوب، الدولة والتنمية في الصين، مصدر سبق ذكره، ص173.

وأتاحت لهم دولتهم ظروفا ممتازة للسكن والعمل والبحث المتقدم والإسهام في تطوير مختلف العلوم والتكنولوجية وتقوم الجامعات الصينية بتخريج ما يساوي أربعة أضعاف الولايات المتحدة الأمريكية من المهندسين، الأمر الذي يسهم في بناء أركان القدرة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية فيها[1]، فتخطت الصين اليابان عام 2006 من حيث إنفاقها على الأبحاث العلمية لتصبح ثاني اكبر مستثمر في هذا المجال بعد الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود(6,5) مليون طالب بالمرحلة الجامعية وأكثر من نصف مليون طالب دراسات عليا[2].واتجهت نحو اقتصاد المعرفة لأنها تجارة المستقبل الأكثر حداثة وجاذبية، فاقتحمت عام1999 مجال الاتصالات والانترنت وأنشأت صندوق الإبداع التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأصبحت تنافس مثيلتها في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[3].وقد ذكرت وزارة تجارتها أن صادراتها من الماكينات والالكترونيات وصلت إلى (227,46) مليار دولار في عام 2003[4].واحتلت المركز الأول عام 2006 كأكبر سوق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم، وتم إنشاء شركة تجارية لتقديم خدمات الانترنت عام 1995 ليبلغ عدد المستعملين للانترنت بما يقارب(123) مليون شخص عام 2006، كما بلغ عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول فيها نحو (523,3) مليون مشترك حسب إحصائية عام 2007[5].

(1) أنور عبد الملك، نهضة الصين: الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005، ص22.

(2) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات سطور جديدة للنشر، القاهرة، 2010، ص75.

(3) إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو؟هل يمكن الاقتداء بها ، مصدر سبق ذكره، ص75.

(4) صحيفة الشعب اليومية، صادرات الصين من الالكترونيات، الصين، 2004/1/17، ترجمة شبكة المعلومات الدولية، http://www.arabic.peopledaily.com

(5)مجلة السياسة الدولية، من ملامح الصعود الصيني، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد173، يوليو 2008، ص78.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء أكدت في وثيقة أصدرتها عام 2002 أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية، وتنفيذ إستراتيجيتها في التنمية، وتنفيذ سياسة دفاعية قوية، واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الأغراض السلمية، والخوف من تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل[1]، وأعلن رئيس وزراء الصين (ون جياوباو) عام 2006 (أنها ستنطلق سريعاً في عالم الفضاء)، فحققت تقدما في التقاط الصور الفضائية والإسراع وأنظمة الموارد الأرضية ذات التطبيقات العسكرية وأقمار رصد البيئة، وتخطط لإطلاق أحد عشر قمراً صناعياً في هوان جينغ تكون قادرة على الرؤية بالأشعة تحت الحمراء ومتعددة الأطياف، والتطوير بالرادار ومراقبة المحيطات، وتعتمد على صور الأقمار الصناعية المخصصة لأغراض تجارية مثل سبوث ولاندساتورادارساتوايكونوس لاستكمال التغطية الحالية من المعلومات، وأطلقت المركبة الفضائية المأهولة الثانية إلى الفضاء وتأمل بلقاء المركبتين في الفضاء الخارجي للمدة(2009-2012) وهدفها هو إنشاء محطة فضائية مأهولة، وشرعت بتخصيص أربعة أقمار صناعية (باي دو) لتغطية الصين والمناطق المحيطة بها وهي تستخدم نظام كلوناس في الملاحة الفضائية، وسبق لها أن استثمرت نظام غاليلو في الملاحة الفضائية في الاتحاد الأوربي[2]. وتعتزم إنشاء قاعدة دائمة على سطح القمر، والقيام بتطوير أنظمة التشويش والتعطيل لأنظمة تحديد المواقع، وبناء وتصميم مركبات تعمل كجسم طفيلي لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلا عن تدعيم إمكاناتها في مجال الأقمار الصناعية المختلفة[3].وبذلك تعد ثالث بلد يبعث الإنسان خارج كوكب الأرض بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، ويقدر أنها من الممكن أن تصبح قادرة على إرسال رواد فضاء

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص65.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص93-94.

(3) Jonathan Adams,China is on path to militarization of space, The Christian monitor، 28 October, 2010, http://www.Csmonitor.com.

للقمر بحلول 2025، واستكشاف كوكب المريخ بحلول عام2013، وكوكب الزهرة بحلول عام 2015[1].

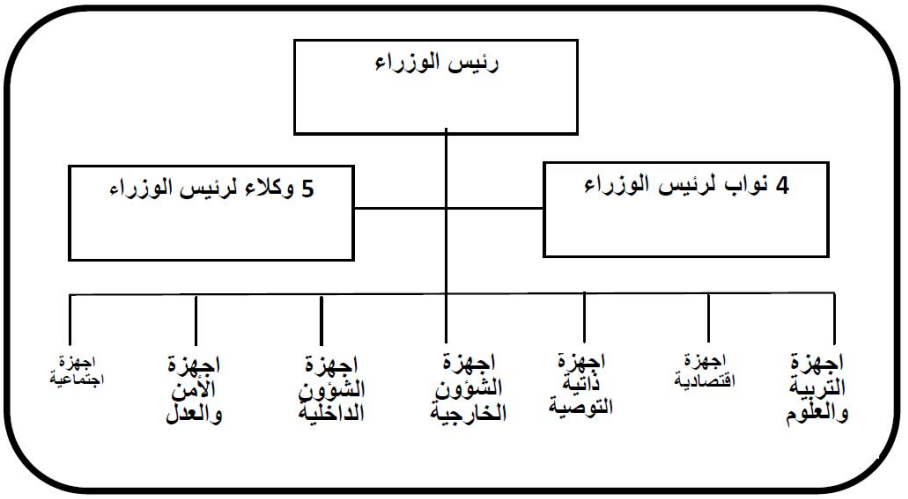
5- المتغير السياسي:

لكي نفهم البنية السياسية فيها فلابد من تحليل المؤسسات السياسية المهمة[2]:

أ- الحزب الشيوعي الصيني: هو الحزب الوحيد الحاكم في الصين لحد الآن، وتأسس عام 1921 وأسس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وعدد أعضائه حاليا أكثر من (70) مليون عضو، ويهدف إلى تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال المبادئ اللينينية الماركسية وأفكار (ماوتسي تونغ)، ويسعى الى قيادة الدولة نحو المجتمع المتمدن والديمقراطي من خلال اعتماد التنمية الاقتصادية.

ب- مجلس الدولة: يمكن إيجاز مكونات مجلس الدولة فيها من خلال المخطط رقم (1):

المخطط(1):الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة في الصين



(1) عادل عبد الصادق، الفضاء... ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: برانتلي ووماك وجيمس ار. تاونسند، السياسة في الصين، في جابرييل الموند ايه.الموند وجي. بنجهام باويل الابن(محرران)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص725-734.

المصدر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص61.

ج- مجلس الشعب الوطني: انشأ هذا المجلس عام 1954، ويمثل طبقاً لدستورها السلطة العليا في البلاد، وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير له، ويضم (300) عضواً، وتعد اللجنة الدائمة وعدد أعضائها (150) عضواً القوة المحركة للبرلمان[1].

د- المؤسسة العسكرية المتمثلة بجيش التحرير الشعبي.

فنظامها السياسي مصنف ضمن (النظم الشمولية المغلقة) التي تؤدي فيها الزعامات الفردية أدواراً محورية[2]، ويقول أحد المختصين في نظامها السياسي: أن لديها الكثير من المنظمات دون أن يكون لديها مؤسسات وان العمل يتم داخل الجهاز السياسي والإداري على أساس رأسي فقط، بمعنى أن درجة التعاون بين الأجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة. ويمكن تحديد ابرز سمات نظامها السياسي في المرحلة الواقعة قبيل بدء الإصلاح على نحو تركز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد والتدخل السلبي للحزب الشيوعي الصيني في النشاطات الإدارية الحكومية وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد، وهذا يشكل مشكلة تهدد الاستقرار السياسي لأنه يستطيع إشعال بارود من المشكلات[3]، ونتيجة لهذه الأوضاع شرع النظام السياسي عملية الإصلاح على أساس (مأسسة العمل السياسي) كما ورد في بيان الحزب لعام1978 وان مفهوم الإصلاح في نظر القيادة

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص112.

(2) محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد152، أبريل2003، ص26.

(3) مدحت أيوب، الدولة والتنمية في الصين، مصدر سبق ذكره، ص538.

الصينية لا يعني ما يتضمنه هذا المفهوم من تقاليد سياسية غربية وإنما يتمركز حول الإصلاح الإداري وليس التعددية السياسية[1]، واعطى دستور عام 1982تعبيراً رسمياً للعديد من الاتجاهات الجديدة فزاد من سلطة مجالس الشعب، وحدد ادوار الدولة ومدى استقلاليتها بوضوح اكبر، وحدد مدة حكم كبار المسؤولين بفترتين ووسع دائرة الانتخاب المباشر للنواب إلى مستوى المقاطعة (الكونتية)[2]، وهذا ما فسح المجال لظهور مؤسسات وعناصر جديدة فاعلة في عملية صنع القرار، ومن أحد محاور التغير فيها إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تؤديه المجموعات القيادية الصغيرة المتشكلة من هيئات الإدارة الحكومية المختصة بقضايا السياسة الرئيسة، وتشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، ومن شأنها أن تقيد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب، وعملت على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو خارجها[3]، فضلاً عن السلطات المحلية وسلطات الأقاليم التي تخوض صراعات مع الحكومة المركزية في بجين، بشأن تخصيص الموارد والسيطرة على النشاط الاقتصادي وهذا من شأنه أن يقلل من انفراد الحزب الشيوعي وقادته بعملية صنع القرار[4].

ولابد أن نبين الإرادة الصينية للقيام بدور إقليمي وعالمي، فأيقنت القيادة الصينية أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم تعد للولايات المتحدة الأمريكية قوة مساندة على الصعيد الاستراتيجي، بل قوة منافسة إقليمياً ودولياً لاسيما و أنها تمكنت من

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره ، ص 99-113.

(2) برانتلي ووماك وجيمس ار. تاونسند، السياسة في الصين، مصدر سبق ذكره، ص729.

(3) شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد5، مايو2005، ص1، شبكة المعلومات الدولية http://www.ahram.org.eg: .

(4)توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص18.

تحقيق انجازات عظيمة على مختلف الأصعدة، وإدراكها أن الاندماج في النظام العالمي تصادمي، وعليها الاستعداد لمقاومة سياسات الاحتواء والعزل واستنزاف مصادر القوة، وإن إستراتيجية التحول لا تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، وإنما من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وهذا ما تملكه الصين[1]، ويعيد (ستفين ليفني) تشكيل أراء معظم صناع السياسة والمفكرين في الصين إلى ما يسميه (بالايدولوجيا غير الرسمية أو صورة العالم)، والتي تشمل على: أن الصينيين شعب عظيم، والأمة الصينية أمة عظيمة وتستحق وضعا أفضل بكثير، ويتعين على القوى التي أهانت الصين في الماضي أن تعوضها عما اقترفته في حقها، وأن تحتل موقعاً أساسياً في الشؤون العالمية، ويجب معاملتها كقوة عظمى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[2].

ثانياً: المتغيرات الخارجية

تعد البيئة الخارجية من العوامل المؤثرة في دور الدولة فتطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي والدولي مجموعة متغيرات تؤثر في حركية دور الصين إقليمياً ودولياً.

أ- المتغير الإقليمي

للتعرف على المتغيرات الإقليمية ومدى تأثيرها سلباً أم ايجابياً على دورها وبشكل مختصر سنوضح الحوافز و الكوابح من قبل القوى الرئيسة المجاورة لها.

1- روسيا الاتحادية:

تتميز العلاقات الصينية-الروسية بأنها من جهة علاقات شك وريبة وعدم وجود الثقة بالآخر، ومن جهةٍ أخرى تفرض المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي على هاتين الدولتين ضرورة مغادرة ضالة التباعد والعمل على تنمية مصالحهما المشتركة أي على الدولتين مغالبة الحذر والشك وإظهار الود وحسنا لجوار[3]، فمرت

(1) هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز(1991-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 122-123.

(2) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكرهُ، ص19.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص53.

العلاقة بين الجانبين بفترات تقارب وتباعد منذ قيام الصين توقيع اتفاقية الصداقة عام 1950، ومن ثم بانتكاسة عام 1960، ووصلت حد المواجهات عام 1969، إلا أن عام 1989 شهد تقارباً بين البلدين نتيجة ما لحق بالنظام الدولي من تغير من نظام الثنائي القطبية إلى أحادي القطبية[1]، وهناك رؤى لكلا البلدين لتقاربهما هي: خلق عالم متعدد الأقطاب، و إحياء كتلة دولية جديدة، فضلاً عن ممارسة ضغوط معادلة للضغوط الأمريكية التي تمارسها على كلا البلدين وتحقيق القوة الجماعية حتى وصل التقارب الشديد بينهما عام 1996[2]. أما على الصعيد الجانب الاقتصادي فارتفع معدل التبادل التجاري بين البلدين من (3,9) مليار دولار عام 1991 إلى (7) مليارات دولار عام 1996، والى (29) مليار دولار عام 2005[3]. أما في الجانب السياسي والأمني فعلاقتهما كانت محكومة بعوامل دافعة[4] هي:

أ- إدراك البلدين الأهمية الإستراتيجية للطرف الأخر فروسيا الاتحادية ترغب في خلق توازن استراتيجي اتجاه حلف شمال الأطلسي وتوسعه نحو الشرق فيما يبرز

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر:بطرس بطرس غالي، الأصول الأيدلوجية للدبلوماسية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد22، أكتوبر1970، ص26؛ محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية: دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، دار المطابع النموذجية، عمان، 1982، ص78؛ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص91؛ عبيدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد132، أبريل1998، ص115.

(2) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص97-98.

(3) احمد عبدا لأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص54.

(4) ياسر عبدا لجبار محمد، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003، ص191-192.

القلق الصيني من توسع هذا الحلف في منطقة حوض المحيط الهادئ مما يقلق أمنها الإقليمي[1].

ب- يسعى الطرفان لأحكام أوضاعهما الداخلية مما يتطلب بيئة إقليمية هادئة، وقد ساند إحداهما الأخر بما صدر عام 1997 من بيان مشترك أقرت فيه روسيا الاتحادية إن تايوان والتبت جزءً من الصين وأقرت الصين إن الشيشان جزءً من روسيا الاتحادية وتعززت الشراكة الإستراتيجية بينهما عام 2001.

ج- أرادت الصين موازنة الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الذي أتاح لها هامش من الفاعلية في إقليم آسيا.

وصدر بيان مشترك بين الجانبين عام 2005 الذي حدد ووحد موقفهما تجاه قضايا إصلاح الأمم المتحدة والعولمة والتعاون بين الشمال والجنوب والاقتصاد والتجارة العالمية، إلى جانب تنفيذهما لأولى مناوراتهما العسكرية المشتركة باسم (رسالة السلام 2005)، فالشراكة بين الصين وروسيا الاتحادية ترمي إلى تعزيز الثقة والأمن المتبادل بين البلدين وتعهد كلاهما بعدم استخدام الأسلحة بما فيه السلاح النووي ضد الطرف الآخر[2]. وأهمية هذا التقارب إذا تطور إلى مرحلة أكثر تقدماً يعزز موقف الصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- اليابان:

يتسم مسار العلاقات الصينية-اليابانية بالتذبذب، فتاريخ هذه العلاقات يشير إلى عدم استمرارها على وتيرة واحدة[3]، فقد تأثرت العلاقات بين البلدين بظروف

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: معتز سلامة، توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد129، يوليو1997، ص 123-127.

(2) احمد عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) أحمد محمد فرج، الترتيبات الأمنية والاقتصادية اليابانية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد113، يوليو1993، ص184.

الحرب الباردة وما رافقها من سياسة الاستقطاب في العلاقات الدولية[1]، فاليابان كانت طرفاً في سياسة الاحتواء التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين في مدة الحرب الباردة، لكن تعززت هذه العلاقات بينهما في عامي(1972، 1978) بعقد معاهدة السلام والصداقة على التوالي[2]، لكن تطورات انتهاء الحرب الباردة من تغيير خريطة التنافس بين القوى الكبرى، وتضاءلت مخاطر قيام حرب طويلة الأمد بين هذه القوى، وتكثيف التفاعلات الاقتصادية بين القوى الآسيوية، دفعهما إلى تحسين علاقاتهما وهذا بالنتيجة يدفع إلى نوع من الاستقرار الإقليمي وأحياء الوعي التاريخي بالهوية الآسيوية[3]، ففي الجانب الاقتصادي تعد اليابان الشريك التجاري الأول وسوق مهم لها بعد هونغ كونغ[4]، فبلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 1989 ما يقارب (19,7) مليار دولار ووصل عام 2006 إلى (207,36)مليار دولار[5]، وهي ترى في الصين سوقاً كبيراً يمكن يستوعب الصادرات اليابانية والاستثمارات فيها خصوصاً في مجال النفط والتكنولوجيا وهناك مخاوف يابانية من تصاعد القوة الصينية، أما في الجانب السياسي فتعد الصين علاقاتها معها مركزية لأوضاعها الدولية توازياً مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوضاعها الإقليمية، ويأمل الطرفان أن يكون النظام الدولي الجديد نظام يتسم بالعدالة

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي النوري وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2001، ص 158-179.

(2)احمد عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد ، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص55.

(3)علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2009، ص97.

(4) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص30.

(5) احمد عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص55.

والعقلانية والأمن في القرن الحادي والعشرين[1]، ولكن هناك مخاوف لدى اليابان ودول آسيوية أخرى يذهب إلى أن الصين إذا نهضت فإنها ستسحق الجميع ولم تقتصر المخاوف اليابانية على الجانب العسكري بل ما يشهده الاقتصاد الصيني من معدلات نمو عالية على مكانتها الاقتصادية، وبالمقابل الصين لديها مخاوف من طموحات اليابان السياسية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وبذلك تكون قوة سياسية مهيمنة في آسيا مما يرفد طموحاتها لغرض المنافسة كقوة إقليمية[2].في ضوء ما تقدم يدرك صانع القرار في الصين الأهمية الكبيرة لليابان كقوة اقتصادية وسياسية- عسكرية لها طموحاتها في السيطرة ويمكن القول أن البلدين وصلا إلى مرحلة متقدمة من التعاون وهذا يعزز من الدور الصيني ويخفف من مخاوف اليابان منها[3].

3- الهند:

لا يتسم تاريخ العلاقات الصينية مع الهند بقدر كافٍ من الود، إذ يتنازع البلدان على مناطق حدودية، واتهام الهند لها أنها تزود باكستان التقنية النووية والصواريخ إلى جانب دعم السياسة الباكستانية في الخلاف الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير المتنازع عليه[4].وكان لرغبة الطرفين في تعزيز التعاون المشترك في المجالات التجارية والاقتصادية وتطويره إلى آفاق أوسع، ما دفع البلدان إلى

(1)علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق كره، ص 99.

(2) احمد عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد ، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص55-56.

(3) بدر حسن شافعي، هل تهيمن الصين على شرق آسيا عام 2015، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد6، حزيران1998، ص2، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram.org.

(4) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص ص171-172.

التقارب[1]. فاتفق البلدان على حل خلافاتهما والبدء بتطبيع العلاقات بينهما[2]، أما ما يخص الجانب الاقتصادي فتجاوزت قيمة التجارة الثنائية (15) مليار دولار عام 2005[3]، وبلغت صادرات الصين إلى الهند (31,52) و(40,82) مليار دولار للمدة (2008-2010) على التوالي[4]. وبذلك تحرص الصين على عدم إثارة الخلافات مع الهند مع بقاء التعاون مع باكستان كورقة ضغط على الهند على أن يبقى هذا الضغط في حدود معينة حتى لا يدفع بالهند إلى مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية[5]، فهي تنظر دائماً إلى الهند كونها مصدر تهديد رئيس لها، والحقيقة أن الصراع بين الهند والصين يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا وسعي كل منهما إلى دور الدولة القائدة للإقليم[6].

ب- المتغير الدولي

يشمل المتغير الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية والذي يؤثر على دورها في آسيا.وتكتسب دراسة العلاقات الأمريكية-الصينية أهمية في المرحلة الحالية، ويرجع ذلك إلى الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من حيث عناصر القوة وتوافر الرغبة والإرادة السياسية لكليهما لأداء دور عالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى حتى الآن، وتريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز إلى أطول مدى زمني ممكن، والصين بثقلها الديموغرافي والسياسي والعسكري

(1) احمد عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص57.

(2) محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصيني(1985-1997)، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد4، 1998، ص43.

(3) عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد14، 2010، ص152.

(4) India-China Relations, August 2011, p.5. in: http//: www.meaindia.nic.in.

(5) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكرهُ، ص209.

(6) عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص145.

والاقتصادي المتنامي باطراد، وتسعى للوصول إلى مرتبة القوى العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالمية في القرن الحادي والعشرين[1]، فصعودها هو الأعقد من بين كل التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وعبر عن ذلك (زبيغنيو بريجنسكي) إذ اعتبرها من اللاعبين الجيوستراتيجيين، ولديها إمكانات تؤهلها لتمارس القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من اجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة[2]إنها نوع مختلف من القوى توظف القواعد الغربية، فنموها يتزايد بفض لاقتصاد السوق، وقد بدأت بالاندماج الفعلي في المؤسسات الدولية كالمنظمة الدولية للتجارة وتؤدي دوراً في الأمم المتحدة، وتسعى نحو تشكيل مجتمع آسيوي يستثنى منهُ الولايات المتحدة الأمريكية، فالبعض يرى في هذه السياسة وسيلة تمويه تتبعها لمنع الدول الأخرى من التخوف من صعودها، والبعض الآخر يراها مؤشراً ايجابياً، ونتيجة لذلك يبقى عنصر الشك واللايقين يحيط بصعودها[3]، وتصاعد الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية يتصاعد حول طبيعة العلاقة معها، فظهرت التيارات الأساسية الثلاثة الآتية[4]هي:

- التيار الأول: يرى الصين العدو القادم للولايات المتحدة الأمريكية، فهي بصدد إقامة قوة عسكرية كبرى، والنتيجة الطبيعية لذلك هو أن تكون قوة مهيمنة تزيح القوة الأمريكية في آسيا. فالأمر يتطلب أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز تحالفها مع الدول المحيطة بالصين.

(1) محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الأمريكية- الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد145، يوليو2001، ص96.

(2) محمد عبد القادر فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) G.John Ikenberry and Anne-Marie Slaughter, Forging World of Liberty Under Law: U.S. National Security In the 21st Century, Report of The Princeton Project on National Security, Princeton University, 27 September 2006, p.47.

(4) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مصدر سبق ذكره، ص137-138.

- التيار الثاني: يـدرك أن الحـوار مـع الصـين عـنصر مهـم لاسـتقرار آسـيا، ولضـمان المصالح الأمريكية فيها. فقد صار البديل عـن سياسـة الاحتـواء بصـيغتها القديمـة احتـواء العناصر التي يمكن أن تشكل نزاعاً أو صراعاً بينهما، وهذا الاتجاه يلقـى تأييـداً كبـيراً مـن الدول الآسيوية نفسها.

- التيار الثالث: يتصور أن هناك فرصـة لإقامـة علاقـة مشـاركة إسـتراتيجية وحـوار ايجابي معها، فالصين ستصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم يصبح مـن غير الممكن تجاهل مثل هذا الاحتمال لدولة تقع على الجانب الآخر من المحـيط الهـادي، كما وان الصين بدأت العمل الايجابي مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة عـلى عـدة جبهـات، وهي الاستقرار في آسيا، وتجنب نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، وتقليل الاسـتعداد لتصدير مواد نووية لأي بلد ومحاربة (الإرهاب).

فالولايات المتحدة الأمريكية تراعي ذلك الإحساس الصيني بأنها دولة لها قـوة ونفـوذ مـن خـلال الاعـتراف بأهميتهـا و مشـاركتها في قضـية الرقابـة عـلى التسـلح، والاعتراف بدورها في نظام مراقبة تقنيات الصـواريخ[(*)(1)] جـاء ذلـك في مقالـة نشرتـه مجلة الشؤون الخارجيـة الأمريكيـة عـام 2008 لـرئيس الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (باراك أوباما) تحت عنوان (تجديد القيادة الأمريكية) يشرح فيه نظرته للدور الـذي يجب أن تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في قيـادة العـالم وجـاءت دعوتـه لضرورة إعادة تكييف الدور الصيني الصاعد وتشجيعها لأداء دورها كقـوة كـبرى وهـذا دليـل عـلى انحسـار قـدرة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى إدارة الشـؤون العالميـة

(*)وهي اتفاقية وقعتها 28 دولة عـام 1987 لمراقبـة التقنيـات الخاصـة بمكونـات الصـواريخ، انضـمت روسيا الاتحادية إليها، ولكن الصين رفضت الانضـمام، مفضـلة مراقبـة القواعـد التـي يعمـل هـذا النظـام مـن خلالهـا. المصـدر:وليـد سـليم عبـد الحـي، المكانـة المسـتقبلية للصـينفي النظـام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص152

(1) المصدر نفسه، ص152.

الملحة بمفردها مما يستدعي إشراك القوى الفاعلة[1]ولكن مقابل هذا فإنها توضح للصين في حالة سعيها لاستعادة تايوان بالقوة مثلا، بأنها ستجابه بإستراتيجية رادعة تقوم باحتوائها[2]. وإذا كان القرن العشرين قرناً أمريكياً، فان القرن الحادي والعشرين هو قرن الصين، هذا ما قاله (تدِسي فشمن) مؤلف كتاب الصين شركة عملاقة: كيف يتحدى ظهور القوى العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم؟، وعلى من يشك في ذلك أن يحيط بما يجري في أسرع اقتصاد تطوراً في العالم[3].

وتعد العلاقات الثنائية في الجانب الاقتصادي مهمة فالاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة كبيرة بدليل إعلان رئيس لجنة المصارف في مجلس الشيوخ السيناتور آنذاك (كريس دود) في العام 2007، بتوجيه رسالة إلى وزير الخزانة آنذاك (هنري بولسون) ناشده فيها بالحرص على مراقبة الأموال الأجنبية لاسيما الصينية المستثمرة في البلاد، لما لذلك من أبعاد سلبية على ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الأمن القومي.وتأتي الصين في المرتبة الثانية بين الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي (850) مليون دولار[4]. ولكن هناك جوانب صراعية في العلاقات الصينية-الأمريكية وهي:

أ- الخلافات الاقتصادية: حدوث خلافات تجارية بينهما بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية ظالمة تجاهها ورفضها رفع

(1) محمد حمشي، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة الصين، موقع السياسة، 2011/6/1، شبكة المعلومات الدولية:http://www.politics-ar.com.

(2) وليد سليم عبدالحي، المكانة المستقبلية للصينفي النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص152.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: تدِسي فشمن، الصين شركة عملاقة: كيف يتحدى ظهور القوى العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ترجمة: هالة النابلسي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 351-383.

(4) حسين عبد الحسين، الريبة الأمريكية من الاستثمارات الصينية، صحيفة الحياة، لندن، 9/27/ 2007.شبكة المعلومات الدولية

http/www.international.daraalhayat. com

قيمة عملتها (اليوان) مما أدى تفاقم عجز الولايات المتحدة الأمريكية التجاري الذي وصل إلى (273) مليار دولار عام 2009[1]، ضعف العجز بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الثمانينيات من القرن الماضي لمكافحة هذه الظاهرة، فضلاً عن الخلافات البترولية الذي ينقل لها عبر أنابيب محمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من آسيا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط مقابل دعم وإسناد الأنظمة السياسية في تلك المناطق[2].

ب- التدخل في الشؤون الداخلية: يقصد به سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين في ناحيتين التنديد من خلال المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[3]، والتدخل في قضيتي تايوان[*] والتبت[**][4].

(1) نشرة أخبار الساعة، قراءة في ابعاد الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد4592، مايو2011، ص10.

(2) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، لارسا للنشر، لندن، 2010، ص113,111-114.

(3) ابو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد142، اكتوبر2000، ص179.

(*) في قضية تايوان تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان شنغهاي 1972 وقانون تايوان الصادر في 1979 لمواجهة الصين و ينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني ويتوجب حل مشكلتها سلمياً، بعيداً عن أسلوب الضم القهري، ويقضي الثاني بمسؤوليات الولايات المتحدة الأمريكية من إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم تسليحية. المصدر: نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية-الصينية (أوجه التقارب وأوجه التباعد)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد132، أبريل1998، ص123

(**) في قضية التبت وهو الإقليم الذي يقع غرب الصين في جبال الهملايا ذات النزعة الانفصالية ذو الغالبية التبتية الذي يدين بالبوذية ومعترف به اقليماً يحظى بحكم ذاتي تحت السيادة الصينية، ويعيش الزعيم الروحي (الدلاي لاما) في الهند منفياً، أثارت الولايات المتحدة الأمريكية توتراً آخر عندما عينت منسقا خاصة للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيم التبت. لمزيد من التفاصيل ينظر: شفيق شقير، التبت التاريخ والقضية، بحوث ودراسات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، تموز 2008، ص 1-10.

(4) نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية-الصينية (أوجه التقارب وأوجه التباعد)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد132، أبريل1998، ص 123-124.

ج- الخلافات حول حقوق الملكية الفكرية: مـن خـلال اتهامـات أمريكيـة صريحـة للصين بان شركاتها تقوم بأعمال سطو على حقوق الملكية الفكرية لأفراد شركات أمريكيـة، وخرق حقوق براءات الاختراع، وتزوير العلامات التجارية الأمريكية، وإعادة طبـع شرائـط الفيديو والأفلام السينمائية والموسيقية والكتب من دون الحصول على ترخيص مسبق[1].

فالصين عليهـا أن توظـف مقوماتهـا الداخليـة فضـلاً عـن الاسـتفادة مـن الحـوافز الخارجية الإقليمية والدولية لكي تقوم بدورها الإقليمي والدولي.

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مصدر سبق ذكره، ص209؛ ولمزيـد مـن التفاصيل ينظر: علي سيد فؤاد النقـر، السياسـة الخارجيـة الصـينية وعلاقاتهـا بالولايـات المتحـدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 127-129.

المبحث الثاني

المتغيرات المؤثرة في الدور الياباني

تشكل اليابان قوة آسيوية أخرى مما يفرض علينا دراسة متغيرات دورها الداخلية والخارجية.

أولاً: المتغيرات الداخلية

يقصد بالمتغيرات الداخلية تلك التي تنشأ أو تقع داخل إطار الدولة ذاتها وتكون مرتبطة في تكوينها، وعليه فان لها اثر بالغ في عملية أداء الدور الخارجي ويمكن إجمال هذه المتغيرات فيما يأتي:

1- المتغير الجغرافي:

إن الطبيعة الجغرافية تعد واحدة من أهم مفاتيح فهم الشخصية اليابانية، فتسمى بلادهم نيبون ومعناها منبع الشمس، وتقع في شرق آسيا بين المحيط الهادي وبحر اليابان وشبه الجزيرة الكورية[1]، وتمثل أرخبيلاً جبلياً من مجموعة من جزر تزيد عن (3000) جزيرة [2]، تكون على شكل قوس ممتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي بطول (3800) كم^2 وبمساحة قدرها (377815)كم^2[3]. وأشهر الجزر هي هونشو، هوكايدو، كيوشو، شيكاكو، وتغطي مجموع مساحة اليابان(377,800)كم^2 وتملك(29,747)كم^2 من السواحل البحرية[4]، وان هذهِ الطبيعة الجغرافية كانت عاملاً مساعداً في تكريس إمبراطوريتها في شرق آسيا سهل عليها الوصول بقواتها إلى

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص158.

(2) قحطان لطفي علي، اليابان بعيون دبلوماسي عراقي، دار رواد للنشر والتوزيع، بغداد، 2007، ص25.

(3) عبد الرحمن بن صالح المشيقح، التفوق الياباني وملامح التجربة العربية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1996، ص31.

(4) عبد العزيز عبد الستار تركستاني، محاولة لفهم الشخصية اليابانية من منظور عربي- إسلامي، دار المفردات للنشر، الرياض، 2007، ص 11-12.

المناطق التي أرادت استعمارها مثل كوريا دون تحمل عناء أعباء مادية تفوق قدرتها[1]، وموقعها البحري وطول سواحلها فرض عليها حاجزاً دفاعياً طبيعياً لحماية سواحلها الطويلة من الخطر القادم من المحيط الهادي ولحماية أساطيلها التجارية لاسيما وإنها تبدو قزم للدولتين العملاقتين المجاورتين لها روسيا الاتحادية والصين اللتان تمتلكان قوة عسكرية كبيرة، ويبدو الأمر نفسه للولايات المتحدة الأمريكية وكندا العملاقتين المواجهين لها على المحيط الهادي[2]، ومن الناحية الاقتصادية ساعد موقعها الجغرافي على زيادة تعاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، وأدى ذلك إلى خفض التكاليف والمدة الزمنية اللازمة لنقل السلع والمنتجات اليابانية إلى هذهِ الدول[3]. وإلى جانب هذهِ العوامل الإيجابية للموقع الجغرافي إلا انه لا يخلو من السلبيات إذ تقع في منطقة بركانية هي جزء مما يعرف باسم حلقة المحيط الهادئ النارية، وتحدث الزلازل المدمرة التي تتجلى مظاهرها غالباً في أمواج (تسونامي) البحرية مرات عدة في كل قرن[4]، وكان آخر هذهِ الزلازل في الحادي عشر من آذار/مارس عام 2011[5]، فضلاً عن مساحتها الصغيرة تقلل من مواردها الطبيعية، وتزيد من كثافتها البشرية[6].

(1) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007، ص16.

(2) أدوين رايشارو، اليابانيون، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 136، 1989، ص15.

(3) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية (دراسة تطبيقية على شرق آسيا)، دراسات ستراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص11-12.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص159.

(5) و يكيبيديا (الموسوعة الحرة)، اليابان، 2011/4/6، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ar.wikipedia.org .

(6) كامران أحمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة (دراسة تحليلية نقدية)، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2009، ص372.

ويبلغ سكانها (127,433,494) مليون نسمة حسب تقديرات عام 2007[1]. مما يجعلها سادس أكبر دولة من ناحية السكان بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، و اندنوسيا، وروسيا الاتحادية[2].وفي عام 1992 قدرت وزارة الرفاهية بأن عدد سكان اليابان يبلغ ذروته العام 2011 ويصل إلى(130) مليون نسمة، ومن ثم يهبط إلى(100)مليون العام 2074[3]. ونظراً لصغر مساحتها، فان الكثافة السكانية ترتفع لتصل إلى 343 نسمة/كم^2 وهذا الرقم يفوق بكثير الكثافة السكانية الحسابية للولايات المتحدة الأمريكية (29) نسمة/ كم^2 ولفرنسا (108) نسمة/كم^2. وتشكل قوة بشرية، وتظهر فعاليتها في تطورها الثقافي، وخبرتها الفنية، والتكنولوجية المرتفعة والمميزات التي تصف بها العامل الياباني من حيث التنظيم والمرونة والتفاني في العمل والاستقرار وقلة التكاليف مقارنة مع مثيلهِ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[4]. ونسبة الأمية فيها هي (1%)[5].فاليابانيون يفكرون بأنفسهم بوصفهم شعباً ليس أقل عالمية من الآخرين، وربما لا يكون القرن الحادي والعشرين قرناً يابانياً، إلا أنها من المؤكد تكون من الدول القائدة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها البشرية في القرن الحالي وهذا دليل على إرادتها لأداء دور إقليمي ودولي[6].وإلى جانب هذهِ الجوانب الإيجابية في المجتمع الياباني فانهُ يعاني من الجوانب السلبية ولعل ذلك يظهر التغير الملحوظ في الجوانب القيمية والثقافية وأسلوب التفكير لدى أجيال الشباب في الفئة العمرية (18_25) عاماً واتساع

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص160.

(2) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص17.

(3) وليام هلال وكينث ب – تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين (آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير)، ترجمة حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص402.

(4) الموقع الجغرافي لليابان، 2011/4/4، ص20، شبكة المعلومات الدولية: http://wwww.onefd.edu .dz

(5) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص161.

(6) ادوين رايشاور، اليابانيون، مصدر سبق ذكره، ص400-101-402.

الفجوة بين هذا الجيل والجيل الذي قامت على أكتافه المعجزة اليابانية، لاسيما والجيل الجديد لا يزال يبحث عن ذاته وتبني للقيم الثقافية الغربية في الملبس والمأكل وبالأخص القيم الثقافية الأمريكية[1]، فضلاً عن ذلك تعد مسألتا انخفاض معدل المواليد فيها نتيجة عزوف الشباب عن الزواج أو الإنجاب وتزايد نسب المسنين داخلها هي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تواجهها في الوقت الحاضر، وان تاريخ بداية هبوط السكان إلى (100) مليون يكون في عام 2050، وبحسب هذهِ التقديرات الأخيرة فان (32,3%) من السكان لعام 2050 تكون أعمارهم (65) سنة أو أكثر[2]. أي أن ارتفاع نسبة المسنين يعني أن الذين يخرجون من العمل الاقتصادي يكون مستقبلاً أكثر من الذين يدخلون إليه[3].

2- المتغير الاقتصادي:

تعد اليابان قوة اقتصادية عالمية ويرجع ذلك إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي بعد نجاحها بإقامة طراز للتنمية الاقتصادية بين النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع الاجتماعي، مما خفض عدم المساواة إلى حد كبير بين أفراد مجتمعها مع الحفاظ على الهوية القومية[4]، وكانت وراء ذلك أسباب أهمها: صفات الإنسان الياباني الذي يعتز بوطنه، والإدارة الحكيمة المستنيرة المجددة المبتكرة التي أصبحت مدرسة جديدة في عالم إدارة الأعمال، وتوجهها لإنتاج السلع الإنتاجية الرأسمالية فضلاً عن إدراكهم أن التجارة الخارجية أساس تقدم اقتصادهم القومي[5]، ودلت على ذلك إحصاءات تلك المرحلة على أنها احتلت المرتبة الأولى في العالم من حيث نسبة

(1) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد141، يوليو2000، ص27.

(2) وليام هلال وكينث ب – تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص402.

(3) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص28.

(4) موسى الزغبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص200.

(5) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 57-59.

الادخار العام التي بلغت (34,4%) من الناتج القومي، واستمرت تلك النسبة في حدود (30%) من الناتج القومي طوال عقد الثمانينيات من القرن الماضي[1]، ويحتل اقتصادها المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويعد اقتصادها ثاني أكبر سوق في العالم لأسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت في عام 1990 أكبر دولة دائنة في العالم[2]. والجدول رقم (5) و(6) توضح قدرتها الاقتصادية مما يرفد دورها في آسيا.

الجدول(5): البيانات الرئيسة لاقتصاد اليابان لعام 2008

الناتج المحلي الإجمالي (سعر السوق)	4,910تريليون دولار
الصادرات	895,23 مليار دولار
الواردات	877,89 مليار دولار
ميزان الحساب الجاري	156,63 مليار دولار
الاحتياطي من العملات الأجنبية	1,030تريليون دولار
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	% 29,00
التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%36,11

Source: Geethan jaliNataraj, India-Japan Economic Partnership Agreement: Gains and Future Prospects, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 26 November 2010, p.8.

الجدول(6): معدل النمو في الاقتصاد الياباني للمدة (1991-2009)

السنة	النسبة المئوية
1991	%3,8
1994	%0,6
1996	%3,9
2005	%2,8
2008	%0,4
2009	%-6,3

(1) مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص178.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص190.

المصادر:

1- ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص131.

2- أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة .. إعادة التفكير في الدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص98.

3- محمد نعمان جلال الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، تقارير 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/2/1، ص8.شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net.

4- Massaki Shirakawa, Toward a Revitalization of Japan Economic, Bank of Japan, Tokyo, 7 February 2011, p.9.

فشهد اقتصادها تعافياً واضحاً وملموساً خلال السنوات الماضية (2001-2006) بعد تولي رئيس الوزراء السابق (جونينتشيرو كويزومي) السلطة وقفزت الصادرات من(383)مليار دولار عام 2001 إلى (568) مليار دولار في عام 2005، وارتفعت قيمة الإنفاق الاستهلاكي من(287) تريليون-ين- إلى(303)تريليون-ين- وهو ما يمثل زيادة نسبتها(4,8%)، وتراجعت معدلات البطالة من(5,2%)عام 2001 إلى(4,2%) عام 2005 وارتفع مؤشر نيكاي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية إلى مستويات غير مسبوقة، بعد أن وصل المؤشر إلى أدنى مستوى(7900)نقطة عام 2003 ، ووصل المؤشر إلى(16105) نقطة عام 2006[1]. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية عام 2009 إلى (4,159) تريليون دولار، وحسب سعر الصرف الرسمي إلى (5,068) تريليون

(1) أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة.. إعادة التفكير في الدور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص98.

دولار، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فوصل عام 2009 إلى (32,608) ألف دولار سنوياً[1]، وميزت نفسها فأصبحت موطناً لأكبر الشركات العالمية أي تلك الشركات التي تحتل الآن مكاناً مهماً في الاقتصاد العالمي إذ فيها أكثر من أربع وثلاثين شركة من أصل مئة شركة في العالم يابانية[2]، فان الاندفاع الاقتصادي لها الذي لا يمكن وقفه، نشر الرعب في قلوب الأمريكيين وكأن اليابانيين يشترون الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعد ثاني منتج للحديد الصلب في العالم، ورابع قوة في تكرير البترول وثاني منتج عالمي للسيارات فإنتاجها لعام 2005 كان(10,5) مليون سيارة، وتساهم بـ (40%) من الإنتاج العالمي للسفن[3]، والى جانب هذهِ الجوانب الإيجابية فان هناك تحديات لهذا الاقتصاد، إذيعاني نقصاً في الموارد الأولية ومصادر الطاقة الأمر الذي جعل اقتصادها مرهوناً بالاعتماد على المصادر الخارجية فضلاً عن ذلك الحاجة الماسة لتصريف الكم الهائل من المنتجات اليابانية عبر الأسواق العالمية لتفادي الركود الاقتصادي[4].

3- المتغير العسكري:

تعد سياستها الدفاعية حالة فريدة من نوعها، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي ينص دستورها على نبذ استخدام القوة العسكرية، وأصبحت عقيدتها العسكرية تقوم على أساس عدة مبادئ أهمها: الاعتماد بشكل كامل على المظلة الأمنية الأمريكية، وعدم إرسال قوات يابانية إلى الخارج، وعدم امتلاك السلاح النووي أو السعي للحصول عليه، وعدم تجاوز الميزانية العسكرية الدفاعية بنسبة(1%) من حجم الناتج القومي، ومنع الدخول في تعاون عسكري مع أي دولة باستثناء الولايات المتحدة

(1) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، اليابان، مصدر سبق ذكرهُ.

(2) بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر، دار الشروق للنشر، بيروت، 1993، ص201.

(3) وليام هلال وكينث ب – تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ص403-404.

(4) ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص170.

الأمريكية ومنع تصدير أي معدات عسكرية[1]، ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي طرأ بعض التغيير على السياسة العسكرية، فتضخمت الميزانية العسكرية بشكل هائل ومفاجئ نتيجة التراجع النسبي في تلك المدة للقوة الاقتصادية الأمريكية ومطالبة الأخيرة من اليابان لأجل المشاركة في الأعباء العسكرية، لاسيما وان نسبة(1%) من الناتج القومي الياباني تمثل مبلغاً ضخماً[2]، وان التوسع في دورها العسكري جاء نتيجة أربعة عوامل أساسية هي: الأولى انتهاء الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 والضغوط الأمريكية عليها من أجل اقتسام تكلفة الأعباء الأمنية العالمية فأرسلت قوات داعمة لأفغانستان عام2001 والعراق عام 2003، الثانية تراجع القوة النسبية للتيارات السياسية فيها التي تعارض توسيع الدور العسكري لاسيما أنصار التيار الاشتراكي والشيوعي، الثالثة شعورها بالعزلة في آسيا والتهديد الاقتصادي والعسكري من جانب الصين وكوريا الشمالية، الرابعة حاجتها إلى تأمين إمدادات مستقرة من واردات الطاقة لاسيما مع زيادة الطلب الصيني والهندي على موارد الطاقة والصعوبات التي تواجهها في تأمين ذلك بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة نتيجة الأوضاع الأمنية في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، واستمرار الاحتلال (الإسرائيلي) لفلسطين[3]. ونتيجة لذلك أعلنت عام 2007 وكالة الدفاع الذاتي إلى مستوى وزارة الدفاع فأصبحت بذلك وزارة الدفاع اليابانية ويعد ذلك تطوراً جديداً في رؤيتها لمفاهيم الأمن القومي التي ستسود العالم في القرن الحادي والعشرين[4].أما إنفاقها العسكري في تزايد على الرغم من أنهُ لا يتجاوز (1%) من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ (43) مليار دولار عام

(1) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص30.

(2) نزار إسماعيل الحيالي، اليابان إشكالية التحول من سياسة إلى إستراتيجية عسكرية، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد43، 2000، ص5.

(3) أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة..إعادة التفكير في الدور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص100.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص172.

2000، وارتفع إلى (46) مليار دولار عام 2008[1]، لحد وصوله إلى (47) مليار دولار عام 2009[2]. والجدول رقم (7) يوضح قوتها العسكرية.

الجدول(7): القوات المسلحة اليابانية

العدد	صنف القوة	التفاصيل
*	القوة البرية (148) آلف جندي، هيئة الأركان(1700)فرد، القوات شبه العسكرية (12250)فرد، قوات احتياطية (41800) جندي	(10,200) دبابة عادية، (929) دبابة ذات تقنية عالية، (9000) مدفعية ميدانية، (1980) مدفعاً
	فرق عسكرية (8)، ألوية عسكرية (6)، فرقة مدرعة (1)، لواء محمول جواً (1)، لواء تدريب (1)، لواء طائرات عمودية (1)، مفارز مدفعية (8)	
*	القوة البحرية (44) ألف جندي	(4) أساطيل للعمليات المتنقلة، (1) أسطول لزراعة الألغام تحت الماء، (7) فرق مدمرات ميدانية يتضمن (50) مدمرة (62)سفينة عسكرية (16) فرقاطة (6) فرق تحت الماء تتضمن (34) غواصةو(17)منها ذات تقنية عالية.
	أساطيل (5)، فرقة عسكرية (13)، سرب طائرات تابعة لسلاح البحر (13)فرقة عسكرية	
*	القوة الجوية(45) ألف جندي	(8) مجموعات و (21) سرب ضمن وحدات سيطرة وتحذير مختلفة، (6) مجموعات وحدات قذائف أرض-جو، (9) أسراب وحدات اعتراض جو، (3) اسراب وحدات مقاتلة، (1) سرب استطلاع جوي، (3) سرب نقل جوي، (324) طائرات استخدامات أخرى بضمنها (13) طائرة إنذار مبكر من طراز (E-2c)
	محمولة (14)، سرب (37)	

(1) بيتر ستالنهايم وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري 1999_ 2008، في التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكره، ص327، 340، 352.

(2) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الإنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار، مصدر سبق ذكره، ص42.

المصادر:

1- توم ليفين: اليابان، في زلمي خليل زاد (محرراً)، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1997، ص183.

2- زبنغيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى.. التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 2008، ص176.

3- محمد إبراهيم الدسوقي، اليابان نحو دور اكبر في النظام الدولي، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد189، يوليو2008، ص2، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org.eg

4- لمزيد من التفاصيل ينظر: موسوعة مقاتل من الصحراء، علم اليابان، الرياض، 2011/4/12، شبكة المعلومات الدولية:http://www.mogatel.com

أما في المجال النووي فإنها لا تمتلك سلاحاً نووياً نظراً للماضي الذي تعرضت له عام 1945، إلا أنها تمتلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية لكن بعد تجارب كوريا الشمالية في عامي(2006-2009) ظهر اتجاه مؤيد لامتلاك هذا السلاح نتيجة التحدي الذي فرضته الأخيرة وما أثارته حول آفاق الاستقرار وتوازن القوى العسكري والاستراتيجي في منطقة شمال شرقي وشرقي آسيا بل ومنطقة آسيا-الباسفيك بأكملها[1] وفي الواقع هناك تحديان رئيسيان يواجهان دور قوتها العسكرية هما: الأول ميراث الحرب العالمية الثانية فتنظر الدول الآسيوية المجاورة لها بعين الحذر تجاه أي محاولة لتغيير سياستها العسكرية القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتبار أنهُ يعني في المقام الأول إحياء لعسكريتها القديمة، والثاني هو تخوف القيادة الأمريكية من احتمال تنامي دور القوة العسكرية اليابانية ومن ثم دورها

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2010، ص302.

الخارجي والإضرار بعلاقات التحالف الأمني والدفاعي القائمة بينهما وتهديد المصالح الأمريكية في إقليم آسيا- الباسفيك[*]، إذ أصبحت اليابان قائدة الإقليم وتجاهلت المصالح الأمريكية[1].

4- المتغير التكنولوجي:

يأتي العامل التكنولوجي واحداً من العوامل التي تميزت بها فركزت الحكومات المتتالية فيها منذ عهد ميجي[**]على خلق تكنولوجيا داخلية من خلال اهتمامها بالبحث والتطوير والتأهيل والتعليم، فهي قادرة على تحويل إمكاناتها وإنتاجها المدني إلى القطاع العسكري وليس غريباً أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بطلب التكنولوجيا من اليابان[2]، ففي العقدين الأخيرين من القرن الماضي أصبحت الأولى عالمياً في سرعة وكفاية تطبيق الابتكار التكنولوجي، بسبب حجم الإنفاق الذي

(*) يضم هذا الإقليم عدداً من الأقاليم وهي:

أ. منطقة شرق آسيا (اليابان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، الصين، روسيا فضلاً عن تايوان ومنغوليا).

ب. جنوب شرق آسيا: (ماينمار، فيتنام، لاوس، كمبوديا، اندنوسيا، ماليزيا، سنغافورا، بروناي، الفلبين، تايلاند).

ج. منطقة الاوقيانوس: (استراليا، نيوزيلندا، ساموا، سولون، بايواغينيا، فيجي، مجموعة جزر صغيرة).

د. الولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل ينظر: حسن السيد أبو العينين، عالم المحيط الهادئ، مؤسسة الثقافة الجامعية، بيروت، 1978، ص53 ومحمد فتحي أبو عيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، بلا سنة طبع، ص 354-361.

(1) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص31.

(**) عهد الميجي: إي المستنير وقد أطلق هذا اللقب على الإمبراطور الشاب ميتسيو هيتو وكان هذا الإمبراطور متفتحاً ذكياً وفي عهده تخلص من حكم العسكر لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي الفوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى، مصدر سبق ذكره، ص74.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، الأهلية للنشر، عمان، 1999، ص 183-184.

رصدتهُ الحكومات المتعاقبة للبحث والتطوير التكنولوجي، فبلغت تلك النفقات ما نسبته (3,9%)من إجمالي الدخل القومي واستمرت هذهِ النسبة بالمحافظة على معدل (3%)من الدخل القومي عام 1994، فضلاً عن خطة التشييد الشاملة التي أعلنتها اليابان منذ عام 1976 بهدف تهيئة مجتمعها بأسره لما أسمته الخطة مجتمع المعلومات، وأعدت خطة متكاملة لخوض حرب ضد الاتحاد السوفيتي من أجل استعادة الأراضي التي ضمها بعد الحرب العالمية الثانية، وقامت الخطة على استخدام ستة ملايين جندي آلي مبرمجين للقيام بأعمال قتالية[1]، وانضمت إلى السباق الدولي الجاري للوصول إلى المجتمع الخالي من النقود، وذلك بكشف عملاق الاتصالات الياباني (نيبون تلغراف أند تلفون) عن محفظة الكترونية سرية وآمنة يمكن استخدامها من قبل أي زبون مصرفي لشراء سلع وخدمات من خلال الانترنيت[2]، وتمتلك قاعدة واسعة وكبيرة جداً من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا فبلغ عدد الجامعات والمعاهد (3229) جامعة ومعهد عام 2004 وبلغ حجم الإنفاق على التعليم بواسطة الوزارات والوكالات العلمية (3,578,498) مليون-ين-لعام 2005[3]، وأخذت في اعتبارها استخدام التكنولوجيا ذات المستوى العالي في تطوير الطائرات وعلى سبيل المثال فان عملية التحديث اليابانية شملت محركات الطائرات وأنظمة الملاحة الجوية، وتنتج المقاتلة (F16) بترخيص من الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وتطوير المقاتلة (FS-X) اليابانية المتعددة المهام، وإنتاج الطائرات البرمائية وزوارق الهوفركرافت، ومحركات الطائرة المقاتلة الأسرع من الصوت التي تتميز بانخفاض الصوت والتلوث هي

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، 1996، ص75.

(2) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، ج4، دار نوبلس للنشر، بيروت، 2009، ص74.

(3) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص161-162.

(4) مراد إبراهيم الدسوقي، المحيط الهادئ الآسيوي وسباق التسلح الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد115، يناير1994، ص231.

(V2500)، والطائرات المضادة للغواصات (F-15) وطائرات التجس الالكتروني (RF-4E) وطائرات بدون طيار، بما فيها طائرات من نوع (BEACH BOM-126A) وطائرات روبوت للمهام الأمنية والتصوير[1]، أما في الميدان النووي تحرص على المضي قدماً في استكمال برنامجها الذي تصفه للأغراض السلمية ولتوليد الطاقة، رغم ارتفاع تكلفة هذهِ الطاقة، وتضم (49) مفاعلاً منتشرة في أرجاء البلاد فهي صاحبة أضخم برنامج للطاقة النووية في العالم[2].وتعد رابع دولة تطلق أقماراً صناعية إلى الفضاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وفرنسا[3]، فتم إنشاء برنامج الفضاء في عام 2003، وتبلغ ميزانيته السنوية (2,5) مليار دولار أمريكي، وقد أدانت بشدة تجربة الصين في تدمير قمر صناعي عام 2007، وهو ما دفعها لإطلاق أربعة أقمار صناعية للتجسس في منطقة آسيا والمحيط الهادي لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم بعد مدة لا تتعدى شهر من التجربة الصينية، وفي عام 2008 وافق مجلس الشيوخ الياباني على قانون لائحة الفضاء الأساسية والتي تدعو للعمل على دعم أمنها بتنمية استخدام الفضاء الخارجي، ودعم تنمية الصناعات الفضائية[4]، وتعكس هذهِ اللائحة قدراً من التحرر من القيود القانونية على تسليحها، كما فتحت الباب لتطوير أقمار صناعية لأغراض الأمن العسكري والوطني لمواجهة التهديدات التي يمثلها تقدم الصين في برنامجها الفضائي، والطموحات النووية لكوريا الشمالية[5]، وسمح القانون لجيشها بإطلاق أقمار صناعية للتجسس والتحذير من إطلاق صواريخ، لكنه لم يسمح بوضع أسلحة هجومية في الفضاء وجاءت تلك السياسة

(1) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص75.

(3) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص77.

(4) عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص66.

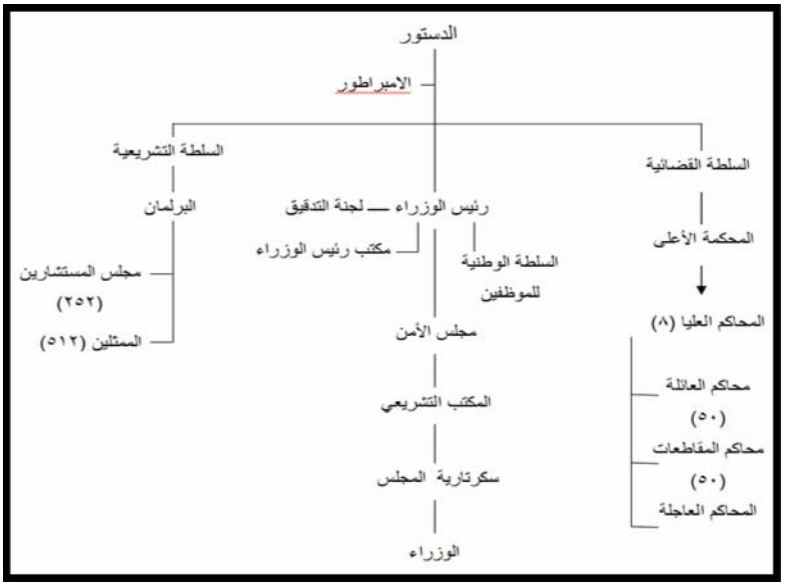
(5) Staffwriters Tokyo, China's Space development can pose military threat to Japan. Space Daily,26 March, 2008 in http://www.Spacedaily.com.

الجديدة بعد انتقادات لعملية فصل برنامج الفضاء من الجيش منذ عام 1969، لأنها تعرقل النمو التكنولوجي[1].

5- المتغير السياسي:

انطلاقاً من قناعة يابانية بان العملاق الاقتصادي لن يستمر بدون ان يكون هناك إطار سياسي يحمي تقدمه الاقتصادي. فالمخطط رقم (2) يوضح هيكلية النظام السياسي فيها.

المخطط (2): هيكلية النظام السياسي الياباني



المصدر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص163.

لقد عاشت في ظل نظام عسكري إقطاعي فرض العزلة التامة على البلاد مدة قرنين ونصف لتنأى عن الأطماع الامبريالية التي تعرضت لها جارتها الكبيرة

(1) Devin Montgomery, Japan upper house approves bill militarizing space program.21 May, 2008 in http://www.jurist.law.pitt.edu.

الصين[1]، وهذا يعني أن الحياة السياسية فيها القديمة لم تكن ديمقراطية، فالشعب الياباني يدرك معنى الديمقراطية بأنها فوضى وسوء استعمال الحرية، فكانت دولة إدارية منذ ولادتها محكومة سياسياً لخدمة الإمبراطور[2]، ولكن بعد صدور دستور عام 1947 الساري المفعول لحد الآن، لم يتضمن أي نص صريح بان نظام الحكم فيها ديمقراطي ولكنه قام على أسس ومبادئ ديمقراطية وتتوافر فيها المؤشرات السياسية ذات الصلة كافة وهي:[3]

أ- الدستور:صدر الدستور الياباني عام1947، ويعد نقطة البداية لفهم الديمقراطية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. ويختلف هذا الدستور عن دستور الميجي[*] في نصهِ على أن الإمبراطور هو مجرد رمز للدولة وأن السيادة كلها للشعب.

ب-استقلال السلطة القضائية: تعد السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ج- التعددية السياسية:على الرغم من أن المجتمع الياباني يعكس التعددية إلا أن تلك التعددية تختلف عن تعددية النظم الديمقراطية الغربية، فالتعددية فيها لم تترتب عليها درجة من الصراع والمنافسة بل هي تعددية قادت إلى الوحدة

(1)سعد علي حسين، التطور الاقتصادي والسياسي في اليابان، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 106، 2002، ص5.

(2) نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص48.

(3) أماني مسعود الحديثي، اليابان، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1999، ص116-119؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: سكوت سي .فلانجان وبرادلي ام.ريتشاردسون، السياسة في اليابان، في جابريل ايه. الموند وجي. بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص 513-518.

(*) دستور الميجي: هو الدستور الذي صدر عام1889 نسبةً إلى الإمبراطور أي المستنير لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عتريس، معجم بلدان العالم: وفق أخر التطورات السياسية مع خرائط وأحدث البيانات الإحصائية، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2010، ص698.

والإتلاف وما يؤكد ذلك أن الحزب القوي يكون في مركز متقدم ثم يجذب إليه الأحزاب الأخرى الضعيفة في علاقة أقرب إلى التبعية منها إلى الاستقلال.

د- حماية حقوق الإنسان: خصص الدستور الياباني فصلاً منفصلاً لحقوق الإنسان.

فيعد نظامها إمبراطوري دستوري وليس للإمبراطور أي سلطات ويقوم بمهام الحكم مجلس الوزراء، أما البرلمان فهو أعلى سلطة تشريعية ويتكون من مجلسين: الأول مجلس المستشارين ويتكون من (252) مقعداً لمدة ست سنوات ويجري انتخاب نصف أعضائه كل ثلاث سنوات ولا يخضع للحل قبل انقضاء مدته الدستورية، أما الثاني مجلس النواب يتكون من (512) مقعداً لمدة أربع سنوات، ونظامها هذا يشبه النظام في بريطانيا وكندا وبخلاف نظام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لأنهم لا يقومون بانتخاب رئيس الدولة مباشرة بل يقوم المجلس التشريعي بانتخابه ويكون مسؤولاً أمامه[1]، فذهب بعض الباحثين في تحليلهم لنظامها إلى أنه يعبر من الناحية الفعلية عن نظام الحزب المهيمن على الرغم من أن اليابان تأخذ بالتعددية الحزبية وفقاً للنمط الغربي[2]، وان هذهِ النظرة للحياة السياسية فيها نابعة من الدور الذي مارسه الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تأسس عام 1955 باندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد هو الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي حكم اليابان للمدة(1955-1993) ثم شاركته في السلطة بعد ذلك بعض أحزاب المعارضة كالحزب الاشتراكي والشيوعي والديمقراطي الياباني فضلاً عن حزب كوميتو[3].

فالتغير الذي طرأ في أسس النظام السياسي الياباني هما: الأول تفكك العلاقة بين مثلث القوى التقليدي فيها أي السياسيين و البيرقراط ورجال الأعمال وبروز حاجة ملحة لإعادة تعريف هذهِ العلاقة في ضوء تنامي ظاهرة الفساد داخل هذا

(1) هشام محمد هاشم بسيوني، الديمقراطية في اليابان وأثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006، ص 70-71.

(2) إكرام بدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، في محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص226.

(3) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص24.

المثلث لأنها عرفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نموذجاً بيروقراطياً مكون من الحزب الحاكم ورجال الأعمال والنخبة البيروقراطية كرسته سلطات الاحتلال الأمريكي لتأسيس نظام سياسي مستقر[1]، أما الثاني فيتمثل في المعادلة السياسية الداخلية لها منذ عام 1993 حينما فقد الحزب الليبرالي الديمقراطي هيمنتهُ المطلقة والمنفردة على السلطة بعد أكثر من(36) عاماً، وعلى الرغم من غياب الحزب عن السلطة لم تدم طويلاً فإنه اضطر منذ ذلك الحين إلى الدخول في حكومات ائتلافية لعجز حزب واحد عن تحقيق الأغلبية المطلقة في مجلس البرلمان، الأمر الذي تمخض عنهُ عدم وجود حكومات قوية ومستقرة في اليابان منذ ذلك الحين، وبداية لمرحلة انتقالية جديدة في الحياة السياسية والنظام الحزبي فيها.وقد دفعت هذهِ التطورات بعض السياسيين المخضرمين كرئيس الوزراء السابق (هيروفومي ناكاسوني) إلى المطالبة بضرورة قيام ثورة ثالثة للإصلاح في البلاد تتضمن تشكيل حكومة قوية تستند إلى ائتلاف موسع، بحيث تستطيع البقاء في السلطة لنحو عشرة أعوام متصلة بما يمكنها من اتخاذ سياسات جريئة تتغلب بها على التحديات الداخلية والإقليمية والدولية القائمة، وتعد مسألة تعديل الدستور الذي وضعتهُ الولايات المتحدة الأمريكية عام 1946لها أولوية كبيرة في عملية التغيير السياسي فيها[2]، فضلاً عن مسألتي عدم الاستقرار السياسي[*]والرشوة والفساد الإداري التي توضحت من خلال الفضائح المتكررة للحكومة نتيجة العلاقة بين الحزب الحاكم والمؤسسات الاقتصادية

(1) محمد فايز فرحات، المجتمع المدني في اليابان، في جابر عوض وماجدة صالح، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2010، ص63-64.

(2) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص29-30.

(*) منذ انهيار آخر حكومة منفردة للحزب الديمقراطي الليبرالي 1993 وحتى 2001 تولى رئاسة الحكومة ست شخصيات، ينظر: نغم نذير، أزمة القيادة السياسية في اليابان، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد119، 2003، ص25.

الكبرى[1].وإذا أرادت أن تمارس دورها الإقليمي والعالمي لابد لها من إجراء تغيرات في هيكل الحياة السياسية وضرورة إجراء التغيير في التركيبة الحاكمة باتجاه إقامة نظام ديمقراطي يرتكز على صيغة تعددية حزبية حقيقية[2]، وجاءت المؤشرات لتنامي نزعتها الدولية عندما تولى (هيروفومي ناكاسوني) رئيس الوزراء الأسبق منصبه عام 1982 أعلن تصميمهُ على تعزيز الأهمية الإستراتيجية لها والحد من سلبية دورها السياسي، وصاغ رؤية لدور قيادي نشيط في العالم، مشدداً على أنها لم تعد دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي تستعد لممارسة القيادة عالمياً عبر دور نشط في الشؤون العالمية، بحيث يلحق الآخرون بها وتشكيل هوية يابانية ضمن سياق عالمي مشكلاً قاعدة قوية لها في مد نفوذها وتأثيرها إلى أنحاء العالم[3]، ويرون أنه آن الأوان لتؤدي بلادهم دوراً فاعلاً في الأحداث العالمية وان يخصص لها المجتمع الدولي المكانة التي تعود لها أصلاً فوضعت هدف الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن على رأس أولوياتها نظراً لمساهمتها في إقرار السلام والأمن الدوليين في مناطق كمبوديا وموزمبيق ومساهمتها في عمليات الإغاثة في رواندا، وإرسالها وحدة صغيرة للمشاركة في قوات حفظ السلام في الجولان السوري المحتل[4]، وهي تعد من أولى الدول في مجال المساعدات الخارجية وكما أنها ستطبع القرن الحالي بطابعها المميز بهدف إقامة اقتصاد عالمي جديد، هذا ما كتبهُ رئيس الوزراء الياباني السابق (شيناتو إيشينتاور) عام 1991 في كتابه (يابان دون مركبات نقص)[5]، وهناك عدة تيارات داخلها تحدد طبيعة دورها العالمي هي:

(1) أماني مسعود الحديثي، اليابان، مصدر سبق ذكره، ص123.

(2) صلاح حسن محمد، الدور السياسي الجديد لليابان ومشكلة البناء الديمقراطي، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد36، 1999، ص28.

(3) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص74.

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر: بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية (الإسرائيلية): دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدولة، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 2003، ص 105-126.

(5) نقلاً عن: سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص72.

أ- التيار القومي اليميني الياباني: ومن أبرز رواده (اوزاوا) الذي يعد من الشخصيات السياسية المهمة ويشغل منصب سكرتير عام الحزب الديمقراطي الليبرالي وهو من أنصار أن تضطلع الدولة بدور بارز في الشؤون العالمية ونشر أفكاره في كتاب عام 1993 بعنوان (ورقة عمل اليابان الجديدة) ويشير الكتاب إلى أن تصبح اليابان دولة عادية وتتحمل المسؤوليات العالمية وان تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة. والسماح بتسليح اليابان ومشاركتها في جميع عمليات حفظ السلام والتركيز على علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حجر الأساس في الدفاع عنها[1].

ب- التيار التقليدي المحافظ: يشكل أنصار هذا التيار عدد من المسؤولين والأكاديميين ومن أبرزهم (اوادا) نائب وزير الخارجية الياباني، فنشر عام 1991 مقالة مهمة حدد فيها ثلاثة بدائل متاحة أمام صانع القرار وهي: أن تصبح دولة عادية لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية متاحة طبيعية بحيث لا تماثل القوة العسكرية الأمريكية، والبديل الثاني فهو أن تحذو هذهِ حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بحيث يكون لها دور محدد للغاية، أما البديل الثالث استمرارها كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي لامتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الأمنية العالمية[2].

ج- التيار البرجماتي (النفعي): ينتمي أنصار هذا التيار إلى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، ويطرح هذا التيار موقفاً يتناقض والموقفين السابقين وهو أن ينحصر دورها كقوة مدنية عالمية ويتركز هذا الدور في تنشيط التنمية والتعاون الدولي على أن لا يشمل هذا الدور استخدام القوة العسكرية[3].

(1) بدر عبد العاطي، اليابان البحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص33.

(2) نغم نذير، الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية، 7 آب 2008، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.hawariboumadian1520.Maktoobblog.com.

(3) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص33.

وفي ضوء ما سبق اتجهت اليابان إلى تبني أفكار وتوجهات التيار الواقعي في سياستها الخارجية خلال القرن الحادي والعشرين، لاعتبارات تتعلق باهتمام أنصار هذا التيار بتحقيق الرغبة اليابانية بممارسة دور عالمي مع الحفاظ في الوقت نفسه على ثوابت السياسات السلمية مع الحفاظ على علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتنسيق معها في القضايا الإقليمية والعالمية[1].

ثانياً: المتغيرات الخارجية

تشكل المتغيرات الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي عوامل أساسية في دراسة دور إي دولة، فالتغيرات التي تفرزها بنية النظام الدولي تجعل على الدولة وعلى صانعي القرار بالذات ضرورة الإدراك الصحيح لمعطيات هذه البيئة .

أ- المتغير الإقليمي:

لا بد من معرفة الفرص والتحديات التي توفرها المتغيرات الإقليمية ومدى تأثيرها في دور الياباني.

1- روسيا الاتحادية:

شهدت المدة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي عدداً من الخطوات الإيجابية لتحسين العلاقات بينهما بعد أن كانت مرتبطة بالصراع الكوني الدائر بين القطبين الرأسماليين وتؤيده اليابان والآخر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفيتي فضلاً عن مشكلة الجزر الأربعة بينهما[2]، ويشار في نطاق ذلك إلى تطورين غاية في الأهمية: الأول تخلي اليابان في عهد الرئيس الروسي السابق(بوريس يلتسن) عن المبدأ الذي اتبعتهُ في السابق بشأن قضية جزر كوريل التي احتلتها روسيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية واتجهت إلى قدر أكبر من المرونة، أما الثاني فيتمثل اتفاق البلدان عام 1993 على الإسراع بالتفاوض لإبرام اتفاقية السلام بينهما فضلاً عن اتفاق الطرفين

(1) غازي فيصل، اليابان ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق عربية، العدد11، تشرين الثاني 1992، ص106.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر، ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص166-170.

حول مخاوفهما من تنامي دور الصين الإقليمي[1]، هذا كلهُ يدل على تطور العلاقة بين الطرفين ولاسيما بعد ما تم الإعلان عام 1998 عن (الشراكة البناءة بين الطرفين) قائمة على ما اصطلح بتسميتها بسياسة (ABCDE)[*]. وعلى الجانب الاقتصادي ازداد التبادل التجاري بينهما عام 2008 بما قيمته (30) مليار دولار وبلغ حجم الاستثمارات اليابانية في روسيا قيمة (737) مليون دولار للمدة (كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو) عام 2009[2].لكن يبقى خلافهما الحدودي دون حل حتى الآن، نظراً لتمسك كل طرف بمواقفه وحساسية المسألة للطرفين، فتعد هذه الجزر رمز للقومية اليابانية رغم أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية محدودة للغاية[3].فاليابان تأمل من تطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية لبناء علاقة قائمة على الثقة تقود إلى إبرام معاهدة سلام بعد تسوية النزاع على الجزر الأربعة، وحل القضايا

(1) علي سيد فؤاد، العلاقات الروسية_اليابانية بعد القمة الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد136، أبريل1999، ص230.

(*) إذ أن (A ترمز إلى آسيا والشرق Asia & East) أي أن علاقة الطرفين ستكون أولوياتها آسيا و(B ترمز إلى الأمن، نسبة إلى الكلمة الروسية Bezopasaost) إذ أن كل منهما يحتاج إلى الآخر، أما (C فهي ترمز إلى الصين China، إذ تمثل الصين أهم محور لعلاقة الطرفين، ولاسيما بعد تنامي الدور الصيني سياسياً واقتصادياً، أما (D فهي تعني التنمية Development) وهنا المقصود بها التنمية الاقتصادية للمنطقة، من خلال المعادلة القائمة على توفير روسيا الاتحادية لمصادر الطاقة لليابان واليابان مصدر للأموال التي تحتاجها روسيا الاتحادية، وهو ما يتفاعل مع الهدف وهو (E المقصود به الطاقة Energy).

Nobuo Shimotomal, New Trends in Russian- Japanese Relations at the Start of The 21st Century, in: Gennady Chufrin (ed), Russia and Asia-Pacific Security, International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, 2000, pp.15-17.

(2) روسيا اليوم، روسيا واليابان (العلاقات تتطور والسلام غائب)، 2009/2/18، شبكة المعلومات الدولية:http://www.arabic.rt.com.

(3) السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا (الأهداف والتحديات)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد170، أكتوبر2007، ص87.

الإقليمية وتمكينها من أداء دور أكثر فاعلية في الساحة الإقليمية والدولية دون وجود عوائق أو كوابح لهذا الدور قدر المستطاع.

2- الصين

منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي بدأ التقارب الياباني_الصيني الذي نتج عنه إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومن ثم توقيع اتفاقية السلام بينهما عام 1978[1]، وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وجد البلدان فرصة ثمينة في أداء دور إقليمي أكثر فاعلية[2].فتعد علاقاتها مع الصين أهم من علاقاتها مع أي دولة أخرى بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقد مرت هذهِ العلاقات بعد الحرب الباردة بثلاث مراحل[3] هي:

أ- المرحلة الأولى (1990-1993) مرحلة دفئ العلاقات، فاجمع الطرفان على ضرورة تنمية الصداقة بين البلدين. وقامت بوضع علاقتها مع الصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- المرحلة الثانية (1994-1996) دبت الخلافات بين البلدين إلى الحد الذي وصلت معهُ علاقتهما الدبلوماسية إلى أدنى مستوى، وخفضت من قروضها للصين وكثفت هجومها على الصين لاسيما فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية وحقوق الإنسان والدفاع القومي ووضع تايوان فضلاً عن مطالبتها إصلاح قوانين التجارة.

ج- المرحلة الثالثة (1997- الآن)فتبادل رؤساء الوزراء زيارة البلدين بهدف تحسين العلاقات، والآن تتمتع بالدفء الاقتصادي والبرود السياسي.

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978_2010)، مصدر سبق ذكره، ص163.

(2) هاني الياس الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين، مصدر سبق ذكره، ص39.

(3) غادة أسامة شكري، العلاقات الصينية-اليابانية في القرن الحادي والعشرين (دراسة مستقبلية)، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد5، مايو1999، ص 9-10.

وهذا التذبذب في العلاقات بينهما يعود إلى امتلاك اليابان خيارين في تحديد العلاقة مع الصين[1] هما:

أ- أن تتمكن من التوصل إلى مساومة ضمنية تقر من خلالها اليابان بالمركز السياسي والعسكري المتميز للصين في المنطقة، مقابل الإقرار الصيني لليابان بالمصالح الاقتصادية.

ب- تسعى باتجاه توثيق روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر الذي يعني الاستجابة لكثير من المطالب الأمريكية، وهو أمر قد يؤدي إلى تأزمات سياسية يابانية.

وفي الجانب الاقتصادي حرص البلدان على رفع التبادل التجاري بينهما ليصل إلى (207,36) مليار دولار عام 2006، محققاً زيادة قدرها (200) ضعف عما كان عليه في العام 1972والذي بلغ(1,1)مليار دولار[2]، وأعلنت وزارة المالية اليابانية احتلال الصين مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجاري لليابان خلال العام المالي 2006 للمرة الأولى[3].ولكن بجانب ذلك هناك قلق ياباني مستمر من تنامي القدرة العسكرية للصين، والتخوف من هيمنتها على بحر الصين الجنوبي وجزره، فهذا الطريق البحري يمد اليابان وكوريا بشطريها بحوالي (70%) من احتياجاتها النفطية[4].

فالعلاقة مع الصين تعد من المواضيع المهمة لها في القرن الحادي والعشرين ويتوجب عليها عدم الخلط بين الجانب الاقتصادي والسياسي في علاقتهما، من أجل

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978_2010)، مصدر سبق ذكره، ص 164-165.

(2)عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 22-23.

(3)هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NHK، التبادل التجاري بين اليابان والصين لعام 2006، 2011/4/15، شبكة المعلومات الدولية: http://www.NHK world.com.

(4)وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010)، مصدر سبق ذكره، ص182.

استيعاب الحقيقة الحيوية التي باتت تتمتع بها الصين من أجل أن تؤدي اليابان الدور الذي تعمده على الساحة الإقليمية والدولية.

3- الهند

كانت من أوائل الدول التي وقعت معها اليابان معاهدة السلام عام 1952، كما أن الهند ساهمت في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي في عملية إعادة أعمار ما دمرته الحرب في اليابان من خلال تزويدها خام الحديد، غير أن العلاقات شابها بعض الفتور أثناء الحرب الباردة نتيجة دخول البلدين في تحالفات مضادة وتبنيهما لسياسات خارجية واقتصادية معاكسة[1]. وتعود أسباب اهتمام اليابان بالهند بسبب الاستقرار السياسي، والعمالة الرخيصة المدربة، والفرص الاستثمارية الكبيرة ذات العوائد الكبيرة فضلاً عن عدم وجود ملفات شائكة بين البلدين أو رواسب تاريخية بينهما، إلى جانب أن البلدين هما من أكبر ديمقراطيتين خارج المنظومة الغربية ومتناغمتان في سياستهما الخارجية، ومتطلعتان إلى أداء دور أكبر في الساحة الدولية، ويشتركان في قلقهما جراء الطموح العسكري الصيني في المحيطين الهادي والهندي وسعيهما من أجل توفير الطاقة واستقرار أسواقهما وتأمين خطوط إمداداتها انطلاقاً من حقيقة أن اليابان والهند ثالث وسادس أكبر الأقطار المستهلكة للطاقة في العالم على التوالي[2].

وفي الجانب الاقتصادي شهدت العلاقات نمواً متسارعاً وازداد اهتمام القطاع الخاص الياباني بالاستثمار في الهند، فارتفعت الاستثمارات اليابانية من نحو (1) مليار دولار في عام 2004 إلى (2) مليار دولار عام 2005، وزادت وارداتها من الهند من (1,5) مليار دولار إلى (2,5) مليار دولار للمدة ذاتها مقابل ارتفاع واردات الهند من اليابان من (2,2) مليار دولار إلى (4) مليار دولار، ووقع البلدان عام 2007 صفقة بقيمة (50) مليار دولار لإقامة حزام صناعي يربط مابين عاصمة الهند السياسية

(1)عبد الله المدني، تعزيز الحضور الياباني في الهند، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1929، 2007/5/28، شبكة المعلومات الدولية، http://www.ahewar.org.

(2) Ministry of Foreign Affairs Japan ,Diplomatic Blue Book 2006, pp. 56-57.

نيودلهي وعاصمتها الاقتصادية مومباي. أما على صعيد المساعدات والقروض اليابانية فوصلت عام 2005 إلى (1,2) مليار دولار، وتوجد في الهند فروع لأكثر من (350) شركة يابانية تمارس أنشطة استثمارية[1].

أما ما يخص الجانب السياسي فان موضوع إصلاح الأمم المتحدة يعد احد الملفات التي حققت التقارب بين اليابان والهند، إلا أن تلك العلاقات بينهما ضعفت نتيجة إجراء الهند تجاربها النووية عام 1998، وفي هذا الصدد تواجه اليابان مشكلة تتمثل في الاتفاقية النووية التي تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند عام 2006، وتجد نفسها مرغمة على الإذعان للاتفاقية الأمريكية- الهندية[2].

ويمكن القول أن اليابان واحدة من القوى الكبرى التي تعتمد مصالحها الحيوية على استقرار النظام العالمي، لذلك عليها أن تعمل على تقوية روابطها مع الدول الصديقة التي تشترك معها في وجهات النظر والمصالح المشتركة.

ب- المتغير الدولي

عند الحديث عن المتغير الدولي لابد أن نستعرض العلاقات اليابانية- الأمريكية لما لها من دور في تحديد اتجاهات دورها، فلقد قامت بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية علاقة مركبة وهما متقاربتان بقدر ما يمكن أن تتقارب أية دولتين، لان أية منهما ما كانت لتفعل الكثير متغاضية عن العلاقة بالأخرى خلال أكثر من نصف قرن[3] فتعد اليابان الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا وقد ازدادت أهميتها لعدة عوامل منها: انتقال مركز الثقل الاقتصادي الاستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادئ، والتحول في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي أوروبا الغربية إلى الهادئ اليابان ومنطقتها الإقليمية، فضلا عن بروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية في

(1) عبد الله المدني، تعزيز الحضور الياباني في الهند، مصدر سبق ذكره، ص1.

(2) ministry of Foreign Affairs Japan, Diplomatic Blue Book, 2006, Op.cit, pp. 157-161.

(3) باتريك سميث، اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد268، أبريل2001، ص22.

المنطقة[1]، فتعززت التبعية اليابانية للولايات المتحدة الأمريكية عام 1945ووقعت عدة اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأهم تلك الاتفاقيات عام 1951 معاهدة الأمن والتعاون المتبادل[2].ولكن بانتهاء الحرب الباردة شهدت البيئة الدولية والإقليمية متغيرات جديدة في البيئة الآسيوية نتيجة غياب احد ركائز الصراع خلال الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي وظهور بعض القوى الأخرى التي تعد تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية والسعي لتفادي التسابق في التسلح بين دول آسيا، فتمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاهدة وجددتها عام 1998[3].وشكل وجود المعاهدة بينهما عنصراً مهماً للتوازن في شرق آسيا مع القوة العسكرية لكل من الصين وكوريا الشمالية، وتم إبرام تحالف استراتيجي شامل عام 2005، والذي يعد نقطة تحول في العلاقات الثنائية على الصعيد العسكري وما يعنيه ذلك من تقليل الفجوة العسكرية بين الدولتين من خلال الرفع الجزئي للحظر المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة إلى اليابان[4].

أما الجانب السياسي، فان معظم المبادرات الأمنية الأمريكية تلقى تأييداً سياسياً ومادياً منها[5].أما الجانب الاقتصادي بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لليابان حوالي (60,5) مليار دولار عام 2010، في حين بلغت الصادرات اليابانية للولايات المتحدة الأمريكية حوالي (120,3) مليار دولار[6].وهذهِ المسائل كلها تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعطاء اليابان حافزاً لتؤدي دوراً عالمياً، وانطلق (زبيغنيوبريجنسكي) من

(1) ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص168.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص181.

(3) ثامر كامل محمد، مستقبل العلاقات الأمريكية_ اليابانية (تحليل دوافع التغيير)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، 2002، ص84.

(4) خالد عبد العظيم، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد10، أكتوبر2006، ص1، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org.en

(5) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص38.

(6) William H. Cooper, U.S.-Japan Economic Relation's: Significance, Prospects and Policy Options. Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 31 March ،2011, p.3.

حقيقة وهي أنها في آن واحد بلد غني وقوي اقتصادياً، لكنه معزول إقليمياً وهذه العزلة هي التي تفرض عليها القيام بدور عالمي بتحفيز من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وان تحقيق الدور العالمي أمر غير واقعي دون وجود قاعدة إقليمية لذا تعد العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية من أهم العلاقات الأمنية لأنها تربطها بإطار يدعم أمن جيرانها، وهكذا يضفي التحالف على سلوك اليابان قدراً من أمكانية التنبؤ بما يسمح لجيرانها من التعامل معها بثقة واطمئنان لأنهُ بغير وجود التحالف بينهما فإنها ستضطر للدفاع عن نفسها عسكرياً مما يفجر سباق التسلح في المنطقة بصورة جداً خطيرة [2]، ولذلك عليها أن تستغل هذا الحافز لأداء الدور وذلك لان البعض رأى في إعادة التوقيع على المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمرير التوجهات الدفاعية لها عام 1999 داخل مجلس النواب الياباني، وتوسيع المهام الملقاة على دورها مدعاة للقلق والشك حول هذا الدور[3].فضلاً عن رغبتها بتنامي دورها الإقليمي تحت الدعم الأمريكي تحسباً لطموحات الصين التوسعية، ويظهر ذلك من خلال علاقاتها الإقليمية الاقتصادية، الذي يرسم خطاً يدور حول أطراف الصين من تايوان إلى فيتنام وإلى أوزبكستان، وقد تكون اعتبارات القيام بدور إقليمي سبباً في صياغة قرارها الخاص بإقراض أموال إلى دول جنوب شرقي آسيا أثناء الأزمة المالية لعام 1997[4].

من خلال ما تقدم نجد أن طبيعة هيكلية النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تسمح لليابان بأداء دور(اقتصادي-امني-سياسي) إقليمي ودولي، نظراً لما تملكهُ من قدرات اقتصادية وتكنولوجية متميزة.

(1) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكره، ص195-196.

(2) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) Reingard Drifte, Japan's Globule Role: Changes and Continuity, The Daiwa Anglo-Japanese Foundation, London, 20 November ،2002, p.3.in: http://www.daiwh-Foundation.org.uk.

(4) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص122.

المبحث الثالث

المتغيرات المؤثرة في الدور الهندي

تعد الهند من أبرز القوى الدولية الصاعدة في ظل النمو المتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية وتسعى إلى ترجمة هذه القدرات إلى نفوذ ومكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي.

أولاً: المتغيرات الداخلية

يمكن تحليل المتغيرات المؤثرة في الدور الهندي بما تتضمنه من فرص وقيود انطلاقاً من بيئتها الداخلية.

1- المتغير الجغرافي

الهند هي البلد الأكبر إقليمياً في منطقة المحيط الهندي عموماً وتستمد عمقاً لا شعورياً بانتمائها إلى هذا المحيط الذي يحمل أسمها، وتستمد أسمها الذي تعرف به من (INDUS) وهو أسم النهر العظيم الذي ينبع من الهملايا ويصب في البحر العربي عند كراتشي في باكستان اليوم، وعلى اسم هذا النهر العظيم أطلق اسم حضارة السند[1].وتعد سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وتغطي مساحة شاسعة تبلغ (3,165,596) كم^2، مما أدى إلى تسميتها شبه القارة الهندية، وهي تمتد بين خطي عرض (8,4) و(37,8) درجة شمالا، وبين خطي طول (68,7) درجة و(97,25) شرقا، وتحدها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق، وسريلانكا من الجنوب الشرقي عبر مضيق بالك، وتشكل جبال هملايا التي تعد أعلى جبال العالم حدودها الشمالية. وتنقسم إلى ثلاثة أقاليم رئيسة، هي جبال هملايا وسهل جانجتيك

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص193.

وشبه الجزيرة الهندية[1]، وتطل على طرق بحرية تربط أوربا والشرق الأوسط الغني بالنفط، من ناحية بدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الشرقية من ناحية أخرى. ومن ثم تقع في منتصف ذلك القوس الواسع الممتد بين مدينة فلاديفوستوك في شرق روسيا الاتحادية ولندن في بريطانيا، مرورا برأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا[2].وتمتاز بموقع مهم على خريطة العالم فهي شبه جزيرة على شكل مثلث غير منتظم منقلب رأسه إلى الأسفل وقاعدته إلى الأعلى وتقابل الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من الكرة الأرضية[3]، وبذلك تحتل مكانة جيوستراتيجية مهمة في جنوب آسيا، ويتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي، الذي يمثل بدوره ساحة جيوستراتيجية جديدة كمحور للنقل والتجارة العالمية[4].فان سعة مساحتها يوفر الموارد الأولية وينوعها ويرتب فوائد عسكرية لا حصر لها، فهو يساعد في توزيع المنشآت العسكرية والاقتصادية في مناطق متباعدة، بحيث يمكن تقليل أثار الهجوم المضاد ويسمح لها بالمناورة داخل إقليمها الجغرافي[5].لكنها تواجه تحديات في محيطها الجغرافي، فجوارها مضطرب للغاية وبشكل مزمن لدرجة تجعلها تواجه ما يعرف باسم الاستبداد الجغرافي فيطوقها قوس

(1) رجاء سليم، الهند معلومات أساسية، ملفات خاصة، 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/13، ص1، شبكة المعلومات الدولية:http://www.aljazeera.net.

(2) أحمد سرور، الهند.. المارد النائم قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، في فايز فرحات وآخرون، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص6.

(3) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية ، مصدر سبق ذكره، ص193.

(4) جابر سعيد عوض، الهند الإقليمية والدولية، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/1، ص1.

شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net.

(5) مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1979، ص124.

من الدول التي تسعى بشكل أو بآخر إلى تقويض ما تتمتع به من علمانية وتنوع اثني وتعددية ثقافية، فعلى هذا المحور يمتد حزام متصل من الاضطراب السياسي يمتد من لبنان إلى باكستان ويلقي بتداعيات بالغة الخطورة على الآمنين الإقليمي والدولي، فانتشار الأنموذج الطالباني، وتفشي التهديدات المسلحة في باكستان الجار اللصيق بها يتطلب توفير إمكانات عسكرية لضمان السيادة والأمن الخارجي[1].وتعد ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان بعد الصين فبلغ (1,029) مليار نسمة عام 2001[2]، ووصل إلى(1,160) مليار نسمة عام 2009، ويشكل الهندوس (83%) من السكان بينما تتوزع النسب الباقية على المسلمين (13,4%) والسيخ (1,99%)[3]، وهناك أقليات أخرى أقل عددا تعتنق الديانات مثل الجانية والبوذية والزرادشتية واليهودية، ويعيش معتنقو هاتين الديانتين الزرادشتية واليهودية بأعداد صغيرة للغاية لا تتجاوز عدة الآف في مدينة مومباي عاصمة الهند التجارية[4]، فضلاً عن هذه الطوائف الدينية فان الهند تتوزع إلى عدد من الطوائف العرقية وأكبر مجموعتين عرقيتين هما:[5]

أ- الهنود الآريون: وصلت هذه القبائل عن طريق البنجاب عام 1500 ق.م، وجاءت على الأرجح من المناطق الجنوبية من روسيا الاتحادية وسكنت الهند، ويسكن

(1) براهما تشيلاني، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير، في محمد فايز فرحان وآخرون، الهند، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والدولي، في علي محافظة وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر، عمان، 2005، ص193.

(3) عبد الرحمن عبد العال، قيم الثقافة الهندوسية والتنمية في الهند، في هدى ميتكيس، القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2007، ص275.

(4) أحمد سرور، الهند المارد النائم قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص9.

(5) عاطف سعداوي قاسم، تاريخ أهم الطوائف العرقية والدينية في الهند، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/1، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net

معظمهم حالياً في شمال الهند، ويشكلون اكبر العرقيات الهندية فيبلغ عددهم(741,6) مليون نسمة بما يمثل (72%) من مجموع الشعب الهندي.

ب- الدرافيديون: وهم أقدم الشعوب التي سكنت شبه القارة الهندية والذين من المحتمل أن يكونوا من شعوب البحر المتوسط من ذوي البشرة السمراء، وجاءوا إلى الهند من شمالها الغربي وأسسوا حضارة مدنية في وادي نهر السند. ويعدون ثاني اكبر عرقيات الهند من حيث العدد إذ يصل عددهم إلى(257,5)مليون بما يمثل (25%) من سكان الهند ويسكن معظمهم في جنوبي البلاد.وعلى الرغم من أن الموارد البشرية تمثل سوقاً بشرية ضخمة ومصدر لكفاءات متنوعة، إلا أن ذلك يعد عبءً على اقتصادها، وتعاني من وجود الأمية بين سكانها[1]، وتصاعد التيارات الأصولية الهندوسية والإسلامية والبوذية والمسيحية مما يلحق ضرراً بها، إلى جانب تصاعد الحركات الانفصالية الكثيرة والضخمة وليست مقتصرة على كشمير وحدها، بل توجد في أقاليم أخرى من أهمها إقليم آسامو البنغال الغربي والبنجاب ومانيبوروناجالانجوبيهار[2].

2- المتغير الاقتصادي:

على مدار معظم القرن الماضي اتسم الاقتصاد الهندي بمعدل نمو بطيء للغاية لم يتجاوز(0,8%) سنوياً، ويعزى هذا المعدل بشكل مباشر إلى نمو السكان وعدم القدرة على استغلال طاقاتهم الإنتاجية بالشكل الأمثل[3].فبدأت سياستها التنموية بخططها الخمسية ابتداءً من عام 1951، وقامت سياستها الاقتصادية على ثلاثة أسس هي: الأولى يجب أن يعتمد الاقتصاد الهندي على نفسه، الثانية يجب أن يحتل القطاع العام الموقع الرائد في الاقتصاد، الثالثة يجب أن يفيد النمو الطبقات الأكثر احتياجاً في

(1) أحمد إبراهيم محمود، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، اكتوبر2001، ص54.

(2) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والدولي، مصدر سبق ذكره، ص195.

(3) بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في محمد فايز فرحات وآخرون، الهند، مصدر سبق ذكره، ص34.

المجتمع بتوفير فرص عمل أكثر لهم وتوزيع داخل أكثر عدالة[1]، واعتمدت على إستراتيجية الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تكثيف الاستثمار العام في قطاعي الصناعة والبنية الأساسية وتطبيق سياسة حمائية لحماية المنتجات والصناعات الوطنية[2]، وعرفت تطوراً اقتصادياً ملحوظاً منذ عام 1992 بعد أن واجهت اخطر أزمة اقتصادية فانخفضت احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى اقل من مليار دولار وهو ما يكفي لتغطية نحو ستة أسابيع فقط من وارداتها مقارنة بنحو(6,5) و(4,9) و(4) مليار دولار للأعوام (1985، 1986، 1987) على التوالي، وواجهت عجزاً في ميزانها التجاري عام 1991 وصل إلى (9680) مليون دولار[3]، فأخذت بإصلاحات اقتصادية وتمكنت من تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن (5,5%) لعدة سنوات، ونتيجة لذلك ألقى المحللين نظرة على اقتصادها مقارنة بالصين فوجدوا أنها تتمتع بديناميكية شبيهة بالصين على صعيد الاقتصاد العالمي الجديد، وأشاروا إلى أن القطاع الخاص كان وراء قسم كبير من نمو البلاد فضلاً عن دور الحكومة في إزالة العوائق وخفض معدلات الفائدة وتخصيص معظم الشركات التي كانت تمتلكها[4]، والجدول رقم (8) و(9) يوضحان النجاح الصيني.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في محمد السيد سليم وآخرون، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص124.

(2) محمد فايز فرحات، الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، اكتوبر2001، ص60.

(3) عبد الرحمن عبد العال، الهند والعولمة، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2003، ص342.

(4) كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص195-196. ولمزيد من التفاصيل ينظر: روبين ميريديث، الفيل والتنين.. صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد359، 2009، ص 56-58.

الجدول (8): البيانات الرئيسة للاقتصاد الهندي لعام 2008

الناتج المحلي الإجمالي (سعر السوق)	1,159تريليون دولار
الصادرات	290,86 مليار دولار
الواردات	371,62 مليار دولار
ميزان الحساب الجاري	-36,09
الاحتياطي من العملات الأجنبية	257,42 مليار دولار
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%38,00
التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%57,15

Source: Geethanjali Nataraj, India-Japan, Economic Partnership Agreement: Gains and Future Prospects, Ministry of Foreign of Japan, 26 November 2010, p.8.

الجدول (9): معدل النمو في الاقتصاد الهندي للمدة (1991-2009)

السنة	النسبة %
1992-1991	%0,89
1995-1994	6,1
2004	9,2
2005	9
2007	9,4
2008	7,5
2009	7,4

المصادر:

1- أحمد فارس عبد المنعم، تحولات أدوار القوى الإقليمية، في محمد سليم وآخرون، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص126.

2- ديمتري روذرموند، الهند: نهضة عملاق آسيوي، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص127.

3- عبد الرحمن عبد العال، تطور الاقتصاد الهندي، ملفات خاصة 2002، المعرفة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/1، ص5، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net.

4- محمد نعمان جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، تقارير 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/2/1، ص8، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net.

5- صحيفة الشعب اليومية، نمو الناتج المحلي للهند لعام 2009، الصين، 31/ 5/ 2010، شبكة المعلومات لدولية:

http://www.arabic.people daily.com.cn

واستناداً إلى معدل نمو اقتصادها في الجدول رقم(9) وصل الناتج المحلي الإجمالي لها إلى (1,186)تريليون دولار عام 2009[1]، وتوقعت دراسة اقتصادية لمؤسسة غولدمان الألمانية عام 1999، أن الهند ستكون القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بحلول عام 2030، في حالة انحصار نسب نمو اقتصادها ما بين (5,3%) و(6,1%) فقط في مختلف الفترات، ولكنها قد بلغت (9,4%) عام 2007، و(7,5%) عام 2008، وتشير الدراسة أن الناتج الإجمالي لها سيتجاوز الناتج الألماني والبريطاني عام 2025 والياباني عام 2035[2].وبلغت قيمة صادراتها من (100) مليون دولار عام 1991 إلى نحو (100) مليار دولار عام 2007[3]، ووصلت إلى (277,35) مليار دولار عام 2008[4]، وتمكنت من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي لها فزادت احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى (30) مليار دولار أواخر التسعينيات من

(1) محمد نعمان جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص8.

(2) Economy of India from Wikipedia, the free encyclopedia, June, 2007, 5/5/2011. in: http://www. en.widipedia.org.

(3) بيتراس أوستر يفيثيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص38.

(4) Geethanjali Nataraj, India-Japan, Op.cit, p.11.

القرن الماضي، وتمكنت من ضبط الارتفاع الكبير في ديونها الخارجية فوصلت خلال المدة 1991-1999 من (71) مليار دولار إلى (98) مليار دولار مقارنة بعقد الثمانينيات من القرن الماضي زادت فيه هذه الديون من (20) مليار دولار عام 1981 إلى (71) مليار دولار عام 1991، وانخفاض خدمة هذا الدين الخارجي إلى (20,6%) من إجمالي حصيلة الصادرات عام 1998، بدلاً من (28,4%) عام 1993[1].ونتيجة ذلك تزايدت نسب مساهمة قطاعي الخدمات والصناعة من (45%، 27%) على التوالي عام 1991 إلى (51%، 27%) على التوالي عام 2005[2]. وهي تحتل المركز الثاني بين ثلاثة اكبر مواقع جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بلغت نسبته(19,3%) تليها الصين(14,7%) فتايلند (13%)[3].وهناك عدة قيود تكبح صعودها في الجانب الاقتصادي وهي التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الجنوب والغرب ومثيلاتها بالشمال والشرق، فعلى سبيل المثال في ولاية جوجارات أسرع الولايات نمواً فتضاعف معدل النمو الاجتماعي للمدة(1993-2003) وارتفع معدل الناتج الفردي بمقدار (73%) على خلاف ولاية اوتار براديش التي لم يتجاوز معدل الناتج الفردي بها (13%)[4].فضلا عن مشكلة الطاقة بعد تزايد

(1) عبد الرحمن عبد العال، تطور الاقتصاد الهندي، مصدر سبق ذكره، ص6-7.

(2) عبد الرحمن عبد العال، الهند(مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص110.

(3) سي.ام.بهانداري، الهند: السعي لضمان امن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في جمال سند السويدي وآخرون، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص365.

(4) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد4، أبريل2006، ص1. شبكة المعلومات الدولية: http://www. ahram.org .

الطلب عليها نتيجة تزايد السكان وتزايد النمو الاقتصادي[1]. وتعد سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ولكي تحافظ على معدل النمو بنحو (6%) سنوياً، ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بنحو (5%) سنويا، وإذا كانت تستورد اليوم (70%) من إجمالي ما تستهلكه من الطاقة، فيرتفع هذا الرقم عام (2020) إلى (90%) بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية فضلا عن ذلك أن الدولة ما تزال غير فاعلة ومتشبثة بطرق بالية في تنظيم الحياة الاقتصادية وهذا ينعكس على بطء عملية الخصخصة[2].

3- المتغير العسكري:

تولي الهند اهتماماً لقدراتها العسكرية نظراً للبيئة الأمنية التي تتواجد فيها، وما تتميز به من توتر وعدم استقرار[3]. فتعد ثالث قوة عسكرية في العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ حجم قواتها المسلحة مليونا و300 ألف جندي[4]. والجدول رقم (10) يوضح قوتها العسكرية التقليدية.

(1) عبد الرحمن عبد العال، الهند، في محمد السيد سليم وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1997، ص526.

(2) بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص46- 48.

(3) George Perkovich, "Misperception and Opportunity in South Asia", Studies in Conflict and terrorism, Vol.19, No.4, 1996, p.413.

(4) عبد الرحمن عبد العال، الهند(مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية)، مصدر سبق ذكره، ص111.

الجدول (10): القوات العسكرية التقليدية الهندية

الموضوع	القوات المسلحة الهندية	الموضوع	القوات المسلحة الهندية
سن الخدمة	17 سنة	طائرات هجومية	26
اللائقون للخدمة من 15-49 سنة بالمليون	164 تقريبا	طائرات حرب غواصات	50 استطلاع بحري و6 عمودية بحث وانقاذ و13 اتصالات و20 تدريب
القوات العاملة (بالألف)	1303 (فرد)	الغواصات	19
القوات الاحتياطية (بالألف)	535 (فرد)	الفرقاطات	12
الجيش (بالألف)	1100 (فرد)	حاملات الطائرات	1
القوات البحرية (بالألف)	53 (فرد)	المدمرات	8
القوات الجوية (بالألف)	150 (فرد)	الطرادات	5
الدبابات والعربات المدرعة	5000	سفن الإنزال	19
هاونات	أكثر من 1000	الإجراءات المضادة الألغام	17 كاسحة
مدافع دفاع جوي	2400	زوارق الدورية وزوارق ساحلية	38
الطائرات	1350 (تعتبر رابع أكبر سلاح جو)	سفن إسناد وسفن متنوعة	26
طائرات عمودية	160	طيران البحرية	37 مقاتلة و72 عمودية مسلحة

المصادر:

1- أمين شحاتة، الأسلحة التقليدية الهندية والباكستانية، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/11 شبكة المعلومات الدولية :

http://www.aljazeera.net

2- أحمد إبراهيم محمود، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001، ص55.
3- عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية، جامعة ديالى، العدد45، 2010، شبكة المعلومات الدولية: http://www.4geography.com

ويلاحظ على إنفاقها العسكري بالتزايد بعد أن كان (16) مليار دولار عام 1995[1]، ووصل إلى (30) مليار دولار عام 2008[2]، والى (37) مليار دولار عام 2009 وبهذا تحتل المرتبة السادسة في الإنفاق العسكري بعد أن كانت في المرتبة العاشرة عام 2008[3].أما في المجال النووي فإنها تمتلك ترسانة تضم نحو (60-70) سلاحاً نووياً صالحة للاستخدام وهذا الرقم يستند إلى حسابات مخزون البلوتونيوم الذي يصلح للاستخدام العسكري لديها، فضلاً عن عدد من أنظمة الأسلحة ذات القدرة النووية العملياتية[4]. والجدول رقم (11) يوضح حجم القوة النووية الهندية.

(1) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الأنفاق العسكري في عده دول بالمليار دولار، مصدر سبق ذكرهُ، ص42.
(2) سام بيرلو- فريمان وآخرون، الأنفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص265.
(3) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الأنفاق العسكري في عده دول بالمليار دولار، مصدر سبق ذكرهُ، ص42.
(4) شانون-ن-كايل، القوى النووية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص550.

الجدول (11): القوى النووية الهندية لعام 2009

النوع	المدى (كم)	الحمولة	الوضع
الصواريخ الباليستية ذات قواعد برية			
بريثفي I(p-1)	150	800	دخل الخدمة سنة عام1994. تم نشر أقل من 50 منصة إطلاق. خضع الآخر تجارب الطيران في9/أيار/2007.
أغني I	أقل من 700	1000	خضع للاختبار العملياتي الأول في الجيش في تشرين الأول/2007، والاختبار الثاني في اذار/2008، تم نشره في مجموعة الصواريخ 334 في الجيش.
أغني II	أكثر من 2000	1000	خضع لاخر تجربة إطلاق في 29 تشرين الأول/ 2004. دخل الخدمة في الجيش.
أغني III	أكثر من 3000	1500	قيد التطوير. خضع لثلاث تجارب طيران كان أخرها في 7/أيار/2008. ويجري إدخاله في الخدمة.
الصواريخ الباليستية ذات القواعد البحرية			
دانوش	350	1000	خضع لأحدث تجربة طيران في 30/آذار /2007 ويجري إدخاله في الخدمة.
K-15	700	600-500	خضع لتجربة طيران بإطلاقه من منصة مسطحة مغمورة في 26/شباط/2008.
الطائرات			
صيراج 200H فاجرا	1850	6300	ذُكر أنه اعتمد في إطلاق قنابل ثقيلة نووية.
جاغورا Is شامشير	1400	4760	ربما يكون لبعض أسرابها الأربعة دور في إطلاق أسلحة نووية.

المصدر: شانون.ن- كايل، القوى النووية في العالم، في، مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث

السلام الدولي (Spri)، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص552.

وتعد ثاني أكبر مستوردي الأسلحة للمدة(2004-2008)، فاستحوذت على نسبة (7,2%) من الواردات العالمية وتخطط لزيادة كبيرة في مشترياتها من الأسلحة للمدة(2009-2013)، وإنفاق (70) مليار دولار لتجهيز قواتها المسلحة[1].

4- المتغير التكنولوجي:

لقد استطاعت الهند الدخول في عمق الثورة الصناعية الثالثة ثورة المعلومات من خلال الأعداد الهائلة للفنيين والتكنولوجيين وشركات تكنولوجيا المعلومات والذين تمكنوا من الدخول في عملية التقسيم الدولي للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ويمثل هذا التطور التكنولوجي فيها نتاجا للسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ عام 1948، وكان (راجيف غاندي) أول من تبنى برنامجا متكاملاً لتحقيق الإنطلاق في مجال العلوم والتكنولوجيا[2]، ويرجع التطور التكنولوجي إلى النظام التعليمي المتقدم فتعد ثاني اكبر تجمع من العلماء والمهندسين فتوجد فيها (380)جامعة و(11200) كلية و(1500) مؤسسة بحثية، وكل عام ينضم (2,5) مليون خريج إلى قوة العمل ويضم هؤلاء(300) ألف مهندس و(150) ألف متخصص في تكنولوجيا المعلومات[3].

ويعد التطور في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات من أبرز سمات اقتصادها عموماً وقطاع الخدمات خصوصاً، فبلغت قيمة صادراتها من صناعة البرمجيات حوالي(3)مليارات دولار عام 2001[4]، وحوالي(5)مليار دولار في عام

(1) سايمون ويزمان وآخرون، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكره، ص459.

(2) أحمد إبراهيم محمود، الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص55.

(3) سي.ام. بهانداري، الهند: السعي لضمان امن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذكره، ص 366.

(4) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والعالمي، مصدر سبق ذكره، ص194.

2008[1]، فيساهم قطاع الخدمات الذي يضم البرمجيات و تقانة المعلومات بحوالي(53,7%)من الناتج القومي الإجمالي[2]، وتعد بذلك ثاني اكبر دولة مصدرة للبرمجيات وفيها شركات عملاقة مثل ويبرو وانفسيوس[3]، وهي واحدة من ثلاثة بلدان في العالم ببناء أجهزة الحاسوب العملاقة الخاصة بها وتقوم بتطوير برمجيات (220) شركة من مجموع (500) شركة مصنفة ضمن تصنيف مجلة فورتشن، وتستضيف مراكز البحث والتطوير الخاصة بمئة شركة من مجموع(500) شركة مصنفة ضمن تضيف مجلة فورتشن[4].فضلا عن ذلك، يشهد برنامجها الفضائي تقدماً ملموساً بما يجعلها في مستوى الدول الرائدة كالبرازيل وروسيا الاتحادية والصين، وتتمتع بمزية عقد اتفاق استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات النووية والفضائية والصاروخية، إلى جانب تعاونها مع روسيا الاتحادية (وإسرائيل)[5]، وحققت نجاحات في تطبيقات الفضاء بما جعلها تقارب الصين باستثناء مجال المركبات المأهولة واستكشاف الفضاء، وعلى الرغم من تأكيدها أن تقدمها في مجال الصواريخ وتكنولوجيا الأقمار الصناعية لن يتم توظيفه عسكرياً إلا أنها تقدمت في التطبيقات العسكرية كمهام الاستطلاع والتحكم، والسيطرة ودعم برنامج الصواريخ الباليستية

(1) معتصم زكار، انشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج (دراسة التجربة الهندية)، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات في الأردن، أكتوبر2008، ص1، شبكة المعلومات الدولية: http://www.itu arabic.org .

(2) زهير حمدان، الهند قوة هامة تبحث عن دور أكبر، تقارير اقتصادية 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/6/10، شبكة المعلومات الدولية، http://www.aljazeera.net.

(3) ديتمر روذرموند، الهند نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذكره، ص163-164.

(4) سي.ام. بهانداري، الهند: السعي لضمان امن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذكره، ص 364-365.

(5) Ashley J. Telis, China's Space Capabilities and U.S. Security interests, Carnegie endowment, October, 2008.in: http://www.Carnegieendowment.

متوسطة المدى، فضلا عن ارتباط منظمة الفضاء بوزارة دفاعها[1]، وتسعى لتطوير سادس برنامج فضائي للوصول إلى القمر بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية واليابان والصين ووكالة الفضاء الأوربية، وتخطط لإرسال أول رحلة مأهولة للفضاء بحلول عام 2015، وبعثة مأهولة للقمر بحلول عام 2020[2]، وذلك بعد نجاحها عام 2008 في إطلاق أول مركبة فضائية إليهِ لتصبح خامس دولة تصل إلى المدار القمري بمساعدة أمريكية وأوربية، وسمح لها ذلك مجاراة الصين واليابان، وتتميز بوجود طلب عالمي على خدماتها الفضائية لرخص تكلفتها عن أسعار السوق بنحو (35%)، وتوفر الكوادر البشرية الماهرة، وامتلاكها شبكة واسعة من الأقمار الصناعية التجارية مقارنة بأي دولة أخرى في العالم فضلاً عن ذلك تعد العمود الفقري لنمو أسواق الهواتف الذكية والقنوات الفضائية والتنبؤ والتجسس العسكري[3].

5- المتغير السياسي:

الهند دولة فيدرالية تتكون من (21) ولاية و(9) أقاليم تديرها الحكومة المركزية، والنظام السياسي فيها هو نظام علماني ديمقراطي يكفل الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، فلم ينص الدستور على دين رسمي للدولة[4]، وهو ما ذكره وزير الخارجية الهندي (جواسوانت سنغ) فقال(الهند واحدة من أكثر نظم العالم ديمقراطية، مجتمعنا في الحقيقة مجتمع مفتوح يعتمد على التعددية والعلمانية وهو مجتمع

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكرهُ، ص66.

(2) Jeff Foust, the other Rising Asian Space Power, The Space Review, 18 December, 2002.in http://www.The Space review.com.

(3) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكرهُ، ص66.

(4) محمد سعيد أبو عامود، الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001، ص70.

متعدد الديانات واللغات ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتحكم في هذا المجتمع اعتبارات الدين)[1].

وتعد أكبر ديمقراطية برلمانية في العالم، فسلطتها التشريعية فتتكون من مجلسين: الأول يعرف الأدنى باسم لوك سابها (مجلس الشعب)، إذ ينتخب الشعب أعضاء هذا المجلس بالانتخاب المباشر في دورة انتخابية مدتها خمس سنوات، ويتألف أعضاء هذا المجلس من (545) عضواً يتم انتخابهم في دوائر انتخابية موزعة في أرجاء البلاد كافة[2]، اما الثاني فيعرف المجلس الأعلى باسم ـراجيا سابها (مجلس الولايات) ويتألف من (250) عضواً يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات المتحدة، وليس عبر انتخاب مباشر من قبل الشعب، فان لمجلس الشعب نفوذاً أكبر من مجلس الولايات، فيما عدا اثني عشر عضواً يعينهم الرئيس ممن يملكون معرفة خاصة أو خبرة عملية في الأدب والفنون والعلوم لدورة مدتها ست سنوات، يتم انتخاب ثلث أعضاء مجلس الولايات كل عامين.

أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية، ويماثل دوره دور الملك في النظام الملكي البريطاني، وينتخب الرئيس لمدة رئاسية يمكن تجديدها خمس سنوات من خلال مجمع انتخابي يضم الأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية والمحلية، وينتخب نائب الرئيس بالطريقة نفسها. أما مجلس الوزراء يتولاه رئيس الوزراء الذي يختار الوزراء ويترأس كل وزير قسماً إدارياً في الحكومة المركزية[3].

(1) حوار مع وزير الخارجية ووزير الدفاع الهندي (جواسوانت سينج)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001، ص85.

(2) أحمد سرور، الهند المارد النائم الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص14.

(3) أحمد عبد الحافظ، خريطة القوى السياسية في الهند، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/13، ص2، شبكة المعلومات الدولية:http://www.aljazeera.net

وإنها تمتع بأوضاع ديمقراطية، فلديها نظام دستوري مستقر، يتم من خلاله التداول السلمي للسلطة بين مختلف القوى السياسية، وقضاء مستقل وصحافة حرة، فيوجد فيها أكثر من (35,595) ألف صحيفة ومجلة تصدر بـ(93) لغة. وساهم أكثر من عامل في ترسيخ الديمقراطية فيها أهمها: التزام القيادة بالأنموذج الديمقراطي باعتباره الإطار الوحيد القادر على الحفاظ على وحدتها بكل ما فيها من اختلاف وتنوع، مع تبني النظام الفيدرالي الذي يراعي التنوع وينتج أكبر قدر من المشاركة[1].

ولعل أبرز ما شهدته من تطورات على مدى العقدين الماضيين، يتمثل في التحول من نظام الحزب الواحد إذ هيمن حزب المؤتمر بوصفه الحزب الوحيد الذي استطاع أن يحكم دون الاعتماد على أحزاب من الخارج، إلى نظام التعددية التنافسية بين حزبين وأحيانا ثلاثة، وأصبحت الأحزاب الصغيرة رقماً صعباً في الانتخابات لدورها في تشكيل الائتلافات الحكومية[2].فان مرونة النظام السياسي الديمقراطي فيها ساعد على احتواء التناقضات الأثنية والأيديولوجية[3]، فالاستناد إلى المشاركة السياسية والشرعية والاستقرار، ساعد النظام السياسي على تنظيم وتوزيع وتناسق القوى ومراكز التوجيه وأدوات التنفيذ ووضع كل ذلك في إطار مؤسسات تضمن توازن علاقات القوى والتفاعل بين الأفراد والجماعات وتشريعات قانونية تنظم نشاطات تلك المؤسسات وآليات عملها، ولهذا نعتقد أن السر في وجود ديمقراطية مستقرة فيها يعود إلى جذور فلسفة اللاعنف الضاربة بعمق في صميم تراث مجتمعها[4].

(1) مي قابيل، العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001، ص76-77.

(2) ايمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره، ص2.

(3) أحمد إبراهيم محمد، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص54.

(4) ستار جبار علاي الدليمي، التجربة الديمقراطية في الهند، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد7، أيلول2008، ص52.

وان قيادتها تسعى بان يكون القرن الحادي والعشرين قرناً هندياً وذلك بتوظيف إمكاناتها وقدراتها، فضلاً عن سعيها إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب في إطار منظمة التجارة العالمية في وجه محاولات دول الشمال لفرض معاييرها الخاصة بالتجارة وتتبنى بهذا الخصوص إستراتيجية الاندماج الانتقائي(*) في التجارة العالمية[1].

ثانياً: المتغيرات الخارجية

الهند بفعل مركزها الاستراتيجي كدولة مهمة على المحيط الهندي، وسابع دولة من حيث المساحة عالمياً، فلا بد من معرفة المتغيرات الخارجية التي تؤثر في دورها الإقليمي.

أ- المتغير الإقليمي

على صعيد المتغيرات الإقليمية للهند، فان دورها في آسيا يقوم في الأساس على وجود العديد من عناصر التهديد للأمن القومي لها في هذه البيئة الإقليمية.

1- الصين:

أن العلاقات بين البلدين لا تتسم بقدر كبير من الود بسبب خسارة الهند أمام الصين في حرب عام 1962، وظلت تنظر إليها باعتبارها تهديداً لأمنها القومي[2].ويمثل كل من العامل الأمريكي والباكستاني متغيراً جوهرياً له تأثيره على العلاقات الهندية- الصينية. ينطلق أثر العامل الأول من نظرة كل من الهند والصين إلى علاقة الآخر بالولايات المتحدة الأمريكية، ففي الوقت الذي كانت العلاقات الصينية الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي،

(*) أي أنها تدعم حرية التجارة في المجالات التي تحقق فيها قدرة تنافسية عالية، بينما تتحفظ على المجالات الأخرى التي لا تتمتع فيها بمثل هذه القدرة. المصدر: عبد الرحمن عبد العال، الهند: مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص106

(1) المصدر نفسه، ص106-110.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد إبراهيم محمود، الهند، القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص58.

بسبب الخلافات حول قضايا مثل حقوق الإنسان وغيرها كانت العلاقات الهندية-الأمريكية تشهد تحسناً واضحاً باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الهند عقب التفجيرات النووية الهندية عام 1998[1]، أما العامل الثاني الباكستاني عائقاً للعلاقات الهندية- الصينية، فيؤكد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند للحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها وفرض نفسها بصفتها القوة المهيمنة في منطقة جنوب آسيا[2].

فضلاً عن معارضة الصين للرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، فالصين تخشى من استخدام وضع الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها لاسيما إذا نجحت اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن[3]، فالطرفين تقاربا خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلا انه شهدت علاقاتهما مرحلة من البرودة بعد إجراء الهند التفجيرات النووية عام 1998، ففسرت الصين هذه المحاولة لدفعها للاعتراف بالهند كقوة موازية لها في منطقة جنوب آسيا، فحاولت الهند إزالة الخلافات والعوائق التي تعترض علاقات البلدين عندما زار الرئيس الهندي عام 2000 الصين لتبادل التعاون[4]. واستمر الطرفان في تبادل الزيارات للمدة(2002 – لحد الآن)، وتم في العام 2003 التوقيع على وثيقة شاملة للتنمية الثنائية في مجالات متنوعة كالموارد المائية والفضاء والتكنولوجيا[5]، وأهم جوانب الاهتمام المشترك

(1) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، ملفات خاصة، 2002، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011/5/11، ص3، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazeera.net

(2) عبد الأمير الأنباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص4.

(4) ستار جبار علاي الدليمي، العلاقات الهندية- الروسية مرحلة الإعلان الاستراتيجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، كانون الثاني2002، ص138.

(5) India-China Relation, Op.cit, p.2.

بينهما في الوقت الحالي هي وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما، ومكافحة (الإرهاب) بما يمثله من خطر على كل منهما[1]، أما في الجانب الاقتصادي فقد بلغت صادرات الهند للصين (20,34 و13,70 و20,86) مليار دولار للأعوام (2008، 2009، 2010) على التوالي[2].

ويمكن القول أن التقارب الهندي- الصيني يمكن أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح للصين أن تكون نداً للولايات المتحدة الأمريكية في غضون السنين القادمة، ويبعد الصين في الوقت نفسه عن باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير.

2- روسيا الاتحادية:

تعد العلاقات الهندية- الروسية علاقات متميزة للغاية تقليدياً، فطور الجانبان علاقة صداقة متينة أثناء الحرب الباردة، ولكنها لم ترقَ إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، وكانت هذه العلاقة نتيجة ارتباط باكستان بعلاقات متينة مع الصين، والهند خصماً لهاتين الدولتين، فضلاً عن ارتباط باكستان بعلاقات سياسية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا اتجهت الهند نحو الاتحاد السوفيتي[3]، واستمر هذا التعاون بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وإعلان المشاركة الإستراتيجية أثر الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي السابق(فلاديمير بوتين) إلى الهند عام 2000 ونص الإعلان إجراء مشاورات سياسية منتظمة وتنسيق نشاطات الدولتين في أي أحلاف عسكرية-سياسية ضد الآخر[4]، وبالمقابل روسيا الاتحادية تدرك أن الهند دولة لا يستهان بقدرتها العسكرية والعلمية، ناهيك عن قوتها البشرية والاقتصادية، إلى جانب قدرتها على

(1) نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية- الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص156.

(2) India-China Relation, Op.cit, p.5.

(3) أحمد إبراهيم محمود، الهند... القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص58.

(4) أحمد ذياب، زيارة بوتين للهند: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد143، يناير2001، ص194-195.

القيام بدور مهم في الاستقرار والأمن في جنوب آسيا، وعبرت عن رغبتها في زيادة عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمنفرشحت الهند لتكون عضوا فيه[1]، وتعد روسيا الاتحادية المورد الرئيس لمعدات الدفاع الهندية[2].

أما الجانب الاقتصادي فبلغ حجم التجارة الثنائية (7,460) مليار دولار عام 2009، (8,535) مليار دولار عام 2010، مسجلاً نسبة نمو بلغت حوالي (15%)، وبلغت الصادرات الروسية للهند (6,392) مليار دولار عام 2010، والصادرات الهندية لروسيا الاتحادية(2,142) مليار دولار للمدة نفسها، وتقرر تعيين (20) مليار دولار هدفاً للجانبين عام 2015، وأكد الرئيس الروسي(ديمتري ميدفديف)عام2011، أن العلاقات مع الهند وصلت إلى مستوى متقدم من الشراكة التي يمكن وصفها بأنها الشراكة الإستراتيجية الخاصة والمتميزة[3].

3- باكستان:

منذ انقسام شبه القارة الهندية على أساس ديني إلى دولتين الهند (ذو الغالبية الهندوسية) وباكستان (ذو الغالبية المسلمة)، خلف هذا التقسيم نزاعاً وتنافساً مستمراً بين الدولتين حول قضايا عديدة مثل كشمير والأمن الإقليمي[*]، فالتنافس بينهما خلال الحرب الباردة أوقع خسائر في كليتهما[4]، فسعت باكستان للحد من النفوذ الهندي وتعدها مصدر تهديد مستمر لأمنها[5]، مقابل مخاوف الهند من تصاعد دور مؤثر لباكستان في ما سمي بدول الهلال الإسلامي، الذي يشمل فضلاً عن دول وسط

(1) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص331.

(2) K.Alan Kronstadt and Other's, India and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service، United States, 27 October, 2010, p.24.

(3) India- Russia Relation, July 2011, p.5. in: http://www.meaindia.nic.in.

(*) التي خصتها الرسالة ضمن (الفصل الثالث المبحث الأول).

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد وهبان، الصراع الهندي- الباكستاني بين الحرب التقليدية والخيار النووي، اليكس لتكنولوجية المعلومات للنشر، الإسكندرية، 2005، ص12-75

(5) ديتمرروزد رموند، الهند نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذكره، ص81.

آسيا كلاً من أفغانستان وإيران وتركيا[1].لذلك جعلت كل من الهند وباكستان من الطرف الآخر محور سياستها الخارجية، وسعت الهند لتضع حداً لكل الحركات التي من شأنها تقوية الإمكانات الباكستانية وتعزز مكانتها الإقليمية[2]، وتنظر بأن الدور الأساسي لباكستان يكمن في أنها أصبحت مركزا (للإرهاب) العالمي[3]، ورغم أن الهند لم تفتأ تكرر اتهاماتها لها بمحاولة بلقنتها عبر مساعدة الحركات الانفصالية في البنجاب وكشمير وغيرها، فضلا عن تحميلها مسؤولية أحداث كارجيل عام 1999، والاعتداء على برلمان ولاية كشمير عام2001 ومن بعده البرلمان الهندي في العام نفسه، فان الهند لم تسعَ إلى تصعيد هذه الاتهامات إلى درجة اللاعودة في العلاقات بين البلدين ولذلك تم -رغم هذه الحالة العدائية- العديد من الخطوات لبناء الثقة بينهما، وآخرها ما تم في عام 2005، من إنشاء خط ساخن ونظام الإنذار المبكر على مستوى وزيري خارجيتي البلدين وكبار الدبلوماسيين فيهما، وتم لأول مرة في هذا العامتسيير عربات تربط المناطق الهندية والباكستانية من كشمير، ويراهن الرئيس الهندي (مانموهان سينغ)على استمرار التعاون بين البلدين[4]، لان عليها أن تدعم الديمقراطية في باكستان من أجل إيجاد باكستان مستقرة وآمنة وفق منظور الأمن القومي الهندي وليس وفق مصلحة الإستراتيجية الأمريكية تجاه باكستان عندما كانت تدعم الحكم العسكري في باكستان بالتعاون مع الهند[5].

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)، مصدر سبق ذكره، ص 176-177.

(2) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان إزاء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد2، آذار1993، ص57.

(3) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والدولي، مصدر سبق ذكره، ص200.

(4) عبد الرحمن عبد العال، الهند مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص113.

(5)Suthash Kupila.India For EIGN Policy Option's on Pakstan 2007, South Asia Analysis, No. 2053.6/12/ 2006.in http://www.South asiaanalysis.org.

فالهند لا يمكن أن تصبح قوة عظمى ما لم تتعاون مع جيرانها وتقتضي مصالحها الذاتية وجود تفكير جديد في سياستها الخارجية بدول الجوار، وإذا كانت تريد أن يعترف بها كزعيمة لجنوب آسيا فان عليها أن تكتسب احترام جيرانها من خلال المعاملة الجيدة معهم، ومراعاة حساسيتهم، والتأكيد على أهمية المصالح المتبادلة معهم.

2- المتغير الدولي:

يتأثر الدور الهندي بالمتغير الدولي الذي يشمل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي، فمع انتهاء الحرب الباردة بدأت العلاقات في اتجاه التقارب بينهما تحديداً في عام (1991-1992)، حينما قررت الهند تدعيم علاقتها (بإسرائيل) والتي أصبحت فيها الأخيرة المورد الثاني للسلاح الهندي بعد روسيا الاتحادية[1]. بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل كلاً من باكستان والصين خلال الحرب الباردة، فاتجهت الهند بدورها نحو الاتحاد السوفيتي[2].

وكانت بداية التقارب بينهما بزيارة رئيس الوزراء الهندي السابق (نارسيماراو) إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، وتوقيع مذكرات تفاهم بين البلدين وبدأت منطقة جنوب آسيا من وجهة نظر أمريكية على حافة حرب تقليدية قد تتحول إلى حرب نووية بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، وأدت التفجيرات النووية التي قامت بها الهند عام 1998 إلى وضع حاجز أمام العلاقات بين البلدين، لان حزب (بهاراتياجان) الحاكم في ذلك الوقت أراد أن تكون الهند في وضع المتحدي لهيمنة

(1) سي. راجاموهان، الهند وميزان القوى (هل سيشارك الغرب)، في جورشاران داس وآخرون، نهوض الهند، دراسات عالمية، العدد 67، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص35.

(2) خالد عبد العظيم، الهند تراهن على الولايات المتحدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد4، أبريل2007، ص1. شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram.org. .

الولايات المتحدة الأمريكية ولتصبح قوة عالمية في عالم متعدد الأقطاب[1].غير أن هناك مجموعة من التطورات الإستراتيجية الجديدة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الهند كشريك استراتيجي وتمثل ذلك في زيارة الرئيس الأمريكي السابق(بيل كلينتون) إلى الهند عام2000، وهذه التطورات هي: مخاوفهما من البرنامج النووي الباكستاني، وبروز الصين كعامل تهديد عسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا- الباسفيك، وتنامي الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا الاتحادية[2]، وتنامي الأصولية الإسلامية في أفغانستان وآسيا الوسطى[3]، فضلاً عن الاعتبارات الجيوسياسية والجيوستراتيجية في كل من الشرق الأوسط والخليج العربي وآسيا الوسطى كمناطق تمتلك موارد الطاقة[4]، فأقرت الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة وأهمية الهند لتحقيق مصالحها وتوثيق العلاقات الثنائية، وبالمقابل أكده رئيس الوزراء الهندي السابق (آتال بيهاري فاجباي) في تحديده للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[5]، ونتيجة لذلك تزايد التعاون العسكري بينهما وتم التوقيع عام 2002 على اتفاقية قيمتها(146) مليون دولار لتزويد الجيش الهندي برادارات أمريكية، فضلاً عن المناورات العسكرية المشتركة مثل تلك التي تمت في منتصف عام 2002 وهي الأولى منذ(39) عاماً[6]، وعقدت عام 2005 اتفاقية

(1) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره.،ص3

(2) David. S. Chou, U.S. Policy Toward India and Pakistan in The Post-Cold War Era: in David S. Chou and Other's. U.S. Policy Toward South Asia in The Post-Cold War Era, Sheng-Chin Book Co., Taipei, 2003, p.54.

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص156.

(4) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكرهُ، ص5.

(5) ستار جبار علاي الدليمي، الهند في الإستراتيجية الأمريكية (رؤية كولن باول وزير الخارجية الأمريكية)، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد141، كانون الثاني 2005، ص5.

(6) ستار جبار علاي الدليمي، البرنامج النووي الباكستاني والتحديات الإقليمية والدولية، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد10، ايلول2009، ص26.

السماوات المفتوحة[*]، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تبيع (إسرائيل) للهند نظام رادارات فالكون، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قاطع أن تقوم (إسرائيل) ببيع الرادارات للصين[1].

فالسياسة الأمريكية تجد بان الهند قوة بازغة كبرى، وانه لم يعد بالإمكان عدم أخذ قوتها في الاعتبار، طبقاً لما ذكرته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2006 وإنها تعدها دولة مسؤولة وقادرة على الوفاء بالالتزامات العالمية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة تتناسب مع تصرف قوة رئيسة[2].

أما الجانب الاقتصاد يفبلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهند (16,46) مليار دولار عام 2009، وبلغ إجمالي الواردات من الهند (21,18) مليار دولار للعام نفسه، وكانت مجمل التجارة الثنائية (217) مليار دولار[3]. فالتعاون مع الهند يضمن منع جعل آسيا إقليماً مسيطراً عليه من قبل طرف قوي واحد له القدرة على تهديد الآخرين، واستعمال أساليب عدوانية لتحقيق مصلحتها الوطنية وهذه إشارة ضمنية للصين، فبروز الهند كقوة كبرى تسيطر على جنوب آسيا والمحيط الهندي هي مسألة وقت فقط، لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعاوناً فعالاً لحماية النظام العالمي والإقليمي يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والهند[4].

(*) هي اتفاقية طيران مدني بموجبها يتم مضاعفة عدد الخطوط الجوية بين الولايات الهندية والولايات المتحدة الأمريكية. المصدر: خالد عبد العظيم، الهند تراهن على الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص2

(1) المصدر نفسه، ص2

(2) أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة المعتمدة في النظام العالمي.. دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد171، يناير2008، ص18.

(3) K.Alan Kronstad and Other's. India and U.S. Relations, op.cit, p.46.

(4) Ashley J. Tellis, The United States and South Asia, The Housp Committee on International Relation, Carnegie Endowment for international Peace, June 14, 2004, in: http://www.Carnegie Edowment.org.

من خلال مقارنة المتغيرات الداخلية والخارجية لكل من الصين واليابان والهند وبما تتضمنه من حوافز و كوابح سواء أكانت الجغرافيـة والاقتصـادية والعسـكرية والسياسـية تدعم هذه القوى لأداء أدورها المتميزة على المستويين الإقليمي والدولي، لكن نقاط القوى اكبر وهذه القوى قادرة على تجاوز نقاط الضعف للوصـول إلى مراحـل متطـورة بقـدراتها وإمكاناتها من اجل الحفاظ عـلى التـوازن الاسـتراتيجي الـذي يعتمـد عـلى عنـاصر القـوة الإستراتيجية ولمنـع الإخـلال بتـوازن القـوى مـن خـلال تحولهـا لأحـدى هـذه القـوى، لان الاختلال بالتوازن الاستراتيجي يؤدي إلى هيمنة إحدى القوى ويجعل دورها مركزياً في حين يجعل دور القوى الأخرى دورها ثانوياً.

الفـصـل الثـالـث

أدوار القوى الآسيوية
تجاه البيئة الإقليمية

أدوار القوى الآسيوية تجاه البيئة الإقليمية

انطلاقا من المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها النظام الـدولي نتيجـة تفكـك الاتحاد السوفيتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون الأقاليم، ومنهـا الإقلـيم الآسيوي، أدى إلى حالة من عدم الاستقرار نتيجة غياب الطرف المنافس للولايـات المتحـدة الأمريكية إلى جانب ظهور قوى إقليمية (الصـين، اليابـان، الهنـد) فاعلـة ومـؤثرة في هـذه المنطقة الحيوية من العالم، سعوا إلى ممارسة أدوار فاعلة في التـوازن الاسـتراتيجي، لاسـيما وأن آسيا أصبحت مسرحاً رئيساً لتفـاعلات القـوى في القـرن الحـادي والعشريـن، في إطـار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية والعسكرية من الدول الصـناعية الفتيـة في الغرب، إلى القوى العسكرية والاقتصادية الصاعدة في آسيا فضلاً عمَّا تتميز به من تنوع القضايا التي تشـكل موضـوعاً للنـزاع بـين أعضـائه وتـدخل هـذه القـوى في العديـد مـن التفاعلات الصراعية لوجود تهديد مباشر لمصالحها أو لـدعم حلفائهـا في الصراع أو لبسـط نفوذها، وعلى الرغم التفاعلات الصراعية فإن ذلك لا يعني غياب أو انعـدام أي مـؤشرات تدل على الرغبة في التعاون والتكامـل بـين أعضـائه وهـو مـا يتمثـل بالترتيبـات الإقليميـة المتعددة الأطراف.وبناءً على ذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

الأول:أدوار القوى الآسيوية تجاه القضايا الإقليمية.

الثاني:أدوار القوى الآسيوية في الترتيبات الإقليمية.

المبحث الأول

أدوار القوى الآسيوية تجاه القضايا الإقليمية

تمتاز التفاعلات والعلاقات الإقليمية بالتشابك والتنوع والديناميكية وتتوزع في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية كافة، وتختلف في طبيعتها بين نوعين من التفاعلات الصراعية أو التعاونية وهذا يؤثر في التوازن الاستراتيجي لاسيما وأن القضايا المعاصرة والمتعلقة بالاستقرار الإقليمي معظمها من مخلفات الحرب الباردة، وفي هذا الإطار لابد أن نبرهن أدوار (الصين، اليابان، الهند) في هذه التفاعلات والقضايا الإقليمية في ضوء ترجمتها لمقومات قوتها، ومدى قدرتها على التأثير والتحكم، وتوجيهها لخدمة أهدافها ومصالحها الأساسية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي ومنع ظهور متغيرات جديدة تعمل على الإخلال بهذا التوازن. وتم ترتيب أدوار هذه القوى حسب درجة تأثيرها في القضية ودرجة تأثير القضية في دور هذه القوى تبعاً لموقعها الجغرافي.

أولاً: القضية الكورية

منذ تقسيم كوريا عام 1943 إلى جزئين يفصلهما خط عرض 38شمالاًوكان الجزء الشمالي يخضع للقوات السوفيتية السابقة والجزء الجنوبي يخضع للقوات الأمريكية، أصبحت أخطر بؤر التوتر والأزمات وعدم الاستقرار حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من 20 عاماً على انتهاء الحرب الباردة[1].وفي هذا الإطار لابد من معرفة أدوار القوى موضوع الدراسة تجاه هذه القضية التي تؤثر في التوازن الاستراتيجي.

(1) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص160. ستار جبار علاي،عامر كامل احمد،نادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.

فاليابان عملت على تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية بعد تكريس التقسيم دون كوريا الشمالية التي ساد فيها النظام الشيوعي، واعترضت كوريا الشمالية على هذا التطبيع لان ذلك يؤدي إلى عرقلة تحقيق الوحدة بين الكوريتين، وكانت دوافع هذا التطبيع داخلية وخارجية. فالداخلية تمثلت بوجود قوى يابانية وجدت أن تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية بناءً على اعتبارات أمنية واقتصادية فبلغ فائضها التجاري معها حوالي(11,7) مليون دولار[1]، أما الخارجية فتمثلت بدور الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة اليابان الخارجية إذ دفعتها إلى تطبيع العلاقات بينهما لحماية مصالحها من التهديد الشيوعي إبان الحرب الباردة، في حين يلاحظ أن علاقاتها التجارية مع كوريا الشمالية أنها اقل من علاقاتها ومصالحها مع كوريا الجنوبية فاقتصرت على مجالات ضيقة منذ نهاية الحرب الباردة وتأمل كوريا الشمالية في تطبيع علاقاتها معها لإنقاذ نظامها من الانهيار نتيجة الأزمة الاقتصادية فيها[2]، فلها نظرة لفكرة الوحدة بين الكوريتين تقوم على تكثيف العلاقات التجارية بين البلدين، وطالما تحسنت العلاقات بين الكوريتين نشطت تلك العلاقات وعادت المكاسب على الجميع بهدف إبعاد القوى الأخرى سواء أكانت الولايات المتحدة الأمريكية أم روسيا الاتحادية أم الصين[3]، واستمر دورها في بذل الجهود لتحقيق السلم والاستقرار في

(1) ستار جبار علاي وعامر كامل احمد ونادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.
ستار جبار علاي، عامر كامل احمد،نادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.

(2) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص161-162.
ستار جبار علاي،عامر كامل احمد،نادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.

(3) رافت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص242 .ستار جبار علاي،عامر كامل احمد،نادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.

شبه الجزيرة الكورية طوال مدة الحرب الباردة، أما بعد انتهاءها أكدت أنها لا تعارض توحيد شبه الجزيرة الكورية بشرط أن تحدث بصورة سلمية وان تتحالف الدولتان المتوحدتان مع الولايات المتحدة الأمريكية لان حدوث العكس يكون له مردود سلبي على أمنها واقتصادها[1]، لذلك فهي تسعى على نحو استباقي للمواءمة مع هذا الكيان للتحوط (التوازن) ضد الصين، فضلاً عن إشراك كوريا على نحو استباقي خوفاً من انتقام كوريا للإرث التاريخي فتنظر إليها من زاوية تأثيرها على أمنها القومي والتوازن الإستراتيجي، وترى أن تحسين علاقاتها مع كوريا الشمالية من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم مناخ نزع السلاح بين الكوريتين وتوحيدها سلمياً[2].

فهي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية والثاني لكوريا الجنوبية في آسيا وتشعر بأن تحالفاً كورياً شمالياً- صينياً- روسياً في المستقبل يقوض مكانتها ودورها الاستراتيجي في النظام الاقتصادي والأمني في آسيا[3]، وتجسد الدور الياباني في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية منذ إنشاء لجنة التنسيق الثلاثية ومجموعة المراقبة عام 1999، فلديها وسائلها الايجابية والسلبية لتحقيق ذلك، فالإيجابية تكون بتقديم التعويضات عن الحكم الاستعماري لكوريا الشمالية وتعزيز اقتصادها والتطبيع الدبلوماسي معها، أما السلبية فهي الحد من تحويل الأموال من الكوريين المقيمين في اليابان، ورفض زيارة السفن الكورية للموانئ اليابانية[4].

(1)ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص165. ستار جبار علاي،عامر كامل احمد،نادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية 102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2010، ص50.

(2) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص 57-59.

(3) منال لطفي، قمة الكوريتين: عودة أجواء الحرب الباردة في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد141، يوليو2000، ص201.

(4)YounghoKem, The Great powers in Peaceful Korean Reunification, 2003, p.5.in http://www.sungshin.ac.kr.doc

أما فيما يخص البرنامج النووي لكوريا الشمالية الذي بدأت بتفعيله عام 1993 بعد أن انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي التي انضمت إليها عام 1985[1]، فالدور الياباني يتأطر في إعلانها أنه من أولويات سياستها الخارجية الرئيسة، إذ تخشى على أمنها القومي بما تملكهُ كوريا الشمالية من ترسانة صواريخ وأسلحة غير تقليدية مدعومة بقوى كبرى مثل الصين[2]، وقامت بتوسيع منطقة الدفاع الخاصة لها من خلال آلية التعاون الياباني-الكوري الجنوبي-الأمريكي[3]، واعتمدت على وسيلتين للتخفيف من أثرها: الأولى السماح للجهود الدبلوماسية بالعمل قبل اللجوء إلى العقوبات ولاسيما المساعدات المالية[4]، لتمويل تكاليف أنشاء مفاعلين نوويين للأغراض السلمية لكوريا الشمالية بالتعاون مع كوريا الجنوبية[5]، أما الثانية تتمثل بتشجيع استمرار التعاون بين كوريا الشمالية ومنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية التي تأسست عام 1995فهي ترى أن التعاون يعمل على تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية[6]، إلى جانب أدائها دوراً في المحادثات السداسية

(1) احمد سيد احمد، البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجي والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010، ص154.

(2) ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونج يانج وأبعاد جديدة للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد138، أكتوبر1999، ص227.

(3) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص60.

(4) أسامة مهدي سلطان، الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام2010، مجلة قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد3، مارس2001، ص27.

(5) ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونج يانج وأبعاد جديدة للأزمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص228.

(6)Ministry of Foreign Affairs, Japan Diplomatic Blue Book1995, p.67.

لإدارة أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي التي انطلقت عام 2003[1]، وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات الطاقة لكوريا الشمالية مقابل التجميد النووي بشروط خلال الجولة الثالثة من المحادثات السداسية عام 2004[2]، وبعد إجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية عام 2006[3]، أبدت استعدادها لقبول قرار تحذير من مجلس الأمن وربط هذا التحذير بفرض عقوبات استناداً إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقال(باسو هياشيوز) الذي يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني آنذاك(أن بلاده مستعدة لقبول البيان من أجل إدانة سريعة)[4]، وإعلان وزير خارجيتها آنذاك (تارمراسو) في الوقت نفسه أن بلاده مستعدة لدعوة مجلس الأمن للانعقاد مجدداً لتشديد العقوبات إذا أجرت كوريا الشمالية تجربة ثانية، وان تجديد العقوبات سيتم بموجب القرار 1718[*] دون الحاجة للتصويت على مشروع قرار جديد[5]، وقررت تطبيق عقوبات قاسية عليها بعد تجربتها عام2009وهي حظر جميع

(1) محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية: شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد171، يناير2007، ص1، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org

(2) محمد جمال مظلوم و ممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص159

(3) جون بولتون، الاستسلام ليس خيارنا: دفاعا عن أميركا في الأمم المتحدة والعالم أجمع، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص361.

(4) جاسم يونس الحريري، تداعيات تجربة كوريا الشمالية النووية إقليميا ودولياً، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد3، آذار- نيسان2007، ص77.

(*)هذا القرار استنادا" إلى المادة (41)من ميثاق الأمم المتحدة إزاء تجربة كوريا الشمالية لعام 2006وتضمن(أن على كوريا الشمالية التخلي عن جميع الأسلحة والبرامج النووية، فضلا عن جميع البرامج الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية ودعوتها للعودة إلى المحدثات السداسية من دون شروط مسبقة)لمزيد من التفاصيل ينظر:ستار جبار علاي وعامر كامل أحمد ونادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي الكوري الشمالي، مصدر سبق ذكره، ص67.

(5) جاسم يونس الحريري، تداعيات تجربة كوريا الشمالية النووية إقليميا ودولياً، مصدر سبق ذكره، ص78.

الواردات منها، ومنع سفنها من دخول مياهها الإقليمية، فضلاً عن منع مواطنيها من دخول اليابان، وأكد رئيس الوزراء الياباني السابق(شينزوآبي) أن البرامج النووية والصاروخية تمثل تهديداً لها، وأصر على أهمية تسريع بناء حائط الدفاع الصاروخي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لينتهي ذلك في الموعد المحدد لهُ في نهاية عام 2011، إلا أن هناك عوائق تحيط إكمال هذا المشروع لأن الصين ترى ذلك موجهاً ضدها لاحتوائها[1]، فالتجارب النووية ليست في مصلحة اليابان لأن استمرار ذلك أدخل كوريا الشمالية في أزمة اقتصادية ومالية ومستقبلاً يؤدي إلى انهيارها والى تدفق اللاجئين إلى اليابان[2].فهي الأكثر حساسية نظراً لوصول تهديدات نووية لأهدافها الإستراتيجية ومصلحتها أن تكون شبة الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي وألا تضطر هي للانضمام إلى النادي النووي، لذلك من المفيد أن يعتمد التوازن الاستراتيجي داخل شبة الجزيرة الكورية بعيداً كلما أمكن عن التوازن النووي بحيث تظل دول المنطقة بعيدة عن إي عمليات عسكرية متوقعة لها عواقبها الوخيمة على متطلبات الأمن الإقليمي.

أما الصين فلها ثلاثة مصالح رئيسة فيما يتعلق بدورها في القضية هي: لا حرب بين الكوريتين، لا أسلحة نووية، ولا انهيار لنظام كوريا الشمالية[3]، وهي تعد باللاعب الأكثر أهمية في حل أزمة شبه الجزيرة الكورية والحليف الأول وربما الأوحد لكوريا الشمالية منذ مدة طويلة لاسيما بعد أن أصبحت المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين لها تحسباً لانهيار نظامها السياسي في ضوء العقوبات الاقتصادية

(1) نغم نذير شكر، الموقف الياباني من الملف النووي الكوري، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد23، 2007، ص16؛ عامر كامل أحمد، الموقف الأمريكي من تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، في ستار جبار علاي وعامر كامل احمد ونادية فاضل عباس، مصدر سبق ذكره، ص99.

(2) ستار جبار علاي وعامر كامل احمد ونادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي الكوري الشمالي، مصدر سبق ذكره، ص82.

(3) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص133.

الصارمة المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن وعدد من الدول المهمة في المجتمع الدولي، وتملك نفوذاً اقتصادياً وسياسياً هائلاً على قادة كوريا الشمالية، فمصالحها القومية العليا تؤكد الأهمية القصوى لكوريا الشمالية بوصفها حاجزاً عازلاً بين القوات الصينية من جهة والأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية، فضلاً عن ذلك يشار إلى تفضيلها التعامل مع كوريا وهي مسلحة نووياً، بدلاً من التعامل مع دولة منهارة على حدودها المباشرة، فيقدرون بأن بلدهم سيتدفق عليه نحو (300) ألف نازح من الكوريين الشماليين في حالة حدوث فوضى وعدم الاستقرار[1]، وهي تدعم التوحيد بصورة سلمية، لأنها بحاجة إلى بيئة إقليمية ودولية سلمية لبرامجها التنموية الاقتصادية.أما علاقاتها مع كوريا الجنوبية فاعترفت بها عام 1992 وتمتينها في الجانب الاقتصادي[2].

أما من حيث القدرات النووية لكوريا الشمالية فدورها تجسد في أنها ضد العقوبات عليها وتعارض استخدام القوة وتسعى لبناء بيئة أمنية سليمة في شمال شرق آسيا[3]، إلى جانب تنظيمها لسلسلة من المباحثات

الثلاثية[*] في بجين عام 2003[4]، ودعمت المباحثات السداسية[**]واستطاعت في نهاية المرحلة الثانية من الجولة الرابعة من المباحثات السداسية إلى أقناع الطرفين

(1)أحمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص83.

(2) ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الآسيوية، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد130، 2003، ص10.

(3)Younghokem, The Great powers in Peaceful Korean Reunification, Op.cit, p.4-5.

(*) بين الصين، كوريا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل. المصدر:شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص1

(4) المصدر نفسه، ص1.

(**)بدأت الجولة الأولى في 27-29 أب/أغسطس 2003، والجولة الثانية للمدة25-28 شباط/فبراير 2004، الجولة الثالثة للمدة 23-26 حزيران/يونيو 2004، الجولة الرابعة كانت على مرحلتين الأولى للمدة 26 تموز/يوليو – 7 آب/أغسطس 2005 والثانية للمدة 13-19 تشرين الأول/أكتوبر 2005، لمزيد من التفاصيل ينظر: عامر ثامر كامل، الموقف الأمريكي من تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، في ستار جبار علي وعامر كامل أحمد ونادية فاضل عباس، ، مصدر سبق ذكره، ص 91-92.

الأمريكي والكوري على قبول بيان بجين[***]عام2005[1]، ووقفت ضد أي عقوبات تفرض على كوريا الشمالية بعد تجربتها الصاروخية عام 2006 على الرغم من اعتراضها الظاهر على ذلك، إلا أنها أكدت أنها لا تتخلى عنها وتعمقت العلاقات بينهما عام 2008عندما زار نائب الرئيس الصيني (شي جين بينغ) كوريا الشمالية وسبقها الرئيس الصيني (هوجين تاو) عام 2005وقع خلالها الجانبان عدداً من الاتفاقيات حول التعاون في المجالات الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا. وعلى أثر التجربة النووية لكوريا الشمالية عام 2009دعت إلى التهدئة واللجوء إلى الدبلوماسية، لأنها تستخدم كوريا الشمالية كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بقضية تايوان[2].وأكد الرئيس الأمريكي(باراك أوباما) خلال زيارته للصين عام2009على ضرورة مواصلة المحادثات السياسية بشكل يسمح للصين بتوسيع دورها في الوساطة وتسوية الأزمة سلمياً وضرورة أجراء الحوار لجعل كوريا منطقة خالية من الأسلحة النووية[3]، وبادرت بعد قيام كوريا الشمالية بالقصف المدفعي بالقرب من جزيرة كوريا الجنوبية عام 2010 لعقد اجتماع طارئ للمحادثات السداسية من اجل بحث نزع السلاح النووي الكوري ولتطبيع العلاقات

(***) تضمن البيان الذي صدر في أيلول/سبتمبر عدداً من المبادئ وهي: التزام الأطراف الستة على نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية، والتزام كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية والعودة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية عدم امتلاك أسلحة نووية في شبه الجزيرة، وإنها لا تنوي الهجوم أو غزو كوريا الشمالية، وتأكيد كوريا الجنوبية عدم وجود أو استقبال أو نشر أسلحة نووية في إقليمها.

(1) نص البيان الصادر عن الجولة الرابعة للمحادثات السداسية والمنشور على موقع وزارة الخارجية الصينية:

Joint Statement of the Fourth Round of the Six- party Talk's, Beijing, 19 September 2005, in: http://www.Fmprc.gov.cn.

(2) ستار جبار علاي وعامر كامل احمد ونادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي الكوري الشمالي، مصدر سبق ذكره، ص 71-72.

(3) Dick .K Nanto and Mark E.Manyin, China- North Korea Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 28 December، 2010, p.8.

معها إلا أن المبادرة قوبلت بفتور من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية[1].وفي حقيقة الأمر إن مصلحتها تتطلب استمرار الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية لما ينطوي عليه ذلك من فائدة لها، فهي لا تريد أن ترى كوريا قوية موحدة مع قدرة عسكرية نووية وبروح قومية طموحة، ومتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لأنها تسعى إلى التحالف مع كوريا الشمالية لتحقيق التوازن ضد الهيمنة الأمريكية في المنطقة لأنها بحاجة إلى عازل أمام التحالف الأمريكي- الياباني، وتقويض التأثير الأمريكي في آسيا فتعمل على تعزيز سياستها الدافئة نحو كوريا الجنوبية أملاً في إبعادها عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تعد على رأس الدول المرشحة للوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية والخطر الذي يمثلهُ التقارب الصيني- الكوري، وعليه لا يروق للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدي الصين دور المحور للشعوب الآسيوية التي ترى فيها عملاقاً قادماً.

أما الدور الهندي فتم تأسيس العلاقات الاقتصادية بين الهند وكوريا الشمالية عام 1963، وكانت العلاقات فيما بينهم تتسم بالتعاون والصداقة لأن الطرفين كانا على علاقة بالاتحاد السوفيتي(السابق)، وتدعو دائماً بإعادة توحيد الكوريتين من خلال الوسائل السلمية والحوار المباشر لأنها تريد جعل كوريا الشمالية جزءً من التحالف الأمريكي- الياباني- الهندي لاحتواء الصين[2]، وفيما يتعلق بالقدرات النووية لكوريا الشمالية فأدانت الهند تجاربها النووية لكونها حليف للولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع اتفاقية التعاون النووي عام 2006، وقال رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) (أن زيادة تآكل نظام عدم الانتشار ليس في مصلحتنا) واعتبرتهُ انتهاكاً للالتزامات الدولية ودعمت المباحثات السداسية[3].

(1)احمد قنديل، الاستقرار الإقليمي على محك الأزمة الكورية، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(2) India- Korean (DPRI) Relation, February 2011, in: http://www.meaindia.nic.in.

(3)SiddharVoradarajan, North Korean Case Different From India's, Says Tony Blair, 11 October 2006, in: http://www.svaradarajan, blogspot.com.

ثانياً: القضية التايوانية

تعد هذه القضية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر في التوازن الإستراتيجي والتي تعتري البيئة الإقليمية، فتؤثر على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة فهي تقع في القسم المشترك للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان في منطقة شرق آسيا بشكل خاص وأي تغير يجري على الوضع يعد تهديداً لتوازن القوى القائم في المنطقة لأنها توفر للولايات المتحدة الأمريكية واليابان فرصة منع الصين من التقرب إليهما وتهديدهما وضمان استمرار لوجود الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة، فموقعها استراتيجي يربط بينبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وتعد قاعدة محتملة للعمليات الحربية في حال نشوب أزمات إقليمية وعالمية[1]، فضلاً عن أنها تشكل أهمية إستراتيجية لأمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الآسيويين اليابان والفلبين[2]، فتايوان داعم إقليمي للتوازن بين الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية[3].

تعد الصين القضية داخلية ورمزاً قومياً ولا يحق لأي طرف التدخل في شؤونها فالهدف الرئيس لها تأكيد السيادة الإقليمية المباشرة عليها، لذلك فقيادتها لا تتخلى عن مبدأ صين واحدة ونظامان[4]، وتأكيداً لهذا التوجه أعلن رئيسها السابق(جيانغ تشه مين) عام 1995 المبادئ الرئيسة لاسترجاع تايوان وهي: التمسك بمبدأ صين

(1) SubhashKapila, Taiwan: Strategic Significance in East Asia, South Asia Analysis Group, Paper no.1759, 5/4/2006, in: http://www.South Asia Analysis. Org.

(2) علي فارس حميد، تايوان في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، المركز الوطني العراقي للدراسات الإستراتيجية، 2010/3/16، شبكة المعلومات الدولية: www.Seceurity.elaphblog.com.

(3) ابتسام محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد26، شباط2005، ص112.

(4) وردة هاشم ألجارحي، بعد هونك كونك.. هل تعود تايوان إلى الصين؟ مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد134، أكتوبر 1998، ص228؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجبار عبد مصطفى، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، العددان3-4، شتاء2000، ص 66-67.

واحدة وهو أساس التوحيد السلمي، ومعارضة أية محاولة في اتجاه خلق دولة مستقلة أو خلق دولتين مستقلتين بالقوة، وعدم الاعتراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية لتايوان مع الدول الأجنبية، مع معارضة أية أنشطة تهدف إلى توسيع النشاط الدولي لتايوان واحترام أسلوب الحياة لأهاليها ورعاية حقوقهم القانونية ومصالحهم، فضلاً عن الترحيب بزيارة قادتها للوطن الأم والاستعداد لزيارة تايوان بناء على دعوات السلطات فيها[1].وتسعى لدمجها عن طريق عدة وسائل أهمها:

أ- الوسائل السياسية: عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لها على الرغم من أن الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) أشار عام 1995 إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المرافق الإقليمية والدولية، إلا أنها عادت إلى سياسة التطويق الدبلوماسي خلال عام 1996، عندما استطاعت إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الأوربي الآسيوي بعدم قبول عضويتها[2]، وإفشال محاولات انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة[3].

ب- الوسائل العسكرية: تؤكد على ضرورة التحديث العسكري لأنها وضعت عدداً من الظروف التي يمكنها استخدام القوة ضدها وهي: الإعلان الرسمي لاستقلالها، وحيازتها للأسلحة النووية، والتأخير غير المسمى لاستئناف الحوار عبر المضيق، فضلاً عن التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية[4]، فشرعت قانون

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، الصين وتايوان... قانون مناهضة الانفصالية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد160، أبريل2005، ص175.

(2) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978-2010) مصدر سبق ذكره، ص158.

(3) محمد عباس ناجي، الصين- تايوان: مأزق البدائل المحدودة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد150، أكتوبر2002، ص176.

(4) Office of the Secretary of Defense, Military Power of The People's Report of Chine, 2009,Op.cit, p.42.

مناهضة الانفصال عام 2005ونصت المادة الثامنة منهُ(أن الصين تستخدم الوسائل غير السلمية ضد القوى الانفصالية التي تشجع انفصال تايوان عنها أو إذا استنفذت إمكانات إعادة التوحيد السلمي، ولها المرونة اللازمة لتحديد طبيعة وتوقيت وشكل ردها)[1]، فضلاً عن استخدامها مجموعة من الأعمال المتنوعة كالحصار البحري التقليدي أو أعمال عقابية مميتة كالهجوم على البنية التحتية والعسكرية والاقتصادية[2]، لأنها تتبنى مبداً استراتيجياً مفادهُ الدفاع البعيد عن الشاطئ من خلال بناء قدرات بحرية تؤمن السيطرة الفاعلة على البحار وسلسلة الجزر الأولى في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي[3]، إلى جانب نشرها (600) صاروخ على طول الساحل مع تايوان[4]، فسياسة الرئيس الصيني الحالي (هو جين تاو) تجاه تايوان

متشددة وبمثابة رسالة تحذير منه إليها بأنها(لن تقف مكتوفة اليد وهي ترى الجزيرة تنفصل عنها)[5].

ج- الوسائل الاقتصادية: الصين تعتمد على التبادلات والعلاقات الاقتصادية معها لتحقيق أهدافها السياسية وتحقيق الوحدة لجعل الاقتصاد التايواني يعتمد على أسواقها والوصول إلى ضمه بسياسة النفس الطويل حتى لا تفقد ثقافتها بعد تغيير لغتها وبعض الأمور الأخرى[6]. وحسب قول احد المسؤولين الصينين(ليستغرق

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، الصين وتايوان... قانون مناهضة الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص175

(2) المركز العربي للمعلومات، عناوين القضية التايوانية... تعقيداتها وتشابكاتها، العدد1176، 2007، شبكة المعلومات الدولية: http://www.arabsino.com.

(3) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية- الصينية، مصدر سبق ذكرهُ، ص153.

(4)Dick K. Nanto and Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan and South Korea: U.S. Policy Choices, CRS Report for Congress, Congressional Research Service United States,13 January, 2006, p.11.

(5) إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص76.

(6) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص118.

الأمر20 أو30 عاماً المهم أن يتم الاعتراف بان تايوان جزءً من الصين وستعود يوماً إلى الصين مثل هونغ كونغ ومكاو)[1]، فالعلاقات الاقتصادية بينهما مزدهرة ووصلت التجارة الثنائية (102) مليار دولار عام 2007، مرتفعاً عن (8) مليار دولار عام 1991 فهي الشريك التجاري الأكبر لتايوان، وفي عام 2007 تم بيع (30%) من صادرات تايوان إلى الصين، وبالمثل فإن تايوان ثالث أكبر شريك تجاري للصين منذ عام 1993 بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[2].وأشار التقرير المقدم للمؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2007 إن حل المسألة وإعادة التوحيد الكامل للوطن الأم يمثلان مصلحة أمنية مشتركة لها، ولن نتردد أبداً في التمسك بمبدأ الصين الواحدة، ولن نتخلى قطعاً عن مساعينا الرامية إلى تحقيق إعادة التوحيد السلمي، ولن نغير إطلاقاً مبدأ تعليق الأمل على أهالي تايوان، ولن نتنازل البتة عن معارضة الأنشطة الانفصالية الرامية للاستقلال[3].

أما الدور الياباني تجاه القضية فتعد تايوان سبباً رئيساً من أسباب التوتر في علاقاتها مع الصين لأن تايوان توفر لها ضمانات نتيجة تخوفها من التهديد الصيني في ظل تنامي قدراتها العسكرية والاقتصادية اللذان يشكلان عامل قلق لها، ودوافعها وراء الدعم السياسي والعسكري لتايوان هي:نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية وحماية مصالحها الأمنية، والمنافسة بين اليابان والصين حول إمدادات الطاقة لأن موقعها الجغرافي يسمح لها المساعدة في احتواء الصين، فضلاً عن تقارب وجهات نظر اليابان وتايوان[4].فخلال المدة (1972- 1995)تراجعت أهمية تايوان مقابل تزايد أهمية الصين التي اعتبرت إحدى ركائز السياسة اليابانية -

(1) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص252.

(2) Michal Reb, China- Taiwan Relations, Council foreign Relations, 11 August, 2009.in http//www.cfr.org

(3) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 148-149.

(4)لمزيد من التفاصيل ينظر:

Jason Chen, Japan's Policies Towards Taiwan (Trends, Causes and Implications) for the Future of Tokyo- Taipei Relations, Stanford Journal Winter 2006, pp.55.

الأمريكية لمواجهة النفوذ السوفيتي (السابق) في إقليم شرق آسيا، إلا أنه منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي وتحت تأثير عوامل عدة أهمها العامل الاقتصادي تزايد حجم علاقاتها التجارية مع تايوان من حوالي (43)مليار دولار عام 1995 إلى (53)مليار دولار عام 2000، وهذا التنامي في التجارة مستمر، فضلاً عن دور رئيس تايوان السابق (كي تنج هوي) (1996-2000)لأنه تلقى جزء من تعليمهُ في جامعة كيوتو اليابانية وأتقن لغتها ونتيجة لذلك استطاع أن يطور علاقات مهمة مع القادة اليابانيين وأمتد تأثيره في هذا الاتجاه حتى بعد خروجه من السلطة، إلى جانب التطور الذي حققتهُ تايوان على صعيد التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي مما أدى إلى تكريس الفجوة بين الصين وتايوان وتراجع مصداقية المنهج السلمي لاسترجاع تايوان إلى الصين، وهذا يعني ضرورة استعداد اليابان للمنهج الصيني البديل وهو المنهج العسكري وما يؤثره ذلك على الأمن القومي لها والتوازن الاستراتيجي في المنطقة[1]. فأصبحت تايوان جزءاً من المجال الحيوي للتحالف الأمني الياباني- الأمريكي عام 1996[*]، الأمر الذي يعني أن حرباً صينية ضد تايوان هي حرب ضد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[2]، وأعربت عن قلقها العميق وانشغالها بالنتائج السلبية لقانون مناهضة الانفصال الذي أقرته الصين على الأمن والاستقرار في المنطقة[3]، فضلاً عن معارضتها للاقتراح الذي قُدم من بعض الدول الأوربية عام 2005 لرفع الحظر المفروض على الصين بخصوص الأسلحة، وأعلنت أن رفع الحظر يقلق الأمن في منطقة شرق آسيا ككل، ما أدى إلى زيارة فريق من المستشارين والمدربين المتقاعدين العسكريين لغرض تقديم المشورة وتدريب القوات التايوانية عام 2004مع تأكيدها

(1) محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره، ص14.

(*) تضمنت التعديلات الجديدة في التحالف الأمني الياباني- الأمريكي عام 1996 التزام اليابان بتقديم المساعدات الفنية واللوجستية للعمليات العسكرية الأمريكية التي تجري في المناطق المحيطة باليابان. المصدر: محمد فائز فرحات، التجربة النووية الكورية، مصدر سبق ذكره، ص14

(2) المصدر نفسه، ص14.

(3) Japan's Policy Towards Taiwan and Japan- Taiwan Relations in the Post- Cold War- Era, 15/11/2009 in http://latest.science-articles.com.

بأنها غير رسمية، وأعلنت الصين عام 2005 أنها مستاءة وتشعر بالقلق من تعميق التعاون الأمني بين اليابان وتايوان[1]، وفي عام 2005 وقعت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً يضعان فيه هدفاً استراتيجياً مشتركاً وهو العمل على إيجاد حل سلمي للمسائل المتعلقة بمضيق تايوانوهو ما عبر عنهُ رئيس الوزراء الياباني السابق(شينزو آبي) قائلاً(سيكون من الخطأ أن ترسل اليابان إشارة إلى الصين مفادها أنها والولايات المتحدة الأمريكية تقفان موقف المتفرج في مواجهة غزو عسكري صيني محتمل لتايوان)، فالدور الياباني من القضية قائماً على سياسة إيجاد نوع من التوازن بين الطرفين أي بين الصين وتايوان، فهي تلتزم رسمياً بان الوضع بين جانبي مضيق تايوان يجب أن يحل سلمياً[2].

أما الهند فتعد أكبر قوة إقليمية في جنوب آسيا إلا أنها أهملت تايوان لكي لا تثير حساسية رد فعل الصين في حالة أدائها دوراً في هذه القضية لأنها تشكل خطراً على مصالحها البراغماتية في علاقاتها مع تايوان، وتدرك أن إقامة علاقات رسمية مع تايوان يعني كبح لنفوذ الصين التوسعي وفي الوقت نفسه تدرك أن استيلاء الصين على تايوان يعني إعطاءها قوة عسكرية أكبر في آسيا وتهميش دور الهند، فهما يعملان على تنسيق علاقاتهما الاقتصادية في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية بينهما، فاستثمارات الهند في تايوان بلغت (114,6) مليون دولار عام 2002، ولكن هذه النسبة متدنية ويسعيان إلى رفعها بصورة أكبر، وهناك ثلاث أسباب لتحسين الهند علاقاتها مع تايوان:الأولى الصين تسعى إلى تهميش الهند في جنوب آسيا وطموحها في أداء دور رئيس في منطقة آسيا- الباسفيك ناهيك عن العالم بأسرِه، الثانية تبادل المعلومات بين وكالات الاستخبارات والقوات المسلحة بينهما بشأن قضايا

(1) Jason Chen , Japan's Policies Towards Taiwan, Op.cit, p.53.

(2) المنتدى العربي للدفاع والتسلح، تحول كبير في الإستراتيجية اليابانية، 2007/12/31، شبكة المعلومات الدولية: http://www.defense-arab.com

مثل(الإرهاب) والقرصنة الإلكترونية وأمن الملاحة البحرية، الثالثة الفرص الهائلة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي لاسيما في الصناعة التكنولوجية[1].

ثالثاً: قضية كشمير

تعد القضية مصدر قلق بالغ للسلام والأمن الإقليمي لأنها تتعلق وتتداخل مع قضايا أخرى (الإرهاب) وحقوق الإنسان والصراعات العرقية والانتشار النووي في جنوب آسيا، فتؤثر في التوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة وآسيا.أما من الناحية الإستراتيجية فتعد مهمة لكل من الهند وباكستان والصين، فالهند تعدها عمقاً أمنياً استراتيجياً أمام الصين وباكستان وتنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائم على أسس دينية ما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند التي تحتوي على أقلية مسلمة ولكنها كبيرة، فضلاً عن ذلك ترى أنها انسمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية فإن ذلك من شانه أن يفتح لها باباً لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة، في حين تعدها باكستان منطقة حيوية لأمنها لوجود طرق رئيسة وشبكة للسكة الحديدية في شرق وشمال شرقي البنجاب تجري بمحاذاة كشمير، وينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار رئيسة للزراعة في باكستان وذلك يجعل احتلال الهند لها تهديداً مباشراً لأمنها المائي[2].أما الصين فتعدها رهاناً استراتيجياً باعتبارها تربط الصين بإقليم لا داخ الذي يتصل باكساي شين الجزء الذي تسيطر عليه الصين من كشمير، وتتواجد في شمال كشمير أنهار سياشين الجليدية وهي على الرغم من كونها خالية من الحياة والثروات الطبيعية فإنها تعد ذات أهمية بالغة لها كونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ وعلى مناطق تحوي احتياطياً ضخماً من الغاز والبترول في أقصى غرب الصين وتشرف على طريق

(1)Parkash Nanda, India Policy Toward Taiwan, Jamestown Foundation, 2003, in: http://www.Jamestown.org.

(2) محمد عبد العاطي، كشمير...نصف قرن من الصراع، ملفات خاصة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2004/10/، شبكة المعلومات الدولية، صhttp//www.aljazerra.net.6

قاراقورم الذي يخترق جبال الهملايا ويربط الصين بباكستان وآسيا الوسطى، فضلاً عن إشرافها على إقليم كينسجيانغ الذي تتواجد فيه حركة إيغور الإسلامية الانفصالية[1].

ويعود النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير إلى عام 1947 عندما أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند عن الحكم البريطاني وبقيت كشمير في وضع مختلف إذ أن غالبية سكانها من مسلمين وحاكمها هندوسي يدعى المهراجا (هاري سنغ)، تعرض إلى ضغط من الهند فاتخذ قراره في الانضمام إليها عام1947[2]، ودخلت القوات الهندية وادي كشمير فقامت الحرب بينها وبين الكشميريين والقوات الباكستانية وأسفرت عن سيطرة الهند على ثلثي الولاية، واحتفظت باكستان بالثلث الشمالي من الإقليم، وتجدد الصراع بين الطرفين عامي(1965، 1971) انتهت بانتصار الهند وانفصال باكستان الشرقية عن باكستان وظهور بنغلادش[3].وفجأة وجدت الحكومة الباكستانية الفرصة لتقويض موقف الهند والثأر منها فبدأت بمساعدة المتمردين[*] وتزويدهم بالسلاح والتدريب وتوفير الملاذ الآمن لهم[4]. وقد آثر امتلاك

(1) جاسم تقي، الهند... باكستان... أنها الحرب، صحيفة الخبر، الجزائر، العدد3485، 2002/6/2، شبكة المعلومات الدولية، http://www.elkhabar.com.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عواض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005، ص ص227-230؛ أمين شعبان أمين، تطور العلاقات(الإسرائيلية)_الهندية والأمن القومي العربي، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2010، ص 77-80.

(3) بشير عبد الفتاح، الصراع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد137، يوليو1999، ص238.

(*)بفضل المساعدات الباكستانية جذبت منظمات مسلحة مثل (لشكر طيبة وجيش محمد) وحلت محل المتمردين المحليين. المصدر: سوفيت جانجولي، هل ستوقف كشمير نهوض الهندي؟، في جورشاران داس وآخرون، نهوض الهند، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص58

(4) المصدر نفسه، ص58-59.

السلاح النووي في عودة التوازن الإستراتيجي بين الهند وباكستان بعد أن كان رجحان ميزان القوة لصالح الهند منذ عام 1947 وإجبارها للقبول برؤيتها لقضية كشمير[**]، ولكن بعد أن انضمت باكستان إلى النادي النووي عام1998 أدى إلى تغيير في الدور الهند فيكثر في خطاباتها السياسية عبارات ومصطلحات المفاوضات والتسوية السلمية بعد أن كانت غير موجودة في قاموسها قبل تلك المدة، والتقى رئيسا الوزراء الهندي والباكستاني آنذاك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998 وأصدرا بياناً مشتركاً يخص التسوية السلمية للمشاكل بينهما بما فيها قضية كشمير[1]، وقد اتخذت مشكلة كشمير بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 منحى جديداً، فسعت الهند إلى توظيف الحملة الأمريكية ضد (الإرهاب) لتصفية مشكلة كشمير من خلال وضع منظمات المقاومة الكشميرية على لائحة المنظمات (الإرهابية)[*] وبعدها استغلت الهجوم على برلمانها في عام 2001واتهمت المنظمات الكشميرية التي تدعمها باكستان في ذلك، لذلك قامت بحشد قواتها على خط السيطرة

(**) الرؤية الهندية تؤكد على توقف باكستان عن دعم المتسللين إلى كشمير أو مساعدة الحركات الإسلامية بالإقليم، والتوقف عن الحديث بشأن المفاوضات أو الوساطة حتى أن أحد المسؤولين في الهند طالب باكستان بأن تنسى موضوع كشمير. المصدر: بشير عبد الفتاح، الهند... باكستان صراع متجدد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد149، يوليو2002، ص149

(1) المصدر نفسه، ص149.

(*) أعلن السفير الأمريكي في الهند آنذاك عام 2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى تصفية المنظمات الكشميرية بعد الانتهاء من حملتها الأفغانية واتفقت الهند والولايات المتحدة الأمريكية على هذا الهدف لكن اختلفا حول توقيت تنفيذهُ. إذ رأت الهند على فتح الملف على الفور لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم ضماناً بالعمل المشترك مع الهند ضد المنظمات الكشميرية. المصدر: محمد السيد سليم، تطور العلاقات الهندية- الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005، ص259

في كشمير وعلى طول حدودها مع باكستان[1]. وعلى العكس من عامي2001-2002شهد عام 2003 تطورات ايجابية كانت لها انعكاساتها في قضية كشمير[2]، جاء ذلك مع إعلان رئيس الوزراء الهندي السابق(آتال بيهاري فاجباي) عام 2003 أثناء زيارته للقسم الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير مد يد الصداقة إلى باكستان والاستعداد للحوار، واتجهت لتطوير سياسة احتوائية للشعب الكشميري تقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن مظاهر ذلك الدور هو ارتفاع نسبة نصيب الولاية من المنح والمساعدات فبلغت نسبة المنح المقدمة للإقليم(90%) مقابل(10%) كقروض، فضلاً عن إلغاء الديون المستحقة في بعض السنوات وتنمية البنية التحتية فيما يتعلق ببناء السكك الحديدية والجسور والمدارس، وعلى الصعيد السياسي ركزت على الحوار المباشر مع القوى السياسية الكشميرية الرافضة للحكم الهندي، وتلاها زيارة مفاوض الحكومة للإقليم لإجراء مفاوضات مباشرة وسمحت الحكومة الهندية لوزير داخليتها ونائب رئيس وزرائها السابق(كريشنا أدفاني) بإجراء مناقشات رسمية مع مؤتمر حريات لجميع الأحزاب الكشميرية فنجح في عام2004 في التوصل لاتفاق مع الجناح المعتدل داخل المؤتمر بقيادة عباس الأنصاري، ووافق فيه الطرفان على ضرورة وقف العنف في الولاية وإعادة النظر في قضية المعتقلين السياسيين في سجون كشمير، فهذه المبادرة تهدف إلى احتواء المعارضة الكشميرية وسحب الفرصة من يد باكستان، إلا أن التيار المعتدل في مؤتمر الحريات لم يتنازل عن فكرة استقلال كشمير بشكل كامل لكنهُا بدى تفهماً لصعوبة التطبيق العملي لهُ[3].وعلى الرغم من أن اتفاقية عام 2004 حققت استعداد الطرفين لتقديم تنازلات بخصوص الوضع في كشمير وبناء الثقة والقضاء على (الإرهاب) وتطبيع العلاقات فإن ذلك لم يدم طويلاً

(1) المصدر نفسه، ص259.

(2) سوميتجانجولي، هل ستوقف كشمير نهوض الهند، مصدر سبق ذكره، ص59.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي (2003-2004)، مشكلة كشمير... تصاعد احتمالات التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص1-2، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram.org

وعادت القضية إلى مربعها الأول في أعقاب تفجيرات مومباي عام 2008 والتي كانت لها تأثير على تراجع عملية التطبيع في المدى القريب والمتوسط وليس على المدى البعيد[1].لذلك فإن المتأمل لقضية كشمير يراها كبندول الساعة أو كثورات البراكين التيتثور بعنف ثم ما تلبث أن تخمد وكل ذلك له انعكاس مباشر على التوازن الاستراتيجي.

وتشكل الصين عاملاً مهماً في الشؤون الأمنية لجنوب آسيا، وأدائها دور في الحفاظ على توازن القوى بين الهند وباكستان له انعكاسه على القضية، فهي التي زودت باكستان بمعدات عسكرية ضخمة لتعزيز النظام الباكستاني ومساعدته اقتصادياً وتمكينهُ من مواجهة أي عدوان خارجي ولاسيما الهند في سعيها للحصول على كشمير[2]، فدورها تجاه القضية هو الصمت على المطالبة الهندية حول كشمير ورفض رئيس مجلس الدولة الصيني الأسبق (تشوانلاي) زيارة كشمير، وهذا الصمت لا يعني أن الصين تدعم الهند في مطالبها على الرغم من وجود اتفاقية الصداقة الصينية-الهندية عام 1950، لكن سببه وقوع صراع بينها مع الهند حول إقليم التبت[*] ويمكن

(1) محمد فايز فرحات، تداعيات تفجيرات مومباي على العلاقات الهندية الباكستانية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008/12/21، ص1. شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aljazerra.net.

(2) RizwanNaseer and Musarat Amin, Dynamics of Balance of Power in South Asia: Implication For Regional Peace, Berkeley Journal Social Sciences, Vol.1, No.1, Jan2011, p.7.

(*)إقليم التبت محور الخلاف الحدودي الرئيس بين الصين والهند، ويمكن اعتبار عام 1913 نقطة البداية ونتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها الصين في ذلك الوقت أعلن الإقليم نفسه منطقة حكم ذاتي، وبقى عليه الحال حتى عام 1950، إلا أن الحكومة الصينية لجأت لممارسة القوة المباشرة ضد التبت عام 1959 وإعادته، ومن أسباب الصراع بين الهند والصين حول هذا الإقليم هو دور الهند محرض لسكان التبت، فإن للتبت أهمية إستراتيجية جيوبوليتكية للصين، واعتبارها منطقة عازلة أمام الهند، المصدر: سليم قلالة، نصف البشرية في خطر، صحيفة أسبوعية السفير، الجزائر، العدد84، 7-1/13/ 2002، شبكة المعلومات الدولية:http://www.hcidz.com

أن يكون محرجاً لها بسبب هذا الدعم[1]، ولكنفي عام 1980 شهد دورها تغيراً تجاه القضية اثر زيارة وزير الخارجية الهندي آنذاك (أتال بيهاري فاجباي) عام 1979 الصين، وصفت خلالها الصين كشمير بأنها مصدر إزعاج لها في علاقاتها مع الهند[2]، بعد أن كانت متبنية لوجهة نظر باكستان للمدة (1962 – 1979)[3].وبعد ذلك استمرت في ممارسة دور حيادي تجاه هذه القضية ولحد الآن، فأعربت عام 2009عن أملها في أن تتمكن الهند وباكستان من حل قضية كشمير بشكل ثنائي عن طريق الحوار والمفاوضات، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية آنذاك (تشين قانغ) خلال مؤتمر صحفي دوري عام 2009 (أن لديها مواقف ثابتة إزاء القضية وإنها قضية ثنائية بين الهند وباكستان يجب أن تحل بالحوار)، وذكرت تقارير إعلامية عن الأحزاب الكشميرية أن للصين دوراً في تحقيق السلام والأمن في المنطقة[4].

أما الدور الياباني تجاه هذه القضية فهو جزء من سياستها تجاه جنوب آسيا فدعمت استقلال دول جنوب آسيا، إلا أنها كانت محايدة في قضية النزاع بين الهند وباكستان تجاه كشمير[5]، وكرد فعل وخوفاً من أن تؤدي التفجيرات النووية لعام 1998 إلى حدوث حرب نووية بين الهند وباكستان حول

(1) Jing- dong Yuan,China's Kashmir Policy,The Jamestown Foundation, 10/7/2005, p.1. In: http://www.asianresearch.org.

(2) Prashant Kumar sing, Revisting China's Kashmir Policy, Institute For Defense Studies and Analysis 1, November 2010, p.2, In: http://www.idsa.in.

(3) Rizawan Nasser and Musarat Amin, Dynamics of Balance of Power in South Asia, Op.cit, p.7.

(4) سارة الليثي، دور الإعلام في الصراع الهندي- الباكستاني، 2010/11/26، شبكة المعلومات الدولية:.http://www.midia.elaphblog.com

(5) M. JashimUddin. The Role Of Major Powers in Managing Conflict in Kashmir: A Comparative Assessment, Journal international Public Policy Studies, Osaka University, Vol.11, No.1, 2007, p.212.

كشمير فرضت عقوبات اقتصادية عليهما[1]، واستطاعت الحصول على دعم دول مجموعة الثماني (G7+1)[*]، ومجلس الأمن للضغط عليهما ومالت للقيام بدور الوساطة بين البلدين حول المشكلة، وتم ذلك بناءً على طلب باكستان وحسب تصريحات وزير الخارجية السابق (ميكيوا ويشي) عام 1998اقترحت اليابان عقد مؤتمر دولي حول القضية لكن الهند رفضت هذا الاقتراح، وبعد مهاجمة البرلمان الهندي عام 2001 قامت وبالتعاون مع باقي القوى الكبرى الرئيسة بالضغط لوقف التصعيد وتقليل التوتر بين الهند وباكستان حول كشمير وقررت تجميد الأصول المالية للمنظمات المسلحة في كشمير (شكر طيبة وجيش محمد)[2]، ورحبت بمحادثات السلام بين الهند وباكستان في منتصف عام 2003 لأن من شأن ذلك أن ينعكس على المسألة الكشميرية، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تتدخل مباشرة في القضية ولهذا لن يكون هناك سلم حقيقي في جنوب آسيا ما لم يتم الوصول إلى حل لهذه القضية لأن أي حل يجب أن يأخذ الشعب الكشميري بنظر الاعتبار، هذا ما قاله وزير خارجيتها(ميكيوا ويشي) ولكن ذلك لا يعني أنها لم تقم أبداً بالطلب من الهند وباكستان أن تسمح للمجموعات الكشميرية الانفصالية التي ترغب بالحلول السلمية من الدخول في التفاوض[3].

(1) فوزي حماد وعادل محمد احمد، التفجيرات النووية الهندية والباكستانية-الموقف بعد عام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد137، يوليو1999، ص66.

(*) تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا، ويعد الاتحاد الأوربي عضواً بالمجموعة زائداً وروسيا الاتحادية ، ويمثل مجموع اقتصاديات الدول الأعضاء نحو (65%) من اقتصاد العالم، لمزيد من التفاصيل ينظر: موسوعة الجزيرة، مجموعة الثماني، منظمات مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010/12/5، شبكة المعلومات الدولية:
http:www.aljazerra.net.

(2) M.JashimUddin, The Role of Major Powers in Managing Conflict in Kashmir, Op.cit, p.214.

(3) Ibid, p.215.

إن رغبة سكان الإقليم بالاستقلال إلا أن لعبة المصالح الدولية تمنع قيام هذه الدولة حتى اليوم لخوف الهند وباكستان من تحول هذه الدولة إلى الطرف الآخر مما يؤثر في التوازن الاستراتيجي في آسيا مع وجود الصين التي تفتقد إلى المصداقية والحيادية بتعاونها مع باكستان وتزويدها بمعدات عسكرية ودعم برنامجها النووي، لأنها تريد هزيمة الهند في كشمير لأنها ترى أن هناك نوع من التصور الاستراتيجي المتنامي بين الهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين.

رابعاً: التنافس الإقليمي

ينشأ الصراع من أجل بسط وفرض الهيمنة والانفراد بالقيادة في الإقليم الآسيوي في ظل وجود قوى متعددة طامحة للهيمنة ولكل منها أدراك قوي للقيادة وتوجيه التفاعلات في الإقليم لخدمة مصالحه وأهدافه. وإن القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تميل إلى مراجعة المبادئ الفكرية الرئيسة لروادها، لتكون أكثر استعداداً للهجوم والتصادم وهي تنزع إلى القوة والى بسط هيمنتها الإقليمية عبر الأراضي والبحار وهذا ينطبق على (الصين، اليابان، الهند)[1]، نتيجة الفراغ الاستراتيجي الذي خلقهُ تفكك الاتحاد السوفيتي(السابق) وانتهاء الحرب الباردة مما أدى بهذه القوى إلى توسيع دائرة حركتها الإقليمية للاستفادة من هذا الوضع[2]، لاسيما وان التنافس الإقليمي على القارة الآسيوية على أشده نتيجة وقوعها في قلب الجدل الدائر حول مستقبل النظام الدولي ونمط توزيع القوى بداخله، وذهبت العديد من الآراء إلى القول أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً بامتياز، فأصبحت بكل المقاييس أكثر غنى وقوة وأهمية ويعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم، و بها ستة

(1) المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، الصين وجنوب آسيا.. واقعية جديدة للعلاقة الصينية-الهندية.. تطبيع أم تصادم، ترجمة: شيرين حامد فهمي، العدد2750، 2010/12/27، شبكة المعلومات الدولية:online.net.http://www.Islam

(2) أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية والصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد118، اكتوبر1994، ص222.

من أصل عشر دول وتضاعف دخل الفرد فيها ككل سبع مرات للمدة(1950-2005)، ويعد هذا إنجازاً حقيقياً قياساً بالولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنجح في مضاعفة دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاماً من انطلاقتها الاقتصادية عام 1840، في حين نجحت كل من الصين وتايوان وكوريا الجنوبية في مضاعفة دخل الفرد في العقد التالي مباشرة لانطلاقتها الاقتصادية[1]، وخلقت التحولات الاقتصادية التي شهدتها القوى الآسيوية بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى الإقليمي، وحل التنافس والنزاع محل التعاون وأصبح منطق (ألمعادلات الصفرية)[*] هو الذي يسود العلاقات الدولية، فأزاح الصعود الصيني اليابان إلى المرتبة الثالثة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن ذلك الهند التي ترى نفسها نداً للصين، وهذا التنافس بين هذه القوى انعكس في ارتفاع معدلات التسلح وامتداد التنافس من مجال السيطرة على البحار إلى السيطرة على الفضاء الخارجي[2].

ففيما يخص التنافس الصيني- الياباني فقد اتجها نحو توفير بيئة إقليمية أكثر استقراراً عبر توسيع جوانب التعاون الاقتصادي بيد أن هذا المسعى يشوبهُ أجواء عدم الثقة بينهما وهذا يعود إلى عاملين سلبيين هما: الأول التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على المستوى العسكري الأمني لاسيما وان هذا التحالف يثير الشكوك حول الهيمنة الإقليمية والذي يولد حالات صراع بين القوى الأربعة الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وروسيا الاتحادية، فالصين ترى في هذا التحالف سياسة احتواء لها ومن ثم تبقى عدم الثقة قائمة، والثاني النزعة العسكرية

(1) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص44.

(*) المعادلات الصفرية تكون الأرباح أو المكاسب التي يحققها اللاعب الفائز تساوي الخسائر التي يمنى بها اللاعب الثاني، وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة تكون من الناحية الكمية تساوي الصفر لمزيد من التفاصيل ينظر: زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، بيروت، 2002، ص187.

(2) كارل أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص45.

اليابانية الذي أخذت تنمو مع مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الدور الأمني لليابان في إقليم آسيا- الباسفيك[1].مقابل ذلك هناك مخاوف يابانية من تصاعد القوة الصينية التي تزايدت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فثمة اعتقاد لدى اليابان ودول آسيوية أخرى يذهب إلى أن الصين إذا نهضت وأصبحت قوة عظمى فإنها ستهيمن على الجميع ولم تقتصر هذه المخاوف على القوة العسكرية فقط بل وفي الجوانب الاقتصادية فأصبحت اليابان تنظر إلى هذه التطورات ليس فقط بقدر من التوجس بل بوصفها تهديداً صينياً[2].

وأما إقليم شرق آسيا الممتد من بحر اليابان إلى بحر الصين الجنوبي فإنه يشهد حالة من عدم الاستقرار والتوتر نتيجة التنافس والصراع بين اليابان والصين[3]، فالصين راغبة في تغير توازن القوى القائم في شرق آسيا وتسعى إلى توسيع مجالها الحيوي وبسط الهيمنة على هذا الإقليم، إذ تعمل على استرداد المناطق التي سلخت منها وهي تايوان ومما شجع قادة الصين على ذلك عام 2011 عوامل متعددة هي: استمرار تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأفغانية والعراقية، والتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية لعام 2008، وتزايد القدرات العسكرية الصينية لاسيما بعد أن قررت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بيع أسلحة لتايوان قيمتها (6,5)مليار دولار بداية عام 2010[4]، ومطالب الصين بالسيادة على الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي لتتحكم بمصادر الطاقة الرئيسة من المنطقة العربية إلى اليابان، فضلاً عن استخدامها لهذه الجزر لدعم عملياتها في أعالي البحار واستثمار قيمتها

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص164.

(2) أحمد عبد الامير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص55.

(3) أحمد صبري أمين، اليابان تعيد تشكيل سياستها الدفاعية لمواجهة القوة الصينية، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، العدد 45314، 2010/12/30.شبكة المعلومات الدولية : http/www.ahram.org.eg.

(4) أحمد قنديل، الحرب الباردة الجديدة في شرق آسيا، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، العدد45327، 2011/1/12.شبكة المعلومات الدولية:http//www.ahram.org.eg

الإستراتيجية للسيطرة والهيمنة وبما يؤمن لها انفتاحاً سياسياً وتحافظ على أمن ووحدة إقليمها الوطني[1]، لاسيما وإنها آخذه في تغيير سياستها الإستراتيجية من اتجاه دفاعي إلى القيام بأنشطة وعمليات بحرية على مدى أوسع في مجال تجديد معداتها بما يؤمن لها قفزة نوعية في القوة الجوية لكي يسمح لها الهيمنة على المجال الجوي فوق بحر الصين الجنوبي والهيمنة البحرية على مياه شرق آسيا وكل ذلك يدل على إصرارها لإثبات وجودها[2].

أما اليابان فتدعي بتبعية مناطق ومياه إقليمية في بحر الصين الشرقي لحاجتها إلى الطاقة والوقود وقد أثار قيام اليابان بمنح شركاتها النفطية الحق في التنقيب عن النفط والغاز المحتملين فيما يسمى بخط الترسيم في بحر الصين الشرقي غضب الصين، فضلاً عن إدعائها امتلاك أراضي تابعة لكوريا الجنوبية في إشارة إلى جزيرة دوكو التي تبعد نحو (89) كم جنوب شرق جزيرة اوليونسج بكوريا الجنوبية و(70) كم شمال غرب جزيرة أزكي اليابانية، وتحاول اليابان بسط الهيمنة على الإقليم من خلال دعم القضايا وإقامة العلاقات الاقتصادية مع دول الإقليم مثل دعم استقلال تايوان والضغط على كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها النووي مقابل الحوافز الاقتصادية، وهناك أوساط صينية تعد أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع اليابان لمضايقة الصين بشكل يحفظ للولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الاستراتيجي اليابان التفوق والنفوذ، وهذا ما يمكن استنتاجه من القضايا السياسية الخلافية مع الصين، إذ يتعارض مطلب حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن مع الصين لأن ذلك يشكل سلاحاً ضد النفوذ الصيني ويمكنهم من عودة التصنيع العسكري، والحق في استخدام القوة والانتشار في الخارج، ودفع اليابان لتكون قوة نووية[3].

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية، مصدر سبق ذكرهُ، ص166.

(2) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، العدد (10)، 1997، ص14.

(3) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص 76-77.

أما منطقة جنوب شرق آسيا فتأتي على قائمة أولويات التنافس الإقليمي بين الطرفين فالصين منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت حركة نشطة لتوسيع فاعليتها التجارية والاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا مجتمعة فارتفعت التجارة بينهما من الملايين إلى المليارات[1]، واتخذت الصين في الفترة الأخيرة موقفاً أكثر تشدداً بشأن سيطرتها على كل منطقة بحر الصين الجنوبي[2](*) بما يشملهُ من جزر اسبراتلي وباراسيل وتنازعها فيها كل من فيتنام وتايوان وماليزيا والفلبين، ولا ترغب اليابان بسيطرة الصين على هذا الممر البحر يكونه يعد خطوة أولى نحو مد قوتها البحرية إلى أعالي البحار ولاسيما في المحيط الهندي[3].وتسعى اليابان إلى إعادة فرض الهيمنة على مجموعة جنوب شرق آسيا وهذا الطموح يتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية سعياً لتحقيق أهدافها: الأول إبقاء دول المنطقة ضمن دائرة المصالح اليابانية، الثاني محاولة الحد من الإنتاج الواسع الذي يؤثر في دوائر السوق الياباني[4]، الثالث الحاجة المتنامية لها من الطاقة جعلها تفكر في سياسة أمنية مشددة على منطقة بحر الصين الجنوبي لمواجهة أي احتمالات لتهديد صيني محاولاً الاستحواذ على هذه المنطقة الحيوية[5]، ووقعت اليابان عام 2003 خطة عمل مشتركة مع دول جنوب شرق آسيا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما بحلول عام 2012 ويأتي هذا السعي لمنافسة النفوذ

(1) هاني الياس الحديثي، البيئة الإقليمية للسياسة الصينية، في آسيا، في صالح مهدي وآخرون، الصين البيئة الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد16، 1997، ص10.

(*)أهمية بحر الصين الجنوبي هو ممر استراتيجي تجاري بين أوربا والشرق الأوسط وشرق آسيا، عابراً من المحيط الهندي إلى مضيق ملقا، ثم بحر الصين الجنوبي إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان، وهو غني بالموارد الهيدروكربونية والثروة السمكية والطاقة. المصدر: مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص100

(3) المصدر نفسه، ص100.

(4) هاني الياس الحديثي، البيئة الإقليمية للسياسة الصينية، مصدر سبق ذكره، ص11.

(5) عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد15، صيف2007، ص108.

الصيني في جنوب شرق آسيا[1].أما الهند فقد طورت سياسة (النظر إلى الشرق) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الهادفة إلى منافسة النفوذ الصيني في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، وهي الدولة الجنوبية الآسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول جنوب شرق آسيا، وتوسع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة[2]، وتبنيها لهذه السياسة يعد امتداد لصراعها من أجل النفوذ والقيادة الإقليمية لتجنب الوقوع ضحية النفوذ الصيني في جنوب آسيا، فرفضت الهند حصر نفوذها في جنوب آسيا لذلك عملت على تطوير علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا من خلال تقديم نفسها لدول المنطقة على أنها عامل استقرار وثقل موازن للصين، وتنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول شرق وجنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها والحصول على بعد آسيوي أوسع، وذلك يمر لاسيما عبر الاندماج في الترتيبات الإقليمية كمنظومة جنوب شرق آسيا/ASEAN ومنتدى الآسيان الإقليمي/ARF وقمة شرق آسيا/EAS، فضلاً عن التدريبات العسكرية المشتركة بين الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية واليابان[3].

أما جنوب آسيا فيعد ميداناً آخر من ميادين التنافس بين القوى الكبرى ولاسيما أن كل بلد ينظر إلى نفسه باعتباره القطب الرئيس، فالهند تتبنى مبدأ مونرو للقيام بدور الفاعل الرئيس في منطقة جنوب آسيا و المحيط الهندي كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي وخليج البنغال والمحيط الهندي إلى آسيا الوسطى[4]، وتتمتع بنفوذ وتأثير واسعين أمام بقية دول جنوب آسيا باستثناء الصين

(1) سنية محمود الفقي، رابطة دول الآسيان والصين: أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد159، يناير2005، ص253.

(2) Paul H.B.Godwin, China as Regional Hegemon? In: Jim Rolfe (ed), The Asia-Pacific A region in Transition, Asia- Pacific Center For Security Studies, 2004, p.94.

(3) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره، ص74.

(4) أحمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد88، يناير2012، ص60.

وباكستان، فدول بنغلادش وسريلانكا وبوتان والنيبال تشكل مجالاً حيوياً للنفوذ الهندي في جنوب آسيا[1]، لكنها في سعيها لبسط نفوذها في محيطها الإقليمي تواجه الصين الراغبة بأداء دور محوري في تفاعلات جنوب آسيا والتي تجد فيها المنطقة الأيسر اختراقاً فكان تدخلها تدريجي في هذه المنطقة منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وإقامة علاقات إستراتيجية مع بقية دول المنطقة سواء أكانت الدول الصغرى غير النووية أم باكستان الدولة النووية بهدف مد نفوذها وتقليص النفوذ الهندي وهو دليل عزم الصين أن تصبح دولة متعددة الأبعاد في آسيا ورفضها إبقاء جنوب آسيا كفضاء للنفوذ الهندي[2]، التي لا تحتوي إلا على عدو واحد وهو الهند على عكس منطقة شرق آسيا تقف ثلاث قوى متحدية للنفوذ الصيني اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وهدفها من توسيع نفوذها في جنوب آسيا تحقيق هدفها القومي في الحفاظ على وحدتها واستعادة كل أقاليمها وأراضيها لكسب تأييد دول جنوب آسيا فيما يخص قضيتي التبت وتايوان، وضمان حيادها في حال حدوث صدام صيني- أمريكي حيال تايوان فضلاً عن حماية المنطقة من اندلاع سباق نووي طويل الأمد[3]. ومن ثم فعلى الهند القبول بقوة الصين في منطقتها وبتواجدها وتكيفها مع هذا الواقع مما يعني أيضاً زيادة احتمال أن تصبح الصين بمرور الوقت القوة الوحيدة المهيمنة في جنوب آسيا[4]، فالصين تسعى إلى تعزيز دورها في القارة الآسيوية لأنها ترى نفسها قائداً بلا منازع وتفضل أن تتعامل مع آسيا كمناطق إقليمية ثانوية مثل

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)، مصدر سبق ذكره، ص150.

(2) John. W. Garver, China's South Asian Interests and Policies, Paper Prepared For U.S- China Economic and Security Review Commission, 22 July، 2005, p.1. In: http://www.Uscc.gov.

(3) المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، العلاقات الصينية- الهندية.. تطبيع أم تصادم، مصدر سبق ذكره.

(4) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص383.

جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشمال آسيا وشمال شرق آسيا، وان تـؤدي الـدور المركـزي بين هذه المناطق، مقابل إبقاء الدور المحوري للهند في جنوب آسيا فقط[1].

فضلاً عن تنافس الصين واليابان والهند على الطرق البحرية فسعت الصين إلى إتباع إستراتيجية عقد اللؤلؤ التي تشمل إنشاء منشـآت وقواعـد بحريـة في منـاطق سـاحلية في المحيط الهندي[2]، لحماية طرقها التجارية وارداتها النفطيـة لأنهـا تعـاني معضـلة مضـيق ملقا الذي يشكل نقطة اختناق لحركة التجارة الصادرة منها، في حين تسعى الهند للهيمنة على المحيط الهندي ويعد أسطولها من أكـبر الأسـاطيل البحريـة في العـالم واتجهـت نحـو تحدي الهيمنة البحرية الصينية من خلال سياستها النظر إلى الشرق[3]، أما اليابـان فتعلـق أهمية كبرى على تطوير قدراتها البحرية لتعوض تقنيـاً مـا قـد تفتقـده قواتهـا عـدداً بالمقارنة مع الصين لتأمين إمدادات الطاقـة[4]، أمـا الهنـد فمنـذ تسـلم حـزب بهاريتـا جاناتا عام 1998 وإصراره على أداء دور القـوى الكـبرى في آسـيا عملـت عـلى توسـيع العمق الاستراتيجي والبحري الهنـدي مـن جـزر أنـدومان إلى جـزر نيكوبـار، وتدشـين قواعد هندية فيفيتنام وطاجكستان، وتوسـيع الاتصـالات الدفاعيـة والأمنيـة الهنديـة لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الدبلوماسـية الدفاعيـة الهنديـة في مختلـف ربوع آسيا وانخرطت في مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية مثل مشروع الطريـق

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره، ص72.

(2) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في جمال سند السـويدي، الصـين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص401.

(3) كارن أبو الخير، صراعات القوة والمصالح في المحيط الهنـدي... مقاربـات مختلفـة، مجلـة السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العـدد176، يوليـو2009، ص45. كارن أبو الخير، صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي... مقاربـات مختلفـة، مجلـة السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 176، يوليو 2009، ص45. للمحيط،

(4) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في جمال سند السـويدي، الصـين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص401.

السريع بين الهند وتايلاند وميانمار[1].أما اليابان فإنها تعمل على التنافس مع الصين في جنوب آسيا لأنها أكبر مانح للهند وقامت الدولتان بتحسين اتصالاتهما السياسية والدفاعية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من أجل الحصول على النفوذ وهذا الدور الذي تسعى إليه لبناء سور ضد النفوذ الصيني المتصاعد[2].

وتشكل آسيا الوسطى ميداناً آخر للتنافس الإقليمي نظراً لما تتمتع به المنطقة من أهمية جيوستراتيجية واقتصادية معروفة، فالصين لها مصالح واضحة ومعروفة وذلك ما يفسر سعيها الدائم لأن يكون لها نفوذ واضح وخلافاً لدورها في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهندي والمعتمدة في بناء نفوذها بمزيج من سياسات التعاون الاقتصادي وسياسات استعراض القوة العسكرية، فلجأت إلى التركيز على التجارة والتنمية والاستثمار والتعاون الاقتصادي سبيلاً لتوطيد نفوذها في المنطقة ومن ثَّم احتواء ما قد يصدر من الأخيرة من متاعب وتهديدات أمنية، وتقليص الفرص أمام اللاعبين الدوليين والإقليميين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية واليابان والهند وباكستان وإيران وتركيا والسعودية لبناء نفوذ خاص بهم في المنطقة[3]، إلى جانب سعيها لزيادة حجم صادراتها النفطية لمواجهة ثورتها التنموية لاسيما في ظل تزايد استهلاكها من الطاقة[4].أما اليابان فإنها في القرن الحادي والعشرين دخلت

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره، ص72.

(2) عبير ياسين، الصين واليابان: هل المشاكل قادمة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد29، سبتمبر2004، ص40.

(3)عبد الله المدني، سر اهتمام الصين بآسيا الوسطى، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1199، 2005/5/16،شبكة المعلومات الدولية:http//www.hewar.com؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: تامارا مكرينكو، أسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج لأبحاث، دبي، العدد87، ديسمبر2011، ص81.

(4) احمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010، ص168؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين: مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010، ص175.

التنافس في آسيا الوسطى لتنويع مصادر الطاقة وهي ذات أهمية إستراتيجية لمصالحها الوطنية وتقوم بالاهتمام للتعاون مع بلدان المنطقة لضمان قدر أكبر من الاستقرار لإمدادات الطاقة[1].في حين الهند تعتبر مصالحها في آسيا الوسطى أمراً استراتيجياً أساسياً ولابد أن تكون لاعباً رئيساً فيها وتتركز حول الطاقة لاسيما وأنها من المناطق غير المستقرة بانعكاساتها السلبية عليها فيما يتعلق بقضايا (الإرهاب) والتطرف الديني والمخدرات وتجارة السلاح، فتعمل على تحقيق توازنات بين القوى في المنطقة لأنها تراقب النفوذ الصيني فيها التي تقوم بالمنافسة القوية مع الهند في كل من الطاقة والتجارة فليس لديها إلا توسيع السياسة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة[2].

وأضحى الفضاء الخارجي مجالاً للتنافس للحصول على عناصر القوة الفضائية التي ارتكزت على نظرية عالم الفضاء الأمريكي جيمس أو برج في كتابة (نظرية قوة الفضاء)[(*)(3)]، ومن أبرز البرامج الفضائية تقدماً في آسيا برامج الصين واليابان والهند ما أدى إلى التنافس بينهم في تطور برامجهم الفضائية، والتقدم في الصواريخ الباليستية وعدد الأقمار الاصطناعية التي يتم إطلاقها وتنوع أغراضها بين الطابع السلمي

(1) V. Khoshimov, Foreign Policy of Japan and Central Asia,12/5/2007,In: http://www. Zjiia.or.jp./pdf/.

(2)لمزيد من التفاصيل ينظر:

CulshanSachdeva, India's Attitude Towards' China's Growing Influence In Center Asia, Journal China's and EuraslaForom Quarterly, Vol.4, No.3, 2006, p.23-34.

(*)تضع هذه النظرية نظاماً متماسكاً يعظم من القوة الفضائية يتمثل في حاصل جمع القدرة التكنولوجية والسكان والاقتصاد والصناعة، والقوة العسكرية، وإرادة الدولة وغيرها من العوامل التي تسهم في دعم إمكانات الدولة على ممارسة الإكراه، أو الإقناع أو ممارسة التأثير السياسي على أعمال الدول الأخرى، أو على الحكام في العالم بغرض الوصول للأهداف الوطنية من خلال القدرات الفضائية. المصدر:

Brent O.Ziarnick, The Space Campaign: Space- Power Theory Applied to Counter Space Operations, Air and Space Power Journal, Vol.XVIII, No.2, Summer 2004, p.62.

(3)Ibid, p.62.

والعسكري، وانعكس هذا التنافس في تعاون الصين مع باكستان وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية والدول الصغرى في جنوب شرق آسيا في النشاط الفضائي، مقابل تعاون اليابان والهند وتايوان وكوريا الجنوبية تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في نشاطها الفضائي[1]، وترغب الهند في زيادة قدرتها الفضائية في مجال مراقبة الأنشطة العسكرية الصينية على خط الحدود الهندية، ويجذب اليابان للتعاون مع الهند النمو السريع لقدرات الصين الفضائية[2]، لذلك تقدمت خطى التعاون بين اليابان والهند بعقد اتفاقية التعاون في إدارة الأزمات في النشاط الفضائي، فهما يعملان لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الصين وهو ما أثار مخاوف الصين من السعي لتشكيل تحالف فضائي آسيوي ضدها ذلك لأن التفوق الصيني في مجال الفضاء يعمل على تغيير موازيين القوى الإقليمية ومن ثمَّ يزيد من العبء الأمني[3].

إن التنافس بين القوى الكبرى من أجل السيطرة والنفوذ والهيمنة يعمل على إثارة المخاوف للدول نفسها مما يعني ازدياد الإنفاق العسكري وانعكاس ذلك في التوازن الاستراتيجي وشيوع حالة عدم الاستقرار وعدم الثقة.

5- سباق التسلح:

تواجه آسيا عدم استقرار استراتيجي جديد بعد مرور أكثر من عقد كامل على نهاية الحرب الباردة، نتيجة التسارع في بناء ترسانات إقليمية في نظام أساسهُ الاعتماد على النفس، وتبقى الواقعية هي إطار العمل التحليلي لتفهم الوضع الأمني، ومن ثم يمكن تفسير عمليات البناء العسكري على أنها محاولة للدفاع عن النفس أو ردع من يهددون أمن دولة ما، فإن أفضل ما يمكن أن يوصف به هذا الاتجاه الإستراتيجي فيها هو احتدام المنافسة على تحديث القوات المسلحة إن لم يكن- بالفعل- سباقاً للتسلح.

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء... ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص65.

(2)Stuart Wiggin, Asian Space Race More about Prestige Than Power, Global Times.24 October 2010, In: http://www.opinion.global times.cn.

(3) عادل عبد الصادق، الفضاء... ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص65-67.

وإن النمو الاقتصادي الـذي تحقـق في معظـم دولهـا هـو الـذي جعلهـا تسـعى للتسـلح التقليـدي والنـووي لتحقيـق التـوازن الإسـتراتيجي ومنـع هيمنـة إحـدى القـوى عـلى آسيا.فاتجهت الصين نحو زيادة إنفاقها العسكري انطلاقاً من دافع داخلي في مسعى منهـا للتعامل مـع التهديـدات المختلفـة التـي يتعـرض لهـا أمنهـا القـومي ومواجهـة النزاعـات والرغبات الانفصالية للحفاظ على السيادة والاستقلال وهو هدفها الرئيس منـذ قيامهـا[1]، فاستغلت طفرتها الاقتصادية لتمويل إمكاناتها العسكرية وتطويرها وشراء طائرات مقاتلة وسفن حربية وهجومية لتصبح قوة عظمى[2]. أما دوافعها الإقليميـة هـي:الأول اسـتعادة جزيرة تايوان وهو الاتجاه الاستراتيجي الذي جرت بشأنه عمليات تهديد صريحة، وحشـد عسكري فعلي، وثم نشر صواريخ قصيرة المدى نهاية عـام 2010 في مضـيق فرمـوزا، الثـاني موازنة الوجود العسكري، فهناك تخوف صيني من الوجود العسـكري الأمـريكي في اليابـان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن الوجود العسكري في منطقة آسيا- الباسفيك لاعتبارات تتعلـق بضبط التوازنات في تلك المنطقة تجاه الصين تحديداً ولحماية تايوان وردع كوريا الشمالية حالياً، وصدرت تقديرات أمريكية تقرر أن أهداف تسلحها الحالي أصبحت تتخطى تـايوان إلى جزيرة جوام الأمريكية في المحيط الهادئ، الثالث مواجهة النزاعات الإقليمية مع الدول التي تتنافس معها على الدور والمكانة كالضغط على الهند، لاسيما و انهنـاك حـالات تـوتر تاريخيـة بـين الصـين والهنـد، وأدت إلى تـدعيم التحـالف شـبه الإسـتراتيجي بـين الصـين وباكستان، ومن ثم هذا أدى إلى تعميق التعاون الهندي مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والتي تضمنت بعداً نووياً، فضـلاً عـن مواجهـة النزاعـات اليابانيـة نظـراً لإمكانيـة عـودة

(1) عبد القادر محمد فهمـي، مـدخل إلى دراسـة الإسـتراتيجية، دار الـرقيم للـنشر، بغـداد، 2005، ص 305-304.

(2)سوسن حسين، الصين: هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسـة الدوليـة، مركـز الأهـرام للدراسـات الإسـتراتيجية والسياسـية، القـاهرة، العـدد116، أبريـل1994، ص226.

نزعتها العسكرية في منطقية آسيا- الباسفيك خصوصاً[1].فتعمل على بناء مؤسسة عسكرية عصرية انطلاقاً من استراتيجيتها القومية التي تقوم على ثلاث خطوات:الأولى وضع قاعدة صلبة ترتكز عليها عملية التحديث في عام 2010، الثانية تحقيق تقدم ملموس بحلول عام 2020، الثالثة بناء قوات مسلحة قادرة على التحكم في التطورات التي تتيحها الثورة العسكرية وتكون قادرة على كسب حرب معلوماتية مع منتصف القرن الحادي والعشرين[2]. فمجالات التطور العسكري الصيني عام 2010 ركزَ على الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والغواصات القتالية الجديدة، وامتلاك نظم تسليحية في مجال الدفاع الجوي فضلاً عن حيازة طائرات مقاتلة حديثة مثل (سوخوي29). وأهم تلك التطورات[3] هي:

أ- القيام ببناء حاملات طائرات متطورة، بقدرات ذاتية، وبميزات عسكرية تصل (20) مليار دولار مع امتلاكها قوات مشاة بحرية وتطوير صواريخ كروز وحيازتها طائرات خفيفة بهدف بناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار.

ب- القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات وهو مجال عمل يجعل الصين أكثر تقدماً من الناحية العسكرية من دول فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان بهدف تجاوز نطاق فكرة القوة الإقليمية العظمى.

ج- قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا المحيطة بالهند والقريبة من تايوان، وهذا التحديث والتطوير العسكري بدأ يؤثر بشدة في التوازنات القائمة في الأقاليم الفرعية المحيطة بها.

إلى جانب امتلاكها (50-70) صاروخاً باليستياً عام 2010 تستخدم الوقود الصلب والقادر على حمل رؤوس نووية متعددة، ولديها حالياً (14) صاروخاً مداها

(1) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص62.

(2)China's National Defense in 2006, Issued by The Information Office of The State Council, People Republic of China's, United States, 29 Dec.2006, p.4.

(3) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص61.

(8-12) آلف كيلو متر منصوبة على منصة متحركة، وتتجه لتطوير (3-4) غواصات نووية مزودة بصاروخ مداه(8) آلاف كيلو متراً، وطلبت من روسيا الاتحادية وأوكرانيا مكونات تكنولوجيا للصواريخ (SS18)ومداها (6800) ميل وتستطيع أن تصيب الولايات المتحدة الأمريكية[1].

أما اليابان فإن سياستها الدفاعية آخذه في التغيير بعد أن شجعت تحركات القوى في آسيا خروجها من جمود الحرب الباردة وما تشهده البيئة الإقليمية من قضايا وتفاعلات انعكس في إعادة تسليحها وتحديث قواتها العسكرية ضمن إطار التحالف الإستراتيجي الشامل مع الولايات المتحدة الأمريكية لعامي (1996، 2005) مما أدى إلى إعطاءها دافعاً نحو التوسع في بناء قوتها العسكرية لتمارس أدواراً عسكرية أكثر سعة ومجالاً خارج حدودها[2]، فدوافعها الداخلية تتمثل في شعور الكثير من اليابانيين بأنه من غير الطبيعي لدولة بمكانة بلادهم ألا تمتلك جيشاً قوياً، على الرغم من أن اليابان تمتلك قوات الدفاع الذاتي ورابع أكبر ميزانية عسكرية فإن قواتها العسكرية ضعيفة ولا تتناسب وإمكاناتها الاقتصادية[3]، وبروز دعوة لتعديل الدستور لتصبح دولة عادية يتم تسليحها واستمر هذا التيار بالتنامي نتيجة التهديدات الأمنية الإقليمية[4]، أما دوافعها الإقليمية فهي:الأول اندلاع هائل للتسلح الدائر في جنوبي شرقي آسيا لاسيما في ظل تطوير صواريخ طويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وبالذات بين (الهند وباكستان، الهند والصين، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية والشمالية) ولجوء هذه الدول إلى ضخ زيادات متتالية في إنفاقها

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص90.

(2) خالد عبد العظيم، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص2.

(3) عيسى إسماعيل عطية، دوافع إعادة تسليح اليابان، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد176، 2009، ص9.

(4) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)، مصدر سبق ذكره، ص30.

العسكري[1]، والثاني الشعور بعدم الارتياب والثقة من الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني وإمكانية أن تتحول إلى تهديد فعلي لها لاسيما بعد أن بدأت الشركات الصينية التنقيب عن النفط في بحر الصين الشرقي المتنازع عليه بين اليابان والصين[2]، ومخاوفها من التهديد النووي الكوري الشمالي عندما حذرت كوريا الشمالية اليابان صراحة بأنها قد تكون أول هدف لها[3]، والثالث التوترات الإقليمية بين روسيا الاتحادية واليابان حول جزر الكوريل، والرابع تزايد أعمال القرصنة في المياه القريبة من الشواطئ الأندنوسية مما هدد بشدة أمن الملاحة في خط بحري استراتيجي تجاري مهم لها[4]. فأعلنت عام 2003 تطوير قدرتها الدفاعية الصاروخية وإضافة النظام الجديد الذي يعتمد على تكنولوجية الصواريخ الأمريكية، فضلاً عن تخصيص موازنة 2004 مبلغ قدره (134) مليار- ين- أي حوالي (23) مليار دولار لتجهيز المدمرات اليابانية الأربعة بمنظومة الصواريخ (SM-3) وتجهيز أربع من وحدات الدفاع الجوي اليابانية بمنظومة الصواريخ (PAC-3)[5]، وبموجب التحالف الإستراتيجي الشامل عام 2005 تم تزويدها بعدد (124) صاروخاً باتريوت لمواجهة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية، فمنذ عام 2006 وحتى 2010توافر لها منظومة الصواريخ الدفاعية الباليستية وهو الخطوة الأولى لتشدين التكنولوجيا العسكرية المتطورة في اليابان[6]، فضلاً عن امتلاكها حوالي (49) مفاعلاً نووياً

(1) رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد 11 سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد148، أبريل2002، ص148.

(2) عيسى إسماعيل عطية، دوافع إعادة تسليح اليابان، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد 11 سبتمبر: مصادر التهديد واليات المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص148.

(4) عيسى إسماعيل عطية، دوافع إعادة تسليح اليابان، مصدر سبق ذكره، ص10.

(5) رضوان زيادة، تحول كبير في الإستراتيجية اليابانية، مجلة الحرس الوطني، لبنان، العدد295، تشرين الثاني2006، شبكة المعلومات الدولية: http://www.haras.naseei.com.

(6) خالد عبد العظيم، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الوليات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص3.

وكميات هائلة من البلوتونيوم وتقنية تفجير متطورة، مكنتها من امتلاك تكنولوجيا نووية متطورة[1].

أما الهند فدوافعها الداخلية تتمثل في: الأول كونها تمثل ثاني أكبر دولة بعد الصين من حيث عدد السكان ومن المتوقع أن يصل عام 2050 الأولى، فضلاً عن القوة الاقتصادية المستمرة في النمو منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي[2]، والثاني رغبة قيادتها السياسية بقيادة حزبهار تياجاناتا تأجيج المشاعر القومية والوطنية ورغبتهم في جعل دولتهم قوى إقليمية عظمى[3].أما دوافعها الإقليمية تتمثل في: الأول وقوعها في بيئة أمنية غير مستقرة تواجه تهديدات أمنية محتملة من جميع الجوانب نظراً لوقوعها بين قوتين نوويتين الصين وروسيا الاتحادية، ونزاعها التاريخي مع باكستان حول إقليم كشمير، والمشاكل المرتبطة بأفغانستان والى الشمال تقع بلدان آسيا الوسطى التي تعد من أكثر المناطق في عدم الاستقرار الأمر الذي أدى إلى إتباع سياسة تسليحية[4]، والثاني رغبتها في التوازن الإستراتيجي مع الصين[5]، والثالث أداء دور إقليمي ودولي أكثر فاعلية أحد مقوماته بسط الهيمنة على المحيط الهندي كعامل استقرار لدعم منطقتي جنوب شرقي آسيا التي تمثل الصين مصدر تهديد لهم لتحقيق حالة الردع[6]، فالقدرات العسكرية الدفاعية ولاسيما النووية تؤدي إلى كبح

(1) محمد جواد علي، اليابان العملاق الاقتصادي الأسيوي، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد36، 1999، ص20.

(2) انتوني كوردسمان، الهند، وأسلحة الدمار الشامل في جنوب آسيا، ترجمة: ستار جبار علاي، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد4، أيلول2007، ص136.

(3) محمد جمال مظلوم و ممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص132.

(4) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص3.

(5) أحمد إبراهيم محمود، دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد133، يوليو1998، ص251.

(6) نادية فاضل عباس، مخاطر الانتشار النووي في جنوبي آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد18، تشرين الأول2002، ص162.

جماح القوى ويسهم في الحفاظ على الأوضاع الإقليمية في إطار النظام الدولي، وإنهُ خير وسيلة للحفاظ على توازن القوى[1]. وتعد في المرتبة السابعة بين دول العالم في عدد الرؤوس النووية[2]. وحصلت على الحق من روسيا الاتحادية في إنتاج (140) مقاتلة متطورة من نوع سوخوي، و(190) طائرة سوخوي 30، و(80) من طراز ميج17، وفي عام 2007 أعلنت تحديث الدبابات المحلية الصنع (Arjum) واستبدالها بدبابات من طراز (T905BHISHMAI) عددها (1000) قبل حلول 2020، ووفق خطة دفاعها ستمتلك (40) كتيبة دبابة عام 2020، وحصلت عام 2003 على طائرات ميراج (126) من فرنسا بقيمة (30) مليون دولار لكل طائرة وعلى غواصات من نوع (أربيان) عددها (60)، واستفادت من الخبرات (الإسرائيلية) في تكنولوجيا تطوير الصواريخ لتطوير برامجها بالنسبة للصواريخ المتوسطة المدى، وساعدتها في تحديث (600) دبابة روسية من طراز (T72)[3]، ووقعت على صفقة بلغت قيمتها (1-1,2)مليار دولار عام 2008 لشراء (80) طائرة هيلكوبتر من طراز (مي-17) من روسيا الاتحادية، وفي أواخر عام 2008 تمت صفقة بقيمة (600) مليون دولار لاستيراد (6) طائرات نقل من طراز (ل C-130)، وصفقة بقيمة (2,1) مليار دولار لشراء ثماني طائرات متطورة (P-8) مضادة للغواصات، وخططت لزيادة في مشترياتها للأسلحة للمدة(2009-2013) وإنفاق (70) مليار دولار لتجهيز قواتها المسلحة، وتم إضافة خطة أمنية بتكلفة (10) مليارات لشراء

(1) صبحي عسيلة، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، تصورات لضبط التسلح، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد3، أيار2001، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ahram.org

(2) شانون.ن- كايل، القوى النووية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص550.

(3) عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي- الباكستاني، مصدر سبق ذكره.

معدات لأمن الوطن لصالح الجيش للمدة (2009-2011)[1]، إن التسلح الهندي انعكس في تغيير التوازنات الإستراتيجية والتحالفات الإقليمية داخل القارة الآسيوية.

إن أداء القوى الصين واليابان والهند أدواراً مؤثرة في القضايا الإقليمية التي تؤثر في التوازن الإستراتيجي للحفاظ على هذا التوازن ترجمة لما تملكه هذه القوى من إمكانات لكي يكون لها تأثيرها الفاعل المهم في البيئة الإقليمية الآسيوية لخدمة أهدافها ومصالحها ألآخذه في تزايد ولرسم مستقبل النظام الإقليمي والدولي الجديد الذي يبنى على أساس المشاركة المتعددة الأطراف، فتعمل هذه القوى للحفاظ على الوضع الراهن بما يخص هذه القضايا الإقليمية لان إي تغير في القضايا وميلها لأحدى القوى أو سيطرتها على قدر اكبر من النفوذ في الأقاليم أو تسارع التسلح لأحدى القوى بما يجعلها القوة العسكرية الأولى في آسيا يؤدي إلى الاختلال بالتوازن الاستراتيجي في آسيا.

(1) سايمون ويزمان وآخرون، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في مجموعة باحثين، كتاب التسلح ونزع السلاح والسلام الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكره، ص460.

المبحث الثاني

أدوار القوى الآسيوية في الترتيبات الإقليمية

شهد الإقليم الآسيوي ظهور عدد من الترتيبات والتجمعات الإقليمية سواء أكانت في إطار شبه إقليمي أم إقليمي والتي أريد منها أن تعمل لدعم أدوار القوى الآسيوية في حل القضايا والمشاكل التي توجد في طبيعة تفاعلات البيئة الإقليمية والتي فرضت تأثيراتها على الإقليم من عدة جوانب منها وجود عناصر استقرار أمني سياسي بالتوازن مع وجود عناصر عدم استقرار أمني سياسي في الوقت نفسه، وتضخم المكون الاقتصادي ضمن مكونات الأمن الإقليمي مما يفرض ضرورة النظر في القضايا الأمنية من خلال اقترابات جديدة تأخذ في حسبانها ثقل وتأثيرات العوامل الاقتصادية، لذلك فإن مجمل المنظومات والترتيبات الإقليمية سواء أكانت القديمة أم الجديدة لها تأثيرها في الأدوار الإقليمية للدول في علاقاتهم مع بعضهم البعض وحيال باقي مكونات البيئة الإقليمية وتم ترتيب ادوار القوى في هذه الترتيبات والمنظومات حسب تأثيرها وعضويتها سواء أكانت كاملة أم مراقبة وحسب اختصاص المنظومة المكاني.

أولاً:منظومة جنوب شرق آسيا(الآسيان:ASEAN)

نشأت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا في دول فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما، وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول ماليزيا و أندنوسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وهي الدول المؤسسة، ثم أخذت بقية دول المنطقة الانضمام إلى عضوية المنظومة، فانضمت بروناي عام 1984 وفيتنام عام 1995 ولاوس وميانمار عام 1997 وكمبوديا عام 1999[1]،

(1) هدى ميتكيس وحسن بصري، ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص9.

فضلاً عـن شركـاء الحـوار، كـلاً مـن اسـتراليا وكنـدا والصـين ودول الاتحـاد الأوربي[1]، وقـد أصبحت كل دول جنوب شرق آسيا في المنظومة باستثناء تيمور الشرقية التي استقلت عن أندنوسيا مـوخراً[2]، فأهـداف المنظومـة التـي حـددت في إعـلان بـانكوك عـام 1976 هـي لتعزيـز التقـدم الاقتصـادي والاجتماعـي وتحسـين مسـتوى المعيشـة لأعضـائها، وتشـجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات كافـة، وإقامـة علاقـات وثيقـة ونافعـة مـع المؤسسـات الإقليميـة والدوليـة، وإشـاعة الأمـن والاسـتقرار السـياسي والاقتصادي الإقليميين، فضلا عن تجنب الصراع فيما بينها بمراعـاة احـترام العـدل وسـيادة القانون[3]، فأدوار القـوى الآسـيوية تجـاه منظومـة جنـوب شرق آسـياASEAN/تـدور في التأثير والتأثر.

فالصين تبـذل كافـة جهودهـا لبنـاء أنظمـة اقتصـادية متعـددة مهمـة في هـذه المنطقة فبرزت مسالة العلاقـات بينهـا ودول المنظومـة أثنـاء قمتهـا عـام 1976، وقـام رئيس الوزراء آنذاك بزيارة لدول المنظومة أكد خلالها أن بلاده ترغب في إقامة منـاطق نفوذ موالية لها في المنطقة، ولكي تستطيع تحقيق أهدافها للوصول بدرجة التعـاون إلى التكامل فلابد من انجاز الآتي: تجاوز المشاكل كافة مع دول المنظومـة وحلهـا بـالحوار، وانجـاز مهمـة الإصـلاح الاقتصـادي حتـى تصـبح سـوقاً عالميـاً تسـتفيد منـه دول المنظومة لاسيما وإن الأخيرة لهـا علاقـات متميـزة مـع هونـغ كونـغ و تـايوان، وإزالـة التهديد لأمن دول المنطقة فضلا عن ذلك عدم استفزاز الولايات المتحـدة الأمريكيـة في المراحل الأولى من التعاون والتواصل لإنجاح هذا البرنامج[4]، فنجحت في إقامة علاقـات

(1) هاني الياس الحديثي، منظمة الآسيان: نشؤها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدولية، المرصد الـدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد6، 2008، ص11.

(2) هدى ميتكيس وحسن بصرى، ماليزيا وجنوب شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص9.

(3) خالفي علي ورميـدي عبـد الوهـاب، رابطـة جنـوب شرق آسـيا (الآسـيان): نمـوذج الـدول الناميـة للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد6، 2005، ص84.

(4) هاني الياس الحديثي، منظمة الآسيان: نشؤها، تطورها، علاقاتها الإقليميـة والدوليـة، مصـدر سـبق ذكره، ص23.

دبلوماسية مع سنغافورة عام 1990، ومع آخر عضو في المنظومة وهي بروناي عام 1991، بعد إقامتها علاقات رسمية مع كل من ماليزيا وتايلاند والفلبين في السبعينيات من القرن الماضي[1].وإذا كانت اليابان والهند لا تثير هواجس القوة المهيمنة، فإن دول المنظومة لا يأمنون لجانب الصين، لذلك تسعى بخطوات دبلوماسية في اتجاه الصين وتتولى الحوار معها من خلال مؤتمر بحر الصين الجنوبي الذي يعقد كل عام منذ عام 1990[2]. فأصبحت شريك حوار كامل في المنظومة اعتباراً من الاجتماع الوزاري باندنوسيا عام 1996، وتصاعدت هذه العلاقات لمستوى أعلى بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء دول وجنوب شرق آسيا/ ASEAN والصين حول الشراكة الإستراتيجية للسلام والرخاء في الاجتماع السابع للمنظومة عام 2003 في بالي باندنوسيا، وأعقب ذلك تبني خطط العمل الخمسية (2005-2010) لتنفيذ هذا الإعلان في الاجتماع الثامن للقمة الصينية- الآسيانية عام 2004 فيفنتيان عاصمة لاوس لتوسيع وتعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة لتحقيق المصالح المتبادلة[3]، وترتب على قيام العلاقات بين الصين ودول المنظومة تزايد حجم التبادل التجاري لتصبح الصين أهم شركائها التجاريين ولم يقتصر التعاون على التجارة والاستثمار، وإنما تعاون علمي وتكنولوجي وثقافي وسياحي[4].فحافظ الطرفان على التجارة الثنائية بينهما بزيادة سنوية وصلت (20%)، وظل إجمالي الحجم التجاري في ارتفاع وتوسع وصل إجماله عام 2003 إلى (78,2) مليار دولار، بزيادة (43%) ما كان عليه في العام الذي سبقه وأصبحت دول المنظومة خامس أكبر المستوردين للصين ورابع

(1) احمد فارس فرج، الترتيبات الأمنية والاقتصادية اليابانية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص136.

(2) كاظم هاشم نعمة، سياسية الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص123.

(3) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص98.

(4) احمد فارس، الترتيبات الأمنية والاقتصادية اليابانية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص137.

أكبر المصدرين إليها[1].ولتأكيد علاقات التشابك اتفق الجانبان على كسر حاجز المائة مليار دولار قيمة التعامل بينهما عام 2005 للتعاون في مجالات رئيسة مثل الزراعة والمعلومات والاتصالات وتطوير الموارد البشرية، واتفق الجانبان على تطوير التبادل العلمي والتكنولوجي وإنشاء شبكة عقول شرق آسيا[2]. وبلغ حجم التجارة الثنائية (192,5) مليار دولار عام 2008، بما يجعل الصين الشريك التجاري الثالث لدول المنظومة عام 2009 بإجمالي (11,3%) من إجمالي تجارة الأخيرة[3].ولتعزيز أواصر التعاون بين الجانبين عقدت القمة الصينية- الآسيانية عام 2001 في بروناي وخلصت إلى عقد اتفاق إطاري للتعاون بينهما لإنشاء منطقة تجارة حرة خلال عشر سنوات مع معاملة خاصة ومرنة مع الأعضاء الجدد في منتدى الآسيان الإقليمي وهم كمبوديا ولاوسو ميانمار وفيتنام ذلك لأن تحقيق هذه المنطقة يحقق الشراكة بين الجانبين ويوفر آلية تنموية للتعاون ودعم الاستقرار الاقتصادي في شرقي آسيا[4].وبذلك تأسست منطقة التجارة الحرة بينهما عام 2010[5]. وأعلنت إنشاء صندوق استثمار بقيمة (10) مليارات دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية وتتواصل المشاورات حول إنشاء المركز الصيني- الآسياني والتعاون في مجال الملكية الفكرية والقيود الفنية على

(1) جيانغ تونغ، منظمة جنوب شرقي آسيا (الآسيان) بقدر تقربها من الصين بقدر الحذر منها، ترجمة: المركز العربي للدراسات، 2005/1/31. شبكة المعلومات الدولية ww.arabsino.com

(2)مدحت أيوب، السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى، في سعيد عوض، السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص105.

(3) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مصدر سبق ذكره، ص98-99.

(4) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص336.

(5) إذاعة الصين الدولية، منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان، 2010/1/18، شبكة المعلومات الدولية: http://www.arabic.cri.cn.

التجارة[1].ونتيجة لذلك تجاوزت الاستثمارات المباشرة الصينية في دول المنظومة (10) مليارات دولار عام 2010، فيما بلغ حجم التجارة الثنائية بين الطرفين (292,8) مليار دولار بزيادة (37,5%) على أساس سنوي، في حين بلغت الاستثمارات المباشرة من دول المنظومة إلى الصين (5,32) مليارات دولار، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري وأكبر مقصد لصادرات هذه الدول، وتعد بذلك منطقة التجارة الحرة بينهما ثالث أكبر منطقة تجارية بعد منطقتي التجارة الحرة في الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية[2].

أما اليابان فتعد نفسها عضواً في المجموعة الغربية لذلك تجد نفسها حريصة دوماً على إثبات وجودها ضمن التجمعات والمنظمات الغربية في حين أنها لم تكن لتبدي الحماس نفسه اتجاه التكتلات التي تنتمي للقارة الآسيوية لأنها لا تجد أرضية شعبية مؤيدة لها في دول المنظومة لأن أثار الاستعمار الياباني مازال عالقاً بأذهان شعوب المنطقة، ولكن بعد أن أصبح لتجمع منظومة جنوب شرق آسيا/ ASEAN بعداً استراتيجياً لم تعد تسمح لنفسها بتجاهل واقع دول المنطقة بل وعمدت إلى زيادة وتطوير علاقاتها معها، فقام رئيس الوزراء الياباني الأسبق (ياسوفوكودا) عام 1977، بزيارة إلى المنطقة وألقى خطاباً اقترح فيه تحسين الأجواء المتعكرة بين اليابان وأعضاء المنظومة، وتعهد بالمساهمة في تحقيق السلام والرفاهية في المنطقة[3]، وفي عام 1978 تم إنشاء المجلس الاقتصادي بين الجانبين وقام بإنشاء هيئات تجارية بين الجانبين كوسيلة للمشاورات والتعاون الاقتصادي المتبادل المنفعة[4]، والإسهام الملموس مع المنظومة قيامها بدفع التقدم الاقتصادي ونقل الخبرة والتكنولوجيا والاستثمار

(1) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مصدر سبق ذكره، ص98.

(2) صحيفة القدس العربي، الاستثمارات الصينية في دول الآسيان، فلسطين، العدد6758، 5-6 آذار2011، ص15.

(3) هاني الياس الحديثي، منظمة الآسيان: نشؤها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص22.

(4) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص85.

المشترك، لكنها تعاني من نقص الموارد الطبيعية وليس أمامها لتعويض ذلك إلا بالانفتاح والتعاون[1]، بيد أن التحول الياباني نحوها بدأ يكتسب زخمه عام 1995، فشرعت بتعزيز روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية معها بمعدل متسارع، وكان لذلك مردود كبير ومغزى بعيد لكلا الطرفين، فالدول الأعضاء لم تعد فقط مراكز تصنيعية من خلال شركات محاصة مشتركة مع اليابان فحسب بل وأصبح تدول الأعضاء سوقاً كبيرة لاستيعاب منتجاتها ونجد الاستثمارات اليابانية المباشرة في اقتصاديات الدول الأعضاء تميزت بميزة خاصة عن الاستثمارات الغربية المباشرة فتعد مكملة للاستثمارات الوطنية ومولدة لمنافع مشتركة للبلد المستثمر اليابان والبلد المضيف دول المنظومة في آن واحد لاسيما في مجال نقل التقانة الحديثة[2]، واتفقت معها بإقامة شراكة اقتصادية شاملة بمبادرة من رئيس الوزراء الياباني السابق(جونيتشيروكويزومي) عام 2002، وفي منتدى اليابان- الآسيان الذي عقد فييانجون ببورما عام 2002جرت مناقشة الأطر والمناطق الممكنة للشراكة الإستراتيجية بينهما، وفي قمة اليابان- الآسيان التي عقدت في بنومب كمبوديا عام 2002، أكدوا على منهجية التوصل إلى إطار لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين ويمكن لكل عضو في المنظومة أن يبدأ مع اليابان العمل للتوصل إلى شراكة اقتصادية ثنائية[3].وتهدف الشراكة إلى تقوية التكامل الاقتصادي بين الجانبين، وتحسين المنافسة في السوق العالمية، وتسهيل التحرر التدريجي للتجارة في السلع والخدمات وإقامة نظام للاستثمار، وتسهيل أكثر للتكامل الاقتصادي الفعال خصوصاً الأعضاء

(1) هاني الياس الحديثي، منظمة الآسيان: نشؤها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص22-23.

(2) عطارد عوض عبد الحميد، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص133.

(3) مدحت أيوب، السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص120.

الأحدث في المنظومة فضلاً عن تقليص فجوة التطور بين الأعضاء[1].ووقعت مع المنظومة عام 2003 خطة عمل مشتركة لإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012، وبدأت المفاوضات بين الجانبين عام 2005[2]، ويأتي سعيها لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، والتصدي لأية محاولة لعزل اقتصادها لإقامة تحالف خارج نطاق القوى الرئيسة الولايات المتحدة الأمريكية والصين و روسيا الاتحادية[3]، وبذلك تعد أهم شريك تجاري مع دول المنظومة لعام 2004 بنسبة(18,1%) بما يعادل مبلغ(149,7) مليار دولار، وتعد دول المنظومة أهم الدول المستقبلة للاستثمارات اليابانية للمدة (1995-2004)[4]. وقدمت اليابان نحو (3) مليارات دولار كمعونة اقتصادية لدول المنطقة لدفع جهود تنمية الموارد البشرية، وتخفيض (3%) من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية اليابانية للدول الأعضاء في المنظومة، إذ تتلقى هذه الأخيرة نحو (60%) من المساعدات الخارجية منها[5]. وأنه بحلول عام 2020 سيكون حجم الصادرات من دول المنظومة إلى اليابان حوالي (20,630) مليون دولار أي ما يعادل (44,2%) من حجم صادراتها لعام 1997، وحجم صادرات اليابان لدول المنظومة حوالي (20,022) مليون دولار أي ما يعادل حوالي (27,5%) من حجم صادرات لعام 1997[6].فإن لإنشاء منطقة

(1)Ministry of Foreign Affairs of Japan, Frame Work For Comprehensive Economic Partnership Between Japan and The Association of Southeast Asia Naitions and Japan, 1/6/2011, p.2. In: http://www. Mofa.go.jp.

(2) Lai Foon-Wong, China-Asean and Japan- Asean Relation During The Post-Cold War Era, Chinese Jornal of International Politics, Vol.1, No.3, 2007, p.339.

(3) طلال الزوبعي، الأمن الآسيوي-الباسفيكي، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية لعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2، 2002، ص 124-125.

(4) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص209.

(5) خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مصدر سبق ذكره، ص 89-91.

(6)Asean-Japan Closer Economic Partnership Export Group (AJCEPEG), Joint Report of The Asean- Japan, Closer Economic Partner Ship, 1/6/2011, p.40. in: http://www.meti.go.ip.

التجـارة الحـرة يعـود بـالنفع للجـانبين نتيجـة زيـادة تـدفق رؤوس الأمـوال المحليـة والدولية،وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر،وتوسـع الـروابط التجاريـة والنمـو الاقتصـادي، وسيبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظومة بنسـبة (1,99%)ولليابـان بنسـبة (0,07%)[1].

أما الهند فقد شرعت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(السابق) توجيه أولويات دورها تجـاه جنـوب شرق آسـياASEAN/ضـمن إطـار سياسـتها (النظـر إلى الشرق)لـكي تعطـي لدورها قوة دفع جديدة، فبدأت في إحياء العلاقات الاقتصادية مع المنظومـة بعـد قبولهـا كشريك قطاعي في أوائل عـام 1992 وشريـك حـوار كامـل عـام 1996[2].ولإضـفاء الطـابع المؤسسي بين الجانبين جاءت العلاقات الهندية- الآسيانية الأولى في قمة بنوم بكمبوديا عام 2002، الذي عُدَّ فيه أن الهند عضو رئيس في منطقة آسيا- الباسـفيك بعـد جهـود طويلـة لدبلوماسيتها لإقناع دول المنظومة لتحقق هـدفها في تطـوير الشراكـة الإسـتراتيجية معهـا ويأتي ذلك في إطار عدم المواجهة مع الصين ولكن يبقى الاستعداد لظهور منافسة شـديدة في المستقبل لاسيما بعد أن تزايدت أهمية النقل البحري وأمن الطاقـة لهـا، لاسـيما وإنهـا تعتمد على البحار في تجارتها العالميـة بنسـبة(97%) وهـو مـا دفعهـا إلى توقيـع الشراكـة الإستراتيجية مع الدول الأعضاء[3].فازداد حجم تجارتها معها بأكثر من الضـعف عـام 2003 ليبلـغ نحـو (13,39) مليـار دولار بنسـبة بلغـت(119,4%) مقارنـة بعـام 1997[4]، وارتفعت إلى (38,4) مليار دولار عام (2007-2008)[5]. فهي رابـع شريـك تجـاري للمنظومـة بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوربي والصـين، وأبرمـت اتفاقيـة التجـارة

(1) Ibid, p40.

(2)MohitAnand, India-Asean Relation: Analysing Regional Implications, IPCS Special Report, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, No.72, May2009, p.1.

(3)Ibid, p.8.

(4) خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مصدر سبق ذكره، ص90.

(5)TuliSinha, India-Asean Free Trade Agreement, IPCSA Special Report, Institute of Peace and Conflicts Studies, New Delhi, 2009, p.7.

الحرة بين الجانبين عام 2008[1]. ومن المقرر تنفيذ إتفاقيات التجارة الحرة مع دول المنظومة بشكل ثنائي للمدة (2010-2012) وهذا يوفر فرصة مناسبة للتكامل الاقتصادي[2].

ثانياً: منظومة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك: SAARC)

تبلورت فكرة منظومة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا في شبه القارة الهندية عام 1980وبعد عدد من الاجتماعات والاتصالات في دكا ببنغلادش عام 1985 بناءً على دعوة الرئيس البنغالي آنذاك (ضياء الدين) والذي ضم سبعة دول هم الهند و باكستان وبنغلادش نيبال و سريلانكا و بوتان والمالديف[3].وقامت المنظومة بتوسيع عضويتها لتضم حالياً ثمانية دول بعد انضمام أفغانستان كعضو جديد وحصوله على عضوية كاملة في المنظومة عام 2005، في دكا ببنغلادش[4]، ومنحت كل من الصين واليابان صفة المراقب في العام نفسه، وعام 2006 تم منح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوربي صفة المراقب[5]. فأهداف المنظومة هي التفاهم والتعاون المتبادل المشترك بين الدول الأعضاء في مجالات معينة ومحددة بكل الوسائل الممكنة والمشروعة[6]، وتطوير حالة شعوب جنوب آسيا ومستوى معيشتهم

(1) MohitAnand, India-Asean Relation, Op.cit, p.11.

(2)TuliSinha, India- Asean Free Trade Agreement, Op.cit, p.7.

(3) محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، ط8، 2006، ص574.

(4) The Eu and South Asia association for Regional Co-operation Directorate general external relations, January 2006 in: http://www.ec.europa.eu.

(5) Alyson J.K. Bailes and Other's, Regionalism in South Asia Diplomacy, Stockholm international Peace Research institute (Spri), Policy Paper No.15, February 2007, p.23.

(6) رشيد مجيد محمد الزوبعي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد4، حزيران 1989، ص136.

والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المنطقة والإسهام في دعم الثقة والتفاهم المتبادل[1].

فالهند يعد دورها في مركز النظام الإقليمي الذي يفرض على الدول الأخرى أن يكون سلوكها منسجماً مع الدور الإقليمي لها كقوة دولية صاعدة، ومن ثم فإن سلوك الدول الأعضاء فيه يكمل أمنها كأساس لابد منه ويعزز موقعها الإقليمي وطموحاتها نحو دور عالمي، وهو ما أدى إلى تأكيد مخاوف الدول الصغرى من التهديدات التي تواجهُ أمنها من الهند، وتركت الخلافات ظلالها على المنظومة[2].لذلك أقرت دول المنظومة مبدأ عدم التدخل، ونتيجة لذلك أبدت الهند قلقها من إمكانية أن توفر المنظومة الفرصة لجيرانها من الدول الصغرى لإعطاء بعد إقليمي لكل قضايا النزاع الثنائية، نظراً لدخولها كطرف في الكثير من هذه النزاعات مع جيرانها[3]، وحرصت على تحسين علاقاتها مع دول الجوار ضمن نطاق المنظومة لترتيبات بناء الثقة، لذلك اتبعت سياسة مرنة مع دول الجوار وفتحت حكومة رئيس الوزراء السابق (ناراسيما راو)حواراً عام 1990، مع بنغلادش لحل مشكلة تقسيم مياه نهر الفانج، وزيارة إلى نيبال ومساندة تجربته الديمقراطية الفتية، والتحاور بشأن اتفاقية التجارة والعبور وعقد اتفاقيات اقتصادية، وتبنى بعده رئيس الوزراء الهندي السابق(كومرقوجرال) سياسة تجاه جنوب آسيا تضمنت التخلي عن مبدأ المعاملة بالمثل مع جيرانها، واحترام وحدة وسيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فضلا عن تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات الثنائية، وأفرزت هذه السياسة بعد تطبيقها عام 1996 نجاحاً مع كل من سيريلانكا

(1) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، بغداد، 1993، ص420؛ عبد الله علي عبو سلطان، المنظمات الدولية: الأحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مطبعة جامعة دهوك، العراق، 2010، ص353-354.

(2) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)، مصدر سبق ذكره، ص150.

(3) AmitavAcharya, Regional institutions and Security order in Asia, Paper Prepared for the Second Workshop on Security order in Asia-pacific, Bail, 30-2 April-May 2000 in:http://www. Cpdsindia.org.

وبنغلادش خصوصاً لكن العلاقة الأصعب تبقى مع باكستان نتيجة المشاكل بينهما والدعم الصيني للبرنامج النووي والصاروخي لباكستان[1].أما على الصعيد الاقتصادي فينبغي على الهند أن تؤدي دوراً اقتصادياً أكبر ضمن نطاق المنظومة ولاسيما بعد الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها بداية التسعينيات من القرن الماضي فحققت المنظومة معها التوقيع على ترتيبات التجارة التفضيلية عام 1993، واتفقت على إنشاء منطقة التجارة الحرة عام 2004 وتم تنفيذها عام 2006 فمن شأن هذه الترتيبات والاتفاقيات التوجه نحو التكامل الاقتصادي لاسيما في المنطقة ثلاثة اقتصاديات متقدمة وهي الهند وباكستان وبنغلادش، فضلاً عن دورها في إحياء فكرة العملة المشتركة في الاجتماع الثاني عشر للمنظومة عام 2004 لكن أمام هذه الفكرة عقبات عديدة تواجهها[2].

أما الصين تعد بكل ما تمثلهُ من ثقل استراتيجي واقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي كانت مستثناة من عضوية المنظومة مما أدى إلى توسيع عضويتها وإعطائها صفة المراقب، بعدما تغيرت نظرة دول المنظومة لها بالانتقال من التهديد الصيني إلى الفرصة الصينية، لاسيما بعد النمو الاقتصادي السريع لها، وأصبحت دول المنظومة تنظر إليها كعامل موازن وشريك اقتصادي[3].إذ يتوقف الاستقرار وترقية التعاون بين دول جنوب آسيا على الدور الذي تؤديه الصين في تقوية إجراءات وتدابير بناء الثقة في النظام، فحالة السلم في جنوب آسيا أكثر خدمة لمصالحها من حالة التوتر وعدم الاستقرار، ولذلك يعتبر التعايش السلمي المبدأ الرئيس في علاقاتها

(1) عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر باتنة، الجزائر، 2008، ص149.

(2) Swaran Singh, India and Regionalism, in: Alyson J.K.Bailes and Other's, Regional in South Asia Diplomacy, Stockholm International Peace Research Institute(Sipri), Policy Paper No.15, February2007, pp.32-33.

(3) John W.Garver, China's South Asian Interests and Policies, Op.cit, p1.

مع دول المنظومة[1]، ونتيجة لذلك بدأ الحوار الصيني- الهندي من أجل بناء الثقة عام 1993 بعد زيادة رئيس الوزراء الهندي السابق (ناراسميا راو) إلى الصين، وتوقيع اتفاق حول السلم والهدوء على حدود البلدين، وقام الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) بزيارة للهند عام 1996، لكن التجارب النووية عام 1998 أثرت على إجراءات الحوار وبناء الثقة[2]، واتفق البلدان على تفعيل الحوار الأمني بينهما مجدداً الأول في الصين عام 2000[3]، والثاني في الهند عام 2001[4].وبعد الهجمات (الإرهابية) في الحادي عشر منأيلول/ سبتمبر عام 2001اتفقتا بالحفاظ على التعاون الوثيق وإقامة حوار أمني بينهما لمكافحة (الإرهاب)[5]، ويعود الفضل للصين في التأسيس لهذا الحوار الأمني بعد القلق الذي أبدته الهند من تطور الروابط العسكرية بين الصين وجيران الهند، وحاولت أن تبين للهند أن هذا التعاون لا يشكل تهديداً لها، فلها إرادة في توسيع التعاون العسكري نظراً لحساسية القضايا الأمنية في علاقات دول جنوب آسيا ببعضها البعض[6]. ونتيجة لذلك فهي تتبادل سنوياً مع باكستان والهند وبنغلادش بعثتين أو ثلاثة بعثات عسكرية على مستويات عليا من وزارة الدفاع ومن الأكاديميات العسكرية، وتحاول إعطاءها طابعاً مؤسساتياً لتبادل الآراء مع دول المنظومة فيما يخص المجالات العسكرية، وهناك مناقشات دورية في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، فقامت اسراب البحرية الصينية بعدة زيارات ودية في الموانئ الباكستانية (1985، 1993، 2001) والموانئ البنغالية (1986، 1995)،

(1) UpendraGautam, China- South Asia Political Relations: A view From Nepal, China Study Center, Nepal, Spatial To the New Nation, 13 January 2006. In: http://www.nation.ittefaq.com.

(2) محمد السيد سليم، العرب والتطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا، في وليد سليم عبد الحي وآخرون، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر، عمان، 2002، ص70.

(3) Mark W. Frazier, China-India Relations SincePokhrnII: Assessing Sources of Conflict and Cooperation, Access Asia Review, Vol.3, No.2, July 2000, p.13.

(4) عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، مصدر سبق ذكرهُ، ص154.

(5) Mona LisaD.Tucker, China and India Friends of Force, Journal Air and Space Power, Vol.XVII, No.3,Fall 2003, pp.68-69.

(6) John W. Garver, China's South Asian Interests and Policies, Op.cit, p.4.

والموانئ الهندية (1993، 2001)، وفي عام 2001 قامت بحريتها بأول تمرين مشترك لها مع البحرية الباكستانية في بحر الصين الشرقي، وفي الشهر التالي قامت بتمرين مماثل في المنطقة نفسها مع البحرية الهندية، فإصرارها على إقامة هذه الروابط والتمارين دليل عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة ورفضها التنازل عن جنوب آسيا للنفوذ الهندي[1]، وتعزز التعاون الدفاعي أكثر في عام 2003 عندما انضمت الهند في تدريبات بحرية عسكرية مع الصين[2]، إدراكاً منها لإقامة حوار استراتيجي مع الصين يشمل المجالات كافة، واتخذت المنظومة في قمة دكا ببنغلادش عام 2005، مبادرة لإنشاء آليات كفيلة بإعطاء الطابع المؤسساتي للحوار بين الصين والمنظومة [3].أما ما يخص الجانب الاقتصادي فوصل حجم التجارة بين الجانبين منذ انضمامها للمنظومة (25) مليار دولار عام 2005، وارتفع إلى (80) مليار دولار عام 2010، وتأمل بحلول عام 2015 عبور مبلغ (125) مليار دولار، وهدفها في تجارتها الثنائية مع الهند (100) مليار دولار عام 2015[4].

أما اليابان فلديها دوراً مهماً في رفع مستوى الحياة الاقتصادية لجنوب آسيا من خلال الاستثمارات الاقتصادية والمعونة التجارية والمشاريع في إطار برنامج مساعداتها الإنمائية الرسمية، وبناءً على هذا الدور الاقتصادي فإنها تسير باتجاه بناء الدور السياسي- الأمني في جنوب آسيا[5]، لذلك تم قبولها بصفة مراقب رغبةً من دول المنظومة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. فالتفاعل بين الجانبين دخلت مرحلة جديدة بداية عام 1990 الذي

(1) Ibid, p.5.

(2)Claudia Astarita, China and India: Rivals or Parthers? An Analysis of The Background of the International between the Two Major Emerging Asian Powers, Journal Transition Studies Review, Vol.14, No.3, 2007, p.551.

(3)Upendra Gautam, China- South Asia Political Relations ,Op.cit. p.5.

(4) Pakistan news, China and South Asian States, Trade ties Vital for Global Economy, 6 June 2011, in: http://www.one Pakistan.com.

(5)SubhashKapila, Japan-India Strategic Dialogue March 2007 Amisnomer, South Asia Analysis Group, No.2187, 29/3/2007, p5. in: http://www.South Asia analysis.org.

اعترف فيه بضخامة المساعدة الإنمائية الرسمية وأصبحت واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في المصالح الوطنية لجميع دول المنظومة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا في ظل التنافس الهندي- الصيني في المنطقة، فأهمية المنطقة الإستراتيجية هي بمثابة مفتاح لأمن الطاقة لها فتعتمد على نسبة (80%) من واردات النفط من منطقة الخليج العربي[1]، وتدعم الأمن الإقليمي من خلال جهودها لإقناع الهند وباكستان للتوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT)لعام 1968، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)لعام 1996، وهذا يدل على تغير في الدور الياباني تجاه دول المنظومة بعد بروز القوة الهندية لاسيما بعد إن كانت تنظر إلى المنطقة من خلال منظور الولايات المتحدة الأمريكية، وتحول إدراك دول المنظومة للتهديد الصيني إلى الفرصة الصينية للمساعدة في التنمية الاقتصادية مع دول المنطقة والتوجه نحو التكامل الاقتصادي والحصول على موطئ قدم استراتيجي هناك[2].

(1)Ibid, p.5.

(2)Monir Hossain Moni, Japan and South Asia: Toward Astrengthened Economic Cooperation, Asia-Pacific Social Science Review, Vol.7, No.1, 2007, ppp.2, 5, 6.

ثالثا: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك (APEC)

بدأ المنتدى محلياً عام 1967 تحت اسم المجلس الاقتصادي لحوض الباسفيك وتحول بدافع ياباني قوي إلى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي عام 1978، ثم إلى منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا- الباسفيك/APECعام 1993 في قمة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية[1].وكان الأعضاء المؤسسون (12) دولة في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة الرئيسة وارتفع العدد مع نهاية الحرب الباردة إلى (18)[2]، ثم توسع ليصبح حالياً (21) عضواً، ومن الساحل الغربي الآسيوي للمحيط الهادئ يضم (16) دولة هم اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا الاتحادية الصين وتايوان هونغ والفلبين وبروناي وسنغافورة واندنوسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام واستراليا ونيوزيلندا وبايواغينيا الجديدة، ومن الساحل الشرقي الأمريكي للمحيط الهادئ يضم (5) دول هم الولايات المتحدة لأمريكية وكندا والمكسيك وبيروتشلي[3].وإنشاء هذا المنتدى يقوم على ثلاث حقائق أساسية:الأولى أن سياسة دول آسيا الإقليمية أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال آسيا، الثانية إن اقتصاديات الدول المنضوية تحت لواء هذا الفضاء وتطويره وأتساعه وجدت وسيلتها لزيادة النمو الاقتصادي والتطور التقني، الثالثة هاجس التنافس الاقتصادي كان الدافع الأساس لولادة فكرة المنتدى إلا أن هاجس الأمن المشترك والشعور بالحاجة إلى المظلة الأمريكية لتوفير الأمن والاستقرار بين قوى آسيوية تحيط بها التحديات الإقليمية سواء أكانت حدودية أم عقائدية أم عسكرية كان

(1) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك (أبيك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد28، أيلول2005، ص27.

(2) محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص161-162؛ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص85.

(3) عمرو جوهر، أبيك قليل من الاقتصاد كثير من (الإرهاب)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد147، يناير2002، ص146.

دافعاً مهماً للدول الآسيوية التي انتمت لهذا المنتدى[1]. وهذا المنتدى يهدف توسيع وتسريع برامج التجارة والاستثمار بين دوله، وتعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي التقني[2].

فاليابان تعد القوة الدافعة لإنشاء هذه المنظومة في محاولة منها لتحقيق هدفين:الأول تطمين دول آسيا من هواجسها التقليدية إزاءها، الثاني تطوير دورها الاقتصادي مع بلدان آسيا لمستوى الشريك الأكبر تجارياً مع هذه المجموعة[3]. فدعا رئيس وزرائها آنذاك (ماسايوشياوهيرا) في أول خطاب لهُ عام 1978، إلى التجمع الباسفيكي وأسفرت جهودهُ عن إنشاء منتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي[4].ويتجسد دورها في القمم التي يعقدها المنتدى. ففي القمة التي عقدت عام 1999كانت هناك خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بشأن تحرير التجارة إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة إلى تدعيم نفوذها وبسط إرادتها داخل المنتدى، وضغطت على اليابان للموافقة على تحرير التجارة في قطاعات تسعة (السلع والخدمات البيئية، منتجات الأسماك، منتجات الغابات، المستلزمات الطبية، وسائل الاتصالات، لعب الأطفال، المصوغات، الكيميائيات)، لكن اليابان سعت إلى الخروج من القمة بأقل خسائر ممكنة لأنها تؤثر سلباً في اقتصادها الذي شهد تداعيات خطيرة خلال عام 1998 بسبب الأزمة المالية

(1) هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسفيك (أبيك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً ، مصدر سبق ذكره، ص 28-29.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، آسيا والتكامل عبر الإقليمي، في محمد السيد سليم وآخرون، آسيا والتحولات العالمية، مصدر سبق ذكره، ص182.

(3) هالة خالد حميد، الفضاء الآسيوي عبر الإقليمي: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك (أبيك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً ، مصدر سبق ذكره، ص29.

(4) حبيب جاسم، ابيك: مناورات أمريكية.. وصدى آسيوي، 2011/6/1، شبكة المعلومات الدولية:.http://www.Islam online.net

اليابانية ومن ثم رفضت الخضوع للضغوط الأمريكية للقبول بالصفقة ورفضت تحرير قطاعين مهمين في اقتصادها وهما منتجات الأسماك والغابات[1].

وفي عام 1995 استضافت قمة المنتدى في اوكاسا لوضع خطة عمل لتحقيق التجارة الحرة المفتوحة والاستثمار في موعد لا يتجاوز عام 2010 ويمتد لاقتصاديات الدول النامية عام 2020[2]، فهي تدعم اتفاقات التجارة الحرة في المنتدى تلبية لتحديات ثلاثة:الأولى استعادة وتعزيز الميزة التنافسية لقطاعات الأعمال الموجهة دولياً في أسواق مختارة في الخارج، الثانية مواجهة الصين عن طريق الوصول إلى دول جنوب شرق آسيا ودعوة شركاء من خارج المنطقة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، الثالثة نشر نهج متميز للتكامل الاقتصادي الياباني المختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبار أن الترابط الاقتصادي يعمل على تعزيز الثقة السياسية بين الدول التي هي أطراف في هذه الاتفاقيات ومن ثم يوسع نفوذها العالمي[3].وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين اليابان والمنتدى مهمة للغاية، وشكلت اقتصاديا تدول المنتدى نحو ثلاثة أرباع التجارة في اليابان (47%) من الصادرات و(69%) من إجمالي الواردات لعام 2001، و(41,34%) من الاستثمارات المباشرة من اليابان ذهبت إلى منطقة آسيا-الباسفيك عام 2001[4]. وساهمت بنشاط وبالتعاون مع الدول الأعضاء في معالجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وتشدد على ضرورة دحر النزاعات الحمائية لأنها تهدد التجارة والتدفقات الاستثمارية في آسيا- الباسفيك، وتعهدت بمواصلة تنفيذ أجندة المنتدى لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي مثل إقامة منطقة التجارة

(1) علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص89.

(2) ShujiroUrata, The Huge Asia- Pacific Market Comes of Age; Japanese and U.S. Strategies and APEC'S Twentieth Anniversary. Japan Center For Economic Research, February 2009, p.5. in: http://www.Jcer.or.jp.

(3) Jose Guerra Vio, Japan's and Asean Regional Economic Integration Strategy: Anascent and Competitive FTA Diplomacy, Asian Journal of Public Affairs, Vol.3, No.2, 2010, p.24.

(4) Ministry of Foreign Affairs of Japan, What is APEC for Japan? January 2003, in: http://www.Mofa.go.jp.

الحرة في المنطقة، وساعدت في تبسيط وتنسيق الإجراءات الحدودية لتيسير التجارة، وساهمت في تنمية منطقة المنتدى من خلال تسهيل الاستثمار للمدة (2008-2010) لتحسين البيئة الاستثمارية، وهي رائدة في الأنشطة الموجهة لوقف انتشار السلع المقلدة والمقرصنة والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وتشارك بنشاط في مشاريع تنمية الموارد البشرية في دول المنتدى وتعزيز أمن الطاقة[1] فهدف اليابان من ذلك هو أن يكون لها الدور الأكثر فاعلية في شؤون المنطقة وتهدئة المخاوف الإقليمية تجاهها.

أما الصين فانضمت إلى المنتدى عام 1991لتحقيق التوازن الاستراتيجي والوقوف بوجه كبح تنامي دورها وهو هدف ضمني لأنها تمثل أكبر اقتصاد نامٍ بين أعضاء المنتدى على أساس مبدأ التعاون والمنفعة المتبادلة، لاسيما وهي الدولة الآسيوية المؤهلة استراتيجياً وجيوبوليتكياً للحصول على مقعد بين القوى العظمى في المستقبل المنظور، وأدّت دوراً ايجابياً في مسار التعاون لمنطقة آسيا- الباسفيك، وتدعو دائماً إلى التمسك بأسلوب المنتدى الذي يمثل احترام خصوصيات الأعضاء، والاعتراف بالفجوة بين الأعضاء في مستوى التنمية، وتأكيد المرونة والتقدم الإيجابي التدريجي والانفتاح، وإتباع مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، والتشاور المشترك فضلاً عن اندماج العمل الفردي مع العمل الجماعي وهذه الرؤى طرحها الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) في مؤتمر سوبيكب الفلبين عام 1996، وأصبحت فيما بعد مبادئ رئيسة يسترشد بها المنتدى في أعماله، فضلاً عن التمسك بأولوية تحرير التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وعدم إضفاء الطابع السياسي والأمني على المنتدى[2]، وتجسدت تأثيرات المنتدى عليها على النحو الآتي:الأول

(1) Ministry Foreign of Japan, AmajorPalyer in APEC, December 2008, pp.1-7. In: http://www.Mofa.go.jp.

(2) تشاو جيانغ لين، أبيك وانفتاح الصين على الخارج، ترجمة: شبكة المعلومات الدولية، جريدة الصين اليوم، العدد 10، تشرين الأول 2001..http://www.China Today.com.cn

تعظيم مصالح الصين الاقتصادية في منطقة آسيا- الباسفيك[1]، الثاني التعاون مع المنتدى يعد قوة دافعة لعملية الإصلاح الداخلي في الصين والانفتاح فضلاً عن وضع أسس المعرفة الضرورية والعملية لإنشاء إستراتيجية للتعاون الاقتصادي الإقليمي وكما يعد المنتدى قناة لمشاركة الصين في عملية العولمة الاقتصادية في العالم والاقتصاد الإقليمي[2]، الثالث تعزيز التبادل السياسي مع الأعضاء الآخرين، إذ يقدم الاجتماع السنوي له الملتقى غير الرسمي لقادة الدول الأعضاء فرصة لدفع التعارف بين الصين والأعضاء الآخرين ويعطي للصين مناسبة التعريف بدورها وسياستها الخارجية[3].

فدورها مهم في مجال تحرير التجارة والاستثمار وتقليل الضرائب الكمركية بمبادرة ذاتية، فأعلنت في قمة اوساكا باليابان عام 1995 قرارها بتخفيض معدل التعريفة الكمركية على الواردات من عام 1996، وأعلنت في مؤتمر سوبيك بالفلبين عام 1996 تخفيفها على الواردات إلى نحو (15%) حتى عام 2000، وفي مؤتمر فانكوفر بكندا عام 1997 قررت الاشتراك في اتفاقية تكنولوجية المعلومات وتخفيض التعريفة الكمركية على المنتجات الصناعية إلى (10%) عام 2005، فضلاً عن إزالة العوائق غير الكمركية، وألغت نظام الحصص للواردات من السكر والمطاط الطبيعي والقطن وإخضاعها لتحصيل الرسوم الكمركية إبتداءً من عام 2000، وطبقت سياسة الحواجز غير الكمركية على (372) نوعاً من البضائع وفي مجال تحرير الاستثمار وصناعة الخدمات، وألغت التحديد الجغرافي للمؤسسات المصرفية بالاستثمار الأجنبي عام 1999، وسمحت بتعويم سعر صرف العملات الخارجية عام 2000، وبذلت في مجال التعاون التكنولوجي جهوداً مهمة لدفع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي. ففي مؤتمر بوغور بأندنوسيا عام 1994 دعت لعقد مؤتمر لوزراء العلوم والتكنولوجيا، وفي مؤتمر عام 1995 اقترحت تعزيز التعاون التكنولوجي وأن

(1) المصدر نفسه.

(2) Yu Xiaoyan, Impact of APEC on China and Future Prospects, APEC Study Center of Nankai University, China, 2009, p.7. In: http://www.iseas.edu.sg.

(3) تشاو جيانغ لين، أبيك وانفتاح الصين على الخارج، مصدر سبق ذكره.

يكون أحد المواضيع الأساسية لمؤتمر سوبيك بالفلبين عام 1996، فاقترحت إقامة منطقة العلوم والتكنولوجيا لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك. وفي مؤتمر كوالالمبور بماليزيا عام 1998 أُجيزت وثيقة (برنامج التعاون للصناعة العلمية والتكنولوجية لأبيك الموجهة للقرن الحادي والعشرين) وهو في الأصل اقتراح الصين[1].فساعد دورها المنتدى على تنفيذ أنماط مختلفة من التعاون الاقتصادي الإقليمي، لاسيما منذ عام 2001 لم تعد تعلق أهمية على التعاون متعدد الأطراف فقط بل والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف والإقليمي بطريقة متوازية، وبنت شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة بشكل تدريجي مع دول مثل (هونغ كونغ عام 2004، ومكاوعام2005، واتفاقية التجارة الحرة(APTA)عام 2005، وتشيلي عام2006، وباكستان عام 2007، ونيوزيلندا عام2008، وسنغافورة وبيرو عام 2009)[2]، وهي من الشركاء التجاريين لاقتصاديات دول المنتدى فأشارت الإحصائيات أنه عام 2005 وحدهُ بلغ إجمالي التجارة بين الصين وأعضاء المنتدى (960,8) مليار دولار نسبة زيادة (21%) عن العام 2004 محتلاً (67,6%) من إجمالي التجارة الخارجية الصينية. وفي المدة(كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر) عام 2006 بلغ إجمالي التجارة بين الصين ودول المنتدى (835,5) مليار دولار بزيادة ما نسبته (21%) عن الفترة نفسها من العام 2005[3].وانتقدت في قمة يوكوهاما اليابانية عام 2010 سياسة الحماية التجارية في منطقة آسيا- الباسفيك ودعت إلى عدم وضع حواجز جديدة أمام السلع والخدمات والاستثمارات ولاسيما إن قادة دول المنتدى اتفقوا على إقامة منطقة واسعة للتبادل الحر بدون حواجز كمركية من شرق آسيا إلى السواحل الأمريكية للمحيط الهادئ، ولتطبيق هذا المشروع رأى القادة أن من

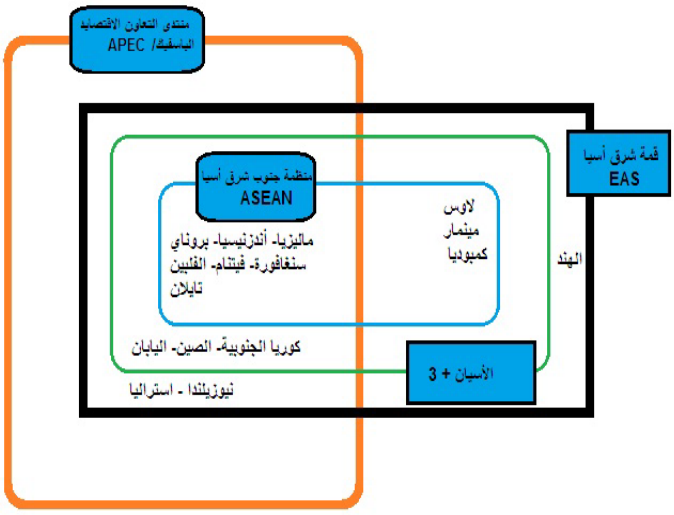
(1)تشاو جيانغ لين، أبيك وانفتاح الصين على الخارج، مصدر سبق ذكره.

(2)Yu Xiaoyon, Impact of APEC on China and Future Prospects, Op.cit, p.8.

(3) وكالة أنباء شيخو الصينية، التعاون الاقتصادي بين الصين وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك، 2006/11/16، شبكة المعلومات الدولية: www.Xinhuanet.com

الضروري الاستناد إلى مشاريع إقليمية قيد التنفيذ مثل (Aseant3)[*] و(Aseant6)[**] والشراكة عبر المحيط الهادئ[***]، وكلها مناطق للتبادل الحر تجري إقامتها لكن مساحتها الجغرافية أصغر[1]. وكما موضح في الشكل رقم (1):

الشكل (1): منطقة التبادل التجاري الحر التي تجري إقامتها في منطقة آسيا- الباسفيك



Source: BBC, China Criticizes The Policy of Trade Protection in The APEC, 14, November 2010, in: http://www.bbc.co.uk.

وتعد الهند عاملاً مهماً لمنطقة آسيا- الباسفيك نظراً لقوتها الاقتصادية، فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مناطق جنوب شرق آسيا وشرق آسيا من خلال مكانتها

(*) Aseant3: تضم دول جنوب شرق آسيا العشرة إلى جانب الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

(**)ASeant6: يضم كل بلدان جنوب شرق آسيا إلى جانب الصين واليابان وكوريا الجنوبية فضلاً عن الهند واستراليا ونيوزيلندا.

(***)تقتصر الشراكة عبر المحيط الهادئ على بروناي وتشلي ونيوزيلندا وسنغافورة. لكن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الانضمام إليها فضلا عن استراليا وماليزيا وبيرو وفيتنام.

(1) BBC, China Criticizes The Policy of Trade Protection in The APEC, 14, November 2010, in: http://www.bbc.co.uk.

كشريك حوار كامل في منظومة شرق آسيا/ ASEAN وعضو في قمة شرق آسيا/EAS، وعلى الرغم من ذلك لم تصبح عضواً في منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا-الباسفيك/APEC، على الرغم من أنها مستعدة لتكون جزءاً من النظام الاقتصادي الدولي[1]، جاء ذلك في اجتماع المنتدى عام 1997 بمثابة توجيه ضربة كبرى لعدم قبول عضويتها وقبول عضوية كل من (روسيا الاتحادية، وفيتنام، وبيرو) لأنها تريد من ذلك امتداد دورها الإقليمي يتجاوز منطقتها الإقليمية ومنافسة القوى الرئيسة لتحقيق توازن متعدد الأطراف، لكن تم فرض مدة عشرة سنوات وقفاً لإدراج أعضاء جدد في المنتدى، وأهم أسباب عدم قبول عضويتها نظراً للمشاكل السياسية الهائلة ولاسيما بين الهند وباكستان، وعدد من القيود الاقتصادية الداخلية، فهدفها من الانضمام لتكون احد الأطراف التي تتحكم في الاقتصاد الإقليمي، وإضفاء صفة الشرعية على سياستها (النظر إلى الشرق)لاسيما بعدان تجاوزت العقبات التي أعاقت اكتساب العضوية منذ عام 1998 من خلال تحرير السوق الهندي، وتشجيع الاستثمار، وأصبح لها الفرصة لطلب العضوية وإن المسألة مسألة وقت فقط، فالهند لها تأثير على المنظومة وعلى دولها، وهناك حقائق يمكن الاعتماد إليها هي: الأولى فهي وجهة استثمارية مهمة مع العديد من القطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي، والثانية تجارتها مع العديد من بلدان المنتدى، ويشمل السلع والخدمات، فنظرة فاحصة على إحصاءات التجارة يبين إجمالي صادرات الهند إلى دول المنتدى بلغ (47) مليار دولار عام (2005-2006) وارداتها من دول المنتدى وصلت قيمتها إلى (52) مليار دولار عام 2005-2006[2]، والثالثة وقعت على اتفاقيات التجارة الحرة مع منظومة جنوب شرق آسيا/ASEAN واتفاقيات للتعاون الاقتصادي الشامل مع دول سنغافورة وتايلاند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية على أساس ثنائي،

(1)TriditChakraborti and MohorChaleraborty, India and The Asia Pacific Region: Dilemma of A changing APEC Mindset, Asia Pacific Journal of Social Sciences. Special Issue No.1, December 2010, p.1.

(2)K KModi, India: APEC 'S Missing Piece?, CACCI Journal, Vol.1, 2008, p.4. in: http://www.Cacci.org.tw. Pdf.

والرابعة توجد فيها قوة الطبقة الوسطى الناشئة التي يبلغ عددها أكثر من (350) مليون وتزايد نفوذها الاقتصادي، مما توفر لأعضاء المنتدى أفضل سوق للزراعة وتطوير قدرتهم الاقتصادية[1].وتأكيداً لما سبق ذكر وزير الدفاع الهندي آنذاك (برانابموخارجي) عام 2006 عندما كان في سنغافورة قائلاً (إن الهند واحدة من القوى الآسيوية الصاعدة إلى جانب الصين واليابان في منطقة آسيا- الباسفيك، ولها علاقات متنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى مما يجعلها ذات دوراً حاسماً لضمان الاستقرار والحفاظ على السلام بصورة طويلة الأمد فضلا عن الحفاظ على التوازن الاستراتيجي)[2].

رابعاً:منتدى الآسيان الإقليمي (ARF)

يعد منتدى الآسيان الإقليمي أحد الملامح المهمة لتغيير البيئة الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو احد الصيغ الفاعلة في طريق بناء نظام إقليمي جديد، لذلك مضت منظومة جنوب شرق أسيا/ASEAN إلى تبني صيغة تعاون امني بين دولها في إطار تعاون سياسي-امني بعد ربع قرن من قيام المنظومة لمواجهة التحديات والأخطار ذاتياً[3]، فعقد المنتدى الذي تم البحث جدياً في إنشائه أوائل عام 1990 وأول اجتماع لهُ في عام 1994، الذي بدأ بثمانية عشر عضواً ليضم حالياً ثلاثة وعشرين عضواً ويشمل كل الدولفي منطقة آسيا- الباسفيك حتى الهند شرقاً، فضلاً عن كندا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية[4]. وهو يعد أحد جوانب الإطار السياسي- الأمني الذي تبنته دول المنظومة لتفعيل دورها في مرحلة ما بعد

(1) TriditChakraborti and MohorChakraborty, India and The Asia Pacific Region, op.cit, pp.8-9

(2) S.D. Muni, India's "Look East" Policy: The Strategic Dimension, Working Paper, Institute of South Asian Studies, Singapore, No.121- February 2011, p.21.

(3) خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001، 113.

(4) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو الخير، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص58.

الحرب الباردة سبيلاً لضم القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد وتفعيل الدور السياسي والأمني للرابطة في الإقليم وجعلها آلية لحل المشكلات القائمة وعدم تفاقمها فضلاً عن إيجاد التوازن بين القوى الإقليمية الكبرى[1]، وهناك جملة من الحقائق التي أدت دوراً في إنشائه، ولعل أهمها الانسحاب العسكري الأمريكي من المنطقة، وتنامي القوة الصينية، والنزاعات الإقليمية المستمرة، فضلا عن قضايا الاندماج الوطني[2].

فالصين انضمت إلى المنتدى لتهدئة المخاوف الإقليمية من نواياها المستقبلية، واستفادتها وتشجيعها لدول جنوب شرق آسيا في مقاومة الرغبة الأمريكية لربط التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة والالتزام بمبدأ حقوق الإنسان الذي تشعر فيه أن سياستها الداخلية هي المستهدفة منه، ونتيجة قبولا لمنظومة لعضوية فيتنام عام 1985 أثره السلبي على موقفها، فضلا عن ذلك العمل على مواجهة شبكة الترابطات العسكرية الأمريكية في آسيا[3].والمنتدى يعمل وفق النظام المعتمد في منظومة جنوب شرق آسيا الأولوية المطلقة للتشاور والإجماع، في حين أن الهدف الرئيس- وعبر الحوار- هو إيجاد درجة عالية من الراحة لجميع المشاركين، أما تثبيت الأمن فيكون عبر عملية تعتمد التشاور وبناء الصداقات، وحددت المجموعة ثلاث مراحل لعملها هي تطوير إجراءات بناء الثقة، ثم آليات الدبلوماسية الوقائية. فترتيبات حل النزاعات، حتى الآن لم تصل المنظومة في المرحلتين الأخيرتين إلى أي مستوى ذي شان جزئي، نظراً لرفض الصين التحرك في هذا الاتجاه، إذ لم تكن في البداية داعماً لفكرة المنتدى عندما طرحت للمرة الأولى في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مكتفية بالتعبير عن دعم مبهم لمفهوم قيام آلية أمنية إقليمية، ولكن عندما حضرت

(1)Emmer's Ralph, The Influence of The Balance of Power Factor with in The Asean Regional Forum, Contemporary South Asia, Vol.23, Issue.2, August 2001, p.6.

(2) أحمد الرشيدي، ماليزيا والأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، في هدى ميتكيس وحسن بصرى، ماليزيا وجنوب شرق آسيا، مصدر سبق ذكره، ص132-133.

(3) عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد129، يوليو1997، ص24.

عام1991للمرة الأولى لمؤتمر منظومة جنوب شرق آسيا/ASEAN كشريك استشاري، بدت أكثر التزاماً بما سيصبح لاحقاً نهج المنتدى. فاقتصر تخطتها الأصلية للمنتدى عام 1993 على إجراءات الحد الأدنى لبناء الثقة، وفرض القيود على حجم المنتدى، وعلى تحجيم دور روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وأيدت النظرة الضيقة لتفويض المنتدى على أنه يعيق النزاعات ويخفف حدة التوترات، لا أن يتعامل مع شؤون ذات صلة بالأمن القومي في المنطقة من خلال التدخل لأنه إذا سمح له التدخل في الصراعات الإقليمية سيتحول إلى منتدى امني نظامي بدرجة عالية. وهو ما أكدهُ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الصيني السابق (تشيان كيشين)، في الاجتماع الافتتاحي في بانكوك بتايلاند عام 1994 والخطاب الثاني لهُ عام 1997، أشار إلى (أنه إذ ارتكز المنتدى على المصالح والحاجات المشتركة لكل الأعضاء، يمكن لهُ أن ينجح في تعزيز التعاون الأمني وان يبقى على إجراءات بناء الثقة وألا ينتقل إلى ترتيبات الدبلوماسية الوقائية)، فمكامن القلق الحقيقي للصين في ما يتعلق بالمنتدى هي:الأولى إمكانية أن تصبح قضية تايوان ونزاعات بحر الصين الجنوبي جزءاً من مداولات المنتدى ويؤدي إلى تخريب الحلول لما يجب أن تكون عليه النزاعات الثنائية، الثانية خوفاً من أن يتحول المنتدى إلى موقع يتفق فيه الآخرون الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على الصين ومن ثم تطويقها واحتواءها، ويعمدوا إلى انتقاد برنامجها للتطوير العسكري أو سجلها في مجال حقوق الإنسان[1]، وفي عام 1997 أصدرت الآسيان والصين بياناً مشتركاً لإنشاء شراكة حسن الجوار والثقة المتبادلة الموجهة نحو القرن الحادي والعشرين وهذا يضع مساراً للعلاقات السياسية بينهما وأعقب ذلك تبادل الزيارات بين كبار قادة كل من البلدان ليعطي مؤشراً على أن الصين أصبحت لاعباً أكثر فعالية في المنتدى[2].ودعمت تطوير إجراءات لبناء الثقة ضمن نطاق المنتدى كتبادل الزيارات العسكرية بين المسؤولين

(1) باتيسغيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ص59-61.

(2) Sheng Lijun, China and Asean: Tango Together But Watch your Steps Please, Discussion Paper10, China Policy Institute, September 2006, p.4. in: http://www.nottingham.ac.uk.

العسكريين وتبادل المعلومات العسكرية، واستضافت برنامج للتدريب المهني المتعلق بالسياسة الأمنية لها عام 1999، واجتماع المنتدى لرؤساء الكليات العسكرية عام 2000، وندوة المنتدى للتعاون في مجال التحويلات الدفاعية عام 2001، إلى جانب ندوتها في تبويب السوقيات الدفاعية عام 2002 وتطور التعاون الأمني في مجالات الأمن غير التقليدية فوقعت في القمة السادسة ضمن نطاق المنتدى (البيان المشترك حول التعاون في مجالات الأمن غير التقليدية)[*]عام2002[1].وفي القمة السابعة للمنتدى في بالي بأندنوسيا عام 2003 وقعت على الشراكة الإستراتيجية للسلام والازدهار وأكدت على تعريف التعاون الأمني بينهما في ثلاث طرق: الأول الإسراع في تنفيذ البيان المشترك للتعاون في مجال القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية، الثاني تنفيذ إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، الثالث تعزيز السلم والأمن في المنطقة، وفي القمة الثامنة عام 2004 وافقت على خطة عمل مشتركة مع دول المنتدى لتنفيذ الإعلان المشترك حول الشراكة الإستراتيجية في مجال الأمن وخطة العمل تؤكد على الاتصالات رفيعة المستوى وإنشاء معاهدة لجعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية[2]، ودعمت اتفاقية التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا (RECAAP) في صيغته النهائية عام 2004، الذي ينص على التعاون الإقليمي من خلال إنشاء مركز تبادل المعلومات في

(*) إذ تواجه دول جنوب شرق آسيا قائمة طويلة من التهديدات الأمنية غير التقليدية وهي المشكلات البيئية التي تتنوع بين الكوارث الطبيعية والانبعاثات الخطرة وانتشار الضباب والتراجع الكبير في مساحة الغابات، فضلاً عن تهديد الاتجار في المخدرات وانتشار الايدز في جنوب شرق آسيا، والاتجار في البشر، والحركات الانفصالية والجماعات الإسلامية. لمزيد من التفاصيل ينظر: خديجة عرفة محمد، التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب آسيا، صحيفة الأهرام الرقمي، القاهرة، العدد44947، 2009/7/1، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.digital.ahram.org.eg

(1) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص63.

(2) Noel M.morada , Institutionalization of Regional Order: Between Norms and Balance of Power, in: Jun Tsunekawa, Regional order in East Asia: ASEAN and Japan Perspective, National Institute For Oefence Studies, Japan, 2007,p.34.

سـنغافورا، وبنـاء القـدرات والتـدريبات العسـكرية المشـتركة وتسـهيل تسـليم المجـرمين وتشجيع السفن على اتخاذ تـدابير الحمايـة، ودخلـت الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ عـام 2006 ووقعت عليها عام 2006، وفي عام 2008 أعلن مركز تبادل المعلومات الذي نشأ بنـاء عـلى الاتفاقية بأنه حصل على (50,000) دولار أمـريكي مـن الصـين وهـذا يصـب في مصـلحتها ويعزز وضعها في حالة استخدامها لمضيق ملقا.فضلاً عن أنها داعمة لمبادرة الأمن البحـري الإقليمي (RMSI)، الذي وقعت عليه عام 2004[1]. وأدت دور المضـيفة لأول مـرة لورشـة العمل الإقليمية في وزارة الدفاع ونوقشت فيها المخاوف المتبادلة للأمن بما في ذلـك فـرص التعاون الأمني البحري لاسيما الاعتماد المتزايد لها على ما يتم استيراده من الـنفط والغـاز وهذا يتطلب أمن الخطوط البحرية للاتصالات[2].وبناء على ما سبق ذكره فإنها استخدمت المنتدى كأداة للتوازن ولمنع كبح جماح الصين القوية وفي الوقـت نفسـه عـززت دور دول جنوب شرق آسيا في المنتدى الإقليمي عن طريق التضييق على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أما اليابان فإنها حريصة بعد انتهاء الحرب الباردة أن يكـون لهـا دوراً أمنيـاً في المنطقة لاسيما وإنها تتمتع بوضع خاص في إقليميها من الزاوية الأمنية فهي تعد مـن أكثر دول المنطقة حساسية للتهديدات الأمنية بحكم وضعها الدفاعي منذ عام 1945، وتثير تصوراتها وتحركاتها حساسية لدى دول المنطقـة بفعـل سـلوكها العسـكري قبـل عام 1945، فضلاً عن اشتباكها كطرف مباشر في نزاعات مختلفة مع روسيا جزر كوريل والصين جزر سنكاكو، كما إنهـا طـرف مـن إقلـيم فرعـي في آسـيا وبمـا تتضـمنه تلـك الأقاليم من مشاكل لذا فإنها تتابع بدقة ما يدور حولهـا ولـديها رؤى أمنيـة متطـورة تخدم مصالحها خصوصاً، لذا عمدت إلى إنشاء المنتدى والانخراط فيه سبيلاً لأن يكون العامل الأساسي لإضفاء صفة الشرعية على دورهـا الإقليمـي المتنـامي والحصـول عـلى

(1)YJ SitharaN.Fernando, China's Maritime Relation with South Asia: From Confrontation To Cooperation (Part Two), Indepent Strategic Analysis of Australia's Global interests, Strategic. Analysis Paper, 26 November, 2010, p.9.

(2) Noel M. Morada, Institutionalization of Regional Order: Between Norms and Balance of Power, Op.cit, p.34.

التأييد الإقليمي لمثل هذا الدور[1]. فاقترح وزير خارجيتها السابق (تاروناكاياما) إنشاء المنتدى عام 1991، وكانت دول منظومة جنوب شرق آسيا مترددة في تأييد الاقتراح بسبب انعدام الثقة وخوفاً من الدوافع اليابانية من وراء هذا الاقتراح، فهدفها أداء دور أكبر بين الولايات المتحدة الأمريكية والآسيان والصين والولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول جنوب شرق آسيا[2].فدورها يبدو كجزء من إستراتيجية لضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ولقبول دور أكبر لها في الأمن الإقليمي. وفي إشارة لمركز الدراسات الإستراتيجية الياباني ذكر فيه أنه ينبغي على اليابان تنفيذ مجموعة من الأدوار في المنتدى لتقييد النفوذ الإقليمي للصين ولروسيا الاتحادية، وتحت دور أمني جديد لا يمكن تحقيقهُ إلا بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق آسيا لكي تعمل على بروز دورها كلاعب إقليمي في إقامة نظام أمني جديد مستقر في جنوب شرق آسيا، وهذه النقطة تثير قلق الصين[3].فالتعاون الاقتصادي ينعكس في بناء الدور السياسي- الأمني لها في جنوب شرق آسيا ضمن نطاق المنتدى، فالعلاقات السياسية شهدت تقارباً بين اليابان ودول المنطقة للمدة(1990-2005) من خلال زيارات رؤساء الوزراء اليابانيين لدول جنوب شرق آسيا[4].فمصلحتها أن يكون هناك استقرار سياسي في المنطقة لاسيما في ظل وجود تهديدات التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة فأخذت زمام المبادرة وعقدت ندوة مع دول المنطقة لمناقشة ذلك عام 2000، وهذا ينم عن تقبل دورها السياسي الذي بدأ بالتزايد في سبيلاً لتعاون الأمني الإقليمي منذ عام 1992[5]،

(1)Emmer's Ralph, The Influence of The Balance of Power Factor with in The Asean, op.cit, p.6.

(2)Glenn D. Hook, Japan and The Asean Regional forum Bilateralism Multilater - alism or Supplementalism, 2001, pp.174-175. In: http://www.dijtokyo.org.

(3) Ibid, pp.179-181.

(4)Lai FoonWang, China-Asean and Japan- Asean Relation During The Post-Cold war Era, Op.cit,p.384

(5) Nishihara Masashi, Japan Political and Security Relation with Asean, in: Japan Center For International Exchange (ed.), Asean- Japan Cooperation: A foundation for East Asian Community, Japan Center For International Exchange, Tokyo, 2003, p.158.

واقترح رئيس الوزراء الياباني السابق (ريوتاروهاشيموتو) بـذل الجهـود المشـتركة مـع دول المنتدى لمكافحة (الإرهـاب) والقرصـنة والاتجـار بالمخـدرات وتـدهور البيئـة فاستضـافت المؤتمر الإقليمي الأول عام 2000 لمناقشة ذلك، واتفقـوا عـلى تبـادل المعلومـات وتـدريب الموظفين المناسـبين وتطبيـق هـذه الإجـراءات عـلى مراقبـة تهريـب المخـدرات والأسـلحة الصـغيرة[1]. وفي عـام 2002 اقـترح رئـيس الـوزراء اليابـاني السـابق (جونيتشـيروكويزومي) التعاون بين خفر السـواحل مـع دول المنتـدى فضـلاً عـن التبـادل المـنظم للزيـارات عـلى مستوى وزراء الدفاع منذ عام 1997 وعقدت اليابان محادثات مـع أندنوسـيا وسـنغافورة وتايلاند وماليزيا وفيتنام حول الأمن الإقليمي وأصـدرت بيانـاً مشـتركاً مـع المنتـدى حـول (الإرهـاب)[2]، وفي عـام2005قـدم رئـيس الـوزراء اليابـاني السـابق (جونيتشـيروكويزومي) (100) مليون دولار من أجل الوقاية من الأمراض، وتم توقيع معاهدة الصـداقة والتعـاون مع دول جنوب شرق آسيا عام 2005، وتعد خطوة إلى الأمـام في العلاقـات الأمنيـة معهـا. لكي لا تكون اليابان بعيداً عن ركب الصين التي وقعت على المعاهدة عام 2003[3].

أما الهند فإنها تنظر إلى المنتدى بأنه يعمل على تعزيز العلاقـات الثنائيـة وتحقيـق السلام والاستقرار في المنطقة، فإنها تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي سبيلاً لبناء الـدور السياسي- الأمني في المنطقة باعتبارها قوى كبرى مسـؤولة[4].ومشـاركتها في المنتـدى يعود بالنفع الأمني على الجانبين ويصبح في الوقت نفسه محفلاً للحـوار ولمسـاعدة الدول الإقليمية على التعاون الأمني لحل النزاعات وبناء الثقة فـيما بيـنهم، وللهنـد فائدة للعمل مع دول الأعضاء من أجـل خلـق نظـام عـادل يسـير باتجـاه التعـاون

(1) Lai Foon Wang, China-Asean and Japan- Asean Relation During The Post-Cold war Era,Op.cit, pp.384.

(2) Nishihara Masashi, Japan Political and Security Relation with Asean, Op.cit, p.161.

(3) Lai Foon Wang ,China-Asean and Japan- Asean Relation During The Post-Cold war Era,Op.cit, p.385.

(4) G.V.C. Naidu, Looking East: India and Southeast Asia, Paper Presented at the Instite of International Relations (IIR). Institute for Defense Studies and Analyses (IDSA), Second Conferenve, Taiwan, 27-28 October 2004,p.191.

لا التصادم لذا عمد كلا الجانبين إلى تكثيف الزيارات المتبادلة لتطوير التقارب في القضايا الأمنية. فدول جنوب شرق آسيا تنظر إلى الهند كقوة يمكن أن تؤدي دور الموازن للقوة الصينية ووجودها ضمان عدم هيمنة قوة إقليمية واحدة على جنوب شرق آسيا[1].إذ أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 ظهر التعاون والاتفاق بصورة متزايدة لمكافحة (الإرهاب) ومناقشة التحديات التي تحيط المنطقة بين الهند ودول جنوب شرق آسيا خصوصاً مع دول أندنوسيا والفلبين وسنغافورة وتم تطبيق الإعلان المشترك لذلك عام 2003 لاسيما بعد توقيع اتقافية الصداقة بين الهند ودول المنطقة[2]. وفيعام2004 اتسع نطاق العلاقات الدفاعية والأمنية مع دول المنتدى مدفوعاً بشكل رئيس تلاقي مصالحها الأمنية، والتغلب على التهديدات الأمنية غير التقليدية وهذا واضح من خلال تعميق التواصل بين القوات المسلحة لدول جنوب شرق آسيا والقوة العسكرية الهندية، وهذا التعاون العسكري يرجع إلى عاملين رئيسيين:الأول الصين القوة المتنامية اقتصادياً وعسكرياً مما دفع بدول جنوب شرق آسيا لمواصلة تطوير العلاقات مع الهند لتحقيق التوازن بين الأمن واحتواء قوة الصين العسكرية، والثاني التحوط ضد تضاؤل النفوذ الأمريكي الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا[3]. ودعمت مبادرات الأمن البحري فشاركت مع دول المنتدى في المناورات البحرية ميلانو قبالة جزر اندمان ونيكوبار التي عقدت عام 1995، وتجددت عام2010 وشملت كل من سنغافورة و اندنوسيا وماليزيا و بروناي وتايلاند وفيتنام[4].

(1)ArunaGopinath, The Strategic Relations of India-Asean in 12st century an Asean Perspective in: K-Raia Reddy, India and Asean Foreign Policy Dimensions For 21st Century, New Delhi, 2005, pp.142-143.

(2) محمد فايز فرحات، التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب آسيا، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد176، يوليو2009، ص6. شبكة المعلومات الدولية: http://www.alsyassa.com

(3)Bilver Singh, South east Asia-India Defense Relations in the Changing Regional Security Landscape, institute for Defense Studies and Analyses, India,IDSA Monograph Series No.4, May, 2011, ppp.17,51-52

(4) Ibid, p36

خامساً: منظومة شنغهاي للتعاون (SCO)

تأسست المنظومة في مدينة شنغهاي الصينية عام 2001 وتضم روسيا الاتحادية والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرقيزستان و أوزبكستان[1]، فضلاً عن حصول الهند وإيران وباكستان ومنغوليا صفة المراقب عام 2005، وسعى الدول الاخيرة للحصول على العضوية الكاملة فيها، يلاحظ أنها تضم في عضويتها دول أوروبا-آسيوية، وتسعى لتوسيع عضويتها في المستقبل[2].فهدف المنظومة هو حل المشاكل الحدودية بين الدول الأعضاء وتأمين وصيانة الأمن الإقليمي والاستقرار لمواجهة المشاكل الأمنية التي تهددها، فضلاً عن توسيع التعاون الاقتصادي في مجالات العلوم والتجارة والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي المجالات الأخرى[3]. فملامح الدور الصيني تجاه المنطقة بدأ في منتصف التسعينيات من القرن الماضي و بالأخص عام 1996 حينما تحركت لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاءت فكرة المنظومة وكان واضحاً أنها تستغل نفوذ روسيا الاتحادية للتحرك نحو المنطقة[4]، فتحاول من خلال المنظومة مقاومة وجود الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى بالتعاون مع روسيا الاتحادية، وأداة لها لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع

(1) علاء جمعة محمد، منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001، ص136.

(2) Alyson J.K. Bailes and Other's, The Shanghai Cooperation Organization, SIPRI Stockholm International Peace Research Institute, Policy Paper No.17, May 2007, p.1.

(3) جمال مظلوم، التعاون الصيني –الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد164، ابريل2006، ص62؛ نوار محمد ربيع محمد، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان21-22، 2010، ص123.

(4) لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 11أيلول2001، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدادان23-24، 2011، ص112.

الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً[1]. ودوافعها وراء هذا التحرك تتحدد في ثلاثة جوانب هي:

أ- المصالح الأمنية التي تتمثل في ثلاثة مستويات الأول ضمان التكامل الإقليمي لها ووحدة أراضيها، الثاني منع الجريمة عبر الحدود الشمالية والشمالية الغربية لها، الثالث تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة[2].

ب- المصالح الاقتصادية التي تتمثل في مجالات الطاقة والغاز[3]. لاسيما بعد انضمام الهند بصفة مراقب، وإعلان البلدين التعاون فيما بينهما في هذا المجال للحد من التنافس الذي يرفع الأسعار[4].

ج- المصالح السياسية توفر المنظومة آلية للتعاون بين الصين وروسيا الاتحادية، إذ لكل منهما مصالحه الحيوية في المنطقة ولجوءهما للمنظومة يعمل على تحقيق التوازن[5]، فساعد التغلغل الصيني في المنطقة على تحجيم نفوذ الولايات المتحدة الأميركية فيها متمثلاً في إغلاق القاعدة الأميركية في أوزبكستان عام 2006، ونجحت في استقطاب دول المنظومة ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة هناك و التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق

(1)باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص70.

(2) جبار علي عبد الله جمال الدين، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، النجف، العدد2، 2009، ص17.

(3)خديجة عرفة محمد، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قرارات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد7، مايو2005، ص1، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org.eg

(4) جمال مظلوم التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مصدر سبق ذكره، ص60.

(5) جبار علي عبد الله جمال الدين، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكرهُ، ص18.

بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فكثيراً ما يعلن زعماء المنظومة تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأميركية للصين[1].

وظهر دورها القيادي المهم في صياغة المبادئ النظرية التوجيهية للمنظومة عندما طرح الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) عام 2001 لأول مرة تعريفاً لروح شنغهاي التي تتمثل في الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام مختلف الحضارات والازدهار المشترك، ودفعت الصين لإضفاء الطابع المؤسسي على دورها ولاسيما بعد الهجمات في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 إذ شدد رئيس وزراء الصين السابق(تشورونغ جي) في اجتماع لرؤوساء ووزراء الدول الأعضاء أنه ينبغي صياغة ميثاق المنظومة[2]، واستضافت اجتماعاً خاصاً لوزراء خارجية الدول الأعضاء عام 2002 للبحث في تحديد مستقبل أفغانستان والحرب على (الإرهاب) وعبر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع بالدعم الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الأمر وقامت بإجراء المناورات العسكرية مع قرقيزستان عام 2002 ومع كازاخستان وقرقيزستان وروسيا الاتحادية وطاجكستان عام 2003 لمحاربة (الإهارب) وهذا يدل على تعزز دورها الأمني في المنطقة[3]، وتم افتتاح أمانة المنظومة في الصين عام 2004 وعملها تحت قيادة الصيني (تشانغ ده) شاهداً على دورها الحاسم في المنظومة[4]، وفي عام2005استضافت منتدى الدفاع والأمن حضرهُ ستة وعشرون من كبار المسؤولين العسكريين في الدول الأعضاء، وكان موضوع المنتدى النمو السلمي للصين والتعاون الأمني الإقليمي، وفي كلمة لنائب المدير العام لمكتب الشؤون الخارجية في وزارة الدفاع الصينية (جياغسياونينغ)

(1) لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2011، مصدر سبق ذكره، ص113.

(2) Alyson J.K.Balies and Other's, The Shanghai Cooperation Organization, Op.cit, p.48-49.

(3) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص79-81.

(4) Alyson J.K.Balies and Other's, The Shanghai Cooperation Organization, Op.cit, p.48-49.

أكد أن التعاون العسكري بين الدول الأعضاء وتلك التي ذات وضع المراقب في المنظومة لا يهدف إلى إقامة حلف عسكري ولن يهدد أمن أي دولة أو منظومة أخرى وهذا دليل على صعودها السلمي. وفتحت الصين اعتماداً تفصيلياً للمشترين بقيمة (900) مليون دولار للدول الأعضاء الراغبة بشراء بضائع صينية[1]. وفي اجتماع المنظومة للعام نفسه أكدت على مواصلة تطبيق الخطوات العملية لتعزيز التعاون والتضامن وقبلت توسيع المنظومة لتصبح ذات اكبر نطاق جغرافي في قارتي آسيا وأوروبا[2]. أماما يخص الجانب الاقتصادي فالتجارة الثنائية بينهما بلغت (12,146) مليار دولار أمريكي عام 2001 وارتفعت إلى (37,724) مليار دولار أمريكي عام 2005وقدمت الصين مبلغ مليار دولار على شكل قروض لجعل منظمة شنغهاي ناجحة[3].

وتعمل الهند على ترسيخ مكانتها ونفوذها كلاعب رئيس في التفاعل بين القوى الخارجية في المنطقة فضلاً عن وفرة موارد الطاقة هي دوافعها الرئيسة وراء وجود نفوذها المتنامي في المنطقة، ويعد حصولها على صفة المراقب في المنظومة دليلاً على إعطاء صفة شرعية لسياستها (النظر إلى الغرب) الذي بدأت به بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دول آسيا الوسطى[4].فانضمت إلى المنظومة عام 2005 وذكر رئيس الحكومة الهندية السابق (ناتوارسنغ) في خطابه باجتماع رؤساء حكومات الدول الأعضاء فيروسيا الاتحادية عام2005 (إن الهند لديها النية للقيام بدور نشط

(1) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص ص83-84.

(2) وزارة الخارجية الصينية، الصين عام 2006، ترجمة دار النشر باللغات الأجنبية، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص85.

(3)JiaQingguo, The Shanghai Cooperation Organization China's Experiment in Multilateral Leader Ship, in Washita Akihiro (ed), Eager Eyes Fixed Eurasia: Russia and Its Eastern Edge, Sapporo: Slavic Research Center, Hokkaido University, 2007, p.116.

(4)Teresitav C. Schaffer andVibhuti Hate, India's "Look West" Policy: Why Central Asia Matters, South Asia Monitor, Center for Strategic and International Studies, Washington, No.110, 5 September 2007, p.1.

لدعم مبادرات المنظومة للتعاون في مجال التجارة البينية والتعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وشدد على ضرورة تطوير وسائل نقلها فضلاً عن التعاون في المبادرات الرامية لمكافحة (الإرهاب))[1]، ووضعت مجموعات عمل حول هذا الموضوع الأخير مع كازاخستان وطاجكستان، وأجرت عدة مناورات عسكرية معهما ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001إلى جانب مراقبتها للجماعات الأصولية الدينية في أوزبكستان[2]. وأنشأت قاعدة عسكرية لها في طاجكستان عام 2002 وهذا دليل ملموس على تحرك الهند لبسط قوتها على المنطقة، ويجري نشر أسطول من طراز(ميج 29) القاذفة المقاتلة قرب العاصمة الطاجاكية دوشبنة لمحاربة (الإرهاب)[3].أماما يخص الجانب الاقتصادي فبلغت صادراتها إلى دول المنطقة (57,307) مليون دولار لعام (2005_2004)، في حين بلغت استيراداتها من دول المنطقة إلى الهند(167,159)مليون دولار للعام نفسه[4]. وهي تدرك أهمية هذا التجمع الإقليمي الذي تسمو أهميته على موقعه الجغرافي، فهي لا تساعد الهند في ارتباطها بدول المنطقة فحسب بل الارتباط بشركائها السياسيين والاقتصاديين الصين وروسيا الاتحادية في ضوء المصالح المشتركة وهو ما أكده وزير النفط الهندي (مورلي ديورا)في قمة المنظومة عام 2006 (إننا نثق بمستقبل شنغهاي للتعاون، وننظر إليها على إنها منظومة تهب للدفاع عن السلام والاستقرار في منطقتنا)[5]، لذلك تريد الانضمام الكامل لمنظومة شنغهاي نظراً للمصالح المتبادلة وموازنة النفوذ الصيني المتزايد والحفاظ على التوازن الاستراتيجي لاسيما بعد قبول باكستان في المنظومة

(1)Ibrokhim R. Mavlonov, Central Asia and South Asia: Potential of India's Multilateral Economic Diplomacy in Inter- Regional Cooperation, Journal Strategic Analysis, Vol.30, No.2, April-June2006, p.425.

(2)Teresita C. Schaffer, India's, India's, "Look West" Policy, Op.cit, p.2.

(3)GulshanSachdeva, India's Attitude Towards China's Growing Influence in Central Asia, China and EnraslaForun Quarterly, Vol.4, No.3, 2006, p.24.

(4)Teresita C. Schaffer, India's, India's, "Look West" Policy, Op.cit, p.2

(5) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في جمال سند السويدي، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص424.

بصفة مراقب جاء ذلك في تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الهندية (فيشنوبراكاش) عام 2010(بأنها تدرس شروط الانضمام الكامل إلى منظومة شنغهاي للتعاون والتمتع بحقوقها كاملةً لاسيما بعد رفع قرار وقف قبول أعضاء جدد في المنظمة عام 2010)[1].

أما اليابان فهي لا تتمتع بعضوية المنظومة ولا حتى بصفة المراقب ولكن لديها تأثير كبير في منطقة آسيا الوسطى لاسيما بعد صياغة إستراتيجيتها الإقليمية تجاه المنطقة عرفت دبلوماسية أورآسيا التي أعلنها رئيس الوزراء الياباني السابق (ريوتاروهاشيموتو)عام 1997 والتي وضعت الأسس لتعاون طويل الأجل في المستقبل فتحتوي على ثلاث مجالات رئيسة وهي: الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي فضلاً عن التعاون في مجال عدم الانتشار النووي، وتم إضفاء الطابع المؤسسي على دورها من خلال إنشاء المشروع الإقليمي الجديد المسمى(آسيا الوسطى + اليابان) وهي المبادرة التي أعلنها وزير الشؤون الخارجية آنذاك (يوريكوكاواجوتشي) عام 2004لاسيما وأن احد أهداف المنظومة تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء لتكون بمثابة منظومة للتبادلات المتعددة الأطراف في المنطقة[2].وفي عام 2004 منحت ما مجموعه (260) مليار- ين- أي ما يعادل أكثر من (2) مليار دولار كمساعدة إنمائية رسمية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة[3].وعام 2006 خلال الاجتماع الذي ضم وزراء خارجية الدول المشاركة في مشروع آسيا الوسطى+اليابان لتنفيذ وثيقة العمل التي اتفقت أطراف الحوار عليها والتي حددت اتجاهات التعاون بين اليابان ودول المنطقة وهي مواصلة

(1) وكالة نوفوستي الروسية، الهند تؤكد أهمية منظمة شنغهاي للتعاون بالنسبة للمنطقة، 14 تشرين الثاني 2010، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ar.rian.ru.

(2) Marat Nurgaliyev, Development of The Shanghi Cooperation and Diplomacy of Japan Towards The Central Asia, The Japan Institute of International Affairs, Tokyo, 2008, p.27.

(3) Christopher Len, Japan's Central Asian Diplomacy: Motivations, Implications and Prospects For The Region, The China and Eurasia Forum Quarterly, Vol.3, No.3, November 2005, p.142.

التعاون في الساحة الدولية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من اجل مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز التعاون والاستقرار على الصعيد الإقليمي من خلال دعم الجهود التي تبذلها دول المنطقة في المجالات الحيوية مكافحة (الإرهاب) والاتجار بالمخدرات، وإزالة الألغام المضادة للأفراد، والحد من الفقر والحد من أثر الكوارث الطبيعية والوقاية منها، وتفعيل التجارة الإقليمية فضلاً عن تطوير التبادل الثقافي وحقوق الإنسان، واتفق المشاركون على مواصلة تطوير المشاريع لاسيما خلق طرق جديدة لتصدير النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية عبر أفغانستان إلى المحيط الهندي وفي هذا الصدد تؤيد اليابان أنشاء مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الاتجاه الجنوبي وصولاً إلى أسواق جنوب شرق آسيا واليابان مستقبلاً فاهتمامها بالمنطقة ومشاكلها يحدد الدور المستقبلي لها وهذا يدل على أنها شريك في المنطقة، فدورها يعد دوراً تكميلياً للمنظومة[1]. فوجودها في المنطقة جنباً إلى جنب مع وجود منظومة يؤدي إلى رسم الواقع بعيداً عن الغرب سواء أكان جغرافياً أم سياسياً، ويُمكن لدول المنطقة تطوير قدرتها المتميزة الهوية مع روسيا الاتحادية والصين واليابان لتعميق التكامل الإقليمي في تلك المنطقة وفي الوقت نفسه تؤدي دور القوة الموازنة ضد المنظومة لاسيما وأنها منظمة أمنية فيها قوتين الصين وروسيا الاتحادية تعدهما دول المنطقة جزءاً متأصل في المنطقة فضلاً عن تخفيف تأثير المنظومة وهو أمر مهم لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لأن منع دخول هذه الدول الأخيرة بصفة مراقب يجعل الأمر أكثر صعوبة في إيجاد موطئ قدم أمن لها في المنطقة لاسيما في حالة إنشاء مجموعة الاتصال بين أفغانستان ومنظومة شنغهاي للتعاون/SCO لأنه يعمل على تطويق منطقة آسيا الوسطى وفي حال نجاحه يجعل المنظومة مهيمنة في المنطقة[2].

(1) Marat Nurgaliyev, Development of The Shanghi Cooperation and Diplomacy of Japan Towards The Central Asia ,op.cit, p.28-29.

(2) Christopher Len, Japan's Central Asian Diplomacy:Motivations Implications and Prospects For The Region, op.cit, p.145.

سادساً:قمة شرق آسيا(EAS)

يرجع أصل فكرة القمة إلى رئيس الوزراء الماليزي السابق(مهاتير محمد) لإقامة المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا(EAEG) عام 1990 ودوافع هذا الاقتراح هي: الأول ردة فعل رئيس الوزراء الماليزي إزاء ظهور الكتل التجارية في الاقتصاديات الغربية، التي تعدها عقبة أمام التجارة العادلة والحرة، الثاني الخوف من ظهور الكتل التجارية التي قد تمتص معظم الاستثمارات من دول مثل اليابان على حساب النمو والاقتصاديات النامية في آسيا[1].فاتفق قادة دول جنوب شرق آسيا على تأسيس آلية جديدة تحت اسم قمة شرق آسيا/EAS، انطلاقاً من مسار(الآسيان+3)الذي يضم دول جنوب شرق آسيا العشرة زائداً اليابان والصين وكوريا الجنوبية/APT[*] الذين اعتادوا على عقد قمة سنوية على مستوى القيادة منذ عام 1997 وتم عقد أول اجتماع لهذا المنتدى عام 2005، والذي يضم استراليا وبروناي والصين واليابان والهند وكمبوديا واندنوسيا ولاوس وماليزيا ميانمار ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام وكوريا الجنوبية[2].ومن المتوقع أن تؤدي القمة دوراً في بناء المجتمع الإقليمي في المنطقة. وكانت عملية إنشاء القمة متشابكاً مع سياسات القوى الكبرى في المنطقة ألا وهي الصين واليابان والهند[3].وتهدف القمة إلى تعزيز السلام والاستقرار والحوار بشأن القضايا الإستراتيجية والسياسية ذات الاهتمام المشترك[4].

(1) S.D. Muni, East Asia Summit and India, Working Paper, (ISAS) Institute Of South Asian Studies, No.13, 3 October 2006, p.3.

(*) ان جهود اليابان الدبلوماسية هي التي أدت دوراً في خلق إطار الحوار (الآسيان+3) عام 1997، والتي كان الهدف منها تجنب عزل الصين في آسيا، المصدر: احمد السيد عليبة، تأثير دبلوماسية الاقتصاد الصيني الجريء على اليابان، مجلة قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد9، سبتمبر2004، ص47.

(2) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكرهُ، ص65-66.

(3) Takashi Terada, Forming an East Asian Community: a site For Japan- China Power Struggles, Japan Studies, Vol.2, No.1, May 2006, p.7.

(4)East Asia Summit Research Initiative, 15/7/2011, in: http://www.aseansec.org.

فالصين قوة اقتصادية كبرى في شرق آسيا ودول المنطقة لديها مصلحة قوية في تشكيل مجموعة شرق آسيا الإقليمية، واعترفت علناً بضرورة التعاون الاقتصادي والاستقرار والرخاء في شرق آسيا وهي أمور أساسية للرفاهية الاقتصادية لها، لاسيما مع نمو صادراتها منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية (WT0) عام 2001 وامتصاصها لتدفقات الاستثمار الأجنبي[1]. وشاركت في القمة كعضو مؤسسألا إنها اعترضت في البداية على انضمام الهند واستراليا ونيوزيلندا وأصرت على أن يكون الأعضاء فيها هم المشاركين أنفسهم في مسار(الآسيان+APT/3) لكن الاقتراح الياباني كان ينص على انضمام الهند واستراليا ونيوزيلندا في القمة وأخيراً قبلت الصين بذلك[2].واقترح رئيس مجلس الدولة الصيني (ونجياوباو) في القمة التي عقدت في الفلبين عام 2007على الدول الأعضاء اتخاذ خمس خطوات لبناء مجتمع شرق آسيوي متكامل وهي: الأولى تعزيز التخطيط الاستراتيجي بين الدول الأعضاء فيها، الثانية تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي مثل إنشاء منطقة تجارة حرة في شرق آسيا، الثالثة تعزيز التعاون الأمني في مجالات التعامل مع مكافحة (الإرهاب)والجرائم العابرة للحدود والكوارث الطبيعية، الرابعة توسيع نطاق التعاون الاجتماعي والثقافي في مجال التخفيف من حدة الفقر، الخامسة تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة لمكافحة مرض أنفلونزا الطيور وما شابه ذلك[3].

ودعمت اليابان القمة لتكون تكاملاً اقتصادياً بين الدول الأعضاء فيه مثل الاتحاد الأوربي لاسيما وأن المنتدى سيجلب فوائد لهم ليكون هناك سوق أكبر والمزيد من التجارة، وكانت دائماً تعترضها مسألة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها خشيت من أن تخسر دورها القيادي الإقليمي للصين في حالة عدم تعاونها مع الأعضاء في القمة لان الدول الأعضاء تنظر إلى دورها بمحمل الجد وموازن للدور

(1) Takashi Terada, Forming an East Asian Community, Op.cit, p.5.

(2) LidaMasafumi, Japan-China Relations in East Asia: Rivals or Partners?. In: LidaMasafumi (ed), China's Shift Global Strategy of The Rising Power, The National Institute For Defense Studies, Tokyo, 2009, p.129.

(3)Ibid, pp.130-131.

الصيني فانضمت أليها[1]، وأصرت على أن العضوية لا تشتمل أعضاء منظومة جنوب شرق آسيا/ASEANفقط ولكن أيضاً استراليا والهند ونيوزيلند المواجهة النوايا الصينية ولزيادة نفوذها الإقليمي من خلال اتخاذ زمام المبادرة في تشكيل اجتماع القمة[2]، وأكد رئيس الوزراء الياباني السابق (جونيتشيروكويزومي) في كلمة لهُ عام 2002 في سنغافورة عن(حماس بلده للمجتمع الشرق آسيوي الإقليمي وحث الدول على العمل معاً والتقدم معاً)، ودفعت باتجاه تبني النهج الوظيفي لتحقيق هذا المجتمع من خلال مجالات تحرير التجارة والمبادلات المالية[3].وتقترح شراكة اقتصادية شاملة في شرق آسيا المؤلفة من (16) دولة أعضاء القمة من أجل أداء دور رئيس في تشكيل النظام الاقتصادي الجديد الإقليمي في آسيا حسب ادعاء الصين الذي يسمح لليابان بوضع قواعدهُ[4].

أما الهند فإن دعوتها للقمة هي الاعتراف بنفوذها المتنامي بسرعة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بعد نجاحها في بناء علاقات متعددة الأوجه مع دول جنوب شرق آسيا والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى استناداً إلى سياستها النظر إلى الشرق، فأصبح من حقها أن تنظر إلى الأبعد من ذلك، ونتيجة لما سبق اعترضت الصين على إدراجها في العضوية لأنها تنظر إليها بمثابة منافس لها ليس في مجال الاستثمارات والأسواق فقط بل ولأسباب سياسية وأمنية[5].فإنشاء القمة هو إحياء لمبادرة الهند قبل ستين عاماً لدمج آسيامع بعضها، فبدأت بالتفكير في التكامل الآسيوي حتى قبل استقلالها عن الحكم الاستعماري البريطاني، إلا أن المبادرة تعثرت

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Sigit Witjaksono, Japan's Role in Responding to The Crisis in Southeast Asia and The East Asian Regionalism, Forum of International Development Studies, 27 August, 2004, pp.277-279. In: http://www.gsid.nagaya-u.ac.jp.pdf.

(2) Iida Masafumi, Japan-China Relation, Op.cit, p.140.

(3) Takashi Terada, , Forming an East Asian Community, Op.cit, p.5.

(4) Iida Masafumi, Japan-China Relations in East Asia, Op.cit, pp.140-141.

(5) G.V.C. Naidu, India and The East Asian Summit, Strategic Analysis, Institute for Defense Studies and Analysis, Vol.29, No.4, October 2005, p.715.

تحت ضغط الحرب الباردة[1]. وأكد رئيس الوزراء الماليزي السابق (عبد الله بدوي) في القمة التي عقدت في كوالالمبور بماليزيا عام 2005 (نحن نعتقد أن الهند بلاد للمراقبة، مع تحسن علاقاتها مع الجيران ولديها القدرة على كونها شريكاً مهماً في منطقتنا... ونحن يمكن أن نشجعها لأداء دورها من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في شرق آسيا، وللنهوض بالسلام والتنمية العادلة الدولية)[2].إلى جانب تأكيد رئيس الوزراء الهندي (مونموهانسنغ)عام 2006عشية قمة شرق آسيا أهمية اتفاقية التجارة الحرة لعموم آسيا في بناء مجتمع شرق آسيوي وقال(إن الهدف الأساس لاقتصاديات منطقتنا للعمل معاً موجود بالفعل، وهو الرغبة الذاتية لإنشاء جماعة شرق آسيا والجمع بين دول جنوب شرق آسيا والصين واليابان كوريا فضلاً عن استراليا ونيوزيلندا، لإقامة منطقة مواجهة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتوسيع الاتحاد الأوربي، وستكون رابطة ديناميكية وانفتاحاً شاملاً، وهذا لن يكون سهلاً ولا يمكن القيام به في يوم واحد)، فالهند ملتزمة لدفع المشاركة الاقتصادية مع المنطقة وبناءً على ذلك عملت على تخفيض المنتجات الموجودة في القائمة السلبية المستهدفة بالحماية من أجل التكامل الاقتصادي فضلاً عن سعيها إلى التكامل النقدي بين دول شرق آسيا، والتعاون في قطاع الطاقة، وهذا بالنتيجة يعزز مكاسب الرفاهية للدول الأعضاء[3].

وبناءً على ما تم ذكره فإن هذه الترتيبات والمنظومات الإقليمية تحاول القوى الرئيسة في القارة الآسيوية استغلالها لدعم نفوذها ودورها وتمثل دفعاً قوياً باتجاه إيجاد توازن استراتيجي متعدد الأطراف، لأنها تسمح بتقريب وجهات النظر بينها وإيجاد التوازن الاستراتيجي. فالصين تعمد إلى تأكيد أن جوهر دورها في الترتيبات والمنظومات لبناء بيئة سلمية تهدف في النهاية إلى خلق مجتمع آسيوي خالص وتعزيز العلاقات الاقتصادية ومواجهة التحركات والقوى الرامية للسيطرة والنفوذ والحد من

(1)G.Jayachandra Reddy, East Asia Summit: Interest and Expectations, international Journal of Peace and Development Studies, Vol.1, No.3, December 2010, p.39.

(2)S.D.Mumi, East Asia Summit and India Isas ,Op.cit, p.34.

(3)Ibid, ppp.36, 38- 40.

سياسات التحالفات الثنائية والابتعاد عن كل ما يسبب إثارة وقلق للبيئة الإقليمية فضلاً عن الحد من سياسات التسلح والإنفاق العسكري. أما اليابان فعملت على إيجاد عدد من الرؤى لكيفية بدء دور جديد يعمد إلى التعامل مع المتغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة كل ذلك دفعها إلى تبني سياسة آسيا أولاً قائمة على علاقات سياسية أكثر عمقاً وزيادة الارتباط الاقتصادي لذلك فهي أدركت أهمية وجود الآليات المتعددة الأطراف. أما الهند فتعد قوى رئيسة إلى جانب القوتين السابقتين الذكر فدورها يتحدد بشكل أو بآخر بمصالحها الإستراتيجية مع القوى الإقليمية الرئيسة لذلك أبدت توجهها نحو الترتيبات الإقليمية المتعددة الأطراف اهتماماً منها للحفاظ على التوازن الإستراتيجي ولمنع تفاقم المشكلات التي من الممكن في أي وقت تعمل على إخلال هذا التوازن.

الفـصـل الـرابـع

مستقبل أدوار القوى الآسيوية
في التوازن الاستراتيجي في آسيا

مستقبل أدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا

نظرة فاحصة للنظام الدولي ينبىء بثبات حقائق التغيير في سلم القوى الفاعلة فيه، فنشوء القوى الكبرى والعظمى والإمبراطوريات بقدر ما يؤشر مقومات بناء متجدد وتكون بحضورها وتواترها علاقات تميز في مسارات الأداء الإقليمي والدولي، فانه يؤشر في الوقت نفسه علاقات أفول وانحطاط قوى بعينها بعد أن لاح الوهن في قدرات وإمكانات وجودها، وهذا يؤكد القول أن القوى الإقليمية والدولية تنمو ككائن حي ويمر بمراحل البناء والنضج ثم الهرم والشيخوخة، وبناءً على ذلك فان السعي لاستشراف صورة المستقبل في أي مجال ما هو إلا محاولة لرسم صورة تقريبية للدور والاحتمالات التي ستكون عليها في المدة المقبلة من خلال الاستناد إلى معطيات الحاضر، فالصورة المستقبلية ستكون انعكاساً لما هو عليه الحال في الوقت الحاضر مضاف إليها أثار التغيير والعوامل المحيطة.

فإن آفاق المستقبل لأدوار القوى الآسيوية والمشاهد المستقبلية للتوازن الاستراتيجي ستنبثق من خلال حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة في عموم البيئة الإقليمية والدولية، ومن طبيعة أدوار القوى الكبرى في ظل بوادر الضعف التي بدأت تلوح في قوة الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما القوة الاقتصادية والذي يمثل عصب القوة في حياة آية قوى إقليمية ودولية تنوي السيطرة والقيادة والبقاء على قمة الهرم السياسي الدولي. لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: العوامل ذات التأثير المستقبلي في التوازن الاستراتيجي في آسيا.

الثاني: المشاهد المستقبلية لأدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا.

المبحث الأول

العوامل ذات التأثير المستقبلي في التوازن الاستراتيجي في آسيا

إن الحديث عن مستقبل أدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي وعن الاحتمالات المستقبلية لهذا التوازن، لابد من بيان أهم العوامل ذات البعد المستقبلي لهذه القوى، وانعكاس هذه العوامل في فعالية دور هذه القوى لتصميم الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في آسيا.

أولاً:العامل الاقتصادي

لأول مرة على مدار قرن مضى تسهم الاقتصاديات الصاعدة بأكثر من نصف إجمالي الناتج العالمي الخام قياساً بمؤشر القدرة الشرائية، وتأثير ذلك في القوة النسبية لاقتصاديات استقرت لها مفاتيح الهيمنة والسيطرة على العالم مثل أمريكا الشمالية وأوربا تلك القوى التي تتعرض للتراجع أمام هذه الاقتصاديات الصاعدة، وما سيخلفه ذلك من أثار بليغة على الطريقة التي سيتشكل بها التوازن الاستراتيجي الإقليمي والعالمي، وعلى طريقة تشكيل النظام الدولي وإمكانات استمراره أمريكياً وأوربياً وان أية قوة اقتصادية مهيمنة لابد أن تتحول سريعاً إلى قوة عسكرية مهيمنة استناداً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قوة اقتصادية ضخمة على المستوي العالمي طيلة سبعين عاماً قبل أن تتحول إلى قوة عسكرية مهيمنة[1].

أ- الصين:

1- على المستوى الداخلي:

يعتبر توقع المستقبل مهمة صعبة تحت أية ظروف وتصبح أصعب في حالة كون موضوع التوقع بلد قيل عنه ذات مرة الشي الوحيد المؤكد بشان الصين هو عدم

(1) بيتراسأوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص33.

التأكد[1]، فهي تسعى إلى توظيف قدرتها الاقتصادية للوصول إلى مرتبة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، إذ لفتت تجربتها التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات النمو منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي فاقت كل التوقعات، وتوجهت للانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار: ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني[2].

وهذا النمو السريع لاقتصادها سيستمر مستقبلاً ويعود إلى معدلات الاستثمارات العالية وتقف وراءها الإدخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية، والنمو السريع في حجم الإنتاج وهما عاملين مرتبطين الواحد بالآخر، وقاد الإصلاح الاقتصادي إلى فعالية مهمة دفعت إلى تسريع ومضاعفة مصادر الاستثمارات وبقى اقتصادها قوياً حتى في وجه الأزمات الاقتصادية، ويمكن إثبات ذلك عندما واصلت صعودها بعد الأزمة المالية العالمية لعامي1997و2008، وتجاوزت نسبة نموها الاقتصادية (9%)عام 2009[3]، وهذا أدى إلى أن تحتل المرتبة الثانية في القوة الاقتصادية في العالم عام 2010[4]، ففي دراسة مستقبلية أجرتها مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانية انه في حالة انحصار نسب نمو اقتصادها[*] بين(2,5_6,5)، فإن ناتجها المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011_2050) يكون كما موضح في الجدول (12):

(1) اوديد شينكاز، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص287.

(2) هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مصدر سبق ذكره، ص74.

(3) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص45.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكرهُ، ص190.

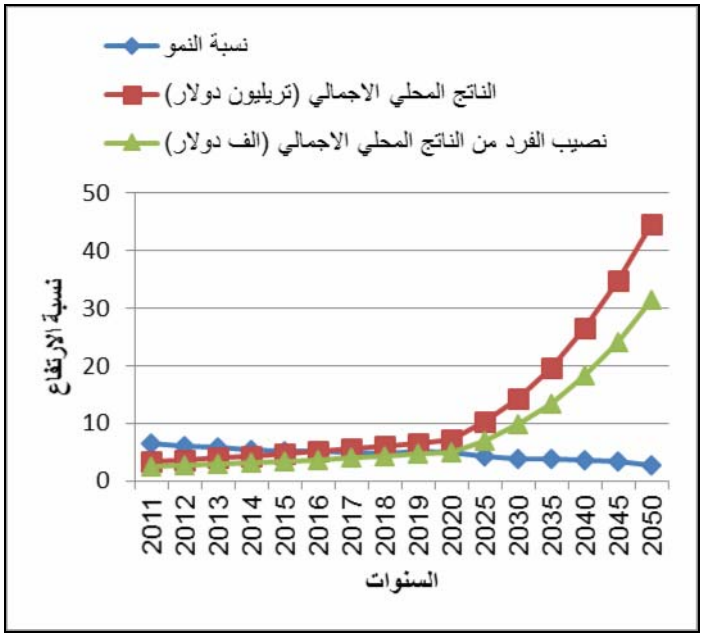
(*) إذ علمنا أن نمو اقتصادها في عام 2010، حقق نسبة نمو (10,3%) حسب تقرير صندوق النقد الدولي في للتوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2011، المصدر وكالة أنباء شينخوا، نسبة نمو الاقتصاد الصيني لعام 2011، الصين، 2011/4/12، شبكة المعلومات الدولية:http//www.arabic.news.cn

الجدول (12): مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجـمالي ونصـيب الفـرد منـه للمدة(2011-2050)

السنة	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
2011	6,4	3,316	2,453
2012	6,0	3,650	2,682
2013	5,8	4,002	2,922
2014	5,5	4,371	3,171
2015	5,2	4,754	3,428
2016	5,1	5,156	3,696
2017	4,9	5,589	3,981
2018	4,8	6,041	4,283
2019	5,1	6,538	4,613
2020	5,0	7,070	4,965
2025	4,2	10,213	7,051
2030	3,9	14,312	9,809
2035	3,9	19,605	13,434
2040	3,7	26,439	18,209
2045	3,3	34,799	24,192
2050	2,7	44,453	31,357

Source: Dominic Wilson and RoopaPurshoThaman, Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050,Goldman Sachs Global Economic, Paper No.99, October2003,pp.19-22.

الشكل (2):مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)



المصدر: اعتماداً على مصدر الجدول رقم (12).

فضلاً عن ذلك تعد لاعباً رئيساً في العديد من النواحي، فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، وأكبر مصدر في العالم، وأكبر منتج للصلب، والغازات الدفينة، فضلاً عن كونها أكبر سوق للسيارات في العالم[1].ويتطلب أي اقتصاد متسارع في النمو مزيداً من الطاقة لذلك تشير توقعات معهد الطاقة الياباني إلى ان الصين ستكون مسؤولة عن(18%) من مجموع استهلاك الطاقة في آسيا عام 2030 مقارنة

(1) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص45.

بنسبة(14%) عام 2004 لإدامة نموها الاقتصادي[1].فالصين تتمتع بقدرة اقتصادية كبيرة تمكنها من أداء دور مؤثر في التوازن الاستراتيجي، ويعزز دورها ومكانتها إقليمياً ودولياً في القرن الحادي والعشرين

2- على المستوى الإقليمي:

مكن امتلاك الصين لمقومات المنافسة مع الكبار من التطلع إلى استعادة المكانة الطبيعية لدولتهم على المسرح الإقليمي والدولي، والتي يرون أنهم فقدوها ولابد من استعادتها وتوحي أرقام النمو الاقتصادي بأن صعودها متواصل دون توقف، إذ تقتضي الحكمة الصينية بأن لا خشية على من يسير ببطء وإنما الخشية على من يراوح مكانهُ.لذلك تخطو بخطى ثابتة نحو الصناعة بقوتها الإقليمية الكبرى[2]، وسعت إلى إقامة علاقات اقتصادية متميزة مع محيطها الآسيوي[*]في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، فضلاً عن اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها أو تجري التفاوض بشأنها مع دول جنوب شرق آسيا وساهمت المنطقة الآسيوية بدرجة كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للصين بنسبة(56%) عام 2006 بما يظهر ارتفاع درجة التكامل الاقتصادي[3]، وبلغ حجم التجارة بين الصين وجنوب شرق آسيا(136,5) مليار دولار في النصف الأول لعام 2010 بزيادة (55%)عن عام 2009، وهذا يدل على قوتها الاقتصادية في مساعدتها لجيرانها الإقليميين[4]، وطورت المحور الاقتصادي في علاقتها مع اليابان القوة الآسيوية المنافسة لها

(1) كاتسوهيكو سويتسو جو، تحالفات الطاقة في آسيان+3 والتعاون الإقليمي: نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا، في جمال سند السويدي وآخرون، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص239.

(2) هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية، مصدر سبق ذكره، ص77.

(*) وهو ما تم توضيحه في (الفصل الثالث، المبحث الثاني).

(3) عبد الحميد رضوان، التجربة الصينية في تنمية الصادرات، ج1، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، وزارة التجارة الخارجية، دبي، العدد2، 2009، ص15.

(4) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مصدر سبق ذكره، ص100.

فتشير التقارير الدولية أنه عام 2009 احتلت المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان بواقع(22,2%)[1].فالنمو الاقتصادي لها ينعكس في أن يكون لها مجالاً لأن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً وتوفير قيادة أقوى في مجال التكامل الاقتصادي في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، وهذا يجعلها آخر إوزة في نظرية الإوز الطائر[*]باعتبارها تعمل في مجال الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة[2]، فضلاً عن ذلك تعد ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وعمدت إلى توطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع محيطها الإقليمي لتعزيز دورها مستقبلاً، وتفعيل قدراتها وفاعليتها الاقتصادية لتحقيق طموحها الساعي إلى تحقيق نظام إقليمي خاضع لها للانطلاق نحو السعي إلى تحقيق القوة العظمى لها، بدليل ما صرح به الرئيس الصيني(هو جين تاو)في ملاحظات أدلى بها مؤخراً انه في عام 2020 (يتكامل اقتصاد بلاده بدرجة أوثق مع الاقتصاد الآسيوي، مما يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الشراكة يتميز بالمنافع المشتركة والمساندة المتبادلة) وتتيح هذه الشراكات أن تجد أرضية وسطاً بين الحلفاء التقليدين والخصوم وتمكنها

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره، ص76.

(*) وضع تصورها الاقتصادي الياباني(اكاماتسوكانامي) عام 1937 ثم ذاع صيتها على يد (برسو كامنغز)عام 1984 وتصور النظرية النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا بآسراب الإوز تأتي في مقدمتها اليابان باعتبارها قائدة، ثم يليها في السرب الأول كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم يليها السرب الثاني ويضم ماليزياوتايلاند واندنوسيا، ثم يليها السرب الثالث ويضم كمبوديا وفيتنام.لمزيد من التفاصيل ينظر:كمال عايشي، نظرية الإوز الطائرة الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد6، كانون الأول2009، ص214.

(2) Tan Kim Song and Khor Kim Song, China's Changing Economic Structures and its Implications for Regional Patterns of Trade Production, Singapore University, paper No.23, November 2005, pp. 2-3.

(3) سنية الفقي، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، مصدر سبق ذكره، ص115.

من التصدي للمخاوف من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية دون إلى اللجوء إلى البديل الذي يعتمد على المواجهة المباشرة[1].

3- على المستوى الدولي:

إن الصين في سعيها إلى حماية المكانة والدور التي حققتهما كقوة كبرى في شرق آسيا بل وآسيا، تمهد للمشاركة في هندسة النظام الدولي بأكمله، وإعادة صياغته من جديد من خلال تأثيرها الفعال أو من خلال هيمنتها على إقليم شرق آسيا لتزاحم القوى العظمى على العالم كلهُ على أساس أنهُ لم يبقَ أمامها إلا الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن تفكيكها بانخراط الصين السريع في عملية العولمة واكتساحها الاقتصادي للأسواق العالمية، فيما وراء الأفق الإقليمي لان التوازن الاستراتيجي الجديد يعتمد على القوة الاقتصادية والعسكرية[2]، فأصبحت تعرف بمصنع العالم من كثرة ما تنتج وباتت تمتلك فوائض مالية ضخمة. وتدرك أهمية العامل الاقتصادي في إطار المستوى الدولي ولاسيما مع الدول ذات التأثير الاقتصادي الكبير في السياسة العالمية. ونتيجة لتلك الأهمية تضاعف حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ستة أمثال للمدة (1990-2005)، وأصبحت الشريك التجاري الرابع للولايات المتحدة الأمريكية، فالصين بحاجة أكثر للولايات المتحدة الأمريكية إذ تمثل سوقاً حيوية لا غنى عنها لصادراتها التي تعد المحرك الأساسي لاقتصادها، وتقوم الصين بتصدير (21,5%) من إجمال صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترتفع هذه النسبة إلى(30,4%) إذا أضفنا إليها صادرات هونغ كونغ وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية المنفذ الأول لصادراتها[3].

(1)تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص444.

(2) YoshihideSoeya, An East Asian Community and Japan- China Relations, East Asia Forum. 10 may 2010, in: http://www.east asia forum.org.

(3) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي.. مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص82.

الجدول (13): مجموع صادرات الصين من السلع للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2005-2011)*(مليون دولار أمريكي/على أساس الاسمية)

السنة	مجموع الصادرات
2005	243,470,1
2006	287,774,4
2007	321,442,9
2008	337,772,6
2009	296,373,9
2010	364,943,9
2011	148,578,0

* مجموع صادرات السلع من الصين للولايات المتحدة للأشهر الخمسة الأولى لعام 2011.

Source: http://www.census.gov/trade.froeign with China.

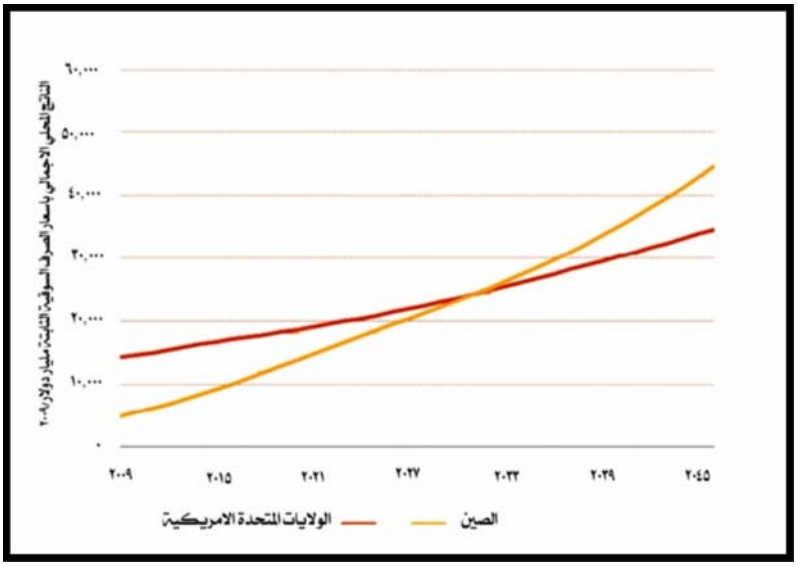
وفي عام 2010 أعلنت مصادر ألمانية أن الصين نجحت في إزاحتها عن تصدرها الدول الصناعية المصدرة، فوفق بيانات صينية ذكرت أن تجارتها الخارجية حققت نمواً بنسبة (44,4%) في عام 2010 على أساس سنوي، وبلغ أجمالي الصادرات الصينية (1,20) تريليون للعام نفسه مقارنة بالصادرات الألمانية التي تعد أكبر اقتصاد أوربا التي بلغت(1,12) تريليون دولاراً، لتواصل الصين صعودها إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى[1]، وتؤكد الدراسات المستقبلية أن الاقتصاد الصيني عام 2020 المقيس بمعدلات صرف تكافؤ القوى الشرائية سيكون معادلاً لاقتصاد الولايات

(1) ضرغام الدباغ، الصين: المكانة والتأثيرات السياسية والاقتصادية، صحيفة المتوسط اون لاين، لندن، العدد 448، 2011/7/18، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.mutawasset online.com

المتحدة الأمريكية[1]، ويصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عـام 2032، وتتضـاعف أهميتـه بحلول عام 2050[2]. وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

الشكل (3): تفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي



Source: The World in 2050,The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January 2011.in http://www .pwc .co .uk/economics.

وبناءً على ما سبق فإن اقتصاداً صينياً ذا حجم يبلـغ ضـعف اقتصـاد الولايـات المتحدة الأمريكية يمنحها زعامة تجارية ومؤسسية عالية في التجارة، وستتصدر صـوغ أنماط التجارة والاسـتثمار وسـتحدث التقلبـات في طلبهـا الـداخلي تموجـات في أنحـاء العالم وتكون أسواق الأسهم فيها أضخم أسواق العالم وتؤثر تـأثيراً شـديداً في المعـايير

(1) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديـد، مصـدر سـبق ذكره، ص443.

(2) حسين علاوي خليفة، الطاقة وآثرهـا في مسـتقبل العلاقـات الصـينية- الخليجيـة، مجلـة آراء حـول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد80، مايو2011، ص36.

العالمية المتعلقة بالتدفق الإلزامي بالمعطيات وستعطيها هباتها التجارية والمالية السخية حق الدخول إلى رؤوس الأموال الوطنية في جميع بقاع العالم ويتدفق نفوذها المالي إلى كل بعد من أبعاد العلاقات الدولية، إذا علمنا أن مساهمتها المستقبلية لنمو الناتج الإجمالي العالمي للمدة (2010-2020)ستكون بنسبة (1,4%)[1].

ب- اليابان:

1- على المستوى الداخلي:

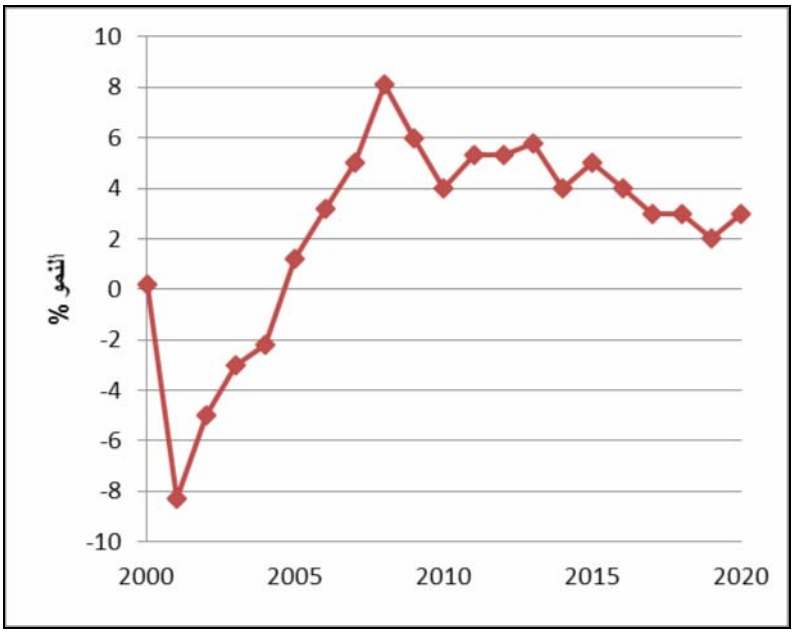
أما اليابان على الرغم من أنها تراجعت إلى المرتبة الثالثة في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أنها لا تزال تعتبر قطباً اقتصادياً وتحتل مركز الصدارة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل التي تدعم هذه المكانة وهي: استمرار فائضها التجاري، وإنها دولة دائنة في العالم، ومتفوقة في منح المساعدات فضلاً عن تميزها التقني والكفاءة المتميزة لعمالتها، فبدأ التحسن في تطورات النشاط الاقتصادي لها بحلول ربيع 2009 واستمرت لحد الآن، ويرجع ذلك إلى زيادة في الصادرات وتدابير السياسة العامة لتشجيع بيع السلع الاستهلاكية المعمرة الصديقة للبيئة. وهذا يشير إلى خروج اقتصادها من ركوده الذي أصابهُ في نهاية التسعينيات من القرن لماضي، ووفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي فإن اقتصادها نما بنسبة (4,3%) عام 2010[2]، ووصل إجمالي الناتج المحلي الداخلي الياباني إلى(5,474,2)تريليون دولار بحسب إحصاءات نشرتها الحكومة اليابانية، وهذا يأتي بعد صعود الناتج المحلي الداخلي للصين إلى(5,878,0)تريليون دولار للعام نفسه، غير أن إجمالي الناتج المحلي الداخلي للفرد فيها يبقى أعلى بعشرة أضعاف منهُ في الصين، وأكد الخبير الاقتصادي الياباني (ناوكيموراكامي) أن النمو الياباني في طريق الانتعاش اعتباراً من الفصل الأول من العام 2011ما سيجنبها من العودة إلى الانكماش وذلك بفضل الطلب على سلعها من الخارج لاسيما الولايات

(1) The Conference Board, Global Economic Out Look 2011- Key Results, P.3. in: http://www.Conference Board.com.

(2) MassakiShirakawa, Toward aRevitalization of Japan's Economic, Op.cit, p13.

المتحدة الأمريكية وسيستمر ذلك مستقبلاً[1]. والشكل رقم (4) يوضح أداء الاقتصاد الياباني حتى عام 2020.

الشكل (4): أداء الاقتصاد الياباني للمدة (2000-2020)



Source: Naval Postgraduate School, Systems Engineering and Integration Study Group, Future Military Force Possibilities Study 2001-2021 (Korea – Australia – Japan), A Strategic Discussion of National Security Evolution, March 2001, p. 5: 159.

وإن اقتصادها استفاد من إجراءات تحريك الاقتصاد بقيمة ستة الألف مليار-ين-أي ما يعادل (53,5 مليار يورو)، التي أقرتها الحكومة اليابانية في نهاية عام 2011، لمكافحة هبوط الأسعار المتواصل منذ مدة عامين في الأرخبيل[2]، وفي دراسة

(1) صحيفة العرب الاقتصادي، الصين تزيح اليابان من مرتبة ثاني قوة اقتصادية في العالم، قطر، الثلاثاء، العدد4615، 2011/12/15، ص12.

(2) صحيفة العرب الاقتصادي، الصين تزيح اليابان من مرتبة ثاني قوة اقتصادية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص2.

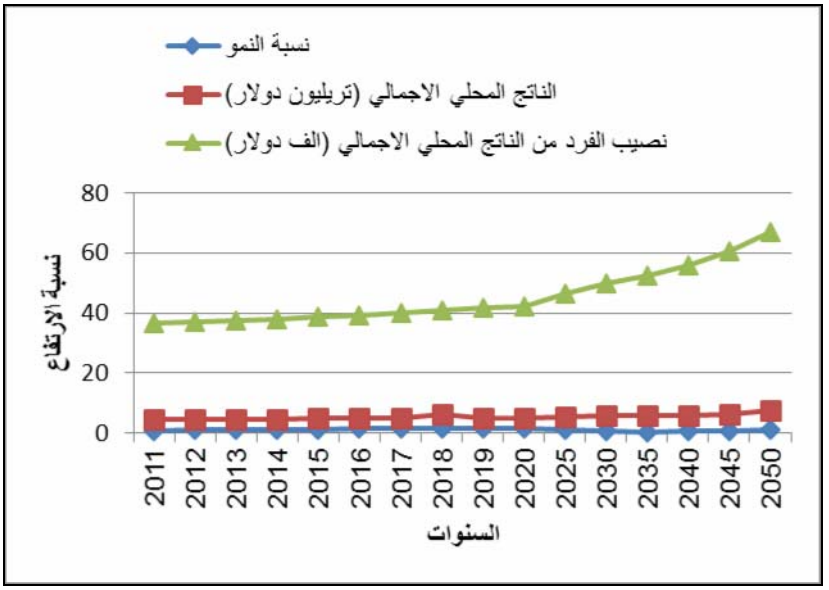
مستقبلية أجرتها مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانيـة انـه في حالـة انحصـار نسـب نمـو اقتصادها بين (0,8- 1,5)للمدة (2011_2050)، فإن ناتجها المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه يكون كما هو موضح في الجدول رقم(14):

الجدول (14): مستقبل نمو الاقتصاد الياباني والناتج المحـلي الإجـمالي ونصـيب الفـرد منـه للمدة(2011-2050)

السنة	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)
2011	0,8	4,638	36,516
2012	1,0	4,683	36,942
2013	1,1	4,736	37,442
2014	1,3	4,795	38,016
2015	1,3	4,858	38,626
2016	1,4	4,925	39,292
2017	1,5	4,999	40,032
2018	1,5	6,196	40,795
2019	1,4	5,146	41,561
2020	1,4	5,221	42,359
2025	1,0	5,567	46,391
2030	0,6	5,810	49,944
2035	0,2	5,881	52,313
2040	0,7	6,039	55,721
2045	0,9	6,297	60,454
2050	1,3	7,664	66,805

Source: Dominic Wilson and Roopa Pursho Thaman, Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050,Goldman Sachs Global Economic, Paper No.99, October2003,pp.19-22.

الشكل (5): مستقبل نمو الاقتصاد الياباني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-050)



المصدر: اعتماداً على الجدول رقم (14).

ولإدامة نموها الاقتصادي فتحتاج إلى الطاقة، لذلك فهي مسؤولة عن(9%)من مجموع استهلاك الطاقة في آسيا عام 2030[1]، وكل ما سبق ذكره يعد دليلاً على ما أكده رئيس الوزراء الياباني السابق (شينزوآبي) بعد توليه للسلطة عام 2006، رافعاً شعار (اليابان الجميل وهي يابان تمجد الثقافة والتقاليد والطبيعة والتاريخ، ويابان حرة ومنضبطة ومليئة بالحيوية والنشاط، من أجل مواصلة النمو في المستقبل، وأكد في أول اجتماع له أمام البرلمان الياباني أن حكومته في سعيها لإيجاد اليابان الجميلة تسعى

(1) كاتسوهيكو سويتسو جو، تحالفات الطاقة في آسيان+3 والتعاون الإقليمي: نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص239.

بكل جهدها للحفاظ على معدل نمو اقتصاد مرتفع، وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء)[1].

2- على المستوى الإقليمي:

تهتم اليابان بمختلف الجوانب والاهتمامات الخاصة بالإقليم الآسيوي لاسيما الجانب الاقتصادي، وهدفها في ذلك هو أن تقوم بدور حلقة الاتصال وأداة للتنسيق بين الدول الصناعية الجديدة في آسيا والدول الصناعية في الغرب، وذلك من أجل تدعيم النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي[2]، فتمثل مصدر عون مالي لمعظم دول شرق وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا بما فيها الصين ويصل مجموع مساعداتها السنوية نحو عشرة مليارات الدولارات وينظر إلى علاقاتها الآسيوية باعتبارها ضرورة لا غنى عنها لأي من الأطراف[3]، لاسيما وان اقتصادها شهد نمواً فاق حد التوقع في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى الصين والهند وفيتنام ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، بعد الانحسار الذي أصابه بدليل أن إحدى شركاتها (ميتسوبيشي) التي تصنع السفن ومحطات الكهرباء والمعدات الثقيلة تهدف إلى زيادة حصتها في التبادل التجاري على المستوى الإقليمي ليصل بحلول عام 2014 إلى (63%) بعدما كانت لا تتجاوز (36%) عام 2009. وهذا يدل على أهمية تعافي اقتصادها على المستوى الإقليمي وأهمية البيئة الإقليمية لإنعاش اقتصادها، وسجلت زيادات في حجم تجارتها مع دول شرق آسيا مثل تايلاند و أندنوسيا وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية والصين عام2010 لتصل إلى (55,28) مليار دولار، (44,18)

(1) أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة إعادة التفكير في الدور الخارجي ، مصدر سبق ذكره، ص99.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات (رؤية أولية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد101، يوليو1999، ص90.

(3) عبد الجليل المرهون، اليابان وخياراتها الإقليمية، صحيفة الرياض، السعودية، العدد15397، 2010/8/20.شبكة المعلومات الدولية:http//www.alriyadh.com

مليار دولار، (40,36) مليار دولار، (75,50) مليار دولار، (90,95) مليـار دولار، (303,10) مليار دولار على التوالي مسـجلة الصـين الشريـك الأكـبر لليابـان عـام 2010 أي مـا يعـادل (20,7%) من تجارتها مع العالم[1].

3- على المستوى الدولي:

بدأت اليابان ومنذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بصياغة رؤية جديـدة لتأثيرها القيادي في النظام الدولي الجديد الذي ترى فيه أنها دولة متبوعة وليسـت تابعـة لتأخذ مكاناً ريادياً عالمياً وذلك من خلال توظيفها لقدرتها الاقتصـادية لتسـتمر في النهايـة جزءً من الركائز الاقتصادية العالمية[2].

فتعد من الناحية الاقتصادية واحدة من أكـثر الـدول تقـدماً في العـالم، وهـي حالياً في المركـز الثالـث كقـوة اقتصـادية عالميـة بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصين من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي حسـب تعـادل القـوة الشرائيـة، وفي دراسة مستقبلية فإنها ستأخذ المرتبة الرابعة عـام 2020 مـن حيـث إجـمالي النـاتج المحلي حسب تعادل القوة الشرائية، وعلى الرغم من ذلك فإنها من ركائز الاقتصـاد العالمي[3].وأعلنت حكومتهـا بـأن نسـبة النمـو في الربـع الأول مـن عـام 2010 بلـغ (4,9%) وتفوقت على نسبة نمو الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي التي بلغت نسبة (3,2% و0,8%) على التوالي[4]، ونمت تجارتها العالمية عـام 2010 بنسـبة (29,33%) لتصـل إلى (1,464,34) تريليـون دولار، مقابـل(1,132,25) تريليـون دولار عـام 2009، وبلغت صادراتها إلى لولايات المتحدة الأمريكية (770,00) مليار دولار عـام

(1) يوكوهاياشي، دور اليابـان في تحقيـق اسـتقرار الاقتصـاد العـالمي، ترجمـة عـدنان توفيـق، صـحيفة الاتحاد، العراق، العدد75709، 2010/5/24. شبكة المعلومات الدولية:http//www.alittihad.ae

(2) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص70.

(3)The 10 Major Economies In The World 2020 – GDP Growth Projection.
in: http://www.blog.euromonitor.com.

(4) يوكو هاياشي، دور اليابان في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي مصدر سبق ذكره.

2010[1]، ونسبة مساهمتها في نمو الناتج الإجمالي العالمي للمدة(2010-2020) سيكون بنسبة (0,1)[2]، وتُعد من كبار المستثمرين في الاتحاد الأوربي وفي الوقت نفسه يُعد الاتحاد الأوربي في المرتبة السادسة لاستلام الصادرات اليابانية، إذ بلغت صادراتها إلى لاتحاد الأوربي (12,7) مليار يورو عام 2010[3].

فالقوة الاقتصادية اليابانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أخذت في التحسن بعد الركود الذي أصاب اقتصادها في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وهذا دليل على قوتها من الناحية الاقتصادية المستقبلية.

ج- الهند:

1- على المستوى الداخلي:

الهند لديها واحدة من أكبر الاقتصاديات وأسرعها نمواً في العالم، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين في معدلات النمو لاسيما وان نسبة نموها لعام 2010 كانت (8,3%)[4]، فبعد التوسع الاقتصادي السريع منذ عام 1990، حولها إلى ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان، الأمر الذي يؤهلها لتأدية الدور الاستراتيجي المستقبلي المهم في الإقليم الآسيوي[5]، وفي دراسة مستقبلية أجرتها مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانية انه في حالة انحصار نسب نمو اقتصادها بين (6,0- 2,7) للمدة (2011-2050) يكون ناتجها المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه كما موضح في الجدول رقم (15):

الجدول (15):مستقبل نمو الاقتصاد الهندي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)

(1) http://www.jetro.go.jp.

(2) The Conference Board, Global Economic Out Look 2011,Op.cit, p.3.

(3)Eu-Japan Trade Relations, 2010, in: http//:www.ec.europea.eu.

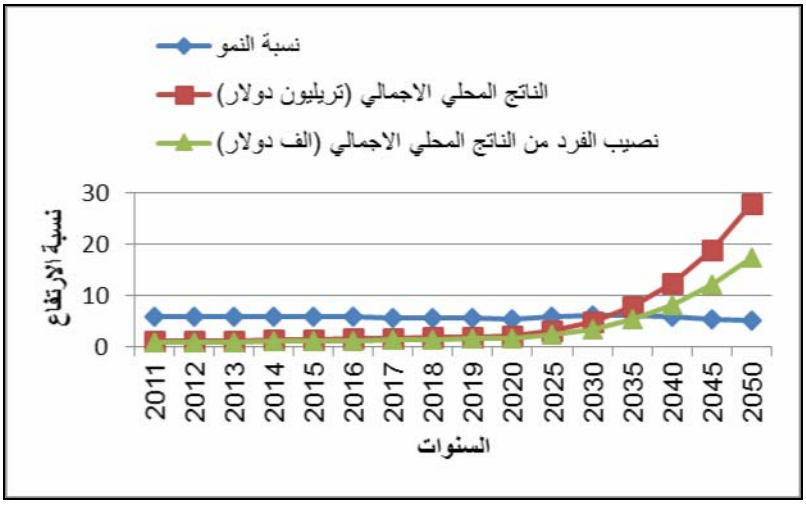
(4) أحمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص60.

(5) Michael F.mortin and K.Alankronstadt, India-U.S. Economic and Trade Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 31 August 2007, p.3.

السنة	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)
2011	6,0	1,011	864
2012	6,0	1,100	929
2013	5,9	1,196	998
2014	5,9	1,299	1,071
2015	5,8	1,411	1,149
2016	5,8	1,531	1,233
2017	5,7	1,659	1,321
2018	5,7	1,797	1,416
2019	5,6	1,945	1,516
2020	5,5	2,104	1,622
2025	5,8	3,174	2,331
2030	6,1	4,935	3,473
2035	6,2	7,854	5,327
2040	5,8	12,367	8,124
2045	5,4	18,847	12,046
2050	5,1	27,803	17,366

Source: Dominic Wilson and RoopaPurshoThaman, Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050,Goldman Sachs Global Economic, Paper No.99, October2003, pp.19-22; The World in 2050,The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January 2011.in http://www.pwc.co.uk/economics, p.12.

الشكل (6): مستقبل نمو الاقتصاد الهندي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)



المصدر: اعتماداً على الجدول رقم (15).

وتوقعت دراسة مستقبلية أخرى أجراها بنك دوتش بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، بأنه يشهد جملة من التطورات أهمها: ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى(6%)للمدة 2006_ 2020، فضلاً عن توسيع القطاع الصناعي لاسيما القائم على تكنولوجيا المعلومات[1]، فمع النمو الاقتصادي والديمغرافي تزداد الحاجة إلى الطاقة وخدماتها على نحو يجعلها أكثر الدول الصاعدة حاجة للطاقة بمعدل يزيد بنحو مرتين ونصف على المعدل السائد في الدول العظمى[2]، لذلك فهي

(1) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) لينا سريفاستافا وميجها شوكلا، وضع الطاقة الحالي واحتمالاتها المستقبلية في الهند، في جون ميتشل وآخرون، أسواق الطاقة الآسيوية: الديناميات والاتجاهات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص381.

مسؤولة عن (20%) من استهلاك الطاقة في آسيا عام 2030 مقارنة بنسبة (12%) عام 2004 لإدامة نموها الاقتصادي[1].

فالشرط الأساسي لاستشراف مستقبل القوة الاقتصادية لديها هو الاعتراف بمعالم التنمية الوطنية التي غيرت من واقعها الاقتصادي، وتفتح إمكاناتها أكبر من أي وقت مضى وهو الارتفاع السريع في مستويات التعليم، ومعدلات عالية من الابتكار التكنولوجي. فالهند تستهدف تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي التكنولوجي من (8,5%) إلى (9%) على مدى السنوات العشرين المقبلة الذي ينتج عنه مضاعفة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أربعة أضعاف والقضاء على نسبة الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبحلول عام 2020 فإن شعبها سيكون أفضل تعليماً وصحة نتيجة وصول القوة الاقتصادية لديها إلى مرتبة متقدمة[2].

2- على المستوى الإقليمي:

عمدت إلى توطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول المحيط الإقليمي في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا لتحقيق طموحها وتعزيز قدرتها وفاعليتها الاقتصادية، فهي تتمتع باقتصاد متشعب إقليميا، ونسبة مساهمة صادراتها وارداتها من السلع في الاقتصاد العالمي قفزت من (13%) إلى (25%) منذ عام 1993 فضلاً عن الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يسهم بحوالي (3%) من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل ويتخذ في تطوره منحى صاعداً باطراد[3]، الذي يحقق دخلاً يصل إلى (17) مليار دولار[4]، ووسعت تجارتها مع الصين التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري لها بعد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية، أما

(1) كاتسوهيكو سويتسو جو، تحالفات الطاقة في آسيان+3 والتعاون الإقليمي: نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص239.

(2) S.P. Gupta,India Vision 2020, Report of the Committeeon,Planning Commission Government of India, New Delhi, December 2002, pp. 2-3.

(3) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(4) ديتمرروذرموند، الهند: نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذكره، ص163.

اليابان فهي تعد سابع أكبر شريك تجاري لها، وأصبحت أسواقها عنصر جذب للشركات اليابانية فساهمت بحدود (31%) من إجمالي صادرات الهند وارداتها عام 2003 واتجاهها نحو اليابان يتميز برؤيتها بصدد القابلية والقدرة على التعامل مع التكنولوجية، والتوسع في علاقاتها التجارية والاقتصادية فيمنطقة جنوب شرق آسيا، فاتجاهها نحو منطقة الشرق الأقصى التي كانت تتمتع فيها بنفوذ محدود أبان الحرب الباردة رغبةًمنها في الاقتداء بأنموذج جيرانها الشرقيين وحرصها على حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية التي بدأت بالاتساع في قارة آسيا فضلاً عن ذلك إقامة تعاون مشترك في مجال الطاقة وتوسيع تعاونها التجاري مع منطقة وسط آسيا[*][1].

3- على المستوى الدولي:

تقدم الهند بشكل مطرد إشارات تدل على أنها تؤدي في القريب العاجل الدور نفسه الذي تؤديه الصين حالياً، وليس من المستغرب تاريخياً أن تتقدم هاتان الحضارتان نحو ريادة الاقتصاد العالمي، وقد أشار بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى أنه على مدار ثمانية عشر قرناً التي سبقت الاستعمار البريطاني للهند كانتا تسهمان معاً بنحو (80%) من إجمالي الناتج العالمي الخام[2]، وامتلكت ولمدة طويلة نسبياً قطاعاً صناعياً حديثاً ومع استقلال الهند عن بريطانيا عام 1947صنفت سابع أكبر دولة صناعية في العالم. وهذا يجعلنا أن ننظر إلى النجاح الذي حققته الهند برؤية مغايرة، فالإنجازات الاقتصادية ليست جديدة عليها وإن كان معدل نموها هو الذي يبدو اليوم متسارعاً جاعلاً منها لاعباً عالمياً[3]، فلها علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأكبر لها، والجدول رقم(16) يوضح صادرات الهند من السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

(*)وهو ما تم توضيحه في(الفصل الثالث المبحث الثاني).

(1) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) بيتراساوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص33.

(3)المصدر نفسه، ص37-38.

الجدول (16):صادرات السلع من الهند إلى الولايات المتحدة للمدة (2005-2011*)
(ملايين الدولارات الأمريكية على أساس الاسمية)

السنة	مجموع الصادرات
2005	18,804,2
2006	21,830,8
2007	24,073,3
2008	25,704,4
2009	21,166,0
2010	29,532,6
2011	14,640,2

* مجموع صادرات الهند من السلع للأشهر الخمسة الأولى من عام 2011.

Source: http://www.census.gov/foreign-trade.with India.

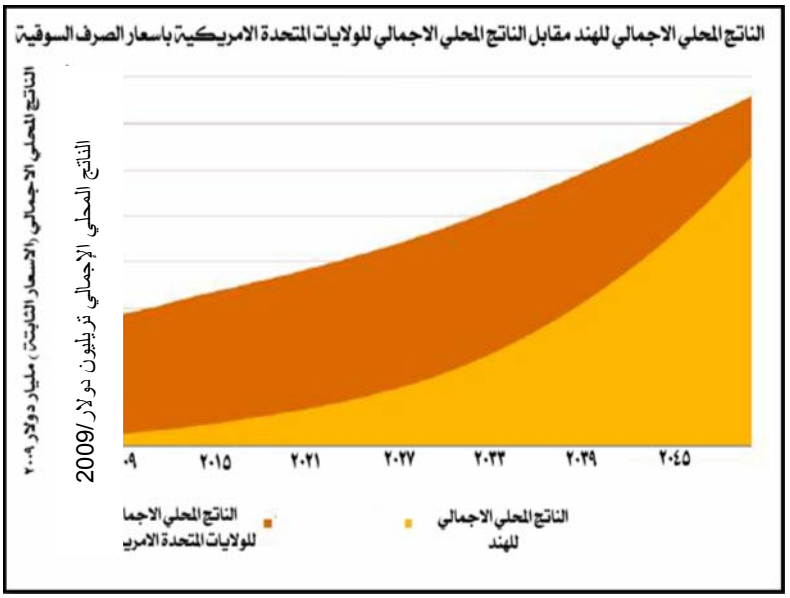
فضلاً عن ما تقدم فأن الأمن لخطوط الطاقة في المحيط الهندي ربما تكون القضية الأكثر أهمية على المستوى الاقتصادي بين الجانبين، إذ يتفقان على أهمية تامين خطوط نقل الطاقة لتأثيرها المباشر في أمنهما القومي لان أكثر إمدادات البترول العالمية تشرف عليها الطرق البحرية في المحيط الهندي، وان أي تهديد لهذه الإمدادات هو تأثير كبير على الولايات المتحدة الأمريكية[1].وهي تأتي في المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان من حيث مجموع الناتج المحلي الإجمالي قياسياً بتعادل القدرة الشرائية الذي وصل إلى (3,912,911) تريليون دولار عام 2010[2]. وفي دراسة مستقبلية قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في اليابان أن الناتج المحلي الإجمالي للهند سيصل أكثر من (14,40) تريليون دولار عام

(1) Vibhuti N. Hate and Teresita C. Schaffer, U.S.-India Defense Relations, Strategic Perspective, Center For Stertegic and International Studies, Washington, 4 April, 2007, p4.in:http://www.csis.org

(2) The 10 Major Economic in the World 2020-GDP Growth Projection, Op.cit.

2040حسب تعادل القوة الشرائية[1]، وبذلك ستحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي وسيكون اقتصادها الأسرع نمواً في العالم خلال المدة حتى عام 2050، فالناتج المحلي الإجمالي في نهاية المدة المذكورة يصل ما يقرب من(83%)من مثيلهِ في الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار الصرف السوقية[2]. وهو ما يوضحه الشكل رقم(7).

الشكل(7): مستقبل الناتج المحلي الإجمالي للهند ضد الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة(2009_ 2045)



Source: The World in 2050, The accelerating Shift of Global Economic power : ChallengesandOpportunities,January2011,p.14.in: http//www.pwc.co.uk/economics

(1) Yosuliro Matsuda, Prospects of China Up to 2020: A view from Japan, in: Yosuliro Matsuda and Other's, The United State, Japan and India, Center for strategic International Studies, Tokyo, 2009, p.61.

(2) The World in 2050,The accelerating Shift of Global Economic power, Op.cit p9-14.

ونمت تجارتها مع الاتحاد الأوربي وتضاعفت من (28,6) مليار يورو عام 2003 إلى (55) مليار يورو عام 2007 وبدأت المفاوضات بين الجانبين من أجل اتفاقية التجارة الحرة عام 2007[1].

وإزاء ما تقدم يمكن القول أن للعامل الاقتصادي العنصر الأساس في بلورة أدوار القوى الآسيوية المستقبلية في التوازن الاستراتيجي في آسيا لاسيما بعد معرفة مستقبل القوة الاقتصادية لكل من (الصين، اليابان، الهند) على المستويات المحلية والإقليمية والدولية استناداً إلى مؤشرات الحاضر.

ثانياً:العامل العسكري

تعد القوى العسكرية إحدى العناصر الأساسية لقوة الدولة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لما تمثلهُ من دور مهم في إغناء قوة الدولة حاضراً ومستقبلاً، وتعمل في منظومة واحدة مع كلاً من القوة الاقتصادية والسياسية.

أ- الصين:

1- على المستوى المحلي:

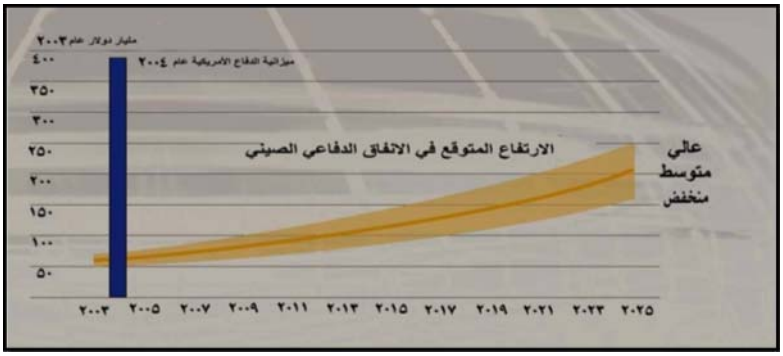
يدخل البعد العسكري للصين في سياسة بقاء النظام السياسي فيها ذلك لان أمن النظام وبقائه في السلطة تعد أحدى الأهداف التي تشكل أولوية لاستخدام القوة العسكرية لذلك حرصت على استخدام ناتج انطلاقتها الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري، ونتيجة لذلك فإن الأنفاق العسكري لها تنامي بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة، وبعبارات العملة الصينية المحلية تضاعفت الميزانية العسكرية المصرح بها رسمياً أربع مرات من حوالي (64) مليار- يوان عام 1995 إلى (248) مليار- يوان إي ما يعادل (29,9) مليار دولار عام 2005 وهو ضعف الرقم لعام 2000، وأكد الناطق بأسم الحكومة آنذاك عام 2005 زيادة في ميزانيتها الدفاعية بنسبة (12,6%)[2]، وارتفع إلى (84,9) مليار دولار أمريكي بنسبة نمو (5,8%) عام

(1) European Commission Trade, 15/7/2011, in: http://www.ec.europe.eu.

(2) Office of The Secretary of Defense, The Military Power of People's Republic of China 2005, Annual Report To Congress, United States, 2005, p.21.

2008[1]، ليصل إلى (99) مليار دولار عام 2009[2]، وأشارت المصادر الرسمية في عام 2010 أن ميزانية دفاعها بلغت مجموعها (532115) مليار-يوان[3] إي ما يعادل (119) مليار دولار[4].ومن المتوقع أن يصبح الإنفاق العسكري في عام 2025 بما يعادل (185) مليار دولار[5]. والشكل رقم(8) يوضح ذلك.

الشكل (8): الإنفاق العسكري الصيني للمدة (2000-2025)



Source: Robert L. Hutchings, Mapping The Global Future, Report of The National Intelligence Council's 2020 Project, Washington, December 2004, p.51.

فإنها في البداية كانت متحفظة من الناحية العسكرية لكن بعد النمو الاقتصادي كان عليها أن تواكب القوة العسكرية فيها القوة الاقتصادية لكي لا تخسر موقعها

(1) سام بيرلو وآخرون، الأنفاق العسكري، في مجموعة بحثين، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، مصدر سبق ذكره، ص264.

(2) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الأنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار، مصدر سبق ذكره، ص42.

(3) World Wide Military Expenditures-2011, in: http://www.global security.org.

(4) Bates Gill, your book 2011 (International, Armament and disarmament, International Security)Summary, SIPRI Stockholm International peace Research Institute, 2011,p.9

(5) Rand Research Brief, Forecasting China Military Spending Through 2025, 2005, p.1. in: http://www.rand.org.

الاقتصادي، فضلاً عن ذلك فإن قوتها العسكرية تتألف من (2,25) مليون شخص منها(1,256) مليون شخص في القوات البرية والباقي على القوات البحرية والجوية التي تتكون من (60) غواصة و(6) غواصات نووية، و(2300) طائرة وتوجد فيها (6700) دبابة و(240) مقذوفه نووية، وأكد وزير دفاعها آنذاك في الذكرى الستين لقيام الصين(أن ما تملكهُ من قدرات عسكرية يضاهي ما تملكه الأنظمة الغربية وإنها قادرة على الذهاب إلى أبعد حدودها) لذلك يتم تدريب حوالي (15%)من حجم جيشها كقوات نخبة قادر على نقل المعركة إلى العدو[1]، وتقوم بإنتاج (100) صاروخ باليستي قصير المدى (SRBMS) سنوياً، وباشرت إستراتيجية كبرى بخصوص الصواريخ بعيدة المدى (ICBM)، وذلك بإدخال تحسينات نوعية أو تعويض النظم القديمة بأخرى حديثة، وطرحت صنفين جديدين من الصواريخ العابرة للقارات (DF31- DF31A) مزودين بمحرك صلب، الأمر الذي وسع من مدى صواريخها التي أصبح بمقدورها استهداف أغلب مناطق العالم، وهذا مؤشر قوي على الأولوية التي تضعها لتعزيز القوة العسكرية لها[2]، وتقوم بإنتاج صواريخ كروز بعيدة المدى كأنموذج توماهوك الأمريكي وطورت طائرات مقاتلة من الجيل الرابع (J10) القريبة بقدراتها من طائرات (F-18) الأمريكية، وخلال العشر سنوات المقبلة تكون قادرة على تطوير طائرات مقاتلة من الجيل الخامس شبيهة بمقاتلة(F-22) و(F-35) الأمريكية وتطوير طائرات نقل عسكرية للمعدات الأرضية كطائرات(C-17) الأمريكية، وأكدت الورقة البيضاء الصادرة عن وزارة الدفاع الصينية لعام 2006على أن الهدف الرئيس من بناء وتحديث جيشها لجعله قادراً على الفوز في حروب المعلوماتية في منتصف القرن الحادي والعشرين[3].

(1) ارنود دولا غرانغ، الصين الشعبية عملاق في الستين، ترجمة: سليمة لبال، صحيفة القبس، الكويت، العدد13063، 2009/10/10، ص33.

(2) Office of The Secretary of Defense, Military Power of The People's Republic of China 2006, Op.cit, p.3.

(3)Elinor Sloan and Others, China Strategic Behavior, Report Canadian Defense & Affairs Institute, China, June 2010, pp.8-9 .

2- على المستوى الإقليمي:

تعد الصين أكبر قوة عسكرية في آسيا وهذا التزايد في إمكاناتها العسكرية متأثرً بقضية تايوان والنزاعات الإقليمية، وهو يثير قلقاً لدى الدول المحيطة بها في أقاليم جنوب آسيا وشرق آسيا وسط آسيا وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن الدول التي لها أساطيل وقواعد في هذه المناطق على الرغم من تصريحاتها الرسمية تبدو تهديديه بصورة ما لاسيما لكل من اليابان والهند وتايوان، إلا أن تحركاتها العسكرية الفعلية تبدو محسوبة بدقة على نحو لا تظهر فيه وكأنها راغبة في استخدام قوتها العسكرية فعلياً ضد الأطراف الأخرى المناوئة لها باستثناء تايوان، وأنها تعمل على توسيع نطاق نفوذها العسكري وقدرتها في التأثير في تطورات أقاليم الجوار البعيد، مثل جنوب المحيط الهادئ ووسط آسيا وشمال شرق آسيا وجنوب آسيا[1]، وهذا ينسجم مع العمل على تحقيق إستراتيجيتها البحرية الإقليمية التي حُددت عام 1982 من قبل (ليو هوا تشينغ) نائب رئيس اللجنة العسكرية الصينية آنذاك وتقوم على ثلاث مراحل[2] هي:

أ- من عام 2000 إلى 2010 الصين بسطت سيطرتها على المياه ضمن سلسلة من الجزر الأولى التي تربط بين اوكيناوا وتايوان والفلبين.

ب- من عام 2010 إلى 2020، تسعى إلى بسط سيطرتها على المياه الواقعة ضمن سلسلة الجزر الثانية التي تربط بين اوجاسا واراوغوام واندنوسيا.

ج- من عام 2020 إلى 2040، تحاول أن تضع حداً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي، باستخدام حاملات الطائرات باعتبارها مكوناً رئيساً من قوتها العسكرية.

(1) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 60-61

(2) Stacy A. Pedrozo, China Active Defense Strategy and its Regional Impact, U.S. China Economic and Security Review CommissionStates House of Representatives, Washington, 27 January 2011, p. 1-2.

ويأتي هذا كله في إطار سعيها لبناء قوة عسكرية كبرى تهدف إلى تأكيد نفوذها خارج حدودها بتكثيفها التعاون مع روسيا الاتحادية لتصنيع طائرات مقاتلة في مقاطعة جنيزو الصينية، وتأمين دفاعاتها داخل حدودها بشرائها صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية، وحرصت على تنمية أسطولها البحري بحيث يشمل حاملات الطائرات، والسفن والمدمرات، وتصنيع سفن برمائية جديدة لا يمكن رصدها إلى جانب تصنيع الغواصات النووية المجهزة برؤوس حربية نووية وأخرى باليستية وتطوير قاعدة بحرية قرب جزيرة هاينان جنوب البلاد، فضلاً عن اتفاقها مع بورما لاستخدام جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة، وبيعها لتكنولوجيا السلاح لباكستان بما فيها الصواريخ (M11) القادرة على حمل رؤوس نووية وتصدير التقنية النووية لإيران هذا دليل على قدرتها في تصدير سلاحها وتقنياتها، فهدفها من وراء ذلك التوسع الاستراتيجي مثل ما تقوم به الدول العظمى لأداء أدوارها خارج حدودها، فتسليح باكستان من شأنه أن يخلق كسب حليف استراتيجي في ظل المخاوف من احتمالات حدوث حروب إقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي التي تدعي الصين ملكية (1000) ميل منه في جزر بارسيل وسبراتلي، فضلاً عن كونه بحراً دولياً وطريقاً ملاحياً مهماً من خلاله يتم نقل البترول من الخليج العربي إلى اليابان[1].

3- على المستوى الدولي:

النمو المستمر لقوتها العسكرية يضعها في تحد مهم للوضع الاستراتيجي القائم في آسيا، وبقدر ما تصبح أكثر قدرة وقوة عسكرياً، فسوف تبحث عن أمن أكبر من خلال تطوير نفوذ أكبر في محيطها الدولي.فإنها ستصبح القوة العسكرية الأولى في العالم بعد 20 عاماً، ويشير(لورنس سايز)إلى أن النقطة المحورية في القوة العسكرية هي أن تكون لديك القدرة على تهديد جيرانك والقدرة بعمل عسكري مع القدرة على

(1) هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية، مصدر سبق ذكره، ص101.

مواجهة التحديات[1].ودليل قوتها العسكرية على المستوى الدولي هو تخوف الولايات المتحدة الأمريكية منها في ظل التقارير الإستراتيجية الصادرة عنها[2]وهي:

أ- إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 أثير في هذا التقرير زيادة عناصر القوة في الجيش الصيني، وهو الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية وحثها على اتخاذ اختيارات إستراتيجية أصح لشعبها.

ب- المراجعة الدفاعية الرباعية الصادرة عام 2006 وتصدر كل أربع سنوات، إذ وصف هذا التقرير الصين بأنها أكبر تهديد عسكري مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن قدرتها المستقبلية على خوض حرب معلوماتية.

ج- تقارير حول القوة العسكرية الصينية، وهي تقارير سنوية يرفعها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى الكونغرس الأمريكي، وهذه التقارير تشير إلى أحدث وأكبر هاجس من القوة العسكرية الصينية لدرجة دفعت البعض للقول أنها تؤرخ لمرحلة حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التقارير تشير أنه كلما تنامت القوة العسكرية الصينية فإن المهام الإستراتيجية لتلك القوة ستتغير أيضاً، والتاريخ الأمريكي نفسه يعلم جيداً أنه مع زيادة القوة العسكرية للأمة فان الطموحات تنمو معها، وحدد التقرير الأخير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عن القوة العسكرية الصينية الصادر في عام 2010 أربعة مجالات للتطور العسكري (المقلق) وهي الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، قادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، والغواصات القتالية الجديدة وامتلاك نظم تسليحية وتكنولوجيا متقدمة في المجال الجوي[3].

(1) وكالة CNN العربية، هل تصبح الصين أكبر قوة عسكرية بعد 20 عاماً الأحد 2011/7/10، شبكة المعلومات الدولية: http: //www.CNN arabic.co.u.

(2) علي حسين باكير، القوات المسلحة الصينية، موقع الإسلام اليوم، 2006/10/17، شبكة المعلومات الدولية:http://www.Islam today.com

(3) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص61.

وبهذا تصبح منافساً عسكرياً وتشكل تهديداً نووياً على المستوى الدولي ويدل على تعاظم قوتها العسكرية مستقبلاً، فهي تقوم في المجال العسكري بما قامت به في المجال الاقتصادي للوصول إلى القوة العسكرية العظمى، وهي تسير وفق مفهوم (التحديث الصامت)و(النمو التدريجي) فهي لا تقرن عمليات تطويرها العسكرية بما تقوم به دولة مثل إيران لأغراض الاستعراض المستمر لقدراتها، وإنما تقوم بعملية بناء عسكري متقدم وسريع يعظم دورها، ومن ثم فإن هذا الأمر يؤثر بشدة في التوازنات القائمة في الأقاليم الفرعية المحيطة بها. وبحلول العام 2025 ستكون لدى الصين موارد دفاعية مماثلة لما يستخدمه جيش الولايات المتحدة الأمريكية اليوم[1].

ب- اليابان:

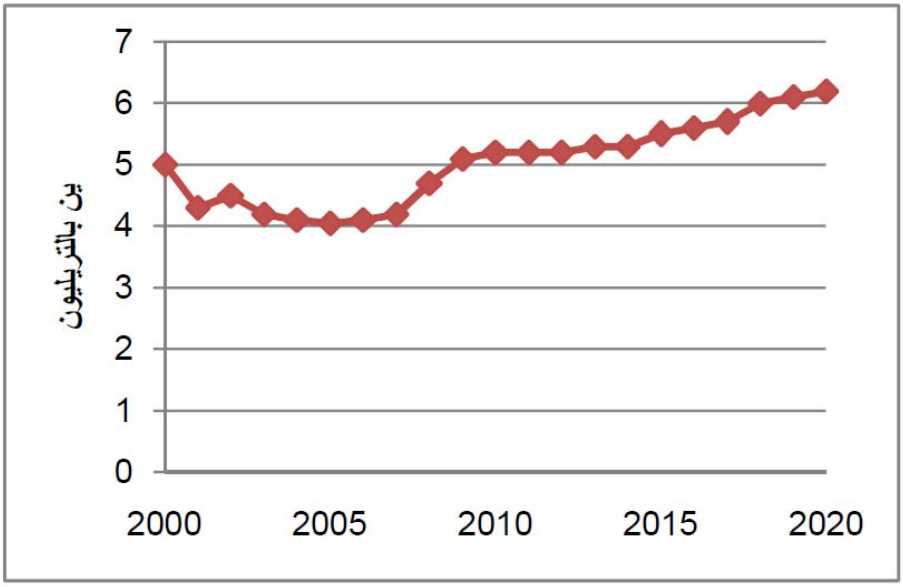
1- على المستوى الداخلي:

تعد من أكثر الدول تقدماً في العالم في مجالات التكنولوجيا وعلوم الفضاء، وتصنيع الصواريخ الحاملة للأقمار الاصطناعية والصواريخ التي تعمل بالوقود السائل، وتصنيع أقمار الاتصالات والمتابعة والمراقبة والسيطرة لذلك بدأت بإعادة التفكير ببناء قوتها العسكرية وألا يقتصر دورها في الجانب السياسي والاقتصادي.فالقوة العسكرية لها تمر حالياً بعملية تحول وانتقال كبير حتى تكون على أتم الاستعداد أن تصبح قوة توازي قوتها الاقتصادية والسياسية، ففي عام 2009 بلغ الأنفاق العسكري(4,774) تريليون- ين- أي ما يعادل (54,5)مليار دولار وهذا يشكل نسبة(0,94%) من الناتج المحلي الإجمالي الذي بدأ بالارتفاع منذ عام 2009 بعدما كان خلال العقد الماضي منخفضاً[2]، والشكل رقم(9) يوضح تزايد الأنفاق العسكري لها للمدة (2000-2020).

(1) روبين ميريديث، الفيل والتنين.. صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، مصدر سبق ذكره، ص261.

(2) Bates Gill, (International, Armament and disarmament, International Security), Op.cit, p.9.

الشكل (9): الأنفاق الدفاعي لليابان للمدة (2000-2020)



Source: Naval Postgraduate School, Systems Engineering and Integration Study Group, Future Military Force Possibilities Study 2001-2021 (Korea – Australia – Japan), A Strategic Discussion of National Security Evolution, March 2001, p. 5: 161.

وأصدرت اليابان في عام 2010 القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني لعام 2011 وما بعدهُ لمدة عشر سنوات، وبرنامج الدفاع على المدى المتوسط (2011-2015)، تضمنت:الأولى أسس الأمن الياباني والبيئة الأمنية المحيطة بها، وقواعد الدفاع في المستقبل، والقواعد الأساسية لتعظيم قدرات الدفاع، أما الثانية فمن بين ما تضمنته مراجعة تشكيلات قوات الدفاع الذاتية وزيادة القدرات العسكرية والإنفاق العسكري وهذا دليل على تعاظم قوتها العسكرية مستقبلاً[1].

(1) السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد184، أبريل2011، ص146.

2- على المستوى الإقليمي:

إن أهمية إدراكها للقوة العسكرية على المستوى الإقليمي مستقبلاً لاسيما بعد التجارب النووية والصاروخية لكوريا الشمالية الذي يمثل فرصة لتوسيع دورها العسكري الإقليمي لكي تستطيع اليابان أن تدافع عن مصالحها في عالم مضطرب يتناسب مع موقعها كقوة اقتصادية عالمية، لاسيما في ظل ضعف احتمالات نجاح العقوبات الاقتصادية والعسكرية في دفع كوريا الشمالية التخلي عن برامجها النووية والصاروخية وفي ظل ضعف وإنهاك الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، فضلاً عن شعورها بالعزلة والتهديد من الصين، وحاجتها لتأمين إمدادات الطاقة لاسيما مع تزايد الطلب الهندي والصيني على الطاقة، وكل هذا سيستمر في المدى المنظور ما يدفع إلى القول أن الدور الأمني والعسكري لها على المستوى الإقليمي سيستمر في التصاعد التدريجي في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد[1].وفي خطوة لتعزيز دورها العسكري على المستوى الإقليمي، تم عقد اتفاقية للتعاون العسكري بين اليابان وكوريا الجنوبية عام 2010، رداً على استفزاز كوريا الشمالية وتهدف الاتفاقية المسماة بالتمويل العسكري والخدمات المتبادلة إلى تقاسم التمويل والخدمات مثل الأغذية والوقود والمواصلات أثناء عمليات دولية مثل مساعي حفظ السلام وعمليات الإنقاذ جراء الكوارث، وتم الاتفاق لعقد مزيد من المشاورات لتوقيع اتفاقية تبادل الأسرار العسكرية، وإذا تم التوقيع عليها مستقبلاً سيسمح ذلك لكلا البلدين تبادل المعلومات الاستخباراتية حول برامج التطوير النووي لكوريا الشمالية[*][2].

(1) أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة إعادة التفكير في الدور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص99-100.

(*) وهو ما تم توضيحه في (الفصل الثالث، المبحث الثاني) فضلاً عن التعاون الأمني بين اليابان وجنوب شرق آسيا في قضايا القرصنة و(الإرهاب) ضمن نطاق منتدى الآسيان الإقليمي/ARF.

(2) صحيفة اليوم السابع الالكترونية، اتفاقية عسكرية بين كوريا الجنوبية واليابان لأول مرة منذ بداية القرن العشرين، القاهرة، 2011/1/11. شبكة المعلومات الدولية: http://www.youm7.com.

3- على المستوى الدولي:

تحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث الإنفاق الدفاعي فتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن نطاق معاهدة التعاون المتبادل والأمن التي وقعت في عام 1951 وجددت عام في عام 1961 وتم مراجعتها عامي 1996 و 2005، ومنحت للولايات المتحدة الأمريكية الحق في إقامة قواعد عسكرية فيها مقابل التزامها لدعم أمنها، وتبنت مفهوماً واسعاً لتهديدات الأمن القومي وشملت (الإرهاب) الدولي، والأسلحة النووية، ونمو القدرات الصاروخية، وحرب العصابات، فضلاً عن الأمراض واسعة الانتشار... الخ، وركزت على ثلاث آليات لحماية أمنها القومي هي الأنشطة التعاونية الدولية لحماية الأمن والسلم الدوليين، وإيجاد بيئة أمنية دولية تحول دون تطور تهديد مباشر أو غير مباشر عليها ويعني ذلك توسيع المجال الحيوي لها، فضلاً عن إعادة هيكلة وكالة الدفاع الذاتي[1]. وتعاونت معها في مجال تطوير نظام (SM3) لاعتراض الصواريخ في المدمرة كونغو، بعد ما قررت اليابان نشر نظام لصواريخ باتريوت مزود بقدرات متقدمة (PAC3) في قاعدة للدفاع الجوي بالقرب من العاصمة اليابانية ضمن سلسلة من نظام الصواريخ المقرر نشرها في (11) قاعدة للدفاع الجوي في مختلف أنحاء اليابان والتي تم اكتمالها نهاية عام 2010، وتصل تكلفة تطوير نظام (SM3) إلى (2,7) مليار دولار كحد أدنى، وستحصل اليابان على طائرات (رابتزF22) في قاعدة اوكيناوا التي توجه ضرباتها إلى داخل الصين، وأيد المحافظون داخل الولايات المتحدة الأمريكية بيع هذه الطائرات لليابان لمواجهة الخطر الكوري الشمالي[2].ولقد اتخذ التحديث العسكري لها جنباً إلى جنب مع تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التعامل مع قضايا الأمن الإقليمي

(1) محمد فايز فرحات، هل العالم على أعتاب حقبة آسيوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص135.

(2) هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية، مصدر سبق ذكرهُ، ص95.

والعالمي، وهذا التحديث هو السماح لها لأداء دور أكثر فاعلية في الأمن في مرحلة بعد الحرب الباردة وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، فضلاً عن تعزيز التعاون مع حلف شمال الأطلسي بشأن القضايا الأمنية العالمية، وهذا ما أكدهُ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في ذلك العام مراراً للحاجة إلى مزيد من التعاون مع شركاء عالميين لاسيما اليابان كوسيلة لتقاسم عبء الأمن العالمي، الذي تمثل في تقديمها الدعم للعمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان والبلقان من خلال التبرعات المالية والدعم اللوجستي فضلاً عن مكافحة القرصنة[1].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الدور العسكري لها مستقبلاً سيكون له دور أكبر من خلال تزايد الأنفاق العسكري والتحديث الذي يجري على قواتها وانعكاس ذلك على المستوى الإقليمي والعالمي، وستأخذ الأطراف الأخرى قوتها العسكرية بنظر الاعتبار في تصميم الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في آسيا.

ج- الهند:

1- على المستوى الداخلي:

عزمت الهند على تغيير الواقع السابق في الأذهان المتمثل في أنها مجرد فريق إقليمي متمسك بدبلوماسية أخلاقية، والتحول إلى المشاركة بالكامل في الحقل الدائم للقوى العظمى وتحلم بقوة عسكرية عالمية، فارتفع الإنفاق العسكري لها إلى (37) مليار دولار عام 2009 بعدما كان يبلغ (16) مليار دولار في عام 1995[2]، ووفقاً لتقديرات الميزانية لعام2010-2011خصصت الحكومة (1,47,344) بليون روبية إي ما يعادل (41,3) مليار دولار بزيادة قدرها (3,98%) عن السنة 2009-2010[3].

(1) أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة إعادة التفكير في الدور الخارجي، مصدر سبق ذكرهُ، ص98.

(2) مجلة السياسة الدولية، مقارنة الإنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار، مصدر سبق ذكرهُ، ص42.

(3) Bates Gill, (International, Armament and disarmament, International Security), Op.cit,p.9.

فهي تؤسس لقوة عسكرية كبرى بدليل إعلان وزير الدفاع الهندي (ايه كي انتوني) عام 2009، أن(بلاده تعتزم شراء المزيد من المقاتلات حتى يصل عددها إلى (230) طائرة بحلول عام 2015)، إلى جانب استلامها عام 2008 عشر دبابات من طراز (ت. 90س) أنتجتها بترخيص روسي، ومن المقرر أن ينتج المصنع (100) دبابة سنوياً. وتضم حالياً القوات البرية نحو (700) دبابة (ت. 90س) وتعاقدت مع هذا المصنع لشراء (400) دبابة أخرى بمبلغ (3) ملايين دولار أمريكي للدبابة الواحدة، وهذا دليل على حجم الأنفاق العسكري المستقبلي لها. والمقرر أن تسلم روسيا حاملة الطائرات (الأميرال نمورشكوف) لها نهاية عام 2012، وتتجه لشراء خمسين مقاتلة روسية إضافية من طراز (سو 30 أم ك أي)، وتمتلك حالياً (98) مقاتلة من طراز (سو30 إم ك أي)، وبدأت بنشرها في ولاياتها الشمالية الشرقية الملاصقة للحدود مع الصين[1].

2- على المستوى الإقليمي:

أقامت البحرية الهندية قيادة عسكرية إقليمية في سلسلة جزر نكوبا واندمان التي تبعد1190كيلومتراً عن الأراضي الهندية ويعد هذا المشروع جزءاً من البرنامج الاستراتيجي الهندي، الذي يركز على صيانة مصالحها في غرب آسيا أي سواحل باكستان ومياه بحر العرب وصولاً إلى الشرق الأقصى، باتجاه سواحل اندنوسيا وماليزيا وفيتنام، ويعني هذا أن نفوذها البحري يراد لهُ الامتداد حتى مضيق ملقا، وقررت نشر الكثير من السلاح والعتاد في القاعدة المذكورة منها حاملة الطائرات (فيكراماديتيا) وثلاث فرقاطات روسية ومنظومة الدفاع البحرية (الإسرائيلية) من طراز باراك، وغواصات روسية من طراز كيلو، وخمسة آسراب من مقاتلات (ميغ. 21) و(ميغ. 29) و(سو. 30)، فضلاً عن نشر صواريخ باليستية قصيرة المدى وتوسيع القاعدة المحلية لإنتاج غواصة أطلاق الصواريخ الجوالة (سارجاريكا)[2].فمنع

(1) عبد الجليل زيد المرهون، الهند تؤسس لقوى عسكرية إقليمية، صحيفة القبس، الكويت، العدد13063، 2009/10/10، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص33.

الحرب والنزاع المسلح عامل مركزي في مبدئها الاستراتيجي ويتطلب مصداقية لذا يبقى الردع النووي سمته الرئيسة، فهدفها من ذلك تعزيز أهدافها الإستراتيجية بصفتها الدولة النووية السادسة المعلنة للحيلولة دون ابتزاز الصين لها بالتهديد النووي مستقبلاً، ومن الصعب التأكد من كيفية إحرازها تقدماً في هذا المجال فكلما سعت نحو مزيد من الردع ضد الصين كان ذلك حافزاً لزيادة إنفاقها العسكري والحصول على طائرات من روسيا الاتحادية لجهودها الجدية في بناء نظام دفاعي للصواريخ[1].

3- على المستوى الدولي:

الهند قوة صاعدة حريصة على تطوير قدراتها العسكرية ذات الامتداد العالمي لذلك تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما دولتان ديمقراطيتان وكلاهما قلق من قوة الصين العسكرية، وإدراكهما للتهديدات من قبل الشبكات (الإرهابية) المتطرفة على المدى الطويل في وسط وجنوب آسيا، فالتعاون العسكري بينهما مشجع ومتزايد خلال السنوات العشر الماضية، فشاركت القوتان في أكثر من (60) تدريباً عسكرياً مشتركاً حتى وصفها رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة السابق (مايك مولن) بأن العلاقة بينهما قوية ومتنامية بشكل استثنائي، وهي حريصة على اكتساب الخبرة العلمية والعملية من خلال المناورات العسكرية المشتركة وكان آخر ها عام 2010 في درجات الحرارة دون الصفر[2].

أما فيما يخص استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت أول صفقة كبرى للأسلحة عام 2002، عندما سلمتها (12) مجموعة بطارية رادارية قيمتها (190) مليون دولار، واشترت معدات لمكافحة (الإرهاب) قيمتها (29) مليون دولار، وفي عام 2004 تم بيعها أنظمة الحماية الذاتية لطائرة بوينك (737) ونظام للإنذار المبكر (فالكون المحمولة جواً)، وفي عام 2005 تم تزويدها بطائرات

(1)مارفين جي فانيوم، حدود السياسة الواقعية في البيئة الأمنية لجنوب آسيا، في جاسجيت سنج وآخرون، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص137.

(2) SarajBashoyi, Defense Diplomacy In US-India Strategic Relationship, Journal of Defense studies, Vol.5, No.1, January 2011, pp. 70-71.

(F-16) ومعدات تكنولوجية عسكرية متقدمة كأجهزة رادار لتحديد مواقع الأسلحة والاتفاق على الانتقال إلى برنامج الخطوات التالية للشراكة الإستراتيجية بين البلدين[*][1]، وفي عام 2006 وافق الكونغرس للهند على شراء سفينة (USS trenton) النقل البرمائية بقيمة (44) مليون دولار[2]، وتفكر في شراء (8) طائرات بوينك العسكرية المتعددة المهام نوع (p.8-1) و(6) طائرات للقوات الخاصة نوع (Super Hercules c130)، وطائرات بوينك التجارية (737)، و(10) طائرات نقل عسكرية نوع بوينك (C.17)، فمنذ عام 1999 تم شراء معدات عسكرية بقيمة (25) مليار دولار بما يجعلها أكبر المستوردين العسكريين من بين الدول النامية [3]، ووفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية من المتوقع مستقبلاً أن تتضاعف مشترياتها إلى أكثر من (30) مليار دولار حتى عام 2012، لتصل إلى (40) مليار دولار عام 2022، ومن المرجح أن تنفق ما يصل إلى (100) مليار دولار لشراء المعدات العسكرية على مدى السنوات العشرة المقبلة[4].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن التعاون العسكري بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية يعزز من قوتها العسكرية في الداخل والخارج وعلى المستويين الإقليمي والدولي، ويساهم في أداء دور أكبر في المستقبل لرسم المشاهد المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في آسيا.

(*) الذي يقوم على التزام الهند بتطبيق إجراءات شديدة على تصدير التكنولوجيا العسكرية للخارج وعدم تحويل التكنولوجيا الأمريكية المستوردة إلى البرامج الهندية للصواريخ الباليستية مقابل التعاون بينهما في مجالات برامج الفضاء وتجارة التكنولوجية المتقدمة للصواريخ

(1) محمد فايز فرحات، الآثار الإستراتيجية لصفقة الطائرات الأمريكية للهند، مجلة تعليقات مصرية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد30، مارس2005، ص4، شبكة المعلومات الدولية :http://www.ahram.org

(2) K. Alan Kronstadt, India-U.S. Relations، CRS Report For congress, Congressional Research Service, United States, 12 August 2008, p.48.

(3) SarajBishoyi, Defense Diplomacy In US-India Strategic Relationship ,Op.cit, p.68.

(4) Ibid, p.68.

ثالثاً:العامل السياسي

بعد أن تم بحث العوامل المستقبلية الاقتصادية والعسكرية وأثرها في تصميم المشهد المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في آسيا، وهذه لا تعطي ثمارها وتأثيراتها الفاعلة ما لم ترتبط بالقوة السياسية سواء أكانت على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم الدولي.

أ- الصين:

1- على المستوى الداخلي:

الديمقراطية لدى المواطن الصيني استناداً إلى تراثهِ الماركسية وما أصابها من تغيرات والكونفوشية والتي ترتبط بدلالات السلوك الأخلاقي لرجل السياسة، كالأمانة والمساواة والاستقرار والعدالة والقانون.. الخ، وإن ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة والتعددية، بل درجة الاستقامة من ناحية ودرجة الانجاز من ناحية أخرى وهو ما يصر عليه أغلب الصينيين[1].لذلك اتخذ نائب الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ) خطوة أقرب إلى وظيفة القيادة العليا، وعين نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وهذا يعني أن القيادة السياسية الداخلية تمهد الطريق لخلافة الرئيس الحالي (هوجين تاو) عام 2012، وجاءت هذه الخطوة بعد انعقاد المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي الصيني لعام 2010 لتسهيل الانتقال السلس بمن سيكون الرئيس المقبل للبلاد، وكذلك النائب التنفيذي لرئيس مجلس الدولة (لي كه تشيانغ) لخلافة رئيس مجلس الدولة (ونجياوباو) وهذا دليل على أن القادة المحتملين في المستقبل سيعملون على مضاعفة القوة الاقتصادية للصين[2]، ذلك لأنه يتطلب الحفاظ على الاستقرار السياسي لاسيما وإنهم يعملون وفق النظرية التي تقول أن المدخول في الإصلاح السياسي قبل أن تؤتي

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978_2010)، مصدر سبق ذكره، ص93-95.

(2)The Korea time Opinion, Future of China, 2/10/2010. In:
http://www.koreatime.co.kr.

الإصلاحات الاقتصادية ثمارها يعني خلخلة قوة التوازن التي ستضبط إيقاع الحركة خلال الإصلاحات الاقتصادية، والنجاح في الإصلاح الاقتصادي يجعل المطالبة بإصلاح سياسي أقل أهمية وهذا يتطابق مع توقعاتهم بأن لهم أدوار قيادية عالمية[1]، ومع ذلك أحدثت بعض التعديلات السياسية من خلال دعم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي وتبنيها سياسات مناهضة للفساد، فضلاً عن ذلك لجأت إلى توسيع نطاق الحريات الشخصية بصورة أكبر مثل حرية التعبير والسماح بحرية الانتقال والعمل وبروز تنظيمات اجتماعية نتيجة النمو الاقتصادي مع بدء تنامي تنظيمات المجتمع المدني، لأن الحفاظ على الانجازات الاقتصادية يتطلب الحفاظ على كسب المساندة الشعبية لإيجاد التوازن بين كل من الدولة والمجتمع وهذا يشير إلى مرور الصين بمرحلة انتقالية على الصعيدين السياسي والاجتماعي مما يزيدها قوة[2].إلى جانب ذلك تعد مؤسستها العسكرية لاعباً أساسياً في صنع السياسة الخارجية الصينية إذ تعتمد على علاقة التوازن بين السلطة السياسية والعسكرية للحفاظ على الاستقرار الداخلي[3]، ولمواجهة التحديات التي تواجهها سيتطلب موازنة بين استمرار انفتاحها للنمو الاقتصادي ومزيد من القيود التي تحمي احتكار القوة السياسية من قبل الحزب الشيوعي إلا انه من غير المتوقع أن تصل البلاد إلى انتخابات وصحافة حرة رغم رغبة وجهود قادة الحزب لمزيد من الانفتاح للحفاظ على القبول العام للحزب، قد تكون باتجاه التعددية السياسية وحكم أكثر خضوعاً للمسألة، وهذا الحال سيستمر على

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978_2010)، مصدر سبق ذكره، ص190.

(2) هدى ميتكيس، الصعود الصيني..التجليات والمحاذير، مصدر سبق ذكره، ص78-79.

(3) علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، نيسان2011، ص11.

مدى السنوات الخمسة القادمة، لكن عليها وهي في طريق دخولها إلى قوة عالمية حقيقية عام 2020، أن تضع نظاماً أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية[1].

2- على المستوى الإقليمي:

منذ أحداث ميدان السلام السماوي التي وقعت عام 1989 في الصين وتعاملت معها باتخاذ قرار المواجهة العنيفة مع المتمردين، وأعلنت دول الإقليم بما فيها اليابان قرارها باعتبار ذلك شأناً داخلياً صينياً لا يجوز التدخل فيه، وهذا السلوك أدهش القيادة الصينية ذاتها وفي استجابة منها لموقف جيرانها عدلت القيادة الصينية سياستها تجاه أندنوسيا وسنغافورة عام 1990، وبروناي وفيتنام وكوريا الجنوبية عام 1991، فأعادت النظر في سياستها تجاه الهند_الصينية خلال عامي(1990-1991)، فضلاً عن حضورها القمة الرابعة والعشرين لمنظومة جنوب شرق آسياASEAN/عام 1991، وحضور الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي للآسيانARF/ عام 1994، وساعدت الجيران الإقليميين على تجاوز الأزمة الاقتصادية عام 1997 عن طريق الإبقاء على قيمة عملتها لتعمل على تشجيع تصدير منتجاتهم، ومن خلال ما تقدم نلاحظ بأنها ستستمر مستقبلاً في استخدام أدوات قوتها الناعمة الاقتصادية والسياسية، لدعم وتوثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء في التنظيمات الإقليمية التي أنظمت إليها واليوم تنتشر في آسيا عن طريق التبادل الثقافي بين الجامعات الصينية ودول الإقليم عن طريق السياحة ليكونوا على دراية وتفهم لوجهات النظر الصينية ومصالحها، وتحرص القيادات الصينية على وجودها ليس فقط على مستوى القيادات لدول الجوار الإقليمي وإنما لدى الشعوب الآسيوية بكاملها[2].

(1) تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، الاتجاهات العولمية 2025:عالم قد تحول، عرض صموئيل رمسيس، سلسلة كراسات عروض، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010، ص50.

(2) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص55-57.

3- على المستوى الدولي:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي برز بداية التسعينيات من القرن الماضي نظام الأحادية القطبية تمثلهُ الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى تسمو على غيرها من القوى وتبتعد عنهم أشواطاً كثيرة، وظهرت العديد من التنظيرات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية يقترح الاستعداد لمواجهة الخطر الأصفر الصين، وكان من الطبيعي لها ألا تثير غضب الولايات المتحدة الأمريكية وأن تعمل على تهدئة مخاوفها وتطمينها، كي لا تقع في مصيدة التنظير الأمريكي لذلك ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في العام 2003، التي صاغها آنذاك الإستراتيجي الصيني والمستشار السياسي (زينغبيجيان) فحاول من خلال طرحهِ لهذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودتها إلى الساحة العالمية لاعباً أساسياً ولن تغير هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنهُ واستقرارهُ كما يحصل عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة[1].فهي تستفيد من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققهُ من تنمية، وأثناء السعي لتحقيق الصعود السلمي لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر، كما لن ينجز على حساب أي أمة[2].

(فالصين ليست بالشريك الاستراتيجي وليست خصماً بل منافس ضخم عالمي وإقليمي، لكنها شريك تجاري يرغب في استمرار التعاون معهُ في الحقول التي تنطوي على مصالح مشتركة)، هذا ما قالهُ وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن بأول) عام 2001[3]، وعلى الرغم من تخوفها من الصعود الصيني ألا إنها مستمرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية

(1) علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص2.
(2)المصدر نفسه، ص3.
(3) Joseph Grieco, China and America in The New World Policy, in Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia: Security Implications, Strategic Stuties Institute, January2002, p.36.

التعاون بين الجانبين بعيداً عن الصراع. فالصين تدرك أن تحولها إلى قوة عظمى مستقبلاً لا يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها بل من خلال القوة الاقتصادية والعلمية التكنولوجية، واكتساب الهيبة السياسية الإقليمية والدولية، فالسعي إلى إقامة علاقات خارجية على أساس المصالح المتبادلة لا يتحقق إلا في ظل توازن ملائم للقوة، وترى أنها في سبيل التحول إلى قوى عظمى لابد من التدرج و هو مضمون سياسة الصعود السلمي بحيث تتساوى مع الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2020، ثم تتفوق عليها بعد ذلك بما يضمن لها الاستقرار الإقليمي في آسيا، ويحقق لها دوراً فعالاً في رسم خرائط السلام العالمي[1]، فسلوكها على الصعيد الدولي لغرض اكتساب الهيبة الدولية فيرى مدير الاستخبارات الأمريكية عام 2009 وأكدته وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) (أن جزءاً من سلوكها مدفوع بطموح بعيد المدى يرغب في رؤيتها تؤدي دور القوى العظمى في منطقة آسيا والعالم بأكمله)[2].وبدأ المحللون الغربيون يشبهون نهضة الصين بتقدم الإمبراطورية الألمانية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ذلك التقدم الذي احدث الخلل في النظام العالمي، ويتحدث الجيوبوليتكان ر.ايللينفنس وأ.اولسين فيقولان(أن الصين تعتبر نفسها بشكل طبيعي الدولة المحورية في شرق آسيا، ومهما يقل الصينيون، فان الصين تنهج هذه السياسة خطوة خطوة، وبالاختلاف عن اليابان التي تمارس التأثير الاقتصادي على الأغلب، فان الصين تتطلع كلما ازدادت قوة إلى ممارسة التأثير السياسي إلى جانب الاقتصادي)، وفي هذا القرن الحالي ستجد منطقة شمالي الأطلسي نفسها إزاء منافس لا يستهان به وسيصبح الصينيون مساوين للولايات المتحدة الأمريكية والأوربيين في المحافل العليا، حيث تتخذ القرارات حول الحرب والسلم وشبهه رئيس وزراء سنغافورة (خوان يو) النهضة الصينية(إن أبعاد التغيير، الذي احدث الصين في ميزان القوى في العالم من الضخامة بحيث إن العالم سيحتاج إلى مابين30و40 عاماً

(1) هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية، مصدر سبق ذكره، ص123-124.

(2)Elinor Sloan and Others, China Strategic Behavior, Op.cit, p2 .

لكي يعيد التوازن المفقود. إن الأمر لا يقتصر على اعتلاء لاعب جديد خشبة المسرح الدولي، فهو لاعب ذو أهمية بالغة في تاريخ البشرية)[1].

ب- اليابان:

1- على المستوى الداخلي:

أهم ما يميز الحياة السياسية في اليابان التعددية الحزبية، وتعدد الآراء والتي تعتبر ضماناً لتحديد المسؤولية السياسية، فالتعددية الحزبية هي بمثابة طريقة لترسيخ الديمقراطية السياسية، ولا توجد أي عوائق سياسية- دستورية ضد حرية الرأي أو نقد الحكومة، بل توجد مفاهيم ثابتة ومقبولة من الجميع في العمل السياسي، وهذا يعتبر عنصر قوة يدعم دورها مستقبلاً، لاسيما وإنها تتجه نحو العالمية فلابد من أن تكون فيها مؤسسات ديمقراطية، إلا أنه من الناحية الفعلية كان الحزب الديمقراطي الليبرالي مسيطراً على الحكم منذ عام 1955 لحد عام 1993، وشهدت بعد ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي لأنه في بعض الحالات لم يتجاوز عمر الحكومة العام الواحد بعد أن استطاعت فيها الأحزاب الأخرى تولي زمام السلطة مع الحزب الديمقراطي الليبرالي كما حصل (مع حزب نيهون شين الذي تولى السلطة للمدة من آب/أغسطس 1993 إلى نيسان/أبريل عام 1994، ثم الحزب الاجتماعي للمدة من نيسان/أبريل عام 1994 لغاية كانون الثاني/يناير عام 1998)، ثم استعاد الحزب الديمقراطي الليبرالي سيطرته على السلطة في انتخابات عام 1999[2]، وإنه بعد الانتخابات التشريعية النصفية لمجلس المستشارين عام 2007، فازت المعارضة بقيادة الحزب الديمقراطي وحصل على الأغلبية فيه، ووجه ضربه لنظام عام 1955 الذي يمثل ولادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الناتج عن تحالف الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي والانفراد بالحكم، لكن ذلك لو يؤخذ بنظر الاعتبار لان مشاريع القوانين

(1) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر، دمشق، 2007، ص281-282

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: هشام محمد هاشم بسيوني، الديمقراطية في اليابان وأثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص233-239.

التي كانت تقدم من قبل الحكومة المؤلفة من الحزب الديمقراطي الليبرالي وحزب كومي الجديد اللذين كانا مسيطرين على مجلس النواب، ومن ثم تمرر القوانين دون الرجوع إلى مجلس المستشارين لان الأخير كان يرفضها مما أدى إلى حالة من الركود وعدم القدرة على المبادرة. لكن بعد عام 2009 شهدت الحياة السياسية اليابانية تحولاً جذرياً لاسيما بعد فوز الحزب الديمقراطي على الأغلبية في مجلس النواب نحو(308)مقعداً من أصل (480) مقعداً مقابل حصول الحزب الديمقراطي الليبرالي على(119)مقعداً وهذا يعني القدرة على التجديد بعد الركود الذي عرفته للانطلاق نحو الإصلاحات التي تحتاجها من اجل بناء قوة سياسية داخلية سليمة للحفاظ على مكانتها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي بصورة أكثر قوة[1]، فلا يوجد أية أسباب أو عوامل تؤدي في المستقبل إلى تراجع الديمقراطية فيها في ظل تمسك الشعب بها وفي ظل قوتها الاقتصادية التي تحتاج إلى المناخ الديمقراطي لحمايتها ودفعها إلى الأمام في ظل وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية والمتوقع أن تعمل على توسيع الديمقراطية بشكل أوسع من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومنحها مزيداً من الحرية[2].

2- على المستوى الإقليمي:

اهتمام اليابان بمحيطها الآسيوي بدأ متأخراً ألا أن هذا الاهتمام يتزايد يوماً بعد يوم ليؤدي دوراً في توجهات السياسة الخارجية اليابانية، لذلك تعمل على توسيع دورها السياسي لموازنة النفوذ الصيني.فعملت على بناء علاقات سياسية أكثر تميزاً مع دول آسيا- الباسفيك خصوصاً، ضمن إطار العلاقات الإقليمية المتعددة الأطراف، من خلال منظومة جنوب شرق آسيا/ASEAN، ومنتدى الآسيان الإقليمي/ARF، لإضفاء صفة الشرعية على دورها في الإقليم الآسيوي، وتعمل على تعزيز دبلوماسيتها بشكل استباقي في إقليم آسيا- الباسفيك من أجل التعاون والازدهار في

(1) السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص147.

(2)هشام محمد هاشم بسيوني، الديمقراطية في اليابان وأثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص404.

مجالات حماية حقوق الإنسان وبناء التعاون البحرية والتبادل بين الشعوب في المستقبل القريب لاسيما وأن هذه المنطقة تتميز بالنفوذ الاقتصادي لكل من الصين وكوريا الجنوبية والآسيان+6، فدورها السياسي على المستوى الإقليمي هو لحفظ وضمان سياستها ودورها الخارجي، وتعمل دائماً على تعزيز تعاونها الإقليمي من خلال تعزيز شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدورهِ يركز على منطقة آسيا- الباسفيك[1].وتعمل على تعزيز علاقاتها السياسية مع دول الجوار على المستويات كافه من أجل تسريع الجهود لتحقيق التكامل لعام 2015 وهو هدف قمة شرق آسيا/EAS. وتعزز علاقاتها المستقبلية مع كوريا الجنوبية كشركاء لأنهما حليفان للولايات المتحدة الأمريكية ويشتركان في قيم أساسية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان[2]، وتعمل على تعزيز تواجدها أكثر في جنوب آسيا لاسيما مع وجود الهند أكبر ديمقراطية والبلدان الأخرى المؤيدة لها عن طريق دبلوماسيتها الاستباقية في الأطر المتعددة الأطراف وتدعم بنشاط جهود منظومة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي/SAARC، و تعزيز علاقاتها السياسية مع دول وسط آسيا لتعميق الحوار السياسي من أجل وفرة المواد الطبيعية لاسيما الطاقة وأهميتها الجيوسياسية التي تقع في مفترق طرق تجمع بين آسيا وأوروبا فضلاً عن روسيا الاتحادية والشرق الأوسط[3].

3- على المستوى الدولي:

تواصل اليابان بنشاط جهودها الدبلوماسية العالمية لتعزيز العلاقات مع القوى الدولية لحفظ وتعزيز الأمن والسلام الدوليين في ظل تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الترتيبات الأمنية[4]، لاسيما منذ أحداث الحادي عشر من

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Ministry of Foreign Affairs Japan, Diplomatic Blue book 2010, April 2010, pp.7-8.

(2) Ministry of Foreign Affairs Japan, Diplomatic Blue book 2010, April 2010, Op.cit, p.9.

(3) Ibid, p.10, 13.

(4) Ministry of Foreign Affairs Japan, Diplomatic Blue book 2010, April 2010, Op.cit, p.15.

أيلول/سبتمبر عام 2001، فتضع مسألة (الإرهاب) من أولوياتها في سياستها الخارجية ضمن الأمم المتحدة أو مجموعة الدول الثماني والمنظمات الاقتصادية الدولية من أجل حماية استثماراتها في الخارج وتأمين مواطنيها، فضلاً عن سعيها للحد من انتشار الأسلحة النووية كالبرنامج النووي الشمالي وتجاربها الصاروخية والبرنامج النووي الإيراني، فتعمل على وضع الخطط والبرامج الدولية لزيادة التبادل العلمي والتكنولوجي مع دول العالم من أجل إرضاء المجتمع الدولي[1].

فدورها الدولي مهم في الإستراتيجية الأمريكية استناداً لموقعها الجغرافي الذي يقع بين كوريا الشمالية ذات البرنامج النووي المثير للجدل، والصين المنافس للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية التي تحاول حالياً الانبعاث من جديد، وهي بوابة للولايات المتحدة الأمريكية إلى شرق آسيا ووسط آسيا والقوقاز، وتعدها الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الذي يمكن الوثوق به لحل مشكلة كوريا الشمالية بوسائلها الدبلوماسية ومعالجة الملف النووي الإيراني أيضاً، والحليف الذي يمكن الاعتماد عليه في القضايا العالمية كالطاقة والاحتباس الحراري ومكافحة (الإرهاب). لذلك فالعلاقات السياسية بينهما مترابطة ويجمعها التحالف الاستراتيجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[2]. فاليابان تتطلع لاحتلال دور احد الزعماء العالميين في القرن الحالي بعد أن كانت مدة التسعينيات من القرن الماضي وقتاً ضائعاً للبلاد، ففي التقرير الرسمي لها(اليابان في القرن الحادي والعشرين) نلاحظ ما ورد فيه (إذا لم نجر تغييرات حاسمة فان الانحطاط العميق بانتظار اليابان) وقد أهاب هذا التقرير بهم أن يجروا التغييرات التي لا تقل أهمية عن ثورة ميدزي[*] ويصف الباحثون الأمريكيون العمليات الجارية فيها الآن بالثورة الهادئة، فترى(هيلفيغ) (أن

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سبق ذكرهُ، ص 166-167.
(2)المصدر نفسه، ص168-169.
(*) كلمة يابانية تعني الحكم التنويري وأطلقت هذه الصفة الرسمية على مرحلة عهد الإمبراطور الياباني (موتسو هيتو) منذ عام 1868.

اليابان ما أن تقف على قدميها، حتى تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على عدة جبهات دفعة واحدة، وعندما توطد مواقعها في مجال الأمن القومي، ستصبح أقل ميلاً للسير خلف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والعالم بأسره، وإذا اختارت خطاً سياسياً جديداً، أو إذا عثرت على حلفاء جدد، فأن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لان تعيد النظر في إستراتيجيتها في آسيا لاسيما إذا ما أعادت اليابان النظر في دستورها، وحينها لن تنظر الدول الأوربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل إلى اليابان)[1].

ج- الهند:

1- على المستوى الداخلي:

عرفت حالة من الاستقرار السياسي (1947-1999)وسيطر عليها حزب المؤتمر الهندي كلياً هذا قبل أن يدخل النظام السياسي في حركة سياسية جديدة أسفرت عن وصول أكثر من (12) رئيس وزراء إلى الحكم للمدة (1977-2005)، فرضها منطق التحالفات الحزبية والاحتكام إلى الانتخابات كلما استبد في النظام السياسي أزمة أو جدل، والاحتكام إلى سيادة الشعب كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وبذلك استطاعت بنجاح أن تواجه الكثير من التحديات التي فرضتها سرعة التحولات التي يمر بها المجتمع الهندي لاسيما تسييس نظام الطوائف الذي ظهر فيه دور المهمشين والمعدومين والأقليات كورقة سياسية ناخبة يحسب لها حساب، فهي تمر (بثورة صامتة) تشهد عليها حالة رد الاعتبار التي تنتجها الدولة تجاه الأقليات والطوائف المهمشة في ميدان الوظيفة العمومية وتحاول الدولة الوطنية الحديثة تصحيح نظام الامتيازات، حتى تقدم الدولة إلى جميع طوائف الهند وأعراقِهِ واثنيناتهِ الدليل على أنهم سواسية أمام القانون[2].

(1) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص343-344.

(2) حسن المصدق، بماذا نجحوا وفشلنا؟، التجربة الهندية: المصالحة الداخلية في خدمة التنمية، صحيفة العرب الأسبوعي، مسقط، العدد2343، 2008/3/22، ص12.

فاستطاعت بناء أكبر ديمقراطية خارج العالم الغربي استندت على وجود الدستور ومؤسسات ديمقراطية ونظام الانتخابات فضلاً عن وجود أحزاب سياسية، وعملت الحكومة لاستيعاب مطالب المشاركة السياسية على المستوى الوطني لربط الجماهير بالقضايا والشؤون الوطنية العامة لتجاوز الفجوة بين الحكومة والجماهير. فالسماح بالتعدد السياسي ووجود الأحزاب وحرية التعبير، وتطوير المؤسسات كل ذلك من شأنه خلق التوازن السياسي الذي يمكن من خلاله تجاوز الصراعات السياسية والاجتماعية وتحقيق التطور السلمي بعيداً عن اللجوء إلى العنف السياسي، كل هذا أدى دوراً في قوة النظام السياسي الداخلي وسينعكس ذلك في التوسع لأداء الدور الخارجي مستقبلاً[1]. ومن المتوقع أن تظل أكثر ارتباطاً بالديمقراطية وشكل الحكومة يكون أكثر انقساماً والقوة الوطنية في شكل ائتلاف سياسي ناجح[2].

2- على المستوى الإقليمي:

تدرك الهند بأنها القوة المهيمنة في جنوب آسيا وتسعى إلى أن تكون دولة رئيسة على أدارة شؤون الإقليم معارضة تدخل قوى خارجية في جنوب آسيا[3]، وانطلاقاً من هذا فإنها توسع طموحاتها الخاصة بما يتماشى مع سياسة الحكومة التوجه شرقاً وغرباً، وترى في هذا التوجه توسع لنفوذها السياسي والاقتصادي بما يسمح لها المساهمة في تحقيق الازدهار المشترك وتوازن القوى في آسيا من خلال تعميق التحالفات والعلاقات السياسية مع كوريا الجنوبية واليابان. إذ لم يعد ممكناً مستقبلاً أن ينظر إلى الهند فقط كجهة فاعلة في جنوب آسيا وإنما هي من المحتمل أن تكون شريك استراتيجي محتمل مع أي من القوى الكبرى الأخرى الموجودة في آسيا لما ويتفق

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار علاي الدليمي، التجربة الديمقراطية في الهند، مصدر سبق ذكره، ص47-52.

(2) تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، الاتجاهات العولمية 2025: عالم قد تحول، مصدر سبق ذكره، ص51.

(3) مارفين جي فانيوم، حدود السياسة الواقعية في البيئة الأمنية لجنوب آسيا، مصدر سبق ذكره، ص22.

ومصالحها وأهدافها[1]. وان لديها القدرة والقوة في جعل مستقبل آسيا ايجابياً، ودخلت في لعبة المصالح الكبرى في آسيا الوسطى ولديها علاقات جيدة معها وهناك قواسم مشتركة لبناء تعاون أقاليمي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، بهدف الحفاظ على التوازن الاستراتيجي المستقبلي في آسيا[2].

3- على المستوى الدولي:

ارتكزت سياستها الخارجية في العقود الأولى التي أعقبت استقلالها على مبادئ عدم الانحياز ودورها الريادي لدول العالم النامي، فإلى وقت قريب كان ينظر إليها بأنها دولة ذات الأغلبية الفقيرة النامية، إلا أن الوزن الجيوسياسي المتنامي لها بداية التسعينيات من القرن الماضي والمعدل المرتفع لاقتصادها وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة فيها فضلاً عن كونها أكبر دولة ديمقراطية في العالم، وبعد الاعتراف بدورها كزعيم لجنوب آسيا، أقرت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي تجاوز دورها الإقليمي إلى العالمي في ظل إستراتيجية الشراكة لكليهما مع الهند[3].إذ منذ التفجيرات النووية الهند لعام 1998، بدأت القفز للاهتمام العالمي، بدليل ما قاله رئيس الوزراء الهندي السابق (بيهاري اتالفاجباي) في تحديده للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها (تحالف طبيعي)، وهذا ما يثير أهمية الهند كقوة ناهضة وما تؤديه من دور حيوي في المساعدة لضمان الاستقرار والأمن ورفاه آسيا[4]، فتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية حلف ناجح للأخيرة باعتبار أن الهند قد صارت أكثر

(1) Stewart Patrick and PreetiBhattacharji, Rising India: Implications For World Order and International Institutions, Workshop in New Delhi, India, 20-21 October, 2010, p.4. in: http://www.cfr.org.

(2) Ibrokhim R. Mavlonov, Center Asia and South Asia, op.cit, p.444.

(3) UmmuSalma Bava, New Power's For Global Change? India's Role in the Emerging World Order, Briefing Paper4, Friedrich Ebert Stiftung, New Delhi, March 2007, p.2.

(4) ستار جبار الدليمي، الهند في الإستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكرهُ، ص5.

ثقلاً في الخريطة الجيوسياسية للعالم وتسعى إلى أن تجعل منها حليفاً لها في العالم الجديد المتشكل مستقبلاً[1].

وأقامت مع الاتحاد الأوربي شراكة إستراتيجية رسمية عام 2004، فهم يشتركون في القيم الأساسية الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكلاهما من أنصار نظام عالمي متعدد الأقطاب، فالحفاظ على علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوربي عنصر مهم في تعزيز طموحاتها كقوة عالمية صاعدة مستقبلاً[2].

فالسياسات الهندية تشكل فيضاً من النشاط والوطنية في أهدافها وتوجهها نحو شبكة من الصداقات العالمية للاعتراف بتأثيرها الرئيس في النفوذ الدولي كواحدة من القادة في عالم متعدد الأقطاب لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

(1) خالد عبد العظيم، الهند تراهن على الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكرهُ، ص4.

(2) Norwegian Ministry of Defense, India and The Future Global Order, November 2009, p.25.

المبحث الثاني

المشاهد المستقبلية لأدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا

إن دراستنا للعوامل ذات التأثير المستقبلي للقوى(الصين، اليابان، الهند) الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تتطلب منا وضع مشاهد مستقبلية لأدوار هذه القوى في التوازن الاستراتيجي في آسيا وما تؤول إليه لاسيما وأن أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوي في مطلع القرن الحادي والعشرين تحددت في أربعة تيارات رئيسة:أولها هو انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي العالمي إلى آسيا وهذا يعني أن المستقبل ستكون ساحته آسيا، ثانيها استئناف رحلة الصعود الاقتصادي بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ثالثها انتشرت فيها المؤسسات الإقليمية الجديدة و الأقاليمية المتعددة الأطراف في إطار مفاهيم العولمة، رابعها دخول العامل النووي في السياسة الآسيوية وتبلورت عمليات مهمة للتحول الديمقراطي وتوازن معها عمليات صعود الحركات الأصولية[1].

أولاً:التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف

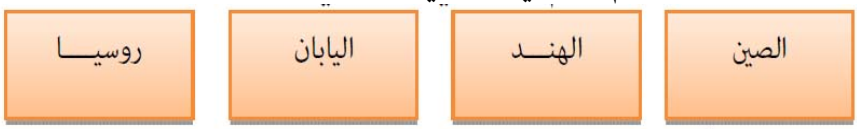
فهذا المشهد يفترض استمرار الأوضاع الراهنة في آسيا وقيام توازن مشاركة متعددة الأطراف في ظل وجود ثلاث قوى كبرى (الصين، اليابان، الهند) في وقت واحد، ويزداد نشاط الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، كلاعبين أساسيين في آسيا هذا يقود إلى نوع من التعاون وتؤدي كل قوة دورها في هذا التوازن وتشكل هيكل الأركان للإقليم الآسيوي الجغرافي والجيوستراتيجي[2]. وهو ما يوضحه المخطط رقم(3)

(1) محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص66.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مصدر سبق ذكرهُ، ص44-45.

مخطط (3) هيكل العلاقات في آسيا

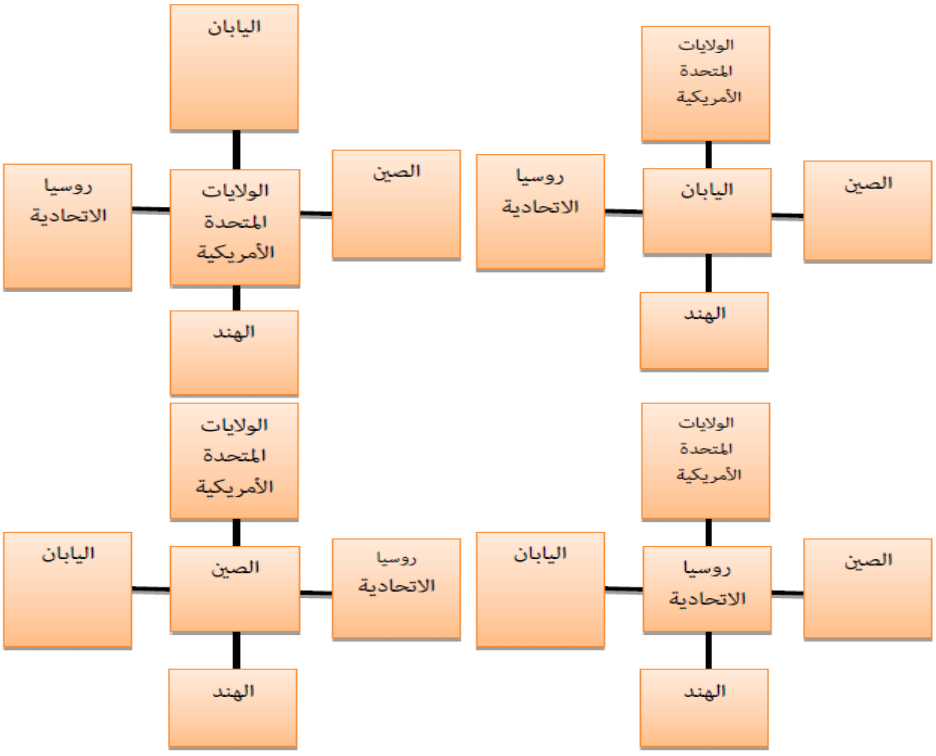
1-هيكل الأركان للإقليم الآسيوي الجغرافي



2-هيكل الأركان للإقليم الآسيوي الجيو-سياسي



3-أنماط المركز والأركان لعلاقات القوى الكبرى



المصدر: كاظم هاشم نعمة، سياسية الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص 97-99.

وهذا يعني أن التوازن الإستراتيجي يكون متعدد الأطراف في ظل وجود قوى تحيط بهذا التوازن هي كوريا الجنوبية واستراليا وجنوب شرق آسيا[1].وإن آفاق المستقبل لأدوار القوى الآسيوية في هذا المشهد تنبثق من حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة في عموم البيئة الإقليمية. وهناك جملة من الحقائق المترتبة على أدوار القوى الآسيوية فضلاً عن اللاعبين الأساسيين في فرض هذا المشهد، لعل أهمها اتفاق الآراء في عموم البيئة الإقليمية على ضرورة استمرار القوى الكبرى الراهنة في رسم التفاعلات المختلفة من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيز الأمن الإقليمي[2].لاسيما وأن القوى الكبرى الآسيوية قوى لها مقومات قوتها، فهذه القوى تعتبر أقطاباً إقليمية ودولية، وإذا حققت وشكلت شراكة وتعاون حقيقي مع القوى الساندة لها فضلاً عن الترتيبات الإقليمية يؤدي إلى خلق توازن استراتيجي متعدد الأطراف لأنه لا يتيح لقوى منفردة أن تتحكم بالأوضاع وبطريقة غير مسؤولة في آسيا[3].

فالصين تسعى إلى الحفاظ على التوازن الراهن وعدم تخويف الدول الأخرى من صعودها الاقتصادي والعسكري من خلال متغيرين أساسي ينهما: الأول المشاركة في المؤسسات الدولية وسلوكها في الخلافات الإقليمية، إذ أنه قبل منتصف التسعينيات من القرن الماضي فكانت ترى في المنظمات الإقليمية القائمة في آسيا-الباسفيك أدوات أمريكية قد تستخدم في احتوائها، لكن بعد إرسالها ملاحظين إلى منتدى الآسيان الإقليمي/ARF أصبح واضحاً لصناع القرار فيها بأن المقترب الأمني الذي تبنتهُ اليابان ودول جنوب شرق آسيا لا يتعارض مع التصور الصيني للأمن في الإقليم وفتح ذلك الطريق أمامها للانضمام إلى أغلب المنظمات الإقليمية في آسيا

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) Andrew C. Kuchin and Alexi v. Zagorsky, When Realism and Liberalism Coincided: Russian Views of U.S Alliances in Asia, July 1999, p.14. in: http://www.iss-db.Stanford.edu.pdf.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد42، تشرين الأول2009، ص10.

موازية مع اندماجها المتزايد في المنظمات الدولية. إلى جانب حصولها على صفة المراقب في بعض المنظمات الإقليمية[1]، الثاني استخدمت أدوات قوتها الناعمة لدعم وتوثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء في التنظيمات الإقليمية في كل من جنوب آسيا ووسط آسيا[2]، فضلاً عن الأساليب التعاونية التي تستخدمها لإدارة خلافاتها مع بلدان الجوار، فقامت منذ عام 1949 بحل(17) من أصل (23) خلافاً حدودياً وقدمت تنازلات كبيرة وغالباً ما تلقت أقل من(50%) من الأراضي المتنازع عليها وتسعى لحل عدد من الخلافات الإقليمية المستمرة ووقعت بروتوكولات حدودية مع كل من روسيا الاتحادية وفيتنام، وتحاول الدفع بالتعاون لإيجاد حل حول جزر دياويو مع اليابان، وجزر سبراتلي مع كل من بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام، فضلاً عن خلافاتها الحدودية مع الهند وهي الصورة التي تغيرت تماماً في الوقت الراهن[3]. فضلاً عن ذلك فإنها العملاق الآسيوي الجديد الذي يمسك بدفتي النمو الاقتصادي المتسارع والنفوذ السياسي المتصاعد على المستويين الإقليمي والدولي مدعومة بشغلها مقعد دائم في مجلس الأمن، فهي تعمل سعياً منها إلى الحد من الدور الأمريكي المهيمن وتعمل على تقليل اثر التحالفات الثنائية ضمن إطار شبكة العلاقات الأمريكية في البيئة الإستراتيجية للإقليم الآسيوي وتوفير المناخ الملائم واللازم لإشراك القوى الكبرى في تفاعلاتها المشتركة[4].

أما اليابان فتعمل على الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا بوضعه الراهن لإقامة توازن متعدد الأطراف من خلال الاعتماد المكثف على التحالف

(1) حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي- النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر باتنه، الجزائر، 2008، ص94.

(2) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مصدر سبق ذكرهُ، ص56.

(3) حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي- النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص94.

(4) نزيرة الأفندي، الإستراتيجية الهندية في عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكرهُ، ص61.

الياباني- الأمريكي، على أن يقترن ذلك بإعادة أقلمة التحالف مع البيئة الإستراتيجية الجديدة، والحصول على تعهدات من الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار التزاماتها الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا، لكي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة عمق استراتيجي مهم لها تتعاون معها للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا بوضعه الراهن دون إجراء أي تغير في موازين القوى، فضلاً عن تطوير سياسة إقليمية تركز على بناء نظام أمني إقليمي في آسيا، تقوم بإجراءات تطبيع أكثر العلاقات وإجراءات بناء الثقة على مستوى الإقليم الآسيوي، والدخول في حوار إقليمي حول قضايا التسلح والانتشار النووي، وإجراءات الأمان النووي، وانتهاءً ببناء إطار أو منتدى أمني يعنى بإدارة قضايا الأمن والاستقرار في الإقليم الآسيوي فضلاً عن تطوير الترتيبات الإقليمية الموجودة حالياً لبناء مجتمع آسيوي متكامل لشؤونه الأمنية والاقتصادية[1]، وهو الأمر الذي ينعكس بوجود وعي إقليمي بضرورة خلق الأسس الكفيلة بإنشاء آليات إقليمية متعددة الأطراف لأنها ستكون عاملاً للحفاظ على التوازن الإستراتيجي الحالي في آسيا وخلق توازن استراتيجي متعدد الأقطاب من خلال[2]:

أ- جعل اليابان دولة طبيعية أكثر تكيفاً مع دول الإقليم.

ب- تسهيل التكامل مع الصين.

ج- الضمان في استمرارية الدور الأمريكي في آسيا.

د- السماح لروسيا الاتحادية لتأدية دور أكثر تعاونياً من ذي قبل.

هـ- السماح بسماع الأصوات الإقليمية الأخرى الصاعدة ويقصد بها (الهند).

وترى من خلال العمل المتعدد الأطراف إعادة لتعريف دورها الإقليمي وإضفاء شرعية عليه للحيلولة دون تنامي الدور الصيني والسيطرة عليه. فإنها من

(1) محمد فايز فرحات، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص119.

(2) Ralph A.Cossa. Asian Multilateralism Dialogue on Tow Tracks, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Spring 1995, p.35.

خلال ما تقدم تقوم بدور الحفاظ على التوازن الإستراتيجي الراهن في آسيا دون تغيير لموازين القوى لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى. وهذا يجعلها أحد العناصر الفاعلة لتحقيق التوازن المتعدد الأطراف.

أما الهند فنظراً لما تمتلكهُ من مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الحالية والمستقبلية، فإنها قوة موازنة إقليمية في آسيا، فدورها في التوازن الإستراتيجي مدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق المصالح القومية المشتركة وليس على أساس الانتهازية الإستراتيجية لاحتواء إحدى القوى الصاعدة في آسيا، للحفاظ على التوازن الإستراتيجي، فهي حافظت طويلاً على مبدأ الاستقلالية السياسية وإنها تحتفظ بخيار إقامة علاقات شراكة متنوعة مع القوى الأخرى، سعياً منها لتحقيق التوازن وهذا يعني أنهُ بدلاً من أن تبقى غير منحازة فإن الأنسب لها أن تصبح متعددة الانحياز لكن دون أن يمنعها ذلك من أن تميل نوعاً ما نحو الولايات المتحدة الأمريكية محتفظة في الوقت نفسه بالعنصر الأساسي في عدم انحيازها، متبعة في ذلك نهجاً يسمى الاستقلال الذاتي الاستراتيجي للحفاظ على الوضع الراهن مع القوى الآسيوية الأخرى، وستستمر في رسم مسارها واتخاذ قراراتها المصيرية بنفسها، إذ من الأجدى لها أن تصبح ذات انحياز متعدد ساعياً إلى التعاون مع الدول والترتيبات الإقليمية لتحقيق منافع متبادلة مع اللاعبين الكبار[1].والتركيز شرقاً وغرباً هو حجر الزاوية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة وهي جزء من محاولة أوسع لفرض نفسها على الساحة الإقليمية الآسيوية بأكملها، لتطور نفسها من قوى إقليمية في جنوب آسيا إلى فاعل في منطقة آسيا- الباسفيكبل وآسيا بكاملها للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الراهن فهي لا تتطلع إلى دور القوى المركز وليس في وسعها أن تعفي دورها من علاقات هيكل الأركان والأرجح من الاحتمالات أن تنجذب إلى هيكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا الاتحادية كما موضح في مخطط(3)، فضلا عن وجود الترتيبات المتعددة الأطراف التي تعمل على تقريب

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: براهما تشيلاني، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 74-75.

وجهات النظر والاتفاق على حل المشاكل والقضايا المتفاقمة بما يتضمن حماية مصالح كل طرف وتعمل على تحقيق التوازن وبما لا يؤدي إلى ترجيح كفة أحدى القوى على حساب الأخرى[1]. فأسهم النظام السياسي والاقتصادي العالمي والآسيوي الناشئ في إكساب الهند مركزاً مواتياً على نحو متميز وصفه (سي.راجا موهان) بما يأتي(تبرز الهند كدولة مرجحة في ميزان القوى العالمي ويتاح لها في الأعوام القادمة فرصة لصياغة النتائج في أكثر القضايا حرجاً في القرن الحادي والعشرين وهي إشاعة السلام والاستقرار في آسيا)[2].

فإنه يمكن القول أن الظروف الدولية والإقليمية تبدو مؤاتية لاستمرار الوضع القائم وتطوره في اتجاه توازن متعدد الأطراف، لان الولايات المتحدة الأمريكية موجودة بالفعل في آسيا وتتمتع بعلاقات وثيقة مع معظم دولها ولا يظهر بأن الصين تعترض على هذا الوجود الذي ترى فيه حماية لها إزاء بعض الأطراف كاليابان والهند على سبيل المثال والولايات المتحدة الأمريكية مع الصين واليابان والهند الأطراف الأقوياء يعاونها على التعامل مع المشكلات التي قد تنفجر في القارة الآسيوية وليست الأزمة الكورية الأخيرة، والتي أظهرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في أن تقوم الصين بدور رئيس في حلها إلا أنموذج على هذا القول[3]، لاسيما وأن هناك توجهاً أمريكياً جاداً لتأدية دور مهم في شؤون الإقليم نظراً لطبيعة التفاعلات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أفرزت قناعة إقليمية بضرورة وجودها المستمر في الإقليم وعدم تقليل الالتزام الأمني لاسيما وأن الارتباط الفعال هو من صلب أولويات دورها في الإقليم من جهة، وتأكيد عدم تأثير القضايا السياسية في العلاقات الاقتصادية مع دول الإقليم من جهة أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تستغل التحالفات والعلاقات الثنائية والترتيبات المشتركة في آسيا لقيام توازن

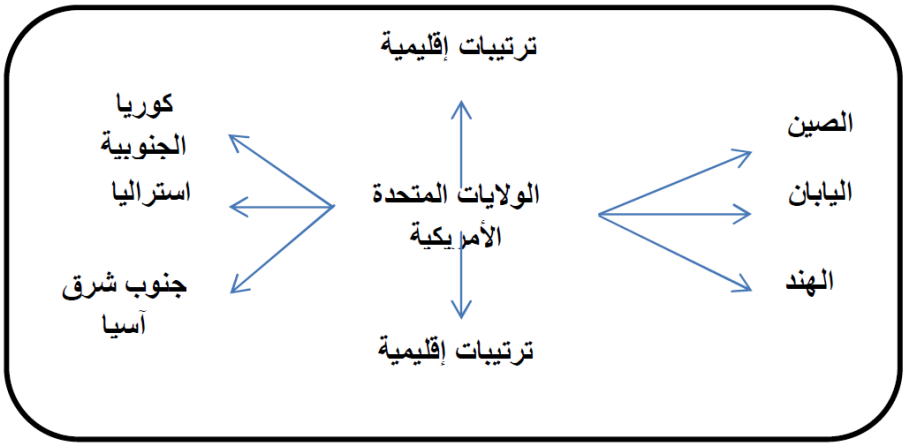
(1) Walter C. Ladwig, India and The Balance of Power in The Asia- Pacific, Ndupress University, issuse57, 2010, p.119. in: http://www.ndu.edu.

(2) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص445.

(3) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مصدر سبق ذكرهُ، ص58.

إستراتيجي متعدد الأطراف يسيطر عليه بواسطة دورها المركزي كما موضح في المخطط رقم(4) .

مخطط (4): الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا



المخطط من إعداد الباحث

أما روسيا الاتحادية فقد جاء تجاهل الغرب لمطالبها الأمنية في القارة الأوربية والمضي في ضم دول شرق ووسط أوربا إلى حلف شمال الأطلسي دافعاً قوياً لتوجهها إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها على الساحة الأوربية وازدياد إدراكها للمصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية ومن هنا جاء التقارب مع الدول المهمة الصين واليابان والهند[1]، لاسيما في ظل تنامي قوتها المستندة إلى مقومات الحقيقية السياسية والعسكرية والتكنولوجية لكي تجد لها مكاناً يتوازى وما كانت تتمتع به في النصف الثاني من القرن الماضي لتظهر في صورة القوى

(1) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد35، كانون الثاني2008، ص171.

العظمى في مختلف الميادين، واثبات قدرتها على استعادة ثقلها الاستراتيجي[1]، فهي من أكثر القوى تطلعاً للتوجه إلى التفاعلات الإقليمية كجزء لا يتجزأ من دورها كلاعب إقليمي في الإقليم الآسيوي، كما أنها ترفض قواعد المباراة الصفرية والالتزام بصيغة توازن المصالح والإصرار على تخفيض درجة التوتر الإقليمي والدولي[2]، وأن هناك الكثير من الدعوات داخل روسيا الاتحادية لإعادة بناء الدور السابق الذي كان يضطلع به الاتحاد السوفيتي مع التأكيد على أهمية تفعيل العلاقات المتعددة الأطراف على وفق رؤى التوازن مع باقي القوى وعدم هيمنة قوى واحدة على مجريات التفاعل الإقليمي وهو جوهر الدور الروسي في الوقت الراهن والمستقبل[3].

إلى جانب وجود دور الترتيبات الإقليمية (منظومة دول جنوب شرق آسيا/ASEAN، منتدى الآسيان الإقليمي/ARF، منظومة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي/SARRC، منظمة شنغهاي للتعاون/SCO، منتدى للتعاون الاقتصادي لآسيا-الباسفيك/APEC)، فإن دخول القوى الآسيوية في حوار متعدد الأطراف من خلال هذه الترتيبات بين أنها معنية من اجل تجاوز العوائق والكوابح والى تحقيق الاندماج في آسيا وسيسهم في توفير الأمن والاستقرار للمنطقة من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، ومن ثم تعمل كطرف مشارك في تحقيق التوازن الاستراتيجي في آسيا، بما تناقشهُ هذه المنظومات من قضايا تسهم في الاندماج الأمني والاقتصادي المتكامل لعموم البيئة الإقليمية[4].

(1) خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد20، خريف2008، ص49.

(2) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص9.

(3) السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا.. الأهداف والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص87.

(4) لوئيك فرو وار، الأمن الجماعي في آسيا، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، كانون الثاني2008، ص150.

واستناداً إلى ما تم ذكره فان طبيعة العلاقات على وفق هذا الاحتمال تكون تعاونية ليس فقط بين القوى الكبرى فحسب بل في عموم الإقليم الآسيوي بما يتضمنه من أقاليم فرعية، وتسعى هذه القوى الكبرى إلى بناء شبكة من العلاقات على أساس مركزية أدوارها وتكون المرتكزات الرئيسة لبناء نظام إقليمي جديد من خلال تبنيها للعمل المتعدد الأطراف بعد انتهاء الحرب الباردة وهو يتفاعل مع دعوة القوى الرئيسة في آسيا للاعتماد عليها في التفاعلات الإقليمية لتحقيق التوازن وبما يضمن مصالحها ويراعي مصالح الدول الأخرى.

والى جانب ما سبق هناك عدد من المعطيات الداعمة لهذا المشهد التي تدفع لإيجاد التوازن الاستراتيجي في آسيا مستقبلاً[1] وهي:

أ- اتفاق الآراء على تفعيل التعاون الجماعي لحل المشاكل الراهنة في آسيا، وهو ما سيجعل من أدوار وسياسات هذه القوى، تندفع باتجاه إيجاد البيئة الأمنية. فالفوائد المترتبة لكل طرف في تعزيز تعاونهُ مع مجمل الأطراف الفاعلة، وبما ينسجم مع محصلة باقي الأطراف، على الرغم مما يعتري تلك العلاقات من مشاكل.

ب- الرغبة الاسترالية بالمشاركة الفعالة في شؤون تفاعلات الإقليم الآسيوي بالتعاون مع دول آسيا-الباسفيك خاصةً، فمنذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت استراليا تسرع في إعادة تشكيل علاقاتها مع الدول الآسيوية، وحاولت أداء دور مهم نسبياً في المنطقة كلها وهو يتواكب مع التطور السريع لاتجاه التعددية القطبية في النظام الدولي، وباتت هناك ضرورة لتطوير علاقات التفاهم الشاملة لتصبح دبلوماسية جديدة في آسيا- الباسفيك يمكن تسميتها بالشراكة والارتباط التي تعني التحول من الوضع التقليدي إلى علاقات ثنائية وشراكة بالتعاون الوثيق معها في الشؤون الإقليمية لاسيما وإنها عضو في قمة شرق آسيا/EAS ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسفيك/APEC وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الوثيقة مع الصين واليابان بما يؤدي ذلك إلى أدائها دور الوسيط بين الدول الشرقية

(1) باقر جواد كاظم، التوازن الاستراتيجي في آسيا- الباسفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001، ص 188-189.

والغربية وبحكم كونها أحدى منتجين المواد الخام الأساسيين في العالم فلابد أن تمارس نفوذاً أساسي على دول هذا التوازن[1]، وهو ما أكده وزير خارجية استراليا آنذاك (سناتور ايفانز) بقوله (أن سياسة الشراكة والارتباط ستساعدها في أداءها دوراً أكثر نشاطاً في دعم التوازن الاستراتيجي وتشكيل النظام الجديد في آسيا عموماً ومنطقة آسيا- الباسفيك خصوصاً)[2]، فضلاً عن الدور الكوري الجنوبي الذي يسير في اتجاه انجاز التقدم الاقتصادي والتحالف السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ج- تشجيع كل من (الصين، روسيا الاتحادية) قيام توازن المشاركة في الإقليم لتحقيق عدد من المزايا، وهي السعي للسيطرة على التحالف الأمريكي- الياباني، مع القيام سويةً بدور في خريطة التفاعلات الإقليمية.

إن منظروا (الأحادية القطبية) يقولون أن وجود (الصين، اليابان، الهند، روسيا الاتحادية)، لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية وهو ما ينسجم في قيام توازن متعدد الأطراف في آسيا[4]. لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تجاهل مصالح هذه القوى في آسيا، وإن عدم إشراكهم في إدارة التفاعلات الإقليمية بما يتناسب مع ما يمتلكونهُ من قوة وموارد يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تراجعها في بعض موارد ومقومات قوتها الحالية[5].

(1) باسم احمد حسن، استراليا-الصين-الولايات المتحدة الأمريكية، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة العدد2، ديسمبر2006، ص6-7 شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد مجدي السكري، استراليا تبحث عن توجه جديد في منطقة آسيا، الباسفيك، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد7، يوليو1998، ص ص1-4، شبكة المعلومات الدولية:.http://www.ahram.org.eg

(3) نزيرة الأفندي، الإستراتيجية الهندية في عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص61.

(4) خالد الحروب، العالم بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية أو اللاقطبية، صحيفة الجريدة اليومية، العراق، العدد261، 2006/3/2، ص4.

(5) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص16-17.

فالبيئة الإقليمية الآسيوية تشهد تنافس هذه القوى فيما بينها دون حدوث احتمالات المواجهة بين تلك القوى للحفاظ على توازن المصالح لأنها تعمل إبقاء تناقضاتها عند مستوى الحد الأدنى الحرج المطلوب للحفاظ عليه وعدم التصعيد أكثر منه، وهذا ما تفهمه تلك القوى في علاقاتها المتبادلة وتعمد لإظهار توافق ظاهري استراتيجي-تكتيكي- عبر القبول بمنافع الحد الأدنى الحرج في سياساتها حيال البعض والقبول من جهة أخرى بكلفة ذلك التوافق[1]. وعلى أية حال هناك عدد من المعطيات الكابحة لقيام مثل هذا التوازن وهي:

أ- قلق الدول الآسيوية من مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إقرار مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان على أسس الأنظمة الغربية، الأمر الذي يهدد علاقاتها مع دول مثل الصين وفيتنام. فضلاً عن قلقها من أن يعمل هذا التوازن ليخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واحتواء القوى الأخرى[2].

ب- تنامي خوف الدول الآسيوية من تصاعد الأدوار الأمنية والعسكرية لكل طرف والريبة والشك من أن يؤدي ذلك إلى سباق تسلح، ومن ثم تدخل البيئة الإقليمية في سباق تسلح أشد خطورة ويعمل على خلخلة التوازنات في المنطقة الأمنية- والعسكرية.

ج- طبيعة المناخ الإقليمي السائد بما يحتويه من قضايا ومشكلات، يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في حالة تغيرات مفاجئة لهذه القضايا.

د- النزعة الأحادية لدور الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا والتوجهات، لتعويضها عن التراجع في بعض مقومات قوتها[3].

(1) خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص48.

(2) دنيا جواد مطلك، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص459.

(3)G.JohnIkenberry, America's Imperial Ambition, Foreign Affairs, Vol.81, No.5, September-October 2002, p.44.

ر- عدم تفعيل أدوار القوى الإقليمية (الناشئة) إلى الدرجة التي تمارس فيها دوراً مهماً في شؤون تفاعلات الإقليم، نظراً لتزايد دورها العسكري[1].

ز- معارضة(الصين- روسيا الاتحادية) قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأداء دور قيادي داخل (منتدى الآسيان الإقليمي/ARF، منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك/APEC) لتصل إلى مرحلة الهيمنة والتفوق[2].

ثانياً:التوازن الاستراتيجي المحوري

يفترض هذا الاحتمال أن التوازن الاستراتيجي في آسيا، يقوم على أساس التوازن المحوري، لأنهُ منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، بدأت تتكون في أورآسيا عدة محاور إستراتيجية جديدة ستكون هي محور الصراع العالمي القادم، وهذا النمط الجديد من التحالفات الدولية يتسم بخاصيتين هما: الأولى أنه لا يماثل النمط التقليدي للأحلاف العسكرية في القرن التاسع عشر ولكنهُ يتخذ شكل مشاركات إستراتيجية ذات أبعاد متعددة يعد البعد العسكري واحداً منها ولكن ليس الأهم وإنما يدور حول التزامات سياسية واقتصادية، أما الثانية فهو تمركزهُ في أورآسيا لاسيما في القسم الآسيوي منهُ.

1- المحور الأمريكي- الياباني- الهندي

يفترض هذا المشهد تكوين محوراً (أمريكياً-يابانياً-هندياً).لذا اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على اليابان كشريك استراتيجي، مما دعاها إلى تغيير شكل علاقة الاحتلال إلى علاقة تحالف عندما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام 1951 معاهدة أمنية تعهدت اليابان بالسماح للقوات الأمريكية بالبقاء على أراضيها. وعام 1960 وقعت معاهدة الأمن المتبادل واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية في أراضيها، وأن يكون لها حق تقرير مسألة تزويد القوات الأمريكية بأسلحة

(1) باقر واد كاظم، التوازن الاستراتيجي في آسيا-الباسفيك وآفاقه المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص190.

(2) المصدر نفسه، ص191.

نووية[1].وأصبح التقارب الاستراتيجي أكثر بينهما في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، بعد أن تم مراجعة التحالف بينهما عام 1996، وتعزيز العلاقات الدفاعية، والتوسع في البعثات العسكرية في الخارج، وتحديث القدرات العسكرية اليابانية ويعتبر ذلك التحالف لكليهما بأنه الضمان لتحقيق التوازن الاستراتيجي في آسيا، نظراً لما يحيط بهما من مخاطر مشتركة وهو الصعود الصيني، والبرنامج النووي الكوري الشمالي[2].لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية حثتها إلى التخلي عن دستورها السلمي لتنضم إلى عضوية مجلس الأمن الدائمة وإعادة تسليحها لتوظيفها ضد الصين في شرقي آسيا وهذا ما أكده وزير الخارجية السابق(كولن باول) في خطابه عام 2004 أثناء زيارته لليابان[3]، وترى اليابان أن صورة العالم في القرن الحادي والعشرين ستتوقف إلى حد كبير على قدرتهما في تأمين القيادة المنسقة تحت رؤية مشتركة[4]، لذا عمدت إلى تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التحالف الاستراتيجي المبرم بينهما، بما في ذلك التوسع الظاهر للدور الياباني في الشرق الأقصى المحدد إلى الصيغة الآسيوية-الباسفيكية الأوسع، عن طريق التأكيد على الاستخدام المحتمل لقوات الدفاع اليابانية في طوارئ الشرق الأقصى واستخدامها في المناطق المجاورة لها في آسيا، وان رغبتها بالتكيف مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المسألة قادتها الشكوك النابية بخصوص القوة الأمريكية في آسيا لأمد طويل والهموم التي يمكن أن تفرض من نهضة

(1) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص49.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Elena Atanassova-Cornelis, The U.S-Japan Alliance and The Rise of China, Implications for The East Asian Security order and The Eu Regional Role.7 May, 2010, pp.3-4. In: http://www.fusl.ac.be.

(3) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص50.

(4) دنيا جواد مطلك، الإقليمية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص437.

الصين في وقت ما مستقبلاً وعليها أن تختار خياراً غير مرغوب وهو الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين أو دون الولايات المتحدة الأمريكية متحالفة مع الصين[1]، وهو ما أكده رئيس الوزراء الياباني السابق(يوكيوهاتوياما) عام 2010(أن تحالف بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية هو تحالف لا يمكن الاستغناء عنه لمنطقة آسيا)[2]، والشيء المؤكد أنه حتى عام 2020، فإنهما يعدان من أكبر الاقتصاديات ذات الأنظمة الديمقراطية والقيم المشتركة حتى ذلك الوقت، وهذا يعني أن التحالف بينهما سيستمر مستقبلاً في آسيا كما كان في القرن الماضي، ويكون عاملاً حاسماً في المعادلة الإقليمية والعالمية[3].

أما الهند فقد كان لبروزها كقوة عالمية رئيسة جديدة تؤدي دوراً في التوازن الاستراتيجي في آسيا.فتقاربت مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة التي رأت فيها الأخيرة اهميةً لثقلها السكاني وقوتها النووية وجوارها الجغرافي من اجل توازن القوى الإقليمي في آسيا ومستوى العالم بعد أن كانت المصالح متباعدة خلال تلك الحرب[4]، لاسيما بعد أن أثار الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) قضية كشمير في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993، وغيرت موقفها فبدأت ترى فيها حليفاً يعتمد عليه لمواجهة القوة الصينية المتعاظمة من ناحية، والأخطار الجديدة في وسط وجنوبي آسيا مثل تصاعد الحركات السياسية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى[5]، وقد توافق ذلك بعد التفجيرات النووية عام 1998 لتأكيد مركزها السياسي العالمي والدخول في تفاهم استراتيجي مع القوة العظمى الوحيدة لعزل باكستان دولياً والحصول على المكاسب

(1) زبنيغيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكره، ص205-206.

(2) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص49.

(3) Richard L.Armitage and Joseph S.Nye, The U.S- Japan Alliance: Getting Asia Right The Rough 2020, CSIS Report Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007, p.15.

(4) احمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص60.

(5) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص49.

الاقتصادية المتوافرة في السوق الأمريكية، وأكد الرئيس الأمـريكي السـابق (بيـل كلينتـون) عام 2000 في البرلمان الهندي بأنهما (حليفـان طبيعيـان)[1]، والاثنـان يتطابقـان في الرؤيـة للحرب على (الإرهاب) بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، فتعد الهند نفسها ضحية لشبكات (الإرهاب)[2].

وبعد الاتفاق النووي بيـنهما ضـمنت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حليفـاً إقليميـاً ثابـت في شـبه القـارة الهنديـة بـل وآسـيا، للحفـاظ عـلى الاسـتقرار ولتحقيـق التـوازن الاستراتيجي في آسيا[3]. وصرح الرئيس الأمريكي(باراك أوباما) عام 2011اثناء زيارته للهنـد بأنهما (شريكان استراتيجيان في القرن الحادي والعشريـن، وان أمريكـا تضـع الرهـان عـلى مستقبل الهند وعلى الدور الأكبر الذي سـتلعبه عـلى المسرح الـدولي والـذي سيسـاهم في دعم السلام والأمن)، وهذه الزيارة توثيقاً للتحالف بينهما ولدعم عضوية الهند في مجلس الأمن، وأمتنع عن الاضطلاع بأي دور في حل الصراع الكشميري المتفاقم نظراً لدرجة التحـالف بينهما. إذ لكليهما مصلحة حيوية للحفاظ على توازن مستقر للقوى في آسيا[4]، فالهند لا تـزال الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تخلت عن معاداة الولايات المتحـدة الأمريكيـة لان في سياستها الخارجية عبارة المعاداة ترتد على من يرتكبها وهذا أدى إلى تغيير في سياسـتها الأمر الذي جعل رئيس وزرائها(مانموهـان سـنغ) يتحـدث عـن مصـلحة متبادلـة وتكامـل في الأهــداف الكــبرى يــوفران أساســا لشراكــة بيــنهما مســتمرة ومكرســة لبنــاء نظــام لعــالم

(1) المصدر نفسه ، ص50.

(2) خالد عبد العظيم، الهند تراهن على الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص3.

(3) سامح راشد، اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدوليـة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد164، أبريل2006، ص207.

(4) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص50.

مستقر وآمن ومزدهر وهي لغة بلد يسعى إلى أداء دور إقليمي وعالمي[1]، وانفتحت الهند على اليابان بعد أن كانت العلاقات بينهما متراجعة في أعقاب التفجيرات النووية لعام 1998، ففي عام 2000 زار رئيس وزراء اليابان السابق (يوشيرو موري) الهند واتفقتا على بناء مشاركة عالية متعددة الجوانب في شكل حوار بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات السياسة الخارجية بين الدولتين، وقد أعادت الهند لليابان عام 1999 سفينة شحن مختطفة في المضايق بعد ازدياد ظاهرة القرصنة، وقد حاولت اليابان التوسط بين الهند وباكستان في قضية كشمير باستضافة مؤتمر حول هذه القضية[2]، لاسيما وإن للطرفين رؤية مشتركة للحصول على مقعد دائم في الأمم المتحدة فالهند أكبر متلقي للمساعدات اليابانية، إذ زاد حجم التجارة البينية بين الطرفين إلى أكثر من (13) مليار دولار عام 2008، وأن اليابان صدرت سلعاً للهند بقيمة أكثر من (7) مليارات دولار، في حين استوردت من الهند ما قيمته أكثر من (5) مليارات دولار[3]، وتم أطلاق الحوار الاستراتيجي بين البلدين في القضايا الاقتصادية من أجل إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية بينهما عام 2006[4]، وجاء التطور الأكبر عام 2008حينما وقع رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) مع رئيس الوزراء الياباني السابق (تاروآسو) الإعلان الياباني- الهندي حول التعاون الأمني، وقد أثنى الإعلان على إدراك الدولتين المتماثل للبيئة الإقليمية الناشئة، ولكليهما مصلحة إستراتيجية في موازنة القوة الصينية في المنطقة، فقد عد ذلك بمثابة تكوين كتلة إستراتيجية بين اليابان والهند برعاية أمريكية وأكدت اليابان على الهند إن تكون أكثر

(1) ريتشارد ن.هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص176-177.

(2) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا ، مصدر سبق ذكره، ص50.

(3)GeethangaliNataraj, India-Japan Economic Partnership Agreement: Gains and Future Prospects, Op.cit, p.8.

(4)Ministary of Foreign Affairs of Japan, Japan-India Relations, February 2011, in: http://www.Mofa.go.jp.

تمسكاً وملائمة للمتغيرات الإقليمية والدولية كمانع قوي وضروري للتوازن في آسيا[1].

فدول هذا المحور تعمل على تحقيق التوازن الاستراتيجي في البيئة الإقليمية الآسيوية، منذ أن طورت الهند القنبلة النووية عام 1998، وأعلنت أن الصين هي المستهدفة في ظل وجود تنافس بحري بينهما في المحيط الهندي وبحر اندمان وإعلان اليابان عام 2005 أن الصين تهديداً لأمنها نتيجة تزايد إنفاقها العسكري، وإعلان اليابان عن إنشاء حائط للصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية موجه ضد كوريا الشمالية هو في الوقت نفسه إلى الصين وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية اليابان والهند لتوظيفهما في شرقي آسيا وجنوبي آسيا ووسط آسيا[2].

وبالرغم من أن هذا المحور هو الأكثر احتمالاً للظهور إلا أن هناك عدد من المعطيات الكابحة لهذا المحور وهي: أن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الهند بتوقيع معاهدة الحد من الانتشار النووي، واتفاقية تحريم أسلحة الدمار الشامل وهو ما ترفضهُ الهند، فضلاً عن المساعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لباكستان في مكافحتها (للإرهاب)، إذ تأمل الهند أن توقف الولايات المتحدة الأمريكية ذلك التعاون وأن تضغط على باكستان لتفكيك الجماعات (الإرهابية) التي تعتقد الهند أنها مسؤولة عن تفجيرات مومباي عام 2008[3]. فضلا عن الخلافات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر بين الحين والآخر إلى جانب الضغوط الأمريكية على اليابان نظراً لتجارتها مع إيران للحد منها[4]، إلى جانب قلق اليابان

(1) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص50.

(2) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص50.

(3) صحيفة الشعب اليومية، العلاقات الأمريكية- الهندية، الصين، 2009/11/26، شبكة المعلومات الدولية:.http://www.arabic.people.com.cn

(4) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Emma Chanlett_Avery and Others, Japan-U.S. relation: Issues For Congress, CRS Report For congress ,Congressional esearch Service, United States, 13 January, 011,p6

من الاتفاقية النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند بما يتضمنه من عدم التقييد بنظام الانتشار النووي في آسيا.

2-المحور الصيني- الروسي

تتبع الصين إستراتيجية حذرة سماها بعض الدارسين إستراتيجية محسوبة أي أنها تهدف إلى حمايتها من التهديدات الخارجية، في الوقت نفسه الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة[1]، لذلك تتجه نحو إقامة محور بينهما لاسيما وأن روسيا الاتحادية أكثر قبولاً بالصعود الصيني وترى أن الشراكة والتحالف هو السبيل الأمثل للتعامل معها وهو ما يمكن إيجازه بمقولة فلنصعد معاً لاسيما وإنها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي بلورت تصوراً استراتيجياً فيما يتعلق بهيكل القوى في النظام الدولي وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوى واحدة على النظام الإقليمي والدولي، فوجدت في الصين حليف أساسي واحد الأقطاب التي تراها في الشراكة معها عام 1997 عاملا أساسياً لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها[2]. وقد تطورت تلك العلاقات في مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديداً عام 2001 بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار واتفاقهما على بعض المبادئ منها معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي ورفض مفهوم التدخل الإنساني الذي تبناه حلف شمال الأطلسي عام 1999في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري وغيرها من المبادئ التي تصب في المصالح المشتركة بينهما. كما وتسعى كل من روسيا الاتحادية والصين إلى الحفاظ على الأمن الوطني والإقليمي ونشر قيم السلام والتعاون ومنع الاختراق الأمريكي للإقليم ولاسيما آسيا الوسطى والشرقية، ويعمل الطرفان على تعزيز التوجهات السياسية المشتركة تجاه تنمية وتعميق العلاقات بينهما والعمل على تطويرها، وعدم قصر تلك العلاقات على نصوص المعاهدات وإنما ترجمتها على أرض الواقع، وبالفعل فقد تطورت العلاقات من علاقات صداقة إلى شراكة بناءة ومن ثم إلى شراكة

(1) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص52.

(2) خيرالدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مصدر سبق ذكره، ص107.

إستراتيجية[1]، وأكد رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) العلاقات بينهما بأنها تحمل طابعاً استراتيجياً وتتميز بالثقة، وارتفعت إلى أعلى مستوى. وأكد عام 2010(أن الشراكة الإستراتيجية الحقيقية القائمة بينهما تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل وتساعد في ضمان الأمن والاستقرار الدوليين)، في حين أكد الرئيس الروسي(ديمتري ميدفيدف) (أن الصين باتت من القوى الدولية البارزة التي تؤدي دوراً في ضمان الاستقرار والأمن والتوازن في آسيا)[2]، وهذا المحور يشار إلى تطوره مستقبلاً وبما يضمن اعتباره طرفاً فاعلاً في توازن محتمل، وهذا المحور لهُ دوافعهُ ومبرراته[3] وهي:

- رغبة الصين في الحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا والعمل مع روسيا الاتحادية لإيجاد نظام أمني إقليمي يتيح بناء الأمن والاستقرار فيه.
- العمل بينهما في إيجاد توازن أكثر استقراراً مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة وحليفتها اليابان، والرغبة الصينية في إيجاد حليف قوي يساندها في قضاياها الشائكة مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص قضيتي تايوان وحقوق الإنسان.
- الرغبة الروسية في استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي والتي شكلت مع الصين العامل الأساس في طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية.
- رغبة الطرفين في إيجاد توازن استراتيجي تجاه حلف شمال الأطلسي وتوسعهُ نحو شرق أوربا والقلق من توسع هذا الحلف في منطقة حوض المحيط الهادئ بما يقلق أمنهما الإقليميين.

(1) نوار محمد ربيع محمد، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور، مصدر سبق ذكره، ص122-123.

(2) نورهان الشيخ، روسيا... الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص93.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد محمود عبد المجيد، العلاقات الصينية- الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص191-195.

- قلق الطرفين من تنامي القوة العسكرية اليابانية، باعتبارهما الخاسر الأكبر من سياسات اليابان العسكرية قبل الحرب العالمية الثانية لاسيما في ظل النزاعات القائمة حول مجموعة جزر كوريلوسينكاكو[1].

وهذا المحور المستقبلي يعزز من خلال مجالات التعاون والاعتماد المتبادل بينهما، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة وبعد سنوات قليلة تصبح أكبر مستهلك للطاقة، لذا قامت روسيا الاتحادية بتزويد الصين بمقدار مليوني طن سنوياً من النفط ولمدة ثلاث سنوات وتم توقيع اتفاق لتزويدها بنفط قيمته (150) مليار دولار خلال 25 عاماً المقبلة[2]، وتعد الصين في المرتبة الثانية لشركاء روسيا الاتحادية التجاريين فشهد التبادل التجاري قفزة ملحوظة من(10,7)مليار دولار عام 2001، إلى(60)مليار عام 2010، وزادت الاستثمارات الصينية في روسيا الاتحادية، ومن المتوقع أن تصل إلى(12)مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة[3]، وفي المجال العسكري فالصين يمثل السوق الرئيس للسلاح الروسي وتستأثر وحدها بما يزيد على(50%) من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية[4]، فضلاً عن التعاون العسكري من خلال إجراء مناورات مشتركة، كتلك التي أجريت في عام 2005 على ساحل المحيط الهادئ وذلك في منطقة قريبة من الأسطول الأمريكي السابع، وعن منطقة نفوذ القاعدة الأمريكية في أوكيناوا جنوبي اليابان[5]، ومناورات مهمة السلام لمكافحة (الإرهاب) والحركات العرقية الانفصالية التي كان آخرها في عام 2009 في مدينة خاباروخسك

(1) نورهان الشيخ، روسيا.. الصين الشريك الطبيعي ، مصدر سبق ذكره، ص94.

(2) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية- الصينية... محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد170، أكتوبر2007، ص78.

(3) نورهان الشيخ، روسيا..الصين الشريك الطبيعي، مصدر سبق ذكره، ص95.

(4) المصدر نفسه، ص95.

(5) ابو بكر دسوقي، العلاقات الروسية- الصينية محددات الخلاف وآفاق التعاون، مصدر سبق ذكره، ص78.

الواقعة في أقصى شرق روسيا الاتحادية وتايوان[1].إلى جانب تعاونهما في منظومة شنغهاي من اجل تشكيل نواة حلف عسكري في آسيا الوسطى لتقليص النفوذ الأمريكي في الإقليم الآسيوي[2]، وفي حال نجاحها تصبح احد المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية المهمة ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن للطرفين الدور الأساس في بلورة التوازن الإستراتيجي مستقبلاً. إلا أن هناك عدد من الكوابح التي تعترض قيام هذا المحور وهي:

أ- تضارب المصالح والرؤى، فكل دوله منهما مصالحهُ التي يسعى إلى تحقيقها، إذ تراجعت روسيا الاتحادية عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع (ان دي)، لنقل النفط من روسيا الاتحادية إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خط يعرف بـ (إن إن) لنقل النفط أليها[3].

ب- ضعف الثقة المتبادلة بين الدولتين النابعة من تجارب تاريخية ومواجهات عسكرية إلى جانب التقارب الهندي- الروسي، والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتنافس الخفي بينهما للسيطرة على آسيا الوسطى[4].

(1) نورهان الشيخ، روسيا... الشريك الطبيعي للصين، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: جمال مظلوم، التعاون الصيني-الروسي، مصدر سبق ذكره، ص 16_17

(3) ابو بكر دسوقي، العلاقات الروسية- الصينية: محددات الخلاف وآفاق التعاون، مصدر سبق ذكره، ص79.

(4) احمد ذياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007، ص122.

3- المحور الياباني- الصيني- الهندي

يفترض هذا المشهد قيام محور بين القوى (الصين، اليابان، الهند) نظراً لكونهم القوى التي ستستمر في الصعود مستقبلاً في ظل السؤال المركزي إلى أي مدى ستستمر الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على المستوى العالمي.

إذ ليس من مصلحة اليابان أن تعكر علاقاتها مع الصين في حين تجني الولايات المتحدة الأمريكية فرص الانفتاح الصيني ولمواجهة ذلك تسعى اليابان جاهدة للتقارب مع الصين وهذا التقارب يمثل اخطر تكتل في العالم بين أوسع كثافة بشرية وأقوى قوة تكنولوجية في الشرق، وإذا أرادت أن تفلح في أداء دورها الإقليمي فمن منطق الأشياء أن تقيم علاقات اعتماد متبادل بينهما[1]، فضلاً عن ذلك خشيتها من أن تغذي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العداء الآسيوي لها بما يضفي على تقاربها مع الصين وتائر دعم متضافر لاسيما وأن هيكل شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية يقيد دورها السياسي والأمني الإقليمي المستقل بها في حين أن تقاربها مع الصين يعفيها من التعويل بشكل كامل على الوجود والنفوذ الأمريكي المباشر و يظهر ذلك أن الصين بوصفها الصديق الإقليمي المرجح لليابان بعد تراجع النفوذ الأمريكي[2]، لاسيما في ظل عدم الاتزان في السياسة الخارجية الأمريكية في عالم توحي ملامحهُ بخطورة الآلة العسكرية الأمريكية وهذا يعني سيطرة العنف في سياستها الخارجية، وفي حال تطبيقها تدفع كل من اليابان والصين إلى موقع المسؤولية الأدبية والإنسانية أمام الإقليم الآسيوي نحو إعادة النظر في ترتيب علاقاتهما الأمنية والاقتصادية على أساس القواسم المشتركة بين كل منهما التي من الممكن أن تجعل منهما صمام أمان لكل دول الإقليم الآسيوي التي تتعرض دولها لضغط الولايات

(1) نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: دنيا جواد مطلك، الإقليمية الدولية الجديدة، مصدر سبق ذكرهُ، ص ص450.

المتحدة الأمريكية تحت مسميات وذرائع لا تقوم إلا على قاعدة من التلكؤ الأمريكي في إبعاد الدول الآسيوية عن بعضها لتتمكن من إحكام واستمرار سيطرتها[1].

وهناك اتفاق بين دارسي العلاقات اليابانية والصينية على أنها توصف بالدفء على الصعيد الاقتصادي والبرود على المستوى السياسي، فالعلاقات الاقتصادية تسير في الاتجاه التعاوني وان كانت هناك جوانب اختلاف لان السيل الأساسي للاستثمارات اليابانية سيتدفق على آسيا، وتتقاسم اليابان التكنولوجية العالية مع الصين، ومن هنا يأخذ هذا المحور مداه الخيار الاستراتيجي حيث يبدو التحالف مع الصين منطقياً تحالف دولة تسير نحو الشيخوخة بسرعة وتملك تكنولوجية في منتهى التعقيد، مع دولة عملاق قاري شاب، وتزداد القناعة بان اليابان ستزيد من كل بد حجم ألتها العسكرية، وستلعب دوراً عسكرياً اكبر في آسيا، وان مسألة الأمن في آسيا ستعالج بشكل متزايد، ليس بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بل بين الصين واليابان[2]، ولكنها تظل خلافات على التفاصيل وليست في التوجهات الرئيسة لاسيما إذا كان التقارب قد وصل إلى حد التحالف فإن نقاط الاتفاق كثيرة، وشبكة المصالح المشتركة واسعة، وكلاهما قد توصلا لصيغة علاقات تحقق فوائد مشتركة استناداً إلى المصالح الإستراتيجية لاسيما وإن صانع القرار الياباني يدرك أن العلاقات مع الصين ليست مبادرة صفرية وهي القناعة نفسها لدى صانع القرار الصيني، فاليابان تبدي مرونة في التعامل مع الصين في القضايا الخلافية، لأن مكاسبهما واضحة وخسائرهما في حال تراجع العلاقات ضخمة لان التصعيد والضغط على اليابان يمكن أن يقابلهُ رد فعل منها إزاء قضايا حساسة للصين كتايوان وتزكية الاتجاهات المطالبة بالعودة إلى امتلاك قوة عسكرية والقيام بدور عسكري في المنطقة،

(1) زيد علي حجر، اليابان والصين عملاقا توازن القوى الدولية القادمة، صحيفة 26 سبتمبر اليومية، اليمن، العدد1405، 2008/7/24، ص23.

(2) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، 348.

والصين لا تريد اليابان تنفك عنها[1]، وهو ما أكدهُ تبادل الزيارات بين الطرفين على مستوى رئيس الوزراء الياباني السابق(شينزوآبي) ورئيس مجلس الدولة الصيني(هو جين تاو) ورئيس مجلس الوزراء (ونجياوباو) عام 2007، الغرض منها تجسد علاقة إستراتيجية متبادلة المنفعة، إذ أكدت الصين اعترافها باليابان كقوة إقليمية كبرى وتعملان معاً كشركاء لبناء نظام إقليمي[2]. ووقع البلدان عام 2008 الإعلان المشترك لتطوير العلاقات الإستراتيجية وتبادل المنفعة لهما، والوثيقة الأخيرة كما ترى صحيفة الصين اليومية هي انعكاس لوصول العلاقات بين الجانبين إلى طور جديد، وفي زيارة الرئيس الصيني (هو جين تاو) عبر عن استعداد الصين للعمل معها لإحراز تقدم جديد في تطور العلاقات الإستراتيجية الثنائية[3].

ويمكن القول أن تلاقي مصالحها يمثل الجسر المتين الذي سيوصل الدول الآسيوية ببعضها في إطار من التعاون والتكامل القوي الذي يعمل للحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ويجعل من إمكانية تحقيق التكامل الآسيوي أملاً قريباً، ويمثل ذلك بمثابة القوة الدافعة نحو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس من التساوي في الحقوق والواجبات ويعملان على تحقيق التوازن الاستراتيجي في الإقليم الآسيوي أمام القوة الأمريكية التي لا ترى إلا مصالحها.

أما الهند فمصلحتها إقامة تحالف مع الصين والعكس صحيح، لأن الصين ترغب في موازنة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد في الهند[4]. أما الهند من مصلحتها إقامة تحالفها مع الصين إلى موازنة النفوذ الصيني وتحقيقه في علاقاتها مع

(1) السيد صدقي عابدين، اليابان والصين... دفء اقتصادي وبرود سياسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص89.

(2) Institute for International Policy Studies, A New Chapter In Japan-China Relation; Towards Co-Existence and Co-development That Overcomes history, 23, April 2008, p.6.

(3) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(4) سنية الفقي، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، مصدر سبق ذكره، ص114.

باكستان[1]، وشهدت العلاقات بينهما تطوراً نوعياً حين اعترفت الهند عام 2004 بإقليم التبت جزءً من الصين وبالمقابل اعترفت الصين بإقليم سكيم جزءً من الهند[2]. وتعد بداية التقارب القوي بين الصين والهند منذ عام 2005 بعد زيارة رئيس الوزراء الصيني (ون جيا باو) للهند وتمت فيه تسوية النزاع حول الحدود في الهملايا التي يبلغ طولها (2175) ميلاً، وتم توقيع اتفاقيات بشأن التبادل التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والطيران المدني، ثم تلتها زيارة الرئيس الصيني (هو جين تاو) للهند عام 2006[3]. وتبعها زيارة رئيس الوزراء الهند (مانموهان سنغ) للصين عام 2008 علامة مهمة لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الجارين فضلاً عن التعاون الفاعل في المسرح الدولي[4]. وليست التداعيات السياسية-الجغرافية سبباً لهذا التقارب مستقبلاً، بل أشارت دراسة أعدها باحثين في مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي عام 2004 يعد فيها أن صعود القوتين الرئيستين الصين والهند في القرن الحادي والعشرين يمكن أن يغير صعودهما من المشهد الاستراتيجي السياسي الإقليمي العالمي في القرن الحالي وهذا دليل قوي على قيام هذا المحور لاسيما وأن الصين تراقب الصعود الهندي المتزايد[5].

وهناك بين الجانبين مجالات تعاون في مجالات في أمن الطاقة ومكافحة (الإرهاب) والحركات الانفصالية. فضلاً عن الجانب الاقتصادي بعد توقيع اتفاقية

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: رضا محمد هلال، الصين وباكستان... علاقات وثيقة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص 116-119.

(2) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص137.

(3) سنية الفقي، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، مصدر سبق ذكره، ص114.

(4) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص137.

(5) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Robert L. Huching, Mapping The Global Future, Op.cit, pp53-55.

الشراكة الاقتصادية للسلام والازدهار بينهما في عام 2005[1].والدليل على قيام هذا المحور مع الهند هو عدم أبداء الإدارة الأمريكية قلقها إزاء الحديث عن تحالف صيني- هندي موجه ضدها ونفتهُ وزيرة الخارجية السابقة (كوندليزا رايس)عام 2004(لن يكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي شعور بالقلق إزاء التقارب بين الهند والصين)[2]. فالعلاقات بينهما ديناميكية مستمرة في التطور والنمو مع ازدياد حجمهما الاقتصادي والعسكري والسياسي في العالم بما يجعلهما قادرتين على امتصاص المشاكل والعقبات عبر آليات وأعمال مشتركة تحفظ لكل جانب مصالحه الحيوية في منطقة آسيا والعالم لاسيما وان لكل منهما مصلحة في الحفاظ على استقرار مناطق الطاقة الرئيسة في آسيا، وهما منزعجتان من الوضع السائد لعالم أحادي القطبية فتشتركان في مخاوف انعدام الاستقرار والأمن نتيجة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ولهما مصلحة حقيقة لتشجيع التجمعات داخل آسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي الآسيوي، ويشتركان في محاربة التطرف الديني والعنف وحماية سكانهما من التهديدات (الإرهابية)[3]، فضلاً عن التعاون الهندي- الياباني كما تم توضيحهُ في المحور(الأمريكي- الياباني-الهندي).

فتلاقي مصالح هذه القوى في حالة وصولها إلى مرحلة التكامل وتجاهل فترات التوتر والعداء التاريخي بينهم يمنح القارة الآسيوية قوة متميزة تستطيع تحقق التوازن الاستراتيجي في آسيا بل وإضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نمو وعي إقليمي بضرورة بناء المجتمع الآسيوي الخاص بهم بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي يجد صداه في ظهور سياسات وأنماط حركة جديدة لتفعيل العمل الآسيوي وتخطيط التوازن الاستراتيجي بينهم والتعاون التجاري والمالي لإنشاء منطقة

(1) عبد الرحمن عبد العال، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011، ص113.

(2) سنية الفقي، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، مصدر سبق ذكره، ص114.

(3)تلميذ احمد، التنافس على موارد الطاقة العالمي: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص 446-447.

تجارة حرة وهو هدف قمة شرق آسيا/EAS على غرار الاتحاد الأوربي ليعود بالرفاهية على دول هذا المجتمع وهذا بالنتيجة يقود إلى تأكيد الفكرة القائلة بأن القرن الحادي والعشرين قرناً أسيوياً.إلا أن هناك عدد من الكوابح التي تعرقل قيام هذا المحور[1] هي:

1- العداوات التاريخية بين هذه البلدان، كقضية غزو اليابان للصين فضلاً عن النزاع الحدودي بين الصين والهند لعام 1963، والتنازع على الجزر مثل جزيرة دياويو وهوانجواي وتشيوي.

2- الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دوراً في تقييد العلاقات الهندية- الصينية- اليابانية، فهي تحاول استغلال اليابان والهند لاحتواء الصين مما يؤدي إلى تصعيد التوتر وعدم الاستقرار في آسيا.

3- النظام الإقليمي بين هذه القوى الثلاثة الساعية إلى النفوذ والقيادة الإقليمية، فالصين هي مصدر تهديد وهذا التصور الرئيس المنتشر في حلقات الأمن القومي الياباني والهندي.

4- معارضة الصين الرغبة الهندية واليابانية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن خوفاً من استخدام ذلك لاحتوائها.

بناءً على ما تم توضيحه من احتمالات مستقبلية لقيام التوازن الاستراتيجي في آسيا، نجد أن الاحتمال المستقبلي لقيام التوازن هو مشهد مركب يجمع بين مشهدين هما:المشهد الأول أن التوازن في آسيا يقوم على توازن استراتيجي متعدد الأطراف (أمريكياً- يابانياً- صينياً- هندياً- روسياً)، محاط بأطراف من كوريا الجنوبية واستراليا وجنوب شرق آسيا مع وجود المنظومات المتعددة الأطراف التي تعمل على تقريب وجهات النظر لحل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهذا المشهد للمدة (من الآن-2025) إذ لا يمكن القيام بأي عمل حاسم من أي فاعل دولي آخر في آسيا دون أن يأخذ في الحسبان مصالح الأطراف الأخرى الفاعلة في آسيا.فالمعادلة الدولية

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكرهُ، ص78؛ وعبد الرحمن عبد العال، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، مصدر سبق ذكرهُ، ص113.

من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية هي استيعاب و ترويض للقوى الصاعدة (الصين، اليابان، الهند)، وتتعاون معها لتصب في نهاية الأمر في سلة المصالح الأمريكية، وأن لا تكون أحد هذه القوى خصماً للولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص الصين، وتدرك في الوقت نفسه هذه القوى أن الكثير من أوراق اللعبة حالياً بيد الولايات المتحدة الأمريكية.فعلى الأخيرة أن تكون أكثر فاعلية في تمثيلها للعالم في القرن الحادي والعشرين وان يكون هناك تمثيل ومسؤوليات اكبر للقوى الصاعدة والناشئة على المسرح الإقليمي والدولي.

والمشهد الثاني المكمل لهُ هو التوازن المحوري (التصادم التدريجي) بين محورين (الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- الهند) ومحور الصين التي لها بدائلها المفتوحة للتحالف مع روسيا الاتحادية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون/SCO وجعلها منظومة أمنية بوجه المحور المقابل أو تحالفاً بين (الصين، روسيا الاتحادية، كوريا الشمالية)في إطار تعاونهما مع كوريا الشمالية أو لجؤها إلى التحالف مع استراليا في ضوء ما أكده رئيس الوزراء الاسترالي السابق (جون هاورد)ووزير الخارجية السابق (الكسندر داونر)عام2003 (بأن الصين عززت علاقاتها مع استراليا لطالما ترى فيها شريك اقتصادي وسياسي واستراتيجي مهم) وهذا دليل على اعتراف الصين بالدور المهم الذي يمكن تضطلع به استراليا في المنطقة، مقابل دعم الأخيرة للنفوذ الإقليمي للصين مما يعزز تحولاً عميقاً في البنيان الاستراتيجي لآسيا وذات مدلولات على أمن استراليا لاحقاً[1].وهذا المشهد يكون لمدة (2025-2050) في ظل احتمال صعود الصين إلى مرتبة القوة الاقتصادية الأولى ووصولها إلى قوة عسكرية كالتي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً استمرارها في الصعود والخلافات الجوهرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القضايا الإستراتيجية والسياسية والأمنية الآخذة في الاتساع، فالولايات المتحدة الأمريكية منذ انتخاب رئيسها السابق(جورج بوش) عام 2001 كانت البداية ليدشن مرحلة من التغيير في السياسة الأمريكية نحو الاصطدام الحذر بالصين وكانت واقعة الصدام بين طائرة التجسس الأمريكية والطائرات الحربية

(1) باتيس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص52

الصينية فوق المنطقة الاقتصادية الخاصة للصين في المحيط الهادئ عام 2001 مؤشراً على قيام هذا المشهد، ودليلاً آخر هو التنافس والصراع للسيطرة البحرية بين الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة بالهند واليابان من ناحية والصين مدعومة من باكستان وميانمار من ناحية أخرى لذلك نفهم الاهتمام الهندي والصيني لتطوير قدراتهما البحرية واتساع نطاق عمل الأسطولين ليشمل المحيط الهندي بالكامل[1]، لذا فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين تتمثل في وجودها في آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية وموجودة في اليابان والمحيط الهندي على حدود الصين الشرقية وعلى حدودها الغربية في قيرقيزستان، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أوراقاً متعددة كحقوق الإنسان وكوريا الشمالية لاسيما وأن القوتان اليابان والهند تخوفان من الصعود الصيني، في حين أن الصين ترغب في الوقت الراهن تأجيل هذا الصراع لكي تستكمل مراحل نموها الاقتصادي والعسكري والسياسي إلى المدة التي حددها البحث لعام 2025، وكتب أحد الكتاب الواقعيين الأمريكان(جون ميرشايمر) حول مستقبل التوازن الاستراتيجي إذ يحاجج بأن الصين ستسعى حتماً للسيطرة على آسيا بالطريقة نفسها التي سيطرت عليها الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي وتكافح من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خصوصاً بشكل يكفل عدم وجود قوى كبرى في آسيا بإمكانها تهديدها، ويستبعد لجوء الصين إلى غزو البلدان الآسيوية الأخرى لأنها تسير في رسم السلوك المقبل على البلدان المجاورة مثلما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية في الأمريكيتين عن طريق التحالف معهم وبالنتيجة ستدفع بالولايات المتحدة الأمريكية خارج آسيا وتثبت الهيمنة الإقليمية وهو ربما الطريق الوحيد لاسترجاع تايوان بناءً على مقدراتها وقوتها وأهدافها الآخذة في النمو والاتساع[2].

(1)محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 49-50.

(2) ZbigniewBrzezinki and John J.mearsheimer, Clash of The Titans Foreign Policy, Issue 146, Jan/Feb 2005, p.48.

الخاتمــة

إن الحديث عن أدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا، من الأهمية للتعرف على طبيعة العلاقات بين هذه القوى الفاعلة، وما تمتلكه من مقومات تدعم هذه الأدوار، فهذه القوى الآسيوية تمتلك من القدرات والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية الحالية والمستقبلية من جهة، والإرادة والطموح من جهة أخرى، ما يؤهلها لإداء دور مؤثر في الإقليم الآسيوي.

فخلال الحرب الباردة كانت أدوار القوى الآسيوية (الصين، اليابان، الهند) محكومة بطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية آنذاك والتي كانت مسيطرة عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) .أما بعد انتهاء الحرب الباردة واختلال التوازن الاستراتيجي هذا أدى انطلاق القوى التي تمتلك مقومات أداء الدور المؤثر للحفاظ على التوازن الاستراتيجي ومنع هيمنة أحدى القوى عليه بالرغم من الرأي القائل أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق)أصبحت هي المهيمنة على النظام الدولي لكن في الوقت نفسه لا تستطيع تحمل أداء هذا الدور لوحدها في ظل تراجع بعض مقومات قوتها، ونتيجة لذلك انطلقت القوى الآسيوية لملىء الفراغ الاستراتيجي.

فنلاحظ مما تقدم، سعي الصين منذ انتهاء الحرب الباردة وتبلور أنماط جيدة من التفاعلات الإقليمية، إلى جعل هذه البيئة الجديدة المنطلق الأساس لتأدية دور جديد ينسجم مع طبيعة تلك البيئة، ولاسيما من حيث التأكيد على الدور الصيني في عموم التفاعلات الإقليمية في آسيا والعمل على مد هذا الدور إلى مختلف مناطق آسيا دون الاقتصار على إقليمها الذي تتواجد فيه، من خلال العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وجعل من دورها محور التفاعلات الإقليمية، رغبةً منها إلى بناء مكانة إقليمية تتناسب مع نفوذها وتأثيرها السياسي.

وعمدت اليابان إلى تأدية دور جديد ينسجم مع طبيعة المستجدات التي سادت في الإقليم الآسيوي بعد أن كان يقتصر على الدور الاقتصادي في مرحلة الحرب الباردة، فتنامي دورها الاقتصادي والعسكري والسياسي، ومد هذا الدور الجديد إلى

كافة مناطق الإقليم الآسيوي لكي توازن النفوذ الصيني.صحيح أن هناك مخاوف من تأدية هذا الدور ألا أنها عمدت إلى التأكيد على الطابع السلمي والمميز وطرحت العديد من المبادرات التي من شانها الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا من خلال القضايا الإقليمية أو من خلال الترتيبات الإقليمية التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة أو التي استحدثت بعد انتهاء الحرب الباردة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي .

أما الهند فقد وجدت أن دورها الذي كانت تمارسه خلال الحرب الباردة لا يحقق طموحها وأرادتها بأداء دور مميز إقليمي وعالمي في ظل أنها تمتلك مقومات وإمكانات أداء هذا الدور المميز وهذه المقومات في حالة تزايد مستمر مستقبلاً، فاستحدثت سياسات (النظر إلى الشرق، والنظر إلى الغرب)، للحفاظ على مصالحها ونفوذها ومكانتها كقوة صاعدة وعدم خسارة دورها إلى القوى الأخرى التي تريد السيطرة على الإقليم الآسيوي لاسيما الصين التي ترى فيها منافساً لها من اجل جعل دورها ثانوياً وحصره في جنوب آسيا فقط، ويظهر ذلك في الترتيبات الإقليمية وما تمارسه من دور الموازن للنفوذ الصيني وتأثيرها في مناطق كانت لا تقع في دائرة نفوذها أصبحت داخلة فيه، فضلاً عن سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ليدعم دورها ومكانتها الجديدة في الإقليم الآسيوي.

والحديث عن مستقبل أدوار القوى الآسيوية (الصين، اليابان، الهند) يدفعنا إلى القول أن هذه القوى ستواصل نموها في مقومات قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يعني احتلالها المواقع القيادية والأولى في النظام الدولي ونتيجة لذلك ستستمر في أداء دورها المميز والقيادي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا، وهذا يقود إلى تكوين مشهدين لأدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا، وهذين المشهدين هما اللذان سيكمل أحدهما الأخر في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد. فمشهد التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف سيستمر من ألان وفي المستقبل القريب والمتوسط، أما المشهد ألصراعي بين محورين. الأول (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الهند) مقابل الصين التي ستكون البدائل مفتوحة أمامها في

التحالف مع أي من الذي تجد تحقيق مصالحها معه وقيام هذا المشهد في المستقبل البعيد في ظل ما سبق ذكره من معطيات لقيام هذا المشهد.

في ضوء ما تقدم استطاعت الدراسة أن تبرهن صحة الفرضية التي انطلقت منها وهي أن ادوار القوى الآسيوية تأثرت بدرجة كبيرة بمقومات قوتها التي تمتلكها على المستويين الداخلي والخارجي، وترجمة تلك المقومات في القضايا الإقليمية وانعكاس ذلك في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي وكلما ازدادت فاعلية وازدهارا كلما تزايد دورها الإقليمي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي.

وتأسيساً على كل ما سبق ذكره حول أدوار القوى الآسيوية في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا وآفاقها المستقبلية، يمكننا استنتاج عدد من النقاط المهمة حول هذه الأدوار، والتي يمكن أن تكون مفيدة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي وبناء إقليم أكثر استقراراً، وبما ينسجم مع تحقيق المصالح والأهداف وأهمها:

أ- أن القوى الآسيوية (الصين، اليابان، الهند) هي المكونات الأساسية لعملية التفاعل في شؤون الإقليم الآسيوي.

ب- إن طموحات القوى الآسيوية لا تتوقف على حدود الإقليم الذي توجد فيه وترغب في ممارسة فعلها وكأنها دولة مهينة على الإقليم بكامله.

ج- اللجوء إلى عملية التوازن سبيلاً لإدارة العلاقة بين القوى الآسيوية والكبرى، وبما لا يسمح بهيمنة دولة معينة على شؤون التفاعلات في الإقليم الآسيوي.

د- هناك اتفاق في الآراء بين القوى الآسيوية بوجوب قيام كل واحدة منهم بدور متميز للحفاظ على التوازن الاستراتيجي كموازن ولكن لأتقبل هذه القوى بتحول هذا الدور إلى دور مهيمن في آسيا.

ه- العامل الاقتصادي هو المحرك لمجمل تفاعلات الإقليم وهو ما دفع بالقوى الآسيوية إلى الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي في علاقاتهم المختلفة في ظل وجود دعوات ونزاعات تاريخية بين هذه القوى.

و- العامل العسكري والاتجاه لتفعيل الدور السياسي سيكون له الدور المهم في التأثير على مجمل التفاعلات الإقليمية ولكنها لن تتطور لتصبح عوامل مهددة لأمن آسيا، لاسيما أن هذه القوى تتجه لتفعيل علاقاتهم بما يصب في المصلحة المشتركة لهم والمنافع المتبادلة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في آسيا.

ز- أن القوى الآسيوية تعمل على بناء مجتمع آسيوي متناغم لتحقيق الهوية الآسيوية المتميزة من خلال الترتيبات الإقليمية، لكن في الوقت نفسه لا توجد في آسيا منظومة ذات إطار متنوع(سياسي، اقتصادي، عسكري)، وإنما توجد آليات متعددة الأطراف تقتصر على جانب دون الأخر.

ح- العلاقات الإقليمية الراهنة بين القوى الآسيوية هي المنطلق لبناء نظام إقليمي جديد في ظل وجود علاقات متميزة بين هذه القوى من جهة، وبين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية) من جهة أخرى في ظل وجود تحالفات وشراكات بينها.

ط- مستقبل القوى الآسيوية في تصاعد مستمر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى حد عام 2050، ودورها في التوازن الاستراتيجي يعتمد على مقوماتها الحالية والمستقبلية، وهذا يؤدي إلى ترجيح مشهد متعدد الأطراف في المستقبل القريب والمتوسط إلى عام 2025، ومشهد التصادم بين محورين في المستقبل المنظور ابتداءً من عام 2025-2050، وقد تكون هناك مشاهد أخرى يمكن أن تظهر في آسيا بناءً على الظروف والمتغيرات التي تظهر مستقبلاً.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المعاجم والموسوعات

1. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

2. إسماعيل بن حماد الجواهري، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2005.

3. إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

4. مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، المعجم الوسيط، دار النشر المصري، القاهرة، 1985.

5. محمد عتريس، معجم بلدان العالم: وفق أخر التطورات السياسية مع خرائط وأحدث البيانات الإحصائية، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2010.

6. موسوعة الجزيرة، مجموعة الثماني، منظمات مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010/12/5، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aljazerra.net.

7. موسوعة مقاتل من الصحراء، علم اليابان، الرياض، 2011/4/12، شبكة المعلومات الدولية:http://www.mogatel.com

8. ناظم عبد الواحد الجاسور، معجم المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.

9. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، اليابان، 2011/4/4، شبكة المعلومات الدولية http//www.wikipedia.or:

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر، دمشق، 2007.
2. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوة: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1995.
3. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
4. التجربة الصينية الحديثة في النمو؛ هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
5. أحمد خورشيد النورهجي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.
6. أحمد داؤد أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جاب رشلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
7. احمد عبد الأمير الانباري وكوثر عباس الربيعي وابتسام محمد عبد، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية (الأزمة العراقية للفترة1990-2003 أنموذجاً)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2007.
8. احمد نوري، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 2009.
9. احمد وهبان، الصراع الهندي-الباكستاني بين الحرب التقليدية والخيار النووي، اليكس لتكنولوجية المعلومات للنشر، الإسكندرية، 2005.

10.أدوين رايشارو، اليابانيون، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1989.
11.أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
12.إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية(المفاهيم والحقائق الأساسية)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.
13.نظريات السياسة الدولية(دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1982.
14.أمين شعبان أمين، تطور العلاقات (الإسرائيلية)_الهندية والأمن القومي العربي، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2010.
15.أنتون يماسون، الصين لتكون القوى العظمى الجديدة، ترجمة: عواطف علاء الدين، سلسلة قضايا عالمية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.
16.اوديد شينكار، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005.
17.باتريك سميث، اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد268، أبريل2001.
18.باتيسغيل، النجم الصاعد:الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبوالخير، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
19.بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية (الإسرائيلية): دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدولة، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 2003.
20.برونو ترترية، الردع النووي في العام2030: دراسة مستقبلية، ترجمة عبد الحميد العيد الموساوي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2007.
21.بولكيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر، دار الشروق للنشر، بيروت، 1993.

22.نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والطباعة، عمان، 1994.
23.تِدِسي فشمن، الصين شركة عملاقة: كيفيت حدى ظهور القوى العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ترجمة: هالة النابلسي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2009.
24.توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا (المثلث الاستراتيجي الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 1997.
25.ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
26.جابر عوض وماجدة صالح، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2010.
27.دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2009.
28.جابرييل الموند ايه.الموند وجي. وبنجهام باويل الابن(محرران)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
29.جاسجيت سنج وآخرون، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001.
30.جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي-الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
31.جمال سند السويدي وآخرون، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2008.

32.جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات العربية، بيروت، ط3، 1983.
33.جودة حسنين جودة، جغرافية اورآسيا الإقليمية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000.
34.جورش ارانداسو آخرون، نهوض الهند، دراسات عالمية، العدد (67)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2008.
35.جون بولتون، الاستسلام ليس خيارنا: دفاعا عن أميركا في الأمم المتحدة والعالم أجمع، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
36.جون ميتشل وآخرون، أسواق الطاقة الآسيوية: الديناميات والاتجاهات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005.
37.حسن السيد أبوالعينين، عالم المحيط الهادئ، مؤسسة الثقافة الجامعية، بيروت، 1978.
38.حسن نافعة وآخرون، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
39.خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 2010.
40.مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2004.
41.خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1991.
42.خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دارالمنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2009.
43.خير الدين عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001.

44.القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، 1996.

45.داني يلبورشتاين وأرنيهوديكيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 271، 2001.

46.دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هانيتابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008.

47.ديمتري روذ موند، الهند: نهضة عملاق اسيوي، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

48.رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

49.روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

50.روبرت نيسبت، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، دار النضال للطباعة، بيروت، 1990.

51.روبين ميريديث، الفيل والتنين.. صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد359، يناير2009.

52.ريتشارد روزكرانس، توسع بلاغزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.

53.ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

54.ريتشارد ن.هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

55.ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب ، ترجمة محمد عبد الحليم ابوغزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط3، 1991.
56.زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، بيروت، 2002.
57.زبنيغ يوبريجنسكي، الاختيار... السيطرة أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتب العربي، بيروت، 2004.
58.الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، بيروت، 1998.
59.رقعة الشطرنج العظمى... التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة، ترجمة سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 2008.
60.زلمي خليل زاد(محرراً)، التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 1997.
61.سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، ج4، دار نوبليس للنشر، بيروت، 2009.
62.ستار جبار علاي وعامر كامل احمد ونادية فاضل عباس، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات استراتيجية102، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط2010.
63.سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، الأهلية للنشر، عمان، 1999.
64.مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
65.سعيد عوض وآخرون، السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
66.سنان الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

67.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسس هو أبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1990.
68.صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، بيروت، ط2، 1999.
69.عبد الرحمن بن صالح المشيقح، التفوق الياباني وملامح التجربة العربية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط، 1996.
70.عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984.
71.عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي... دراسة الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995.
72.مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الرقيم للنشر، بغداد، 2005.
73.عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
74.عبد المنعم طلعت، إدارةا لمستقبل، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتب، القاهرة، 1988.
75.عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، بغداد، 1993.
76.عبد العزيز عبد الستار تركستاني، محاولة لفهم الشخصية اليابانية من منظور عربي-إسلامي، دار المفردات للنشر، الرياض، 2007.
77.عبد الله علي عبو سلطان، المنظمات الدولية و الإحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مطبعة جامعة دهوك، العراق، 2019.
78.عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة، بيروت، 1977.

79.عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
80.عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط3، 2010.
81.علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2009.
82.السياسة الخارجية اليابانية (دراسة تطبيقية على شرق آسيا)، دراسات إستراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2001.
83.علي محافظة وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر، عمان، 2005.
84.غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.
85.فاروق عمر عبد الله، دول القوة ودول الضعف، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005.
86.فايز فرحات وآخرون، الهند:عوامل النهوض وتحديات الصعود، الملفات البحثية، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009.
87.فتحي أبوعيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، بلا سنة طبع.
88.فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة: بسام شيحه، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2009.
89.فوز يحسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

90.قحطان لطفي علي، اليابان بعيون دبلوماسي عراقي، دار رواد للنشر والتوزيع، بغداد، 2007.
91.كاظم هاشمنعمة، العلاقات الدولية، شركة أياد للطباعة، بغداد، 1987.
92.سياسية الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997.
93.كامران أحمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة (دراسة تحليلية نقدية)، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2009.
94.كرم انطونيوس، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والعلوم، الكويت، العدد59، 1982.
95.كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2003.
96.كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
97.لمى مضرالإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
98.لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، مطبعة الملك سعود، الرياض، 1989.
99.مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، سلسلة إصدارات سطور جديدة، القاهرة، 2010.
100. مارتن غريفيثس وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

101. مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1979.
102. السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1991.
103. مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، معهد ستوكولهم لأبحاث السلام(SPRI)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
104. محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية: دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، دار المطابع النموذجية، عمان، 1982.
105. محمد أزهرالسماك، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
106. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة فيأصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001.
107. محمد السيد سليم وآخرون، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998.
108. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1997.
109. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2003.
110. التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1999.
111. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية...، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998.

112. محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، ط8، 2006.
113. محمد جلال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2010.
114. محمد سامي عبدا لحميد، مقدمة من العلاقات الدولية، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1969.
115. محمد طهبدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1976.
116. محمد عزيز شكري، الأحلاف التكتلات في الساسة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد 7، 1978.
117. محمد علي ألنوري وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2001.
118. محمد عواض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005.
119. محمد عيسى عبد الله وموسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998.
120. محمد فتحي ابو عيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، بلا سنة طبع.
121. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2002.
122. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
123. مصطفى الحمارنة، العرب في ظل الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، 1994.

124. منصور ميلاديونس، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة ناصر، القاهرة، 1998.
125. موسى الزغبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: ابحث في الجيوسياسية وفي الشؤون العلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004.
126. دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.
127. ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007.
128. ناصيف يوسفحتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
129. نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، لارسا للنشر، لندن، 2010.
130. نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
131. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
132. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية(1971_1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
133. هدى ميتكيس، القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2007.
134. هدى ميتيكس وحسن بصري، ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
135. هشام محمد هاشم بسيوني، الديمقراطية في اليابان وأثرها على الحضارة اليابانية المعاصرة، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006.

136. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحودبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003.
137. وزارة الخارجية الصينية، الصين عام 2006، ترجمة دار النشر باللغات الأجنبية، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، 2006.
138. وليام هلالوكينشب – تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين (آفات اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير)، ترجمة حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
139. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978_2010)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2000.
140. وليد سليم عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر، عمان، 2002.
141. يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2002.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الآسيوية، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد130، 2003.
2. ابتسام محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية حي التايوان، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد26، شباط 2005.
3. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية- الصينية... محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007.

4. أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية والصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد118، أكتوبر1994.
5. الهند (القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
6. دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد133، يوليو1998.
7. احمد السيد عليبة، تأثير دبلوماسية الاقتصاد الصيني الجريء على اليابان، مجلة قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد9، سبتمبر2004.
8. أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة المعتمدة في النظام العالمي.. دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد171، يناير2008.
9. أحمد ذياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
10. روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
11. زيارة بوتين للهند: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد143، يناير2001.
12. أحمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد88، يناير2012.

13.احمد سيد احمد، البرنامج النووي الكوري ونظام منع الانتشار، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010.

14.احمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010.

15.أحمد قنديل، الاستقرار الإقليم يعلى محك الأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.

16.احمد مجدي السكري، استراليا تبحث عن توجه جديد في منطقة آسيا-الباسفيك، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد7، يوليو1998، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.com

17.أحمد محمد فرج، الترتيبات الأمنية والاقتصادية اليابانية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد113، يوليو1993.

18.أسامة مهدي سلطان، الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام2010، مجلة قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد3، مارس2001.

19.انتون يكوردسمان، الهند، وأسلحة الدمار الشامل في جنوب آسيا، ترجمة: ستار جبار علاي، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد4، أيلول 2007.

20.أنور عبد الملك، نهضة الصين (الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005.

21. إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد4، أبريل2001. شبكة المعلومات الدولية.http//www.ahram.org.eg.
22. باسم احمد حسن، استراليا-الصين-الولايات المتحدة الأمريكية، قراءات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد2، ديسمبر2006.
23. بدر حسن شافعي، هل تهيمن الصين على شرق آسيا عام 2015، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد6، حزيران1998، شبكة المعلومات الدولية.http//www.ahram.org.eg.
24. بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور علمي جديد (الفرص والقيود)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد141، يوليو2000
25. بشير عبد الفتاح، الصراع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد137، يوليو1999.
26. الهند وباكستان.. الفشل في تجاوز الجمود، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010.
27. الهند... باكستان صراع متجدد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد149، يوليو2002.
28. بطرس بطرس غالي، الأصول الأيدلوجية للدبلوماسية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد22، أكتوبر 1970.

29. تامارا مكرينكو، آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج لأبحاث، دبي، العدد87، ديسمبر2011.
30. ثامر كامل محمد، مستقبل العلاقات الأمريكية اليابانية (تحليل دوافع التغيير)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، 2002.
31. جاسم يونس الحريري، تداعيات تجربة كوريا الشمالية النووية إقليمياً ودولياً، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد3، آذار- نيسان2007.
32. جبار علي عبد الله جمال الدين، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، النجف، العدد2، 2009.
33. جمال مظلوم، التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد164، أبريل2006.
34. حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات (رؤية أولية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد101، يوليو1999.
35. مصر في النظام الإقليمي بعد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد122، 1989.
36. حسين علاوي خليفة، الطاقة وأثرها في مستقبل العلاقات الصينية- الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد80، مايو2011.
37. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد42، تشرين الأول2009.

38. حنان دريدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد127، أبريل1997.
39. حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
40. حوار مع وزير الخارجية و وزير الدفاع الهندي (جواسوانتسينج)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
41. خالد عبد العظيم، الهند تراهن على الولايات المتحدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد4، ابريل 2007، شبكة المعلومات الدولية.http://www.ahram.org.eg
42. الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد10، أكتوبر2006، شبكة المعلومات الدولية:http://www.ahram.org.eg
43. خالفي عليورميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد6، 2005
44. خديجة عرفة محمد، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قرارات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 7، مايو 2005، شبكة المعلومات دولية:http//www.ahram.org.eg
45. جمهورية الصين الشعبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005.

46.خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد20، خريف2008.
47.خليل إبراهيم السامرائي، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، دراسة إستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد26، كانون الثاني2002.
48.دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين: مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد180، يناير2010.
49.رشيد مجيد محمد الزوبعي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد4، حزيران 1989.
50.رضا محمد هلال، الأمن الياباني يبعد 11 سبتمبر: مصادر التهديد واليات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد148، أبريل2002.
51.الصين وباكستان... علاقات وثيقة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
52.رضوان زيادة، تحول كبير في الإستراتيجية اليابانية، مجلة الحرس الوطني، لبنان، العدد 295، 2006/11/1، شبكة المعلومات الدولية: http://www.haras.naseei.com
53.ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونجيانجو أبعاد جديدة للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد138، أكتوبر1999.
54.ستار جبار علاي الدليمي، التجربة الديمقراطية في الهند، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد7، أيلول2008.

55.العلاقات الهندية- الروسية مرحلة الإعلان الاستراتيجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد15، كانون الثاني2002.
56.الهند في الإستراتيجية الأمريكية (رؤية كولن باولو زير الخارجية الأمريكية)، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد141، كانون الثاني 2005.
57.سعد علي حسين، التطور الاقتصادي والسياسي في اليابان، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 106، 2002.
58.سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، العدد (10)، 1997.
59.سنية محمود ألفقي، رابطة دول الآسيان والصين: أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد159، يناير2005.
60.سوسن حسين، الصين هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد116، أبريل 1994.
، هونك كونك والتطبيع الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد128، أبريل1998.
61.السيد صدقي عابدين، السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد184، ابريل2011.
62.السياسة الروسية في آسيا (الأهداف والتحديات)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد170، أكتوبر2007.

63.اليابان والصين... دفء‌ا قتصادي وبـرود سـياسي، مجلـة السياسـة الدوليـة، مركـز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
64.شفيق شقير، التبت التاريخ والقضية، بحوث ودراسات، مركز الجزيرة للدراسـات، قطر، تموز 2008.
65.شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصـين الجديـدة، قـراءات إسـتراتيجية، مركـز الأهرام للدراسات الإسـتراتيجية والسياسـية، القـاهرة، المجلـد الثـامن، العـدد5، مايو2005، شبكة المعلومات الدوليةhttp//www.ahram.org.eg
66.صبحي عسيلة، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، تصورات لضبط التسلح، قـراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القـاهرة، العـدد3، مايو2001، شبكة المعلومات الدولية:http//www.ahram.org.eg
67.صلاح حسن محمد، الدور السياسي الجديد لليابان ومشـكلة البنـاء الـديمقراطي، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد36، 1999.
68.طلال الزوبعي، الأمن الآسيوي-الباسفيكي، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية لعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2، 2002.
69.ظافر طاهر حسان، تنامي الاقتصاد الصيني وخشية الولايات المتحـدة الأمريكيـة منه وأثره في العلاقة بينهما، الملف السياسي، مركـز الدراسـات الدوليـة، بغـداد، العدد35، كانون الثاني2008.
70.عادل عبد الصادق، الفضاء.. سـاحة جديـدة للتنـافس الآسـيوي، مجلـة السياسـة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسـية، القـاهرة، العـدد183، يناير2011.

71. عاطف الغمري، الوطن العربي في عصر تتعدل فيه موازين القوة والنفوذ ومعايير التقدم، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد27، صيف2010.
72. عبد الجبار عبد مصطفى، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان3-4، شتاء2000.
73. عبد السلام إبراهيم بغدادي، التجربة الصينية في افريقيا(وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في افريقيا 1949-2008)، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد97، 2008.
74. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد145، يوليو2001.
75. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، العدد42، 2000.
76. عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد129، يوليو1997.
77. عبد الحميد رضوان، التجربة الصينية في تنمية الصادرات، ج1، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، وزارة التجارة الخارجية، دبي، العدد2، 2009.
78. عبد الرحمن عبد العال، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.

79. الهند(مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
80. عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد15، صيف2007.
81. عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد14، 2010.
82. توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد35، كانون الثاني2008.
83. عبيدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف الشمال الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد132، أبريل1998.
84. عبير ياسين، الصين واليابان: هل المشاكل قادمة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد29، سبتمبر2004.
85. عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية، جامعة ديالى، العدد45، 2010، شبكة المعلومات الدولية:http://www.4geography.com
86. عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2، 2002.

87.علاء جمعة محمد، منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
88.علي سيد فؤاد، العلاقات الروسية اليابانية بعد القمة الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد136، أبريل1999.
89.عمرو جوهر، أبيك قليل من الاقتصاد كثير من الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد147، يناير 2002.
90.عيسى إسماعيل عطية، دوافع إعادة تسليح اليابان، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 176، 2009.
91.غادة أسامة شكري، العلاقات الصينية اليابانية في القرن الحادي والعشرين (دراسة مستقبلية)، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد5، مايو1999.
92.غازي فيصل، اليابان ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق عربية، العدد11، تشرين الثاني 1992.
93.فوزي حماد وعادل محمد احمد، التفجيرات النووية الهندية والباكستانية-الموقف بعد عام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد137، يوليو1999.
94.كارن أبوالخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
95.صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي... مقاربات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد176، يوليو2009.

96. كمال رزيق، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان48-48، خريف2009-شتاء2010.
97. كمال عايشي، نظرية الإوز الطائرة الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد6، كانون الأول 2009.
98. لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 11 ايلول2001، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان23-24، 2011.
99. لوئيك فرو وار، الأمن الجماعي في آسيا، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، كانون الثاني2008.
100. مجلة السياسة الدولية، مقارنة الإنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
101. من ملامح الصعود الصيني، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد173، يوليو2008.
102. محمد إبراهيم الدسوقي، اليابان نحو دور اكبر في النظام الدولي، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد189، يوليو2008، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram .org
103. محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاسترتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.

104. تطور العلاقات الهندية- الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد161، يوليو2005.
105. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
106. محمد جواد علي، اليابان... العملاق الاقتصادي الآسيوي، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد36، 1999.
107. دراسة في تجربة البناء والتحديث الصيني(1985-1997)، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد4، 1998.
108. محمد سعد أبوعامود، الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
109. الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد134، يناير1998.
110. العلاقات الأمريكية- الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجة والسياسية، القاهرة، العدد145، يوليو2001.
111. محمد عباسناجي، الصين- تايوان: مأزق البدائل المحدودة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد150، أكتوبر2002.
112. محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.

113. محمد عبد الوهاب الساكت، الصين وتايوان... قانون مناهضة الانفصالية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد160، أبريل2005.
114. محمد فايز فرحات، الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
115. التجربة النووية الكورية (شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 171، يناير2007، شبكة المعلومات الدولية . http//www .ahram.org.eg
116. التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد176، يوليو2009، ص6. شبكة المعلومات الدولية: .http://www.alsyassa.com
117. مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
118. هل العالم على أعتاب حقبة أسيوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
119. محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد152، أبريل2003 .
120. مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.

121. مراد إبراهيم الدسوقي، المحيط الهادئ الآسيوي وسباق التسلح الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد115، يناير1994.
122. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، التحدي الصيني، العدد1، كانون الثاني2010.
123. معتز سلامة، توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد129، يوليو1997.
124. مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي.. مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
125. منال لطفي، قمة الكوريتين: عودة أجواء الحرب الباردة في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد141، يوليو2000.
126. منعم العمار وسرمدزكيالجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها (دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها) قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد13، 2008.
127. منعم العمار، نحو عالم متعددا لأقطاب، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد16، 2001.
128. منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب الكلي في الصين للاعوام2001-2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان53-54، شتاء-ربيع2011.

129. ميقابيل، العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد146، أكتوبر2001.
130. نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
131. نادية فاضل عباس، مخاطر الانتشار النووي في جنوبي آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد18، تشرينالأول2002.
132. نزار إسماعيل الحيالي، اليابان إشكالية التحول من سياسة إلى إستراتيجية عسكرية، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد43، 2000.
133. نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية-الصينية (أوجه التقارب وأوجه التباعد)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد132، أبريل1998.
134. نسمه ارسيد علي، دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، القاهرة، السنة4، العدد5، مايو1999.
135. نغم نذير شكر، الموقف الياباني من الملف النووي الكوري، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد23، 2007.
136. أزمة القيادة السياسية في اليابان، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد119، 2003.
137. نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد25، شتاء2010.

138. نوار محمد ربيع محمد، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان21-22، 2010.
139. نورهان الشيخ، روسيا... الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد183، يناير2011.
140. هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسفيك (أبيك) وإمكانية الاستفادة منه عربياً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد28، أيلول 2005.
141. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان إزاء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد2، آذار1993.
142. البيئة الإقليمية للسياسة الصينية، في آسيا، في صالح مهدي وآخرون، الصين البيئة الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد16، 1997.
143. منظمة الآسيان: نشؤها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدولية، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد6، 2008.
144. هدى ميتكيس، الصعود الصيني، التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد167، يناير2007.
145. وردة هاشم ألجارحي، بعد هونك كونك.. هل تعود تايوان إلى الصين؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد134، أكتوبر1998.

146. وصال نجيب العزاوي، القوميات والأديان في الصين، في وصال نجيب العزاوي وآخرون، نشرة الصين البيئة الإقليمية والدولية، نشرة مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد16، 1997.

رابعاً: الرسائل و الأطاريح الجامعية

أ. الرسائل:

1. أحمد محمود عبد المجيد، العلاقات الصينية- الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
2. أزهار عبد الله، الوظيفة الإقليمية لإسرائيل بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001.
3. إيلاف راجح هادي ، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006.
4. باقر جواد كاظم، التوازن الاستراتيجي في آسيا- الباسفيك وآفاقها لمستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001.
5. حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي- النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر باتنه، الجزائر، 2008.
6. رنا خالد عبد الجبار، دور المملكة المتحدة فيا لإستراتيجية الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2002.

7. شيماء عادل فاضل القرهغولي، الدور الإقليمي للعراق والمتغيرات الدولية (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001.
8. عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر باتنة، الجزائر، 2008.
9. عطارد عوض عبد الحميد، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا لتعزيز مكانتها الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006.
10. مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة(دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2003
11. نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000.
12. هشام بن عبد العزيز العمار، مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991، 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.
13. ياسر عبد الجبار محمد، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003.

ب. الأطاريح:

1. دنيا جواد مطلك الجبوري، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة (دراسة النموذج آسيا-الباسفيك). أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008

2. سرمد عبد الستار أمين، المتغير التكنولوجي و إشكالية التنافس على المستوى الدولي أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2000.

خامساً: التقارير

1- التقرير الاستراتيجي العربي (2003-2004)، مشكلة كشمير... تصاعد احتمالات التسوية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 2004، شبكة المعلومات الدولية: http://www.ahram.org

2- زهير حمدان، الهند قوة هامة تبحث عن دور أكبر، تقارير اقتصادية 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، شبكة المعلومات الدولية، http://www .aljazeera.net

3- علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، نيسان2011.

4- محمد فايز فرحات، تداعيات تفجيرات مومباي على العلاقات الهندية الباكستانية، تقدير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008/12/21، شبكة المعلومات الدولية.http//www.aljazerra.net

5- محمد نعمان جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، تقارير الجزيرة 2009، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، شبكة المعلومات الدولية:.http//www.aljazerra.net

سادساً: المؤتمرات

1. معتصم زكار، أنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج (دراسة التجربة الهندية)، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات في الأردن، أكتوبر، 2008، شبكة المعلومات الدولية:http//www. itu arabic.org

سابعاً: الصحف

1. أحمد صبري أمين، اليابان تعيد تشكيل سياستها الدفاعية لمواجهة القوة الصينية، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، العدد 45314، 2010/12/30.شبكة المعلومات الدولية:http//www.digital.ahram.org
2. أحمد قنديل، الحرب الباردة الجديدة في شرق أسيا، صحيفة الأهرام اليومي، القاهرة، العدد 45327، 1/12/ 2011.شبكة المعلومات الدولية: http//www .digital.ahram.org
3. ارنود دولا غرانغ، الصين الشعبية عملاق في الستين، ترجمة: سليمة لبال، جريدة القبس، الكويت، العدد 13063، 10/10/ 2009.
4. تشاو جيانغ لين، أبيك وانفتاح الصين على الخارج، ترجمة: شبكة المعلومات الدولية، صحيفة الصين اليوم، العدد 10، 10/5 /2001،شبكة المعلومات الدولية:http//www.china today.com.cn
5. جاسم تقي، الهند... باكستان... أنها الحرب، صحيفة الخبر، الجزائر، العدد 3485، 2002/6/2، شبكة المعلومات الدولية، http://www.elkhabar.com
6. حسن المصدق، بماذا نجحوا وفشلنا؟، التجربة الهندية: المصالحة الداخلية في خدمة التنمية، صحيفة العرب الأسبوعي، مسقط، العدد2343، 2008/3/22.
7. حسين عبد الحسين، الريبة الأمريكية من الاستثمارات الصينية، صحيفة الحياة، لندن، 2007/9/27.شبكة المعلومات الدولية.http//www.daralhayat.com
8. خالد الحروب، العالم بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية أو اللاقطبية، صحيفة الجريدة اليومية، العراق، العدد261، 2006/3/2.

9. خديجة عرفة محمد، التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب أسيا، صحيفة الأهرام الرقمي، القاهرة، العدد44947، 2009/7/1، شبكة المعلومات الدولية http//www.ahram.org.eg:
10. زيد علي حجر، اليابان والصين عملاقا توازن القوى الدولية القادمة، صحيفة 26 سبتمبر اليومية، اليمن، العدد1405، 2008/7/24.
11. سليم قلالة، نصف البشرية في خطر، صحيفة أسبوعية السفير، الجزائر، العدد84، 7-13/ 1/ 2002، شبكة المعلومات الدولية:http//www.Hcidz.com
12. صحيفة الشعب اليومية، الصين، 2004/1/17، شبكة المعلومات الدولية : http//www. arabic.peopledaily.com.cn.
13. العلاقات الأمريكية- الهندية، الصين، 2009/11/26، شبكة المعلومات الدولية: http/www.arabic.peopel.com.cn
14. صحيفة العرب الاقتصادي، الصين تزيح اليابان من مرتبة ثاني قوة اقتصادية في العالم، قطر، الثلاثاء، العدد، 2011/12/4615.شبكة المعلومات الدولية: http//www.arab .com
15. صحيفة اليوم السابع، اتفاقية عسكرية بين كوريا الجنوبية واليابان لأول مرة منذ بداية القرن العشرين، القاهرة، 2011/1/11. شبكة المعلومات الدولية: http://www.youm7.com
16. ضرغام الدباغ، الصين: المكانة والتأثيرات السياسية والاقتصادية، صحيفة المتوسط اون لاين، لندن، العدد448، /18 7/ 2011، شبكة المعلومات الدولية: http/www. mutawasset online.com
17. عبد الله المدني، تعزيز الحضور الياباني في الهند، صحيفة الحوار المتمدن، العدد1929، 2007/5/28، شبكة المعلومات الدولية.http//www.alhwar.org

18. سر اهـتمام الصـين بآسـيا الوسـطى، صـحيفة الحـوار المتمـدن، العـدد1199، 2005/5/16،شبكة المعلومات الدولية:http//www.hewar.com
19. عبد الجليل المرهون، اليابان وخياراتها الإقليمية، جريدة الريـاض، العـدد15397، 2010/8/20، شبكة المعلومات الدولية:http//www.ahriyahd.com
20. الهند تؤسس لقوى عسكرية إقليمية، صـحيفة القـبس، الكويـت، العـدد13063، 2009/10/10.
21. نشرة أخبار الساعة، قـراءة في أبعـاد الحـوار الاسـتراتيجي بـين الولايـات المتحـدة والصـين، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، ابـوظبي، الأربعـاء، العدد4592، مايو2011.
22. يوكوهاياشي، دور اليابان في تحقيـق اسـتقرار الاقتصـاد العـالمي، ترجمـة: عـدنان توفيق، جريدة الاتحـاد، العـراق، العـدد75709، 2010/5/24، شـبكة المعلومـات الدولية: http//www.alitihad.com

ثامناً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1. أحمد عبد الحافظ، خريطة القوى السياسية في الهند، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيـرة للدراسـات، قطـر، ص2، شـبكة المعلومـات الدوليـة: .http://www aljazeera.net
2. إذاعـة الصـين الدوليـة، منطقـة التجـارة الحـرة بـين الصـين ودول الاسـيان، 2010/1/18، شبكة المعلومات الدولية: http://www.arabic.cri.cn
3. جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، ملفات خاصة، 2002، مركـز الجزيـرة للدراسـات، قطـر، ص3، شـبكة المعلومـات الدوليـة: http://www .aljazeera.net
4. جيانغ تونغ، منظمة جنوب شرقي أسيا (الاسيان) بقدر تقربهـا مـن الصـين بقـدر الحذر منهـا، ترجمـة: المركـز العـربي للدراسـات، 2005/1/31. شـبكة المعلومـات الدولية http://www.arabsino.com

5. حبيب جاسم، ابيك: مناورات أمريكية.. وصدى اسيوي، شبكة المعلومات الدولية: http//ww.islam onlin.com
6. رجاء سليم، الهند معلومات أساسية، ملفات خاصة، 2002، الجزيرة، ص1، شبكة المعلومات الدولية: .http//www.aljazerra.net
7. روسيا اليوم، روسيا واليابان (العلاقات تتطور والسلام غائب)، 2009/2/18، شبكة المعلومات الدولية:.http//www. arabic.rt.com
8. سارة الليثي، دور الإعلام في الصراع الهندي- الباكستاني، 2010/11/26، شبكة المعلومات الدولية: http//www. midia.elaphblog.com
9. شبكة الإعلام العربية، الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، 2010/12/25، شبكة المعلومات الدولية:http://www.Moheet.com
10. عاطف سعداوي قاسم، تاريخ أهم الطوائف العرقية والدينية في الهند، ملفات خاصة 2002، مركز الجزيرة للدراسات،قطر، شبكة المعلومات الدولية: http//www.aljazerra.net.
11. علي حسين باكير، القوات المسلحة الصينية، الإسلام اليوم، 2006/10/17، شبكة المعلومات الدولية: http//www.islamtoday.com
12. علي فارس حميد، تايوان في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، المركز الوطني العراقي للدراسات الإستراتيجية، 2010/3/16، شبكة المعلومات الدولية : .http://www Seceurity .elaphblog.com
13. محمد حمشي، الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة الصين، موقع السياسة، 2011/6/1، شبكة المعلومات الدولية:-http://www.politics ar.com
14. محمد عبد العاطي،كشمير...نصف قرن من الصراع،ملفات خاصة،مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2004/10/3، شبكة المعلومات الدولية: .http//www aljazerra.net

15. المركز العربي للمعلومات، عناوين القضية التايوانية... تعقيداتها وتشابكاتها، العدد 1176، 2007، شبكة المعلومات الدولية: http://www.arabsino.com

16. المنتدى العربي للدفاع والتسلح، تحول كبير في الإستراتيجية اليابانية، 2007/12/31، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.defense-arab.com

17. الموقع الجغرافي لليابان، 2011/4/4، شبكة المعلومات الدولية: http//www .onefd.edu.dz.

18. نغم نذير، الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية، 7 آب 2008، شبكة المعلومات الدولية: www.hawariboumadian1520.Maktoobblog.com .

19. هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NHK، 2006، شبكة المعلومات الدولية http//www. NHK world.com:

وكالة CNN العربية، هل تصبح الصين أكبر قوة عسكرية بعد 20 عاماً؟ الأحد 2011/7/10، شبكة المعلومات الدولية: http: //www.CNNArabic.co.u.

21. وكالة أنباء شيخو الصينية، التعاون الاقتصادي بين الصين وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا- الباسفيك، 2006/11/16، شبكة المعلومات الدولية: http: //www.Xinhuanet.com

تاسعا: المصادر الأجنبية

First: Books

1. Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia: Security Implications, Strategic Stuties Institute, January2002.
2. David S. Chon and Other's, U.S. Policy Toward South Asia in The Post-Cold War Era, Sheng-Chin Book Co., Taipei, 2003.
3. Dick K. Nanto and Emma Chanlet-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan and South Korea: U.S. Policy Choices, The Library of Congress, Congressional Research Service, Washington, 13 January, 2006.
4. Geethangali Nataraj, India-Japan Economic Partnership Agreement: Gains and Future Prospects, Ministry of Foreign ،Tokyo, 26 November 2010.
5. Gennady Chufrin (ed), Russia and Asia-Pacific Security, International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, 2000.
6. Japan Center For International Exchange (ed.), Asean - Japan Cooperation: Foundation for East Asian Community, Japan Center For International Exchange, Tokyo, 2003.
7. Jim Rolfe (ed), The Asia-Pacific A region in Transition, Asia- Pacific Center For Security Studies, 2004.
8. Jun Tsunekawa(ed), Regional order in East Asia: ASEAN and Japan Perspective, National Institute For Defense Studies, Japan, 2007.
9. K-Raia Reddy(ed), India and Asean Foreign Policy Dimensions For 21st Century, New Delhi, 2005.

10. Lida Masafumi (ed), China's Shift Global Strategy of The Rising Power The National Institute For Defense Studies, Tokyo, 2009.
11. Marat Nurgaliyev, Development of The Shanghi Cooperation and Diplomacy of Japan Towards The Central Asia, The Japan Institute of International Affairs, Tokyo, 2008.
12. Ministry of Foreign Affairs Japan, Diplomatic Blue Book 2006.
13. Diplomatic Blue Book,2010.
14. Diplomatic Blue Book1995.
15. Naval Postgraduate School, Systems Engineering and Integration Study Group, Future Military Force Possibilities Study 2001-2021 (Korea – Australia – Japan), A Strategic Discussion of National Security Evolution, March 2001.
16. Ralph A.Cossa. Asian Multilateralism Dialogue on Tow Tracks, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, India, Spring 1995..
17. Tuli Sinha, India- Asean Free Trade Agreement, Institute of Peace and Conflicts Studies, New Delhi, 2009.
18. Washita Akihiro(ed), Eager Eyes Fixed Eurasia: Russia and its Eastem, Slavic Research center, Hokkaido University, Sapporo, 2007.
19. Yosuliro Matsuda and Other's, The United State, Japan and India, Center for strategic International Studies, Tokyo, 2009.

Second: Research and Studies:

1. Alyson J.K. Baile and Other's, Regionalism in South Asia Diplomacy, Stockholm international Peace Research institute (Sipri), Policy Paper No.15, February 2007.
2. Alyson J.K. Baile , The Shanghai Cooperation Organization,(SIPRI) Stockholm International Peace Research Institute, Policy Paper No.17, May 2007.
3. Andrew C. Kuchin and Alexi v. Zagorsky, When Realism and Liberalism Coincided: Russian Views of U.S Alliances in Asia, July 1999, p.14. in: http://www.iss-db.Stanford.edu.pdf
4. Ashley J. Telis, China's Space Capabilities and U.S. Security interests, Carnegie endowment, October 2008. In: http//www. .Carnegieendowment. org.
5. The United States and South Asia, The Housp Committee on International Relation, Carnegie Endowment for international Peace, June 14, 2004, in http://www.Carnegie edowment.org.
6. Bates Gill, your book 2011 (International, Armament and disarmament, International Security) Summary, SIPRI Stockholm International peace Research Institute, 2011.
7. Bilver Singh, South east Asia-India Defense Relations, institute for Defense Studies and Analyses, No.4, May, 2011, in:http://www.defence.pk.

8. Brent O.Ziarnick, The Space Campaign: Space- Power Theory Applied to Counter Space Operations, Air and Space Power Journal, Vol.XVIII, No.2, Summer 2004.
9. Chien- minchao, National Security U.S. Economic interest, Reassessing Taiwan's Main Land Policy Under: Chen Shni- bian, Journal of Contemporary China, 13-14, November 2004.
10. Christopher Len, Japan's Central Asian Diplomacy: Motivations, Implications and Propects For The Region, The China and Eurasia Forum Quarterly, Vol.3, No.3, November 2005.
11. Claudia Astarita, China and India: Rivals or Parthers? An Analysis of The Background of the International between the Two Major Emerging Asian Powers, Journal Transition Studies Review, Vol.14, No.3, 2007.
12. Culshan Sachdeva, India's Attitude Towards' China's Growing Influence In Center Asia, Journal China's and Eurasla Forom Quarterly, Vol.4, No.3, 2006.
13. Dominic Wilson and Roopa Pursho Thaman, Dreaming With BRICS: The Path to 2050, Goldman Searchs Global Economic, Paper No.99, October 2003.
14. Elena Atanassova-Cornelis, The U.S-Japan Alliance and The Rise of China, Implications for The East Asian Security order and The Eu Regional Role.7 May, 2010.in:http//www. fusl.ac.be.

15. Emmers Ralph, The Influence of The Balance of Power Factor with in The Asean Regional Forum, Contemporary South Asia, Vol.23, Issue.2, August 2001.
16. G.Jaya Chandra Reddy, East Asia Summit: Interest and Expectations international Journal of Peace and Development Studies, Vol.1, No.3, December 2010..
17. G.John Ikenberry, America's Imperial Ambition, Foreign Affairs, Vol.81, No.5, September-October 2002.
18. G.V.C Naidu, Looking East: India and Southeast Asia, Paper Presentedat the Institute of International Relation(IIR), Institute For Defense Stuties and Analyses(IDSA), Second Conference,Twiwan,27-28 October, 2004.
19. George Perkovich, "Misperception and Opportunity in South Asia", Studies in Conflict and terrorism, Vol.19, No.4, 1996.
20. Gulshan Sachdeva, India's Attitude Towards China's Growing Influence in Central Asia, China and Enrasla Forun Quarterly, Vol.4, No.3, 2006.
21. Ibrokhim R.Mavlonov, Central Asia and South Asia: Potential of India's Multilateral Economic Diplomacy in Inter- Regional Cooperation, Journal Strategic Analysis, Vol.30, No.2, April-June2006.
22. Institute for International Policy Studies, A New Chapter In Japan-China Relation; Towards Co-Existence and Co-development That Overcomes history, 23, April 2008.

23. Japan's Policy Towards Taiwan and Japan- Taiwan Relation in the Post- Cold Wor- Era, 15/11/2009 in http://latest.science-articles.com.
24. Jason Chen, Japan's Policies Towards Taiwan (Trends, Causes and Implications) for the Future of Tokyo- Taipei Relations, Journal Jason Chen, Winter 2006.
25. John. W. Garver. China's South Asian Interests and Policies, Apaper Prepared For U.S- China Economic and Security Review Commission, 22, July 2005. In: http://www.Uscc.gov
26. Jose Guerra Vio, Japan's Regional Economic Integration Strategy: Anascent and Competitive FTA Diplomacy, Asian Journal of Public Affairs, Vol.3, No.2, 2010.
27. K K Modi, India: APEC 'S Missing Piece?, CACCI Journal, Vol.1, 2008. in: http://www.Cacci.org.tw. Pdf
28. Lai Foon-Wong, China-Asean and Japan- Asean Relation During The Post- Cold War Era, Chinese Jornal of International Politics, Vol.1, No.3, 2007.
29. M. Jashim Uddin. The Role Of Major Powers in Managing Conflict in Kashmir: A Comparative Assessment, Journal international Public Policy Studies, Osaka University, Vol.11, No.1, 2007.
30. Mark.W.Frazier, China-India Relations Since PokhrnII: Assessing Sources of Confict and Cooperation, Access Asia Review, Vol.3, No.2, July 2000.

31. Massaki Shirakawa, Toward A Revitalization Of Japan Economic, Bank of Japan, 7 February, 2011.
32. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Frame Work For Comprehensive Economic Partner Ship Between The Association of Southeast Asia Naitions and Japan, 2002. In: http://www. Mofa.go.jp.
33. Mona Lisa, China and India Friends of Forse, Journal Air and Space Power, Vol.XVII, No.3,Full2003.
34. Monir Hossain Moni,Japan and South Asia: Toward astrengthened Economic Cooperation, Asia-Pacific Social Science Review, Vol.7, No.1, 2007.
35. Norwegian Ministry of Defense, India and The future Global Order, November 2009.
36. Parkash Nanda, India Policy toward Taiwan, Jamestown Foundation, 2003, in: http://www.Jamestown.org.
37. Prashant Kumar sing, Revisting China's Kashmir Policy, Institute For Defense Studies and Analysis 1, Nov. 2010.
38. Rand Research Brief, Forecasting China Military Spending Through 2025, 2005. in: http://www.rand.org
39. S. D. Muni, India's "Look East" Policy: The Strategic Dimension, Working Paper, Institute of South Asian Studies, Singapore, No.121-February 2011.
40. East Asia Summit and India Isas, Working Paper. Institute Of South Asian Studies, No.13, 3 October 2006.

41. Saraj Bashoyi, Defense Diplomacy In US-India Strategic Relationship, Journal of Defense studies, Vol.5, No.1, January 2011.
42. Sheng Lijun, China and Asean: Tango Together, But Watch your Steps Please, Discussion Paper10, China Policy Institute, September 2006.in http//www. nottingham.ac.uk.
43. Shujiro Urata, The Huge Asia- Pacific Market Comes of Age; Japanese and U.S. Strategies and APEC'S Twentieth Anniversary. Japan Center For Economic Research, February 2009. in: http://www.Jcer.or.jp.
44. Stacy A. Pedrozo, China Active Defense Strategy and its Regional Impact, U.S. China Economic and Security Review Commission States House of Representatives, Washington, 27 January 2011.
45. Subhash Kapila, India For EIGN Policy Option's on Pakstan 2007, South asia analysis, No. 2053.6/12/ 2006. http://www.South asiaanalysis.org.
46. Japan-India Strategic Dialogue March 2007 Amisnomer, South Asia Analysis Group, No.2187, 29/3/2007 in: http://www.South Asia analysis.org.
47. Takashi Terada, Forming an East Asian Community: Asite For Japan-China Power Struggles, Japan Studies, Vol.2, No.1, May 2006.
48. Tan Kim Song and Khor Kim Song, China's Changing Economic Structures and its Implications for Regional Patterns

of Trade Production, Singapore University, paper No.23, November 2005.

49. Teresita C.Schaffer and Vibhuti Hate, India's, "Look West" Policy: Why Central Asia Matters, South Asia Monitor, Center for Strategic and International Studies, Washington, No.110, 5 September 2007.
50. Tridit Chakraborti and Mohor Chaleraborty, India and The Asia Pacific Region, Dilemma of achaning APEC Mindset, Asia Pacific Journal of Social Seiences. Special Issue No.1, December 2010.
51. Ummu Salma Bava, New Power's For Global Change? India's Role in the Emerging World Order, Briefing Paper4, Friedrich Ebert Stiftung, New Delhi, March 2007.
52. Walter C. Ladwig, India and The Balance of Power in The Asia-Pacific, Ndupress University, issuse57, 2010. in: http://www.ndu.edu.
53. YJ Sithara N.Fernando, China's Maritime Relation with South Asia: From Confrontation To Cooperation (Part Two), Indepent Strategic Analysis of Australia's Global interests, Strategic. Analysis Paper, 26 November, 2010.
54. Zbigniew Brzezinki and John J.mearsheimer, Clash of The Titans Foreign Policy, Issue 146, Jan/Feb 2005.

Third: Reports

1. Dick .K Nanto and Mark E.Manyin, China- North Korea Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 22 January 2010.
2. Emma Chanlett_Avery and Other's', Japan-U.S. relation :Issues For Congress, CRS Report For congress ,Congressional Research Service,13 January, United States, 2011.
3. G.John Ikenberry and Anne-Marie Slaughter, Forging World of Liberty Under Law: U.S. National Security In the 21st Century, Report of The Princeton Project on National Security, Princeton University, 27 September 2006.
4. K. Alan Kronstadt, India-U.S. Relations.CRS Report For congress, Congressional Research Service,United States, 12 August 2008.
5. K.Alan Kronstadt and Other's, India and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 27 October, 2010.
6. Michael F. martin and K. Alan Kronstadt, India-U.S. Economic and Trade Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 31 August 2007.
7. Mohit Anand, India-Asean Relation: Analysing Regional Implications, (IPCS) Special Report, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, No.72, May2009.

8. Office of The Secretary of Defense, Military Power of The People's Republic of China 2006, Annual Report to Congress, United States, 2006.
9. Military Power of The People's Report of Chine, 2009.
10. The Military Power of People Republic of China 2005, Annual Report to Congress, United States, 2005.
11. Rebert L. Hutchings, Mapping The Global Future, report of The National Intelligence Councils 2020 project, Washington, December 2004.
12. Richard L. Armitage and Joseph S.Nye, The U.S- Japan Alliance: Getting Asia Right The Rough 2020, CSIS Report Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007.
13. S.P. Gupta, India Vision 2020, Report of the Committee on, Planning Commission Government of India, New Delhi, December 2002.
14. United States House of Representatives, U.S. China Economic and Security Review Commission, China Active Defense Strategy and its Regional Impact, 27 January, 2011.
15. William H. Cooper, U.S.-Japan Economic Relation: Significance, Prospects and Policy Options. Report for Congress, Congressional Research Service, United States, 31 March 2011.

Forth: Others

1. Amitav Acharya, Regional Institutions and Security Order in Asia, Paper Prepared For the Second Workshop on Security Order in Asia-pacific Bail, 30-2 April, 2000.in: http://www.cpdsindia.org.
2. Andrew C. Kuchin and Alexi v. Zagorsky, When Realism and Liberalism Coincided: Russian Views of U.S Alliances in Asia, July 1999, in: http://www.iss-db.Stanford.edu.pdf.
3. BBC, China Criticizes The Policy of Trade Protection in The APEC, 14, November 2010, in: http://www.bbc.co.uk.
4. Devin Montgomery, Japan upper house approves bill militarizing space program.21 May , 2008 http://www.jurist.law.pitt.edu
5. East Asia Summit Research Initiative, 15\7\2011, in: http://www.asean sec.org
6. Economy of India from Wikipedia, the free encyclopedia, June, 2007,in: http://www. en.widipedia.org.
7. Eu-Japan Trade Relations, 2010, in: http:www.ec.europea.eu
8. European Commission Trade, 20\8\2011.in: http://www.ec.europe.eu.
9. Expert Group (AJCEPEG), Joint Report of The Asean- Japan, Closer Economic Partner Ship, 2002, in: http://www.meti.go.ip
10. Glenn D.Hook, Japan and The Asean Regional forum Bilateralism, Multilateralism or Supplementalism, 2001.in:http//www. dijtokyo.org
11. http://www.bbc.co.uk.

12. http: www.census.gov/foreign- with china.
13. http: www.census.gov/foreign- with India.
14. India- Korean (DPRI) Relation, February 2011, in: http://www.meaindia .nic.in
15. India- Russia Relation, July 2011. in: http://www.meaindia.nic.in
16. Japan's Policy Towards Taiwan and Japan- Taiwan Relation in the Post- Cold War- Era, 15/11/2009 in: http://latest.science-articles.com.
17. Jeff Foust, the other Rising Asian Space Power, The Space Review, 18 December, 2002.http://www.The Space review.com
18. Jing- dong Yuan, China's Kashmir Policy, The Jamestown Foundation, 10/7/2005. In: http://www.asianresearch.org
19. Joint Statement of the Fourth Round of the Six- party Talk's, Beijing, 19 September 2005, in: http://www.Fmprc.gov.cn
20. Joint Statement of the Fourth Round of the Six- party Talk's, Beijing, 19 September 2005, in: http://www.Fmprc.gov.cn.
21. Jonathan Adams, The Christain monitor China is on path to militarization of space, 28 October 2010, http://www.Csmonitor.com
22. Michal Reb, China- Taiwan Relation, Council foreign relations, 11 August, 2009.in http//www.cfr.org
23. Michal Reb, China-Taiwan Relations, Council Foreign Relations, 11 August, 2009. In:http://www.cfr.org.

24. Ministary of Foreign Affairs of Japan, Japan-India Relations, February 2011, in: http://www.Mofa.go.jp.
25. Ministry Foreign of Japan, Major Power in APEC, December 2008.in http/www. Mofa.go.jp.
26. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Frame Work For Comprehensive Economic Partner Ship Between The Association of Southeast Asia Nations and Japan, 2002,. In: http://www. Mofa.go.jp
27. Ministry of Foreign Affairs of Japan, What is APEC for Japan? January 2003, in: http://www.Mofa.go.jp
28. Pakistan Foreign Policy, 12/2/2003. In:http://www.Pakistan.org.PK
29. Pakistan news, China and South Asian States, Tradeties Vital for Global Economy, 6 June 2011, in: http://www.one Pakistan.com
30. Parkash Nanda, India Policy toward Taiwan, Jamestown Foundation, 2003, in: http://www.Jamestown.org.
31. Reingard Drifte, Japan's Clobale Role: Changes and Continuity, The Daiwa Anglo- Japanese Foundation, London, 20 November 2002. in: http://www.daiwh-Foundation.org.uk
32. Shujiro Urata, The Huge Asia- Pacific Market Comes of Age; Japanese and U.S. Strategies and APEC'S Twentieth Anniversary. Japan Center For Economic Research, February 2009, p.5. in: http://www.Jcer.or.jp

33. Siddhar The Voradara jan, North Korean Case Different Foru India's, 11 October 2006, in: http://www.svara darajan, blogspot.com.
34. Sigit Witjaksono, Japan's Role in Responding to The Crisis in Southeast Asia and The East Asian Regionalism, Forum of International Development Studies, 27 Augest ,2004 .in:http//www. gsid .nagaya-u.ac.jp.pdf
35. Staff writers Tokyo, China's Space development can pose military threat to Japan. Space Daily,26 March, 2008 http://www.Spacedaily.com
36. Stewart Patrick and Preeti Bhattacharji, RisingIndia: Implications For World Order and International Institutions, Workshop in New Delhi , India, 20-21 October, 2010.in: http://www.cfr.org.
37. Stuart Wiggin, Asian Space Race More about Prestige Than Power, Global Times.24 October 2010, In:http://www.opinion.global imes.cn.
38. Subhash Kapila, Taiwan: Strategic significance in East Asia, south Asia Analysis Group,Paper No.1759,5\4\2006.in: http://www.southasian analysis.org.
39. The 10 Major Economic in The world 2020-GDP Growth Projection.in: http://www.blog.eurom-onitor.com.
40. The Conference Board, Global Economic Out Look 2011- Key Results. in: http://www.Conference Board.com.

41. The Eu and South Asia association for Regional Co-operation Directorate general external relations, January 2006 in: http://www.ec.europa.eu.
42. The korea Time Opinion, future of China, 2\2\2010.in:http: //www koreatime.co.kr.
The World in 2050,The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January 2011.in: http//www. pwc.co.uk/economics.
43. Upendra Gautam, China- South Asia Political Relations: Aview From Nepal, China Study Center, Nepal, Spatial To the New Nation, 13 January 2006. In http//www. nation.ittefaq.com
44. V. Khoshimov, Foreign Policy of Japan and Central Asia, 12/5/2007, In: http://www.Zjiia.or.jp./pdf.
45. World wide Military Expenditures-2011, in:http://www.global security. org.
46. Yoshihide Soeya, An East Asian Community and Japan- China Relations, East Asia Forum. 10 may 2010, in: http://www.east asia forum.org.
47. Youngho Kem, The Great powers In Peace Full Korean Reunification.in http//www.sungshin.ac.kr.doc.
48. Yu Xiaoyan, Impact of APEC on China and Future Prospects, APEC Study Center of Nankai University, China, 2009, In: http://www.iseas.edu.sg.

قائمة الاختصارات

ASEAN	Association of South East Asian Nation
SAARC	South Asian Association for Regional
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation
ARF	ASEAN Regional Forum
SCO	Shanghai Cooperation Organization
EAS	East Asia Summit
EAEG	East Asian Economic Group
APT	ASEAN Plus Three
G8	Group of Eight
WTO	World Trade Organization
NPT	Nuclear Non-Proliferation Treaty
CTBT	Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty
ReCAAP	The Regional Cooperation Agreement on Combating Piracy and Armed Robbery Against Ships in Asia
ISC	Information Sharing center
RMSI	Regional Maritime Security Initiative

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم الدور والتوازن الاستراتيجي	7
المبحث الأول: لتعريف بمفهوم الدور والدور الإقليمي والعالمي	10
المبحث الثاني: التعريف بمفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي	40
الفصل الثاني المتغيرات المؤثرة في أدوار القوى الآسيوية	57
المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في الدور الصيني	60
المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في الدور الياباني	89
المبحث الثالث: المتغيرات المؤثرة في الدور الهندي	116
الفصل الثالث أدوار القوى الآسيوية تجاه البيئة الإقليمية	143
المبحث الأول: أدوار القوى الآسيوية تجاه القضايا الإقليمية	146
المبحث الثاني: أدوار القوى الآسيوية في الترتيبات الإقليمية	186
الفصل الرابع مستقبل أدوار القوى الآسيوية في التوازن الاستراتيجي في آسيا	229
المبحث الأول: العوامل ذات التأثير المستقبلي في التوازن الاستراتيجي في آسيا	232
المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية لأدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا	281
الخاتمة	311
قائمة المصادر والمراجع	315
قائمة الاختصارات	370

الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	البيانات الرئيسة عن الوضع الاقتصادي للصين حسب تقديرات عام 2008	64
2	معدل النمو في الاقتصاد الصيني للمدة من(1990- 2009)	65
3	القوات المسلحة الصينية	70
4	القوى النووية الصينية لعام 2009	71
5	البيانات الرئيسة لاقتصاد اليابان/ لعام 2008	93
6	معدل النمو في الاقتصاد الياباني للمدة (1991-2009)	97
7	القوات المسلحة اليابانية	121
8	البيانات الرئيسة للاقتصاد الهندي لعام 2008	125
9	معدل النمو في الاقتصاد الهندي للمدة (1991-2009)	127
10	القوات العسكرية التقليدية الهندية	234
11	القوى النووية الهندية لعام 2009	239
12	مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)	234
13	مجموع صادرات الصين من السلع للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2005-2011) (مليون دولار أمريكي/على أساس الاسمية)	234
14	مستقبل نمو الاقتصاد الياباني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)	243
15	مستقبل نمو الاقتصاد الهندي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)	248
16	صادرات السلع من الهند إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2005-2011) (ملايين الدولارات الأمريكية على أساس الاسمية)	252

الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	منطقة التبادل التجاري الحر التي تجري إقامتها في منطقة آسيا-الباسفيك	206
2	مستقبل نمو الاقتصاد الصيني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)	235
3	تفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي	240
4	أداء الاقتصاد الياباني للمدة (2000-2020)	242
5	مستقبل نمو الاقتصاد الياباني والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة(2011-2050)	244
6	مستقبل نمو الاقتصاد الهندي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة (2011-2050)	249
7	مستقبل الناتج المحلي الإجمالي للهند ضد الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2009- 2045)	253
8	الإنفاق العسكري الصيني للمدة (2000-2025)	255
9	الأنفاق الدفاعي لليابان للمدة (2000-2020)	261

المخططات

رقم المخطط	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة في الصين	75
2	هيكلية النظام السياسي الياباني	102
3	هيكل العلاقات في آسيا	282
4	الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا	288



الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 5330508 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com

9789957590130